جامعـــــة الأقصـــــى-غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنســـانية
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة
تخصـــــص نحـــــو وصـــــرف

التّعليقة على المقرّب لبهاء الدّين ابن النّحاس

دراسة وصفية تحليلية

إعداد الباحثة:

فاطمة محمد غصّاب القزّاز

إشراف:

أ.د. محمود العامودي
أستاذ النحو والصرف
الجامعة الإسلامية – غزة

د. محمد القطاوي
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الأقصى–غزة

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية – نحو وصرف

1438هـ-2017م

جامعـــــة الأقصـــــى- غـزة
AL- AQSA UNIVERSITY - GAZA
مكتب نائب الرئيس للدراسات العليا والبحث العلمي
Vice President Office for Postgraduate Studies and Scientinfic Research

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة الدراسات العليا والبحث العلمي تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الطالب/ة: **فاطمة محمد غصّاب القزاز** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية- تخصص نحو ولغة** وموضوعها(**التعليقة على المقرب لبهاء الدين النحاس (ت٦٩٨هـ) دراسة وصفية تحليلية**) وبعد المناقشة العلنية التي تمّت يوم الأحد ٢٩ جمادي الأولى١٤٣٨هـ الموافق: ٢٠١٧/٢/٢٦م فبراير الساعة الثانية عشر ظهراً بقاعة المؤتمرات- خانيونس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. **محمود محمد العامودي**	(رئيساً ومشرفاً)	.....
د. **محمد مصطفى القطاوي**	(مشرفاً)	.....
د. **حسين موسى أبو جزر**	(مناقشاً داخلياً)	.....
د. **فوزي ابراهيم أبو فياض**	(مناقشاً خارجياً)	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة درجة الماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية/، إذ تمنحه/ها هذه الدرجة فإنها توصيه/ها بتقوى الله ولزوم طاعته وأنْ تسخر هذا العمل في خدمة الدين والوطن.

والله ولي التوفيق

نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التّعليقة على المقرّب لبهاء الدّين ابن النّحاس

دراسة وصفية تحليلية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**فاطمة محمد غصّاب القزّاز**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2017/03/24	التاريخ:

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

[النمل: 19]

إلى روح من أفتقد في يومٍ كهذا ليكونا لي نعم العون والسند، إلى روح أمي وأبي تغمدكما ربي بواسع رحمته ، وأنار قبريكما ، وأسكنكما فسيح جنانه.

إلى رفيق دربي زوجي الفاضل د. زياد أحمد عوض.

إلى قرة عيني وفلذة كبدي ولدي البارين: د. أحمد عوض ومحمود عوض.

إلى فراشات القلب وريحانات العمر بناتي الحبيبات: آلاء، ولاء، نداء، صفاء.

إلى إخوتي وأخواتي كلٌ باسمه وصفته ولقبه.

إلى صهري الكريمين محمد صافي والحسن إسماعيل.

إلى أحفادي الأحباء راما وكنان.

إلى مدرستي الحبيبة ممثلةً بمديرتها و معلماتها و طلابها .

إلى صديقاتي وزميلات العمل و الدراسة .

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا البحث.

شكر وتقدير

بعدَ حَمْدِ اللهِ تعالى، أهْلِ الثَّناءِ والمجْدِ ...

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور/ محمود العامودي الذي قبل أن يكون مشرفاً على رسالتي هذه فله مني كل الاحترام والشكر والعرفان.

أُسَجِّلُ خالص شُكرِي وتقديري للدُّكتور/ محمد مصطفى القطاوي حفظه الله تعالى ورعاه، على ما قدمه لأجل إنجاح هذا العمل، يوجِّهُ ويُسدِّدُ، ينصحُ ويُرشدُ، وقد بذل على ذلك من وقته النَّفيس، وأعطاني من جهده وعلمه ما لا يُجازيه عليه إلا الله عز وجل، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشُّكر لأستاذَيَّ الكريمَين عضوَي لجنةِ المناقشةِ، كلٍّ من:

الدُّكتور/حسين أبو جزر حفظه الله تعالى.

والدُّكتور/ فـــوزي فياض حفظه الله تعالى.

وأُسَجِّلُ شُكْري لجامعتي العريقة الغراء جامعة الأقصى، وأنقش شُكري أيضًا في فاتحة هذه الرِّسالة لكلية الآداب – قسم اللغة العربية ممثلة بعميدها وأساتذتها وعامليها وطلابها، تلك الجامعة التي أفتخر بالانتماء لها.

وأخيراً أشكر كل من أعانني وأسدى إليَّ معروفاً ولو بالنَّصيحة، وكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى النُّور.

شكر وعرفان

أتقدم بخالص شكري إلى أستاذي الفاضل الدكتور/ حسين موسى أبو جزر، والذي تتلمذت على يديه على مدار ستة مساقات في دراستي الجامعية ، وهو أستاذي في الدّراسات العليا ،هذا غير أنّني بفضل نصحه و إرشاده توجهت إلى تخصص النحو في دراستي ؛ بعد أن كنت قد اتجهت إلى النقد ، وهو أول من علمني كيف يكون البحث و الكتابة و التّوثيق ، فكان نعم العون لي والموجه في بحثي هذا.

كما أتقدم بخالص شكري لابني البار محمود عوض على مساعداته الجبارة والتي بعونها أغناني عن الذهاب للمكتبات فنقل كل ما احتجته من الكتب لبيتي.

لمسة وفاء

إلى مَن كانت سبباً في إكمالي الدراسة الجامعية بعد دبلوم المعلمات وجلوسي اليوم على هذا المقعد– بعد مشيئة الله – مديرتي الفاضلة؛ بل أختي وأحياناً تكون أمي أستاذتي الغالية/ غالية محمود الخطيب (أم أيمن عاشور)، بارك الله فيك وجزاك الله عني خير الجزاء وأدامك عوناً لنا.

وإلى مَن كان حرصها يفوق حرصي في الكتابة و التّوثيق و التّصويب :زميلة العمل و أختي الحبيبة /أمينة صقر ، بارك الله لنا فيك .

ملخص الدراسة باللغة العربية

هذا البحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النّحو والصّرف من جامعة الأقصى قسم اللغة العربية كلية الآداب بعنوان التعليقة على المقرب لبهاء الدّين ابن النّحّاس دراسةً تحليلية.

بدايةً فكتاب التعليقة لبهاء الدين ابن النحاس هو عبارة عن شرح لكتاب المقرب لابن عصفور الإشبيلي، فمن المعروف أنّ كتاب المقرب كتابٌ موجز مختصر جمع قواعد النحو في ثناياه وقد قام ابن النحاس رحمه الله بشرحه وإعطاء الأمثلة لكل قاعدة وعرض مسائل الخلاف في كل مسألة وإبداء رأيه فيها.

وقد اقتضت هذه الدراسة فيه تمهيدًا وخمسة فصول وخاتمة وفهارس فنية.

أما بالنسبة للتمهيد فقد خلصت فيه إلى التعريف بكلا العالمين – ابن عصفور صاحب المقرب وابن النحاس صاحب التعليقة – وكذلك التعريف بكتابيهما – المقرب والتعليقة–.

الفصل الأول: وقد كان بعنوان: **منهج ابن النحاس في التعليقة** وفيه خلصت إلى طريقته في شرح كتاب المقرب وموقفه من صاحب الكتاب واحترامه له واستدراكاته على ما فاته.

الفصل الثاني: وعنوانه: **مصادر ابن النحاس في التعليقة** وفيه خلصت إلى مدى اتساع ثقافة ابن النحاس ومدى حبه واحترامه للعلماء ، وخاصة شيخه ابن عمرون وكذلك أمانته العلمية برده الأقوال إلى أصحابها وكذلك تدينه بكثرة ترحمه على العلماء الذين سبقوه ، هذا غير أن التعليقة أظهرت أسماء كتب تراثية مفقودة مثل كتاب شرح المفصل لابن عمرون ، وكتاب الإيضاح لابن الخشاب.

الفصل الثالث: وعنوانه **شواهد ابن النحاس في التعليقة** وفيه خلصت إلى اهتمامه بالشواهد القرآنية بدرجة كبيرة بالنسبة لشواهده من الحديث الشريف والشعر وأقوال العرب وأمثالها ، هذا غير أنه اهتم بالقراءات القرآنية ، ولم يخطّئ قارئًا ، وما وجده شاذًا خرجه على الشذوذ في القياس لا في السماع ، **و قد** كان استعماله للحديث الشريف كشواهد لغوية وكشواهد نحوية ، وقد استشهد بالشعر وخاصة شعر الطبقة الأولى والثانية ، وقد استأنس بشعر المولدين أمثال أبي تمام والمتنبي وأبي نواس.

الفصل الرابع وكان عنوانه: **الأصول النحوية لابن النحاس** وقد خلصت فيه إلى مدى اهتمام ابن النحاس بالأصول النحوية من سماع وقياس وعامل وعلة وتأويل واستخدامها لدعم آرائه النحوية أو الرد على آراء غيره من النحاة.

الفصل الخامس: وعنوانه **مذهب ابن النحاس في التعليقة** وفيه خلصت إلى أن ابن النحاس – رحمه الله – بصري المذهب وقد ظهر ذلك جليًا من خلال أقواله: عندنا وأصحابنا وخلافًا للكوفيين.

وكذلك استعماله للمصطلح البصري بدرجة أكبر من استعماله للمصطلح الكوفي ، وكذلك فقد كانت آراؤه بصرية وإعراباته موافقة لإعرابات البصريين وكذلك موافقاته للمذهب البصري ، وقد ظهر ذلك من خلال موافقته للمذهب البصري في المسائل المعروضة في التعليقة والتي استطعت استقصاءها ، وتتبعها فكانت نسبة موافقته للبصريين 95، 95% منها 27، 26%توقف فيها عن إبداء الرأي ونسبة ما وافق الكوفيين في آرائهم في المسائل 05، %.

وأخيرًا كانت **الخاتمة** التي بينت فيها أهم نتائج البحث والتوصيات.

Abstract

Summary of proposal:

This research is introduced to accomplish the master's degree in grammar and morphology at Al-Aqsa University in Arabic department ،faculty of art with a title of "the comment on Bahaa Aldeen Ibn Alnahas's book *"Alta'leeqa"* ،analytical study". First ،***Alta'leeqa* is an explanation for "*almoqarab***" which is written by "Ibn Osfour Al-Ishbele" ،it is known that *"almoqarab*" is a summary that contained grammar rules. Furthermore ،Ibn Alnahas explained every single rule with rich examples for each rule and presented the exceptions in each case and gave his own point of view.

This thesis consists of an introduction ،five chapters ،conclusion and indexes:

The introduction is about the definition of the two scholars ،*almoqarab's* "Ibn Osfour Al-Ishbele" and *Alta'leeqa*'s Bahaa Aldeen Ibn Alnahas's and define the two books.

Chapter 1:

Titled the methodology of Ibn Alnahas in *Alta'leeqa* ،and showed his perspective in "*almoqarab*" ،and his opinion of the author and showed respect and the palinode on what he missed.

Chapter 2:

Shed lights on the title of Ibn Alnahas's resources in *Alta'leeqa* ،and this depicts the wide scope of knowledge Ibn Alnahas had ،and how much he loved and respected his scholars especially his teacher "Ibn Amroon". Although his scientific honesty which gave every scholar his rights in his books ،and how much he missed the previous scholars.

In addition *Alta'leeqa* presented many heritage books which were missing for instance: *almofasals* explanations for Ibn Amroon ،*Aledaah's* Ibn Alkhashab.

Chapter 3:

Spotted the light on Ibn Alnahaas's evidence in *Alta'leeqa* ،And how much he cared about holly evidence in a high way ،about his evidence in "Hadith" ،poetry ،Arab speeches ،and proverbs. although he was interested in holly Quran and he never made a mistake. His use of Hadith was for linguistic evidence and grammar evidence in addition of poetry especially the poetry of first class ،second for instance: Abo Tammam ،Almotanaby and Abo Nawwas.

Chapter 4:

Titled as " essential grammar for Ibn Alnaha's" which was concerned about how much Ibn Alnha's was interested in essential grammar whether it was audial ،evaluation ، factor ،vowel ،interpretation and using it to Improve his grammar opinions or to respond to other linguists.

Chapter 5:

Included the ideology of Ibn Alnaha's *Alta'leeqa* ،Al-Basry's ideology which was shown clearly in his sayings " *my friends and I against Alkoviin*".

Although his use of Al-basry's definition more than Alkovii's definitions ،also his opinions and analysis were related to Al-basry. Moreover his agreements to Al-basry's analysis ،this was shown in his agreement for Al-Basry's ideology in matters included in *Al-ta'leeqa* which I was able to follow.

His agreement to Al-Basry's ideology was 95.95% of 27.49% he stopped giving his point of view ،and the percentage of agreement to Alkoviin's ideology is 5%.

Finally ،the conclusion showed the most important research results and recommendations.

قائمة المحتويات

آية قرآنية.....أ
ٱلإهدَاْءُ.....ب
شكر وتقدير .....ت
ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ج
Abstract..... خ
قائمة المحتويات.....ذ
التّمهيد.....5
أولاً- حياة ابن عصفور (ت 669هـ) وكتابه المقرّب.....6
ابن عصفور (ت 669هـ) 7
اسمه ونسبة وكنيّته ولقبه: 7
مولده ونشأته:.....7
شيوخه وتلاميذه: 9
علمه وثقافته: 12
مؤلّفاته:.....13
وفاته: 17
منهجية ابن عصفور في المقرّب.....20
تأثير المقرّب فيمن جاء بعده:.....22
ثناء العلماء مدحهم لابن عصفور ومؤلّفاته: 23
المبدع الملّخص من الممتع:.....24
ثانياً- حياة بهاء الدّين ابن النّحّاس وكتابه التّعليقة.....28
أ-حياة بهاء الدّين ابن النّحّاس 29
اسمه ونسبه وكنيته ولقبه: 29
ابن النّحّاس ولقبه: 29
اسمه في المصادر: 30
ولادته ونشأته: 30
صفاته وأخلاقه ومكانته العلمية: 32
شيوخه:.....35

تلاميذه: 37
مصنّفاته: 39
وفاته: 41
ب–كتاب التّعليقة لبهاء الدّين ابن النّحّاس: 43
الفصل الأول منهجية ابن النّحّاس الحلبي في التّعليقة 45
المبحث الأول طريقته في الشّرح 46
المبحث الثاني شخصيته في الشرح 66
المبحث الثّالث موقفه من ابن عصفور 83
أولًا: سأورد بعض موافقات ابن النّحّاس–رحمه الله– لابن عصفور: 83
ثانيًا: تفسيره الأقوال: 84
ثالثًا: تفسيره لأقوال ابن عصفور بالأمثلة: 85
رابعاً: ملاحظته لتفرّد ابن عصفور: 87
خامساً: استدراكاته على ابن عصفور: 87
سادسًا: وأخيرًا سأورد بعض المواضع التّي خطّأ فيها بهاء الدّين ابن النّحّاس ابن عصفور: 91
الفصل الثّاني مصادر ابن النّحّاس في التّعليقة 94
المبحث الأول العلماء الذّين نقل عنهم 95
أولًا: العلماء والنّحويين: 95
ثانيًا: القرّاء: 112
المبحث الثّاني المؤلفات التّي استفاد منها ابن النّحّاس الحلبي 116
أولًا: كتب النّحو: 117
ثانيًا: كتب التّفسير: 133
ثالثًا: كتب الحديث الشّريف: 134
رابعًا: كتب القراءات: 134
خامسًا: معاجم اللّغة: 134
سادسًا: كتب اللّغة: 135
سابعًا: كتب شروح الشّعر والأدب: 135
ثامنًا: كتب الشّعر والأدب: 136

تاسعًا: كتب البلدان: 137
المبحث الثّالث اللّغاتُ واللّهجات 138
الفصل الثّالث شواهد ابن النّحّاس في التّعليقة 146
المبحث الأول شواهد ابن النّحّاس من القرآن الكريم 147
المبحث الثّاني شواهده من الحديث الشّريف 169
المبحث الثّالث شواهد ابن النّحّاس من الشّعر 176
أولًا: استخدام الشّاهد الشّعري للتّمثيل لما يقوله ابن عصفور: 178
ثانياً: إقرار حكم أو إثبات قاعدة: 181
ثالثًا: استعمال الشّاهد الشّعري لترجيح رأي نحوي على آخر: 184
خامساً: ردّ الشّاهد الشّعري لترجيح رأي نحوي على آخر: 188
سادسًا: ردّ الشّاهد الشّعري بتأويله لرفض الرّأي النّحوي: 190
سابعًا: ردّ الدّليل بالدّليل: 195
ثامنًا: ردّ الدّليل بالدّليل بعد ذكر الرّأي النّحوي والاستدلال له: 196
تاسعًا: ردّ الشّاهد من خلال توجيه إعراب ألفاظه: 198
المبحث الرّابع شواهده من أقوال العرب وأمثالها 201
أولًا: استعمال قول العرب للتّمثيل للقاعدة أو الرّأي النّحوي: 202
ثانيًا: استعمال قول العرب في تفسير معنى: 206
ثالثًا: استعمال قول العرب بردّه كشاهد بعد ذكر الرّأي النّحوي والاستدلال له به: 208
رابعًا: ردّ الرّأي النّحوي من خلال تأويل قول العرب: 210
خامسًا: قبول الرّأي النّحوي من خلال الاستدلال له بأقوال العرب: 212
سادسًا: رفض الرّأي النّحوي من خلال رفض الشّاهد لكون الشّاهد شاذًا: 212
الفصل الرّابع الأصول النّحوية وموقف ابن النّحّاس منها 215
المبحث الأول السّماع 216
الأصول النّحوية: 216
أولًا: السّماع: لغةً: 216
السّماع: اصطلاحًا عند النّحاة: 216
مكانة السّماع عند النّحويين: 217
ثانيًا: من شواهد القراءات: 219

ثالثًا: من شواهد الشّعر:..... 219
رابعًا: أقوال العرب: 223
خامسًا: المثل: "حكمك مسمطًا":..... 224
المبحث الثّاني القيـاس 235
المبحث الثّالث العامل والعلّة 250
أولًا: العامل: 250
أقسام العامل: 251
ثانيـًا: التّعليل: 260
التّأويل لغةً:..... 268
التّأويل اصطلاحًا: 268
وظّف التّأويل لترجيح رأيًا نحويًا على آخر:..... 268
الفصل الخامس: مذهب ابن النحاس النحوي في التعليقة 274
المبحث الأول آراء ابن النّحّاس النّحوية..... 275
أولًا: تفرّد ابن النّحّاس في الرّأي:..... 275
ثانيًا: دقة ملاحظته في معرفة عدم مناسبة الشّاهد للحكم النّحوي وسَبْقِه في ذلك قبل غيره من العلماء:..... 276
ثالثًا: سَبْقُه في إحصاء جميع الأماكن التّي يجوز فيه الابتداء بالنّكرة: 277
المبحث الثّاني مصطلحاته النّحوية..... 286
أولًا: مصطلحات نحويّة بصريّة ليس مقابل عند الكوفيين:..... 287
ثانيًا: مصطلحات بصريّة لها ما يقابلها عند الكوفيين: 289
ثالثًا: مصطلحات كوفية لها ما يقابلها عند البصريين: 292
المبحث الثّالث إعراباته 296
المبحث الرابع موقفه من المذاهب النّحوية 304
الخاتمة 314
التّوصيات: 316
المصادر والمراجع 317
الفهارس العامة..... 331
فهرس الآيات القرآنية الكريمة..... 332

فهرس الأحاديث الشريفة 337
فهرس الأبيات الشعرية 338
فهرس أُقوال العرب..... 344
فهرس الأمثال 346

المقدّمة:

الحمد لله على نعمه التّي لا تحصى، وآلائه التّي لا تستقصى، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد النّبي المصطفى، وعلى آله وأصحابه، ومن بسنته اهتدى، وبعد،

فعلم النّحو أسمى العلوم قدرًا، وأنفعها أثرًا، به يتثقف أود اللّسان، ويسلس عنان البيان.

والنّحو هو قاعدة العربية المتينة، به تُضبط تراكيبها، وتُفهم أساليبها، ولا غنى لدارس النّحو عن الوقوف على ما كتبه أسلافُنا الأوائل في هذا العلم؛ فهم الذّين شادوا بناءه، وقعّدوا قواعده، وقنصوا شواهده ممّن شافهوهم من أهل اللّغة، وألسنتهم – آنذاك – خالصةً من العُجمة واستعجام اللسان.

لذلك كان عملهم تامًا، وبناؤهم محكمًا، وما بنوه لم تنل منه الأيام، بل أنظار الباحثين تتجه–أبد الآبدين – إلى هذه المؤلّفات التي خلّفوها بإكبارٍ وإعجاب.

فهذا هو كتاب التعليقة لبهاء الدّين ابن النّحّاس – رحمه الله – استحقّ منا الدّراسة والاستقصاء والتّحليل فيما جاء في ثناياه في هذه الرّسالة المتواضعة الموسومة بعنوان التعليقة على المقرّب لبهاء الدّين ابن النّحّاس دراسةً تحليلية.

أولًا: أهمية البحث:

إعطاء واحدٍ من الكتب التّراثية المغمورة حظًا من الاهتمام بالدّراسة والتّحليل، وكذلك إظهار شخصية عالمٍ فذ، كان من المقلين في التّأليف، ولكنه ينعم بدورٍ ومكانةٍ كبيرة بين النحويين.

ثانيًا: سبب اختيار الموضوع:

1- يعد كتاب **التّعليقة على المقرب لبهاء الدّين ابن النّحّاس** من أهم الكتب النّحوية التّي خلّفها ابن النّحّاس؛ لما يحتويه من المسائل النّحوية منذ عصر سيبويه إلى عصره، وكثرة الشّواهد النّحوية، واعتماد ابن النّحّاس في تأليفه على كلّ مَنْ سبقه من النّحاة حتى القرن السّابع الهجري.

2- من أهم ما ورد في هذه الموسوعة النّحوية كثيرٌ من آراء علماء اللّغة والنّحو في المسائل اللّغوية والنّحوية المتعددة، وهنا تكمن أهمية هذه الدّراسة التّي تبيّن كيف تناول ابن النّحّاس آراء العلماء السّابقين.

3- إظهار شخصية ابن النّحّاس النّحوية من خلال تحليل آرائه النّحوية ومدى موافقاته وخلافاته مع شيوخ مدرستي البصرة والكوفة.

4- مدى تأثير ابن عصفور في ابن النّحّاس.

5 – بيان مكانة الأصول النّحوية عند ابن النّحّاس.

ثالثاً: الدراسات السابقة لموضوع البحث:

لم أقف على أية دراسة تناولت هذا العالم الجليل سوى أنني وجدت عنوانين لرسالتي ماجستير الأولى بعنوان: استدراكات ابن النحاس النحوية والتصريفية في كتابه التعليقة على المقرب لابن عصفور للطالبة سائرة بنت ناصر العجمي والثانية بعنوان: الموقف النحوي لابن النحاس في التعليقة على المقرب ، ولم أستطع معرفة اسم الطالب الذي قام بالدراسة فيها ، وقد حاولت الاتصال بجامعة أم القرى بالسعودية لإعطائي فرصة قراءة هاتين الرسالتين لكن دون جدوى.

ولكن بالنسبة للرسائل المتعلقة بابن عصفور الإشبيلي فقد أفدت من رسالتين كتعريف بشخصية ابن عصفور ونبذة عن حياته وهما:

1– اعتراضات ابن الضّائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، جمعان السيالي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1415هـ–1995م.

2 – نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع، عبد الله القرني، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1425هـ.

رابعًا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1– بيان أثر ابن عصفور صاحب المقرب على ابن النحاس صاحب التعليقة.

2– هذا البحث يظهر موافقات ابن النحاس واعتراضاته على النحاة.

3– تقديم دراسة مستقلة حول كتاب التعليقة على المقرب لابن النحاس.

4– بيان المذهب النحوي لابن النحاس.

خامسًا: منهج البحث:

اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي التّحليلي.

سادسًا: خطة البحث:

وقد اقتضت دراستي للتعليقة في هذا البحث: مقدّمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة وفهارس فنية.

أولًا: المقدّمة وفيها تحدثت عن: أهمية البحث وسبب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة والدّراسات السابقة ومنهج البحث وخطته.

ثانيًا: التّمهيد وفيه تحدثت عن:

- حياة ابن عصفور الإشبيلي، وكتابه المقرب.
- حياة ابن النّحّاس الحلبي، وكتابه التّعليقة.

الفصل الأول: منهج ابن عصفور في التعليقة:

المبحث الأول: طريقته في الشرح.

المبحث الثّاني: شخصيته في الشرح.

المبحث الثّالث: موقفه من ابن عصفور.

الفصل الثاني: مصادر ابن النحاس في التعليقة:

المبحث الأول: العلماء الذين نقل عنهم.

المبحث الثاني: المؤلفات التي استفاد منها.

المبحث الثالث: اللغات واللهجات.

الفصل الثالث: شواهد ابن النحاس في التعليقة:

المبحث الأول: شواهده من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: شواهده من الحديث الشريف.

االمبحث الثالث: شواهده من الشعر.

المبحث الرابع: شواهده من أقوال العرب وأمثالها.

الفصل الرابع: الأصول النحوية وموقف ابن النحاس منها:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: العامل والعلل.

المبحث الرابع: التأويل.

الفصل الخامس: مذهب ابن النحاس النحوي:

المبحث الأول: آراؤه النحوية.

المبحث الثاني: مصطلحاته النحوية.

المبحث الثالث: إعراباته النحوية.

المبحث الرابع: موقفه من المذاهب النحوية.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

وأخيرًا الفهارس العامة للبحث: الآيات القرآنية والحديث الشريف والأمثال وأقوال العرب والشعر والمصادر والمراجع ثم الفهرس الموضوعي.

التّمهيد

ويتضمّن موضوعين:

أولًا: أ-حياة ابن عصفور.

ب-كتابه المقرّب.

ثانيًا: أ-حياة ابن النّحّاس.

ب-كتابه التّعليقة.

أولاً- حياة ابن عصفور (ت 669هـ) وكتابه المقرّب.

أ- حياة ابن عصفور (ت 669هـ):

1- اسمه ونسبه.

2- وكنيّته ولقبه.

3- مولده ونشأته.

4- أخلاقه وصفاته.

5- شيوخه وتلاميذه.

6- علمه وثقافته.

7- مؤلّفاته.

8- وفاته.

ب- كتاب المقرّب لابن عصفور

ابن عصفور (ت 669هـ)

اسمه ونسبة وكنيّته ولقبه:

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، الحضرمي من أهل إشبيلية.[1]

وقد نسب محققا كتاب "المقرّب" لعنوان الدّراية أنّه: "علي بن موسى"[2] وقالا: بشذوذه، ولكن أفضل ما جاء في كتب التّراجم لابن عصفور هو: ما ذكره أبو العباس أحمد بن عبد الله الغَبْرِيني (664- 714هـ) في كتابه "عنوان الدّراية" -فهو من العلماء المعاصرين له-، وهو أنّه: "علي بن مؤمن"[3].

مولده ونشأته:

وُلد ابن عصفور بإشبيلية سنة سبع وتسعين وخمسمائة للهجرة النّبوية (597هـ) [4]، وهو عام السّيل الكبير، كما نصّ عليه أبو العباس الكِتّاني، وقيل: سنة تسعين وخمسمائة [5].

أمّا عن نشأته الأولى: فقد كانت في ربوع الأندلس، وقد كانت ولادته بإشبيلية مهيّئة لتلقي علوم العصر المختلفة على أيدي كبار علماء الأندلس، الذّين طارت شهرتهم في الآفاق، وقد تلّقى علوم العربية، وآدابها على يد أشهر علمائها، فتقدّم وعُرف بعلمه: فعلا قدره، ولمع نجمه بين علماء الأندلس، وتقدّم مستواه على أقرانه؛حتّى غدا بعض أقرانه تلاميذ له، حين استقلّ بحلقة للدّرس في إشبيلية، وتصدّر للإقراء، وقد كان دؤوبًا لا يملّ المطالعة، قرَّبه إليه الأمير الهنتاني أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، وسارت به الرّحلة في بلاد الأندلس من بلدةٍ إلى أخرى، فأقرأ في شريش، وشذونة، ولورقة، ومرسية، ومالقة، وفي كل منها ترك آثارًا وطلبة، [6] ثمّ رحل من بلاد

---

(1) إشارة التّعيين 236-237 وفوات الوفيات 109/3 -110 والبلغة 160-161 وبغية الوعاة 210/2 والأعلام 27/5.

(2) وهما كل من عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، ينظر المقرّب 7/1.

(3) عنوان الدراية 317.

(4) الذّيل والتّكملة 414/1 وبغية الوعاة 2210.

(5) إشارة التّعيين 236.

(6) فوات الوفيات 109/3.

الأندلس إلى المغرب، فدخل مراكش، وسكن ثغر أنفا، وثغر أزمورة، ثمّ إلى تونس، وكان ذلك عام ثلاثة وثلاثين وستمائة للهجرة (633 هـ) عازمًا على استيطان البلاد الشّرقية. [1]

فجعله المستنصر بالله أبو عبد الله محمد بن أبي زكريا الحفصي من خواصه وجلسائه[2]، وانتقل معه إلى بجاية، ثمّ عاد إلى أفريقيا ومنها إلى لورقة، ورجع إلى غربي الأندلس، ثمّ عبر إلى سلا، ثمّ عاد إلى تونس حيث استقرّ بها حتّى ودّع الدنيا، وودّعته رحمه الله تعالى [3].

أخلاقه وصفاته:

ابن عصفور –رحمه الله –عالمٌ جليلٌ متمكّن من علمه، وكان قريبًا للقلوب، وما سبب ذلك: إلّا أنّه عُرف عنه: أنّه جمع بين الحفظ والإتقان، والتّصوير والبيان، وفصاحة اللّسان، كما عُرف عنه قدرته على التّعبير، وسهولة الأسلوب، وكثرة القراءة والاطّلاع، وإلمامه بعلوم العربية، وأنّه من أصبر النّاس على المطالعة لا يملّ منها [4].

أحبّه التّلاميذ وطالبو العلم فاتسعت، واستدارت حلقته حوله، فجمعت من كل الأعمار حتّى الشّيوخ والأطفال، لما في أسلوبه من سلاسة وبساطه في الشّرح والإفهام، وكان يملي تقاليده من صدره [5].

أمّا عن صفاته الخَلقية:

فلم تهتم كتب التّراجم–في أغلب الأحيان–بذكر الصّفات الخَلقية، والملامح الشّخصية، بل كان كل الاهتمام بشخص الإنسان ذاته، وسيرته، وعلمه، وآثاره.

و ما عُرف عنه: أنّه كان يخضّب رأسه ولحيّته بالحناء وقال هذين البيتين في ذلك ارتجالًا:

لمّا تَدَنّسْتُ بالتّقْرِيطِ في كِبري ورُحْتُ مُغْرَىً بِشُرْبِ الرّاحِ واللّعَسِ

رَأَيْتُ أنّ خِضَابَ الشّيْبِ أستُرُ لِي إنّ البَيَاضَ قليلُ الحَمْدِ للدَّنَس[6]

---

(1) ملء العيبة 91/6.

(2) عنوان الدّراية 318.

(3) شذرات الذّهب 232/5–233.

(4) فوات الوفيات 109/3 وبغية الوعاة 357.

(5) إشارة التّعيين 236–237.

(6) البغية 210/2 وشذرات الذّهب 330/5.

شيوخه وتلاميذه:

أولاً شيوخه:

تخصّص ابن عصفور في النّحو، فلم تذكر أيٌّ من مظانّ ترجمته أنّه أُخذ عنه غير النّحو، ولا تأهّل لغيره[1]، ولا تعلُّق له بعلم القراءات، ولا الفقه، ولا الحديث [2].

وقد تتلمذ ابن عصفور على يد أشهر علماء الأندلس في عصره، وأخذ عنهم العربية والأدب، وأشهر عالمين نهل عنهما:

- **أبو الحسن بن الدّبّاج:** [3]

هو شيخ الأندلس، فقد كان نحويًا أديبًا، ومقرئًا جليلاً فاضلاً، وهو على بن جابر بن علي بن أحمد اللّخْمي الإشبيلي، ولد سنة ست وستين وخمسمائة للهجرة (566هـ)، وقرأ النّحو على ابن خروف وغيره، وتُوفي سنة ستٍ وأربعين وستمائة للهجرة (646هـ) حزنًا بعد دخول الرّوم إشبيلية.[4]

- **أبو علي الشّلوبين:** [5]

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، ولد عام اثنين وستين وخمسمائة للهجرة (562هـ)، أخذ عن أبي بكر بن صافٍ حتى أحكم الفن، وابن ملكون والسّهيلي، حتّى بلغت شهرته مسامع علماء المشرق والمغرب، وقالوا: " إنّ من درّسه أبو علي نجب ".

صنّف تعليقًا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، والتّوطئة، وحواشي الإفصاح، وحواشي المفصّل، وشرح الإيضاح، وتُوفي عام خمسةٍ وأربعين وستمائة للهجرة (645هـ)، والشّلوبين بلغة روم الأندلس: "الأشقر الأزرق "وذكر أبوحيّان أنّه لقبٌ لأبيه ثمّ غلب عليه [6].

---

(1) شذرات الذّهب 330/5.

(2) الوافي بالوفيات 166/22.

(3) بغية الوعاة 153/2.

(4) بغية الوعاة 153/2.

(5) إنباه الرّواة 332/2.

(6) الذّيل والتّكملة 461/2والتّذييل والتّكميل 126/2.

وقد كان عالمًا، وإمامًا في العربية، أقرأ النّحو في إشبيلية زمنًا طويلاً، حتّى علا صيته، واشتهر ذكره، وقد لازمه ابن عصفور ما يقارب عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه، وإن كان أبو حيّان الأندلسي يقول: "إنّه لم يكمل عليه الكتاب أصلًا" [1].

ولكن الحقيقة أنّ ابن عصفور لازم أبا علي الشلوبين، وأفاد منه، وانتفع من علمه إلى أن أخذ عنه أواخر كتاب سيبويه [2]، ولقي في التّصريف عَرَق القربة، وهذا خير ردّ على مَنْ ذكر أنّ ابن عصفور لم يتمّ الكتاب على الشّلوبين، ثمّ حدثتْ بينهما بعد ذلك منافرة فمقاطعة[3].

وممّا سبق يتضح أنّ: ابن عصفور أخذ علمه عن قمم العلم في عصره، وكان لهذا أثرٌ كبيرٌ في تقدّمه وشهرته.

ثانياً: تلاميذه:

تبع طواف ابن عصفور في الأندلس، والمغرب: إقبالٌ كثيرٌ من التلاميذ عليه قد ذكر السّيوطي في بغيته ذلك قائلًا: "وتصدّر للاشتغال مدّة بعدّة بلاد، وجال الأندلس، وأقبل عليه الطّلبة"[4]، وقال الغَبْرِيني: "وقرأ عليه خَلقٌ كثير، وانتفعوا به، وكل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين"[5].

ومنهم:

- ابن عذرة الأنصاري أبو الحكم، الحسن بن عبد الرّحمن بن عبد الرّحيم بن عمر الأوسي الخضراوي، ولد سنة اثنتان وعشرين وستمائة للهجرة (622هـ)، كان نحويًا حاذقًا أخذ عن أبي العلاء القرطبي، وابن عصفور، له: المفيد من أوزان الرّجز والقصيد، وغيره، وتُوفي بعد سنة أربعٍ وأربعين وستمائة للهجرة (644هـ) [6].
- الشّلوبين الصّغير، محمد بن علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أخذ العربية عن عبد الله بن صالح، لازم ابن عصفور له: شرح أبيات سيبويه، أكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، تُوفي سنة ستين وستمائة للهجرة (660هـ) [7].

---

(1) الوافي بالوفيات 165/22.

(2) المقرّب 8/1 هامش رقم 5 وفوات الوفيات 109/3.

(3) بغية الوعاة 357/2.

(4) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(5) عنوان الدّراية 318.

(6) بغية الوعاة 51/1 ونفح الطّيب 459/7.

(7) بغية الوعاة 187/2.

- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدّين أبو حيّان الأندلسي الغرناطي النّفزي، تُوفي سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائة للهجرة (745 هـ) [1].
- أبو الفضل الصّفّار، قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي المالقي، تُوفي سنة ستين وستمائة للهجرة (660هـ) [2].

(1) بغية الوعاة 280/1.

(2) بغية الوعاة 256/1.

علمه وثقافته:

لابن عصفور منزلةٌ عاليةٌ بين العلماء، فقد عُدّ من أوائل العلماء في عصره، وبعد عصره، وقد امتدحه الكثير من العلماء قديمًا وحديثًا، وذلك لما له من مؤلفات غنيّة بمعلوماتها القيّمة، كما أنّ له آراءه النّحوية الفذّة، والتّي استحقّت من العلماء سواء في عصره، أو بعد عصره أن ينتبهوا لكتبه، ويتوجهوا لها بالدّرس، والشّرح والتّعليق، وربّما نجد أنّ معلِّمه والذي أثّر كثيرًا فيه، ونهل من علمه الكثير "أبو علي الشّلوبين " ما نفس عليه، ولا حقد إلا نتيجةً لتفوّقه، وعلو شأنه في بلاد الأندلس.

والدّليل الأكبر على سبقه وتصدّره حلقة العلم قول أبي حيّان الأندلسي فيه: "بأصحابنا وشيوخنا"، وكذلك "بالأستاذ أبي حسن"، أمّا ناظر الجيش فقد كان يلقّبه: " بالمغاربة"[1] إشارة إلى بروزه وظهوره.

وممّا قيل في ابن عصفور ونبوغه:

- قال فيه **ابن العماد الحنبلي:**

"حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس[2]، وكان أصبر النّاس على المطالعة لا يملّ من ذلك"[3].

- وقال فيه **ابن سعيد الأندلسي** يفاخر أهل الأندلس فيه: " وأمّا النّحو فلأهل الأندلس الشّروح على الجمل ما يطول ذكره، فمنها شرح ابن خروف، ومنها شرح شيخنا أبي الحسن ابن عصفور الذي انتهت إليه علوم النّحو، وعليه الإحالة الآن من المشرق والمغرب"[4].

وقال:

"أبو الحسن الآن إمامٌ بهذا الشّأن في المشارق والمغارب، وهو حيث حلّ؛ فعلمه نازلٌ بالمحل الرّفيع، ومقابَل بالبرّ الفائق" [5].

---

(1) نفح الطّيب 184/3.
(2) شذرات الذّهب 330/5.
(3) فوات الوفيات 109/3.
(4) نفح الطّيب 184/3.
(5) شذرات الذّهب 330/5.

- **أمّا أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي فقال فيه:**

"كان ماهرًا في علم العربية، ريّان من الأدب، حسن التّصرف، من أبرع مَنْ تخرّج على أبي علي الشّلوبين، وأحسنهم تصنيفًا في علوم اللّسان، شرح كتاب سيبويه وجمل الزّجّاجي، وممتعه في التّصريف جليلٌ نافع، ومقرّبه في النّحو شاهدٌ بذكره للعربية، وإشرافه على مشهورها وشاذها" [1].

- **قال الذّهبي** وكان إمامًا لا يشقّ غباره[2].
- **قال المقري:** وإليه انتهت علوم النّحو[3].
- أما **بروكلمان** فقال فيه/أعظم لغوي في عصره في الأندلس[4].
- أما **رأي المعاصرين** فيه:

فيقول باحثٌ معاصرٌ: وهو" الأستاذ **محمد مكي** "في رسالته لنيل درجة الماجستير: وجدت اسم ابن عصفور مقرونًا باسم فريق من العلماء كـ "ابن مالك، وأبو حيّان، وابن هشام "، لا تكاد تخلو ورقةٌ واحدةٌ من "ارتشاف الضّرب "من اسم ابن عصفور، وهذا إن دلّ على شيء؛ إنّما يدلّ على أهميّة آراء ابن عصفور، واهتمام العلماء به اهتمامًا خاصًّا [5].

مؤلّفاته:

لابن عصفور مؤلّفاتٌ كثيرة، وقد جاوزت العشرين مؤلّفًا، وهي في مختلف فنون العربية، اندثر منها الكثير، وهو ما ألّفه في الأدب، وشرح الأشعار، وبقي الأهم، وهو ما ألّفه في النّحو والصّرف، وضرائر الشّعر [6].

قال أبو العباس: "... ومنها المقرّب، والممتع في التّصريف، والمفتاح شرح أبيات الإيضاح، والهلالي: مقدّمة في النّحو ألّفها لقائد هلال، والأزهار وهو: كتاب في تفضيل بعضها

---

(1) الذّيل والتّكملة 413/5.

(2) سير أعلام النّبلاء 447/2.

(3) نفح الطّيب 184/3.

(4) تاريخ الأدب العربي 366/1.

(5) المسائل الخلافية في النحو بين ابن عصفور وابن مالك، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، الأستاذ محمد مكي، ص1.

(6) كتاب شرح المقرّب 5.

على بعض، وما قيل فيها، وإنارة الدّياجي في شرح الأحاجي التّي صنعها أبو بكر بن الصّابوني، ومختصر الغرّة لابن الدّهّان في شرح اللّمع، ومختصر المحتسب، ومفاخرة السّالف والعذار، وهذه كلّها أتمّها ومالم يكمله[1] شرح الإيضاح انتهى فيه إلى باب النّعت، وشرح المقرّب، وشرح الجزولية انتهى فيه إلى باب العطف، وكان لا يرضاه، وشرح الأشعار السّتّة، وشرح الحماسة، وشرح المتنبّي، وسرقات الشّعراء، والبديع " [2].

قال ابن رُشيد: " قلت: أغفل أبو العباس من ذكر تصانيفه، وهو أجلّها، وكان ممّا يفخرون به كتاب: "ضرائر الشّعر"، وهو فيما بلغني تأليفٌ حسن، وأيضًا له شرح الجمل، وغير ذلك "[3].

وقد نظمّتُ مؤلفاته في أربعة أقسام:

القسم الأول:

- **المقرّب:**

لهذا المؤلَّف خصوصيّة: فقد ألّفه ابن عصفور وقد جاوز الأربعين من العمر[4]، في تونس في فترة حكم الإمام أبي زكريا ابن أبي حفص، وهذا الأمير هو الذّي أشار على ابن عصفور تأليفه ويقول ابن عصفور في مقدّمة هذا الكتاب: "هو كتابٌ صغير الحجم، مقرَّب للفهم بحسن التّرتيب، وكثرة التّهذيب لألفاظه والتّقريب، حتّى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السّمع" [5].

وقد امتدحه أبو حيّان الأندلسي فقال: "من أحسن الموضوعات ترتيبًا وأكملها تهذيبًا " [6].

- أمّا **أبو عمرو بن عثمان بن سعد القرشي** (ت 685هـ) فقد أثنى عليه في الأبيات:

أبــا حســن قرّبــت للنّــاسِ مــا نَــأَى ... مــن النّحــوِ جِــداً بالكتــابِ المقــرّبِ

يمينــاً لقــدْ أطلعتَــهُ شــمسَ حِكْمــةٍ ... أَنــرتَ بــه مــا بــين شــمسٍ ومغــربِ[7]

---

(1) إشارة التّعيين 236.

(2) عنوان الدّراية 350.

(3) ملء العيبة 92/6.

(4) شرح المقرّب 5.

(5) المقرّب 15/1.

(6) تقريب المقرب21.

(7) المقرّب 22.

- **مُثل المقرّب:**

قد ألّفه ابن عصفور في تونس للخاصّة بعد أن وصل عمره للخمسين عامًا، وقد أشار عليه بتأليفه الخليفة المستنصر بالله حاكم تونس في ذلك الوقت [1].

- **ضرائر الشّعر:**

لهذا الكتاب شهرةٌ كبيرةٌ؛ حيث استفاد منه الكثير من النّاس، وقد تميّز هذا الكتاب بموضوعه المتفرّد، وكذلك بأسلوب ابن عصفور الذّي ازداد فيه علمًا، ودرايةً ومعرفةً، فقد ألّفه وقد تجاوز السّتين من عمره في تونس أيضًا، وذلك بإشارة من الخليفة المستنصر بالله عام (647هـ)، وللبغدادي نقولٌ كثيرةٌ منه في كتابه خزانة الأدب [2].

- **الممتع في التّصريف:**

هو كتابٌ رائعٌ عظيمٌ في بابه، جليلٌ في بحثه، مشتملٌ على كثيرٍ من موضوعات الصّرف [3]، وكان تأليفه لهذا الكتاب في الأندلس ما بين (625- 639هـ)، وقد امتدحه أبو حيّان وأثنى عليه، ووصفه بأنّه أحسن ما وُضع في فنّ الصّرف ترتيبًا [4].

- **شرح الجمل الكبير:**

تمّ تأليف هذا الكتاب في الأندلس عام (634هـ)، وهو شرحٌ كبيرٌ لجمل الزّجّاجي، زادت أبوابه على المائة باب[5].

- **شرح الجمل الصّغير:**

وهو كتابٌ مختصرٌ في شرح الجمل للزّجّاجي، ولكنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد، ولكن حُقق في رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر[6].

---

(1) شرح المقرّب 6.

(2) شرح المقرّب 6.

(3) شرح المقرّب 7.

(4) الممتع في التّصريف 22/1.

(5) بغية الوعاة 210/2.

(6) شرح المقرّب 7.

القسم الثّاني:

هي في عداد المفقود:

- شرح المقرّب، ونقل عنه أبو حيّان[1]، وناظر الجيش[2]، والسّيوطي[3].
- شرح الإيضاح لأبي علي، نقل عنه السّيوطي[4] والبغدادي [5].
- شرح أبيات الإيضاح، ونقل عنه المرادي[6].
- شرح كتاب الصّفّار، ونقل عنه أبو حيّان [7].

القسم الثّالث:

لابن عصفور مؤلّفاتٌ أخرى يوجد لها نسخٌ في مكتبات العالم، ولم ينقل عنها أحدٌ من العلماء وهي:

1- السّلك والعنوان، ومرامي اللّؤلؤ والعقيان: وهو رجزٌ في النّحو مع شرح، ومنه نسخةٌ في الرّباط برقم 264[8].

2- كتاب المقنع، ومنه نسخةٌ بجامع القرويين بفاس برقم 1195[9]، وهو منظومةٌ في النّحو، ومنه نسخة في مشهد 30/12 رقم 106[10].

3- إيضاح المشكل "شرح المقرّب للمطرزي"، ومنه نسخةٌ في الإمبروزيانا برقم 153-3[11].

---

(1) التّذييل والتّكميل 446/4.

(2) شرح التّسهيل 3/باب "نعم وبئس ".

(3) الأشباه والنّظائر 213/1.

(4) الأشباه والنّظائر 259/4.

(5) خزانة الأدب 48/1.

(6) الجنى الدّاني في حروف المعاني 244.

(7) ارتشاف الضّرب 255/2.

(8) تاريخ الأدب العربي 366/5.

(9) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(10) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(11) نفس المرجع 228-366.

القسم الرّابع:

وهي المؤلفات التي سُمع عنها، ولم يعثر عليها أحد [1]:

- شرح كتاب سيبويه.
- شرح المقدّمة الجزولية: التّي صنّفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ت(607هـ)، وهي حواشٍ على كتاب الجمل للزجاجي، وعُرفت باسم (القانون)، وهي مقدمةٌ موجزة جدًا في النّحو، وصفها العلماء بالعسر، والغرابة وكان الجزولي قد شرحها أيضًا، وقيل إنّه: لم يتمّها وإنّما أتمّها تلميذه الشّلوبين الصّغير "محمد بن علي الأنصاري المالقي".
- شرح الجمل المتوسط.
- سرقات الشّعراء.
- شرح الحماسة.
- الأزهار: وهو كتابٌ في تفضيل بعضها على بعض، وما قيل فيها.
- إنارة الدّياجي في شرح الأحاجي، التّي صنعها أنو بكر الصّابوني.
- مفاخرة السّالف والعذار.

وفاته:

اختلفت الرّوايات في سنة وفاة ابن عصفور،: فمن المؤرخين من قال: أنّه مات في سنة (669هـ)، ومنهم من قال: أنّه توفي في (663هـ)، وغيره قال: في (667هـ)[2].

ولكن جميع الرّوايات وإن اختلفت في تحديد سنة وفاة ابن عصفور، إلّا أنّها كلّها تؤكد وفاته في العقد السّابع من القرن السّابع الهجري، والرّاجح أنّ وفاته كانت عام تسعة وستين وستمائة (669هـ)[3]، فيكون بذلك قد عمّر حوالي اثنين وسبعين عاماً بناءً على ما ذكره ابن رشيد عن أبي العباس الكتاني– تلميذ ابن عصفور– كما ورد في مقدّمة كتاب شرح ابن عصفور على جمل الزّجّاجي.

---

(1) شرح المقرّب 8.

(2) وفيات الأعيان 179/2 بغية الوعاة 357.

(3) كشف الظّنون 603/1 و1801/2.

و الرواية تقول: "إنّه لمّا عاد إلى تونس وأقام بها، وبقي فيها حتى توفي، وذلك: بسبب شكاية يسميها الأطباء (شطرغب)[1].

وقد كانت وفاته في يوم السّبت الرّابع والعشرين من ذي القعدة عام تسع وستين وستمائة للهجرة (669هـ) ووافق ذلك من العجمي الرّابع من يولية.

صُلي عليه في الجامع الأعظم بعد صلاة الظّهر بنحو ساعتين، وقد صلّى عليه خطيب الجامع أبو القاسم بن عرفة، ودفن بمقربة من باب القصبة [2].

ب: كتاب المقرّب

يُعدّ كتاب المقرّب من أهمّ كتب ابن عصفور لأنّه ألّفه بعد أن أكل من ثمار النّحو أطيبها وشرب من موارده أعذبها ونهل من كتبه مشرقها ومغربها.

ألّف ابن عصفور هذا الكتاب بإشارة من الأمير المظفّر أبي زكريا، "هذا الأمير هو: المولى أبو زكريا يحيى ابن أبي محمد عبد الواحد ابن أبي بكر ابن المولى أبي حفص الهنتاني. وهو بذلك يكون جد الخلفاء الحفصيين ومَنْ مهّد أمرهم وسلطانهم في إفريقيا، "وُلد أبو زكريا في مراكش سنة 599 هـ، وبويع بالقيروان في رجب سنة 625 هـ، وجُدّدت له البيعة يوم وصوله إلى تونس في 634 هـ، وذكر اسمه في الخطبة، وكان ملكًا مطاعًا، وبطلاً شجاعًا مشاركًا في العلم، ومدبّرًا للأمور بالمعرفة والدّهاء، فذّاً في البلاغة كثير الأدب واللّغة" [3].

فقد طلب من ابن عصفور أن يضع كتابًا مختصرًا في النّحو؛ يكون مفيدًا جامعًا مانعًا، فقد عُرف عن هذا الأمير ولعه بالكتب، فكانت له مكتبةٌ قوامها ستة وثلاثين ألف مجلدٍ.

أمّا هذا الكتاب فإنّ ما ميّزه عن غيره من كتب النّحو:

إنّ ابن عصفور لم يكن مقلدًا متّبعاً لأي عالمٍ نحوي قبله، وهو القائل فيه: " تأليفٌ منزهٌ عن الإطناب الممل، والاختصار المخل، محتوٍ على كلياته، مشتملٌ على فصوله وغاياته عارٍ عن إيراد الخلاف والدّليل، مجرّدٌ أكثره من التّوجيه والتّعليل؛ ليشوّق النّاظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان، ويحيط بمسائله في أقرب أوان" [4].

---

(1) شطرغب: هي حمى مركبة من حميين بلغمية وصفراوية ينظر ملء العيبة 91/6.

(2) التذييل والتّكميل 414/5 وشذرات الذّهب 330/5.

(3) شرح المقرّب 5/1.

(4) المقرّب 44.

أمّا بالنّسبة لتقسيم الكتاب فلقد جعله ابن عصفور قسمين:

الأول: أحكام الكلمة بعد التّركيب وقد قسّم هذا القسم إلي قسمين 1- قسم الإعراب 2- باب البناء

الثّاني: أحكام الكلمة قبل التّركيب وقد جعله نوعين:

1- باب التّصغير وجمع التّكسير والمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وحروف الزّيادة.

2- باب القلب والحذف والنّقل، وختم الكتاب بالضّرائر [1].

(1) شرح المقرّب 9.

منهجية ابن عصفور في المقرّب

سار ابن عصفور على منهجٍ اختصّ به في هذا الكتاب، فلم يكن تابعًا مقتدياً بأحدٍ ممّن سبقوه من العلماء، ولم يأخذ عن غيره الأمثلة والشّواهد، بل نرى أنّ بعض النّحاة قد افتتنوا بمنهجه هذا، وساروا على طريقته ونهجه في كتبهم أمثال: أبي حيّان الذّي يقول في حسن ترتيبه: " لمّا كان كتاب المقرّب من أحسن الموضوعات ترتيباً، وأكملها تقسيمًا وتبويبًا؛ رتّبت هذا المختصر ترتيبه وهذبّته تهذيبه[1].

أمّا ما يلفت النّظر في منهج ابن عصفور في هذا الكتاب:-

1- مخالفته لمن سبقوه؛ فلم يقلّدهم في أسلوبهم المعتاد، بل يبدأ بعد أقسام الكلام بأحكامها حين التّركيب، ويؤخّر الأحكام المفردة، ويبدأ بأول الأحكام وهو: " الإعراب"، وأول الإعراب هو: "الرّفع"، وأول المرفوعات هو: "الفاعل "؛ على خلاف ما يبدأ به النّحاة بالمرفوعات وهو "المبتدأ".

2- الدّقّة في الحدود والبراعة في التّعاريف: فقد عني بها عنايةً فائقة، فيضع الحد الجامع المانع، والتّعريف الوافي الشّافي، وممّا دلّل على ذلك إعجاب النّحاة بحدوده وتعريفاته، ومنهم من قال: "ذلك تعريف ابن عصفور للتّعجّب " وقد اقتبسه كلٌّ من: "أبو حيّان، وناظر الجيش، والشّيخ خالد" في كتبهم، أمّا الأشموني: فأخذ تعريف ابن عصفور للنّحو في أول كتابه [2]، وغيرهم من النّحاة يعجبون بتعريفاته في المبتدأ والخبر والاشتغال وغيرها، ويضعونها تعريفاتٍ في كتبهم دون تعديل.

3- كما تميّز بجدّة وحداثة الموضوعات: فقد أورد في كتابه موضوعاتٍ لم ترد عند غيره من العلماء في كتبهم، ومثال ذلك: " ذكره المبتدآت والأخبار التّي لا تدخل عليها كان وأخواتها"[3]، وأحوال الفاعل مع المخصوص في باب "نعم وبئس " بالنسبة للتّذكير والتّأنيث، والذّي ينعكس على الفاعل المسند فيما بعد [4].

4- بدؤه بذكر الملخّص أول الباب ومثال ذلك قوله: أول باب "ما لم يسم فاعله": " يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء: الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها،

---

(1) تقريب المقرّب 129.

(2) شرح المقرّب 447.

(3) المرجع نفسه 869.

(4) المرجع نفسه 316.

والسّبب الذّي لأجله يحذف الفاعل، والمفعولات التّي تقام مقام الفاعل، والأوْلى منها بالإقامة إذا اجتمعت"، ثمّ بعد ذلك يقوم بالعرض والشّرح لتوضيح ما لخّصه وأوّجزه في بداية الباب[1].

5- تغليبه المنطق في عرضه المادة وشرحها ومثال ذلك: "باب التّعجّب" [2].

6- ابتعاده عن التّعرّض لذكر المذاهب والآراء النّحوية، برغم انحيازه للمذهب البصري، فقد كان يعرض المسألة، والقاعدة على المذهب البصري، وما يؤكده سيبويه، ويرتضي فيها كما أنّه: لم يؤيّد مذهبًا مخالفًا، أو رأيًا تفرّد به واحد من العلماء عن الأشهر المعروف على خلاف غيره من النّحاة مثل: أبي مالك الذي كان يقول: خلافًا للكوفيين، أو خلافًا للأخفش [3].

7- اهتمامه بالمعاني، وتتبّعها ذلك على نحو أنّه إذا ذكر اسمًا أو فعلاً أو حرفًا: وضّح معناه، وأتى بجميع استعمالاته ومثال ذلك: معاني الأسماء الموصولة [4].

8- والسّمة الأظهر في مؤلّفه هي: حسن التّقسيم والتّنظيم لزيادة الإفهام، وتقريب المسائل وحصر الموضوعات، ومثال ذلك: " موقع المفعول بالنّسبة للفاعل حيث جعله ثلاثة أقسامٍ وهي وجوب تقديمه على الفاعل، ووجوب تأخيره عنه، وجواز التّقديم والتّأخير حيث يقول: "ينقسم الفاعل بالنّظر إلى تقديم المفعول عليه وحده وتأخيره عنه ثلاثة أقسام " [5].

9- التفرّد بالرّأي ففي بداية كتابه وجدناه يبدأ بأقسام الكلام ثمّ أحكامها حين التّركيب، ويؤخر أحكامها مفردة، وجعل أول الأحكام هي "الإعراب "وأول الألقاب فيه هو" الرّفع "و أول المرفوعات هو "الفاعل" خلافًا للنّحاة الذين يبدؤون بالمبتدأ.

وكذلك لم يتّبع سيبويه في إعراب المثنى، وجمع المذكر السّالم بالحركات المقدرة. ولا الكوفيين في الإعراب بالحروف، ولكن ذهب إلى أنّ الرّفع ببقاء اللّفظ على ما هو عليه[6]،

---

(1) شرح المقرّب 552.

(2) التعليقة 122.

(3) المصدر نفسه 157.

(4) المصدر نفسه 204.

(5) المصدر نفسه 157.

(6) المصدر نفسه 88.

وكذلك نجد رأيّه المستقل في جواز الجمع بين الفاعل الظّاهر والتّمييز في باب "نعم وبئس" بشرط أن يأتي التّمييز بمعنى جديد، وبذلك يكون قد خالف سيبويه الذي قال بعدم الجواز مطلقًا [1].

10-الإكثار من ذكر الشّواهد الشّعرية حتى بلغت أربعمائة بيت من الرّجز، وقلّت شواهده من كلام العرب، أمّا الشّواهد من القرآن الكريم فأخذت المرتبة الوسطى في شواهده.

11- حسن التّعليل: فقد كان يحسن التّعليل للقاعدة التّي يذكرها، ويذكر السّبب للرّأي الذّي يذهب إليه ومثال ذلك: تعليله عمل (لا) في النّكرات خاصّة.

تأثير المقرّب فيمن جاء بعده:

كان ظهور كتاب المقرّب بمثابة العاصفة بين علماء النّحو في عصره، وبعد عصره حتى وصل الاهتمام به إلى عصرنا هذا، وأكبر دليلٍ على ذلك ما أقوم به من الغوص فيما كتب عنه في هذا البحث المتواضع، وكذلك كان البحث في ثنايا هذا الكتاب بين علماء النّحو في الأندلس، وغيرهم من نحاة المشرق.

فهذا الكتاب وجد من العلماء مَنْ يقرأ ويتعمّق، ويدقّق في آراء ابن عصفور، ويثني عليه ويمتدحه، وينتهج نهجه ويخطو خطاه، ويسلك طريقته في كتبه، ومنهم من انتقده وجرّحه وشنّع عليه، وعلى مؤلّفه وطعن في أن يكون ابن عصفور ذاته هو مؤلّف هذا الكتاب.

قال المقري:

"مسكين ابن عصفور. لمّا ألّف كتابه (المقرّب) في النّحو انتقده جماعة من أهل قُطره الأندلسيين وغيرهم منهم: ابن الضّائع، وابن هشام، والجزري وله المنهج المعرب في الرّدّ على المقرّب وفيه تخليط كثير" [2].

---

(1) التعليقة 383.

(2) نفح الطّيب 282/5.

ثناء العلماء و مدحهم لابن عصفور:

1- ابن تولو القرشي:

فقد امتدحه، وأثنى عليه بقطعةٍ شعرية وردت بخط ابن مكتوم في مقدّمة المقرّب وهي رواية أبي حيّان لم يذكرها غيره.

أبـا حَسَـن، قرّبـتَ للنّـاسِ مـا نَـأَى ... مِـنَ النَّحْـوِ جِـدًا بالكِتـابِ المُقَـرّبِ

دَللـتَ عَلـى أسـرارٍ يُفْصِـحُ مَـا ... خَصّصـتَ بِـهِ كـلّ لفـظٍ مُهَـذَبِ

يَمِينًـا لقـدْ أطْلَعْتَـهُ شَـمْسَ حكمـةٍ ... نَـرْتَ بِهـا مَـا بَـيْنَ شَـرقٍ ومَغْـرِبِ

بِـهِ عَلِمُـوا عِلْـمَ الكِتَـابِ حَقِيقَـةً ... وَكَـانَ مَجَـازاً عِلْمُهُـم بالمُغَيّـبِ

فحيّـاك مَـنْ أَحْيـا بِـكَ العِلْـمَ، بَعْـدَمَا ... أُميـتَ بِـأقْوامٍ عَـن الفِهْـمِ غُيّـبِ[1]

2-الأستاذ الخضراوي: له " **كتاب نقد المقرّب**"و ممّا دلّل على ذلك قول أبي حيّان: "قال الأستاذ أبو عبد الله بن هشام في كتابه النّقد الذّي له على المقرّب "[2].

3- أبو حيّان الأندلسي:

هو أشهر تلاميذ ابن عصفور ويرجع له الفضل الكبير في نشر مؤلفاته في الأقطار بين المشرق والمغرب وكان يجلّه إجلالاً عظيمًا، فيسميه "بأصحابنا "ويقول: "ذهب مَنْ عاصرنا من الشيوخ"، ويقصد بذلك ابن عصفور، وكذلك يسميه: "بالأستاذ أبي حسن ابن عصفور".

اهتمّ كثيرًا بمؤلفات ابن عصفور بالشّرح، والتّلخيص أو اتّخاذ منهجه منهجًا له، كما أنّه وضع النّقول الكثيرة في كتبه الطّويلة ومن ذلك:

أ-تقريب المقرّب:

وهو كتابٌ ملخّصٌ لكتاب المقرّب أراد به أبو حيّان تقريبه للأفهام، ولكنّه كان على عكس ذلك، فقد كان مبهمًا غامضًا فأبعده ولم يقرّبه.

يقول أبو حيّان في مقدّمة كتابه "تحقيق محمد جاسم الديلمي ليبيا 1987":

---

(1) المقرب 21.

(2) التّذييل والتّكميل 120/3.

"و قد جمعت في هذه الأوراق من كتاب المقرّب نفائسه، وجلوت للخطاب عرائسه، وجرّدته أحكامًا، مختصرةً للفظ، ميسرةً للحفظ، قريبة المنال، عاريةً من التّعليل والمثال " [1].

ب-التّدريب في تمثيل المقرّب:

وهو شرحٌ لكتاب التّقريب السّابق، وذلك لأنّه وجد أنّه بعدما اختصر كتاب المقرّب قرّبه للغموض والإبهام، فقام بوضع هذا الكتاب "التّدريب في تمثيل المقرّب " من أجل إجلاء الغموض وتوضيح المبهم فجعله حاشية أو شرحًا للتّقريب، وعلّل ذلك فيه الأحكام

وهو يقول في مقدّمته: "وبعد... فإنّي لمّا اختصرت كتاب المقرّب في التّقريب، وحصرت المعنى البعيد تحت اللّفظ القريب، عرض في إيجازه المبتدأ بعض إغماض، ربّما يكون أقرب إلى التّرك والإعراض، فشفّعته بكتاب جلوت فيه غرائبه، فجاء شرحًا مختصرًا للمقرّب، والتّقريب عمدةٌ للفاضل ومدّةٌ للأريب، وسميته بالتّدريب في تمثيل التّقريب" [2].

ولأبي حيّان كتب أخرى وضعها شروحًا ونقوداً على ابن عصفور منها:

المبدع الملّخص من الممتع:

وهذا الكتاب لخّص فيه أبو حيّان كتاب الممتع في التّصريف، وهو يمتدح هذا الكتاب فيقول في مقدّمته: "... فلمّا كان كتاب الممتع لابن عصفور من أحسن ما وضع في هذا الفنّ ترتيبًا، وألخصه تهذيبًا، وأجمعه تقسيمًا، وأقربه تفهيمًا؛ قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمّنه من أحكام بألخص عبارة، وأبدع إشارة؛ ليتعرّف النّاظر على معظمه في أقرب زمان، ويمتّع بصره في عقائل حسان، سميّته بالمبدع الملخّص من الممتع "[3].

من نقوله في كتابه **ارتشاف الضّرب** يقول في حديثه عن اسم الفاعل عند إضافته:

"وإن كان مقرونًا بـ "ال " وهو مثنى، أو مجموع بواو ونون، فقال ابن عصفور: "يجوز في البدل من المضاف إليه، والمعطوف الخفض على اللّفظ، والنّصب على الموضع"، فنقول: " هذان الضّاربان زيد وأخيه وعمرو بالوجهين" [4].

وكذلك في كتابه **التّذييل والتّكميل** يقول:

---

(1) تقريب المقرّب 130 -131.

(2) التّدريب في تمثيل التّقريب 9.

(3) المبدع 2.

(4) ارتشاف الضرب 188/3.

في حديثه عن العدد وتأنيثه يقول: "وقال ابن عصفور في المقرّب: وقد ذكروا شذوذ ثلاثة أنفس، والنّفس مؤنّثة، لكن عوملت معاملة المذكر حملًا على الشّخص، وما عدا ذلك فلا يُحمل على المعنى إلا في ضرورة " [1].

هذا هو العالم الجليل أبو حيّان يثني ويمتدح معلّمه الجليل ابن عصفور، وفي مواضع أخرى نراه لا يجلّ هذا العالم، ولا ينزله منزلته اللّائقة به، وذلك بأنّه يأخذ الكثير من النّقول من كتبه دون الإشارة أو إسناد القول لصاحبها ومثال ذلك:

"وقوع جملة القسم وجوابه صلة للموصول، وكذلك جملة الشّرط والجواب، فلا يصح أن نقول: "جاء الذّي أقسم بالله لقد قام أبوه، ولا نقول جاء الذّي إن قام عمرو قام أبوه "، محتجين أنّ جملة القسم والشّرط خالية من الضّمير وأنّ الضّمير في جوابهما". ثمّ عرض ابن عصفور الدّليل على جوازه من القياس والسّماع، وقد نقل أبو حيّان هذه المسألة في كتابه التّذييل والتّكميل بأدلّتها القياسية، والسّماعية من كتاب شرح الجمل الكبير لابن عصفور، ولم يُشِر إليها من قريبٍ أو بعيدٍ [2].

وكذلك فإنّنا نرى أنّ أبا حيّان في مواقف أخرى يتطاول على معلّمه وذلك: بأنّه إذا أخطأ ابن عصفور في مسألة شنّع عليه، ورماه بعدم حفظ كتاب الله تعالى، وجهله بأشعار العرب ومثال ذلك:

في كتابه "ارتشاف الضّرب" يقول بعد عرضه المسألة: "و هذا من ابن عصفور وتلميذه ابن الصّفّار يدلّ على الجسارة، وعدم حفظ كتاب الله " [3].

1- الأستاذ أحمد بن عبد النّور المالقي (ت 702هـ) له إملاء على مقرّب ابن عصفور [4].

2- ابن مالك:

وهو واحدٌ ممّن نقل عن ابن عصفور في كتبه هذا نجده في كتابه "شرح الكافية" يقول: " من النّحويين مَنْ يرى بقاء عمل ما إذا تقدّم خبرها وكان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور " [5].

---

(1) التذييل والتكميل 209/4.
(2) شرح المقرّب 246 والتذييل والتكميل/1593.
(3) ارتشاف الضرب 656/1.
(4) رصف المباني 18 والبلغة 5.
(5) شرح الكافية 432/1.

وله أيضًا نقول في كتابه " شرح التّسهيل "فيقول: "وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعها، وأظنّ حامله على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التّي واللّاتي" [1].

3- **ناظر الجيش:**

له نقلٌ في كتابه "تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد" قال ابن عصفور في المقرّب: "وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرًا متّصلًا لم يثبت نون ولا تنوين، وقد ثبتا وذلك في الضّرورة نحو قوله:

وَلَــمْ يَرْتَفِــق والنّــاسُ محْتَضِــرُونَه جَميعًــا وأَيــدِي المُعْتفــين رَوَاهِقُــه[2]

4- السّيوطي:

نقل عن ابن عصفور في كتابه **الأشباه والنّظائر** قال ابن عصفور في المقرّب: "الأفعال ثلاثة أقسام: قسمٌ لا يجوز بناؤه للمفعول باتّفاق وهي الأفعال التي لا تنصرف نحو: نعم وبئس، ، وقسمٌ فيه خلاف وهو: كان وأخواتها المتصرّفة، وقسمٌ لا خلاف في جواز بنائه للمفعول، وهو: ما بقي للأفعال المتصرّفة" [3].

5- الشّيخ خالد الأزهري:

نقل عن ابن عصفور في كتابه شرح **التّصريح على التّوضيح** والأصح أنّه: يجوز تعدّد الخبر لفظًا ومعنى، والمانع لجواز التّعدّد كابن عصفور يدّعي تقدير "هو" للثّاني من الخبرين، أو يدّعي أنّ المبتدأ جامع للصّفتين لا للأخبار لكلّ منهما نصّ على ذلك ابن عصفور في المقرّب وشرح الجمل[4].

أمّا من انتقد كتاب المقرّب من النّحاة في مصنّفاتهم فهم:

1- ابن الضّائع: له ردود على ابن عصفور في معظم اختياراته [5].

2- ابن هشام: له النّقد على المقرّب[6].

---

(1) شرح التسهيل 223/1.
(2) تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد 452/11.
(3) الأشباه والنّظائر 64/2.
(4) شرح التّصريح على التّوضيح 82/1.
(5) ينظر البغية 204/2.
(6) نفس المرجع 267/1.

3- ابن الجزري: له المنهج المعرب في الرّدّ على المقرّب [1].

4- ابن الحاج: له كتاب الإيرادات على المقرّب [2].

5- حازم بن محمد القرطاجني:

له ردّ عليه في كتابه: شدّ الزّنار على جحفلة الحمار [3].

6- وقد انتقد كذلك عددٌ من النّحاة كتاب المقرّب في أثناء مؤلفاتهم مثل: ابن هشام، **و**ابن مؤمن القابسي أو أبو مؤمن عاش في حدود المائة السّادسة [4].

---

(1) ينظر البغية 406/1.

(2) نفس المرجع 359/1.

(3) ينظر نفح الطيب 148/4 وبغية الوعاة 491/1.

(4) العبر 354/5 والنجوم الزاهرة 369/7.

ثانياً- حياة بهاء الدّين ابن النّحّاس وكتابه التّعليقة.

أ- حياة بهاء الدّين ابن النّحّاس:

1- اسـمـه ونسبـه.

2- كنيـتـه ولـقبــه.

3- لقب ابن النّحّاس.

4- ولادته ونشأتــه.

5- صفاته وأخلاقه ومكانته العلمية.

6- شيوخـــــــه.

7- تلاميـــــــذه.

8- مصنّفاتـــــه.

9- وفـــاتـــــه.

ب – كتاب التّعليقة لبهاء الدّين ابن النّحّاس

أ- حياة بهاء الدّين ابن النّحّاس

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو محمد بن إبراهيم بن أبى نصر ابن النّحّاس الحلبي، الشّافعي، النّحوي، بهاء الدّين أبو عبد الله، حجة العرب، وشيخ العربية بالدّيار المصرية [1].

وممّا يشدّ أنظارنا إلى هذه التّسمية لعدة كنيات وهى: النّحّاس، الحلبي، الشّافعي، النّحوي.

النّحّاس: نسبة لكل من يعمل بالنّحّاس، وأهل مصر يقولون لمن يعمل بالأواني الصّفرية وبيعها نحّاس[2]، وقد عُرف عددٌ من النّاس باسم ابن النّحّاس.

الحلبي: أي المنسوب إلى مدينة حلب بالشّام[3].

الشّافعي: وهى نسبة للمذهب الفقهي الشّافعي للإمام الجليل: محمد بن إدريس الشّافعي-رضي الله عنه-أحد الأئمة الأربعة المشهورين وإليه نسبة الشّافعية كافّة [4].

النّحوي: وهى نسبة إلى علم النّحو والصّناعة الشّريفة فيها، وقد انتسب إليها عددٌ كبيرٌ من النّاس على مرِّ القرون المتعاقبة.

ابن النّحّاس ولقبه:

عُرف عددٌ من الأشخاص بهذا اللّقب، وذلك لأنّ هذا اللّقب يطلق على صاحب الصّنعة فمَنْ يعمل بالأواني الصّفرية يسمى "نحّاسًا" ومَنْ يعمل بالبناء يسمى "بَنّاءً" ومَنْ يعمل بالنّجارة يسمى "نجّارًا" وهكذا، وممّن اشتركوا مع العالم الجليل بهاء الدّين ابن النّحّاس بهذا **اللّقب:**

1- أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري النّحوي المعروف بابن النّحّاس:

من مؤلفاته إعراب القرآن، معاني القرآن، النّاسخ والمنسوخ، تُوفي غريقًا سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة للهجرة (338هـ)[5].

---

(1) الوافي بالوفيات 10/2 وفوات الوفيات 294/2 وبغية الوعاة 13/1 وإشارة التّعيين 286 وشذرات الذّهب 442/2 وطبقات الشّافعية 507/2 وغاية النّهاية 46/2 وتاريخ الأدب العربي 296/3.

(2) وفيات الأعيان 100/1 ومعاني القرآن الكريم 110.

(3) معجم البلدان 282/2.

(4) الأعلام 26/6.

(5) البلغة 9 وبغية الوعاة 362/1 والأعلام 199/1.

2- محي الدّين أحمد بن إبراهيم الدّمشقي عرف بابن النّحّاس:

من مصنّفاته "مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق "، وهو تأليف قيم في فضل الجهاد والحضّ عليه، وله مختصر عليه. توفي سنة أربع عشرة وثمانمائة للهجرة(814هـ) [1].

3- المُلّا فتح الله بن عبد الله المعروف بابن النّحّاس الحلبي:

نشأ في حلب ودخل دمشق عدّة مرات، عقد فيها محاورات ومجالسّ، له كتاب التّفتيش في خيالات درويش، وديوان شعر جيّد. توفي في المدينة المنورة ليلة الخميس في شهر صفر سنة اثنين وخمسين وألف للهجرة(1052هـ) [2].

أشهر هؤلاء هو أبو جعفر النّحّاس وهو: أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن يونس المرادي، والثّاني في المرتبة هو بهاء الدّين ابن النّحّاس[3].

اسمه في المصادر:

أ- البهاء ابن النّحّاس.

ب- بهاء الدين ابن النّحّاس.

أو يرد ذكره مقرونًا بكتاب التّعليقة فيقال:

- قال ابن النّحّاس في التّعليقة.
- قال ابن النّحّاس في شرحه مقرّب ابن عصفور.
- قال بهاء الدّين ابن النّحّاس في التّعليقة أو في شرحه المقرّب ابن عصفور[4].

ولادته:

أجمع العلماء الذين أرّخوا لحياته على أنَّه وُلد بمدينة حلب، في يوم الأربعاء آخر يوم من أيام جمادي الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة من الهجرة (627هـ)[5]، ونشأ ودرس فيها أخذ عن أساتذتها.

---

(1) شذرات الذهب 105/7.

(2) خلاصة الأثر 257/3.

(3) التّعليقة 16.

(4) كتاب المقرب 22.

(5) إشارة التعيين 217/1 والوافي بالوفيات 11/2 وبغية الوعاة 18/1 والأعلام 295/5.

وما عرفه بروكلمان في كتاب تاريخ الأدب العربي أنّ ولادته كانت عام (637 هـ) ربّما يكون تصحيفًا أو خطأً مطبعيًا [1].

نشأته:

نشأ في مدينة حلب وعاش حياته الأولى فيها، ونهل العلم عند شيوخها وأساتذتها، ولكن حين أصابها التّتار واعتدوا عليها غادرها إلى القاهرة في صفر (658هـ)، فعُرف قدره واشتهر أمره، وعظم جاهه، وأنزلته الخاصّة والعامة منزلة العلم لكثرة فضائله [2].

لم تذكر المصادر الكثير عن سيرة أسرته غير أنّه لم يتزوج قط[3]، كما لم تذكر عدد أفراد أسرته سوى أبيه وشيخه ابن عمرون وأخيه إسحاق.

أبوه: هو إبراهيم بن محمد بن أبى نصر ابن النّحّاس وهو من مشاهير حلب.

أخوه إسحاق فهو تلميذٌ من تلاميذ ابن يعيش، ويبدو أنّه لم يكن لديه الفطنة والذّكاء مثل أخيه فلم يكن مشهورًا مثله [4].

ابن عمرون: هو شيخه وقد أقرأ النّحو بحلب، وصلة القرابة بينهما أنّ ابن عمرون هو خال والد بهاء الدّين ابن النّحّاس [5].

كانت هجرة ابن النّحّاس إلى مصر وعمره ما يقارب الواحد والثلاثين عامًا عند غزو التّتار لحلب عام (658هـ) [6].

وفى مصر ذاع صيته لكثرة علمه وثقافته، فتولّى تدريس التّفسير بجامع ابن طولون وقد كان ممّا ميّز ابن النّحّاس عن غيره هو معرفته بمنطق إقليدس[7]، والقراءات القرآنية وعموم كتب الأدب، وقد عُرف عنه حبُّه لاقتناء الكتب النّفيسة والنّادرة وكان مشهورًا بجودة خطه وجماله.

ولكن لم تصلنا أية أخبار عن بهاء الدّين ابن النّحّاس إن كان قد أتمّ فريضة الحج أم لا؟، وهل

---

(1) تاريخ الأدب العربي 297/5.

(2) مستفاد الرّحلة والاغتراب 83.

(3) الوافي بالوفيات 12/2 وفوات الوفيات 214/3.

(4) سير أعلام النّبلاء 145/23.

(5) تذكرة النّحاة 52.

(6) مستفاد الرّحلة والاغتراب 83.

(7) إقليدس بن نوقطرس الإسكندري، ولد عام 300 قبل الميلاد أيام حكم بطليموس، ولقب بأبي الهندسة، له كتاب العناصر الذي بقي يدرس في الجامعات حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

بعد خروجه من مصر رجع إلى مسقط رأسه حلب أم لا ؟.

صفاته وأخلاقه ومكانته العلمية:

لم تذكر التّراجم وصفًا لشكله ولا لمظهره–على عادة كتب التّراجم في الغالب الأعم–بل كان الاهتمام بالتّعريف به وذكر أوصافه المعنوية.

فمن صفاته:

أنّه كان قريبًا للقلب محبّبًا إلى نفوس تلاميذه مما جعلهم يقبلون عليه، وينهلون منه ومن ذلك أقوال العلماء:

- فقد قال **التّجْيبى** في صفاته: " شديد المروءة، كثير المشاركة، عظيم المؤانسة، خفيف القدم في حوائج إخوانه مشاركًا لهم بأقصى ما يمكنه، عالي المنزلة، جليل القدر، كثّر الله في النّاس أمثاله"[1].
- أمّا **الصّفدي** فقد قال: "كان حسن الأخلاق منبسطًا على الإطلاق، متّسع النّفس في حالتي الغنى والإملاق، ذكى الفطرة، ذكى المخالطة والعشرة، مطرح التّكلف مع أصحابه، عديم التّخلف عن أشكاله وأضرابه... " [2].
- أما عن كرمه فيقول **الصّفدي**: "وأخبرني عنه غير واحدٍ، أنّه لم يزل عنده في بيته من أصحابه، ومن الطّلبة مَنْ يأكل على مائدته لا يدّخر شيئًا، ولا يخبّئه عنهم، فهنا أناس يلعبون الشّطرنج، وهنا أناس يطالعون، وكلّ واحدٍ في شأنه، لا ينكر على أحدٍ شيئًا، ولم تزل أخلاقه مرتاضةً حتّى يكون وقت الاشتغال فيتنكّر..." [3].
- أمّا ما قاله تلميذه **ابن رُشيد** في كرمه لنشر العلم في تلاميذه ما دار بينهما من حديث قال "...وعرض عليّ جميع كتبه أو أكثرها كتابًا كتابًا، حتّى مللت، وقال: حكمك فيها ماضٍ، وهي مباحةٌ لك، فشكرته أتمّ الشّكر، وعرفت أنّي لقيت رجلًا جليل القدر، فلا أزال أذكره أطيب الذّكر..."[4].

---

(1) مستفاد الرّحلة والاغتراب 83.

(2) الوافي بالوفيات 11/2.

(3) الوافي بالوفيات 12/2.

(4) ملء الغيبة 111/2.

وقال ابن الجزري: " كان رجلًا عالمًا علّامةً في النّحو، واللّغة والتّصريف، صالحًا خيّرًا انتهت إليه رئاسة هذه العلوم بالدّيار المصرية"[1].

- وقد اشتهر بالصّدق والدّين والعدالة وكان حجةً، ثقةً، وصغّر العمامة، وكان بعض القضاة إذا انفرد بشهادةٍ؛ حكّمه فيها وثوقًا بدينه.
- كما عُرف عنه الذّكاء، وحب المساعدة للنّاس، وحلّ مشكلاتهم وسعيّه في مصالحهم، وكان كثير العبادة له أورادٌ فيها، كثير الذّكر، كثير الصّلاة، والتّرحّم على مَنْ يعرفه، وكان ينهى عن الخوض في العقائد.
- لم يتزوج قط، ولم يأكل العنب قط، ولمّا سئل عن سبب ذلك قال: "لأنّي أحبّه فآثرت أن يكون نصيبي في الجنة"[2].
- وممّا يجدر الحديث عنه هو: أمانته العلميّة التّي كان يتّصف بها، ولا تكون هذه الصّفة إلّا عند الفضلاء من العلماء؛ فيذكر النّص ليشرحه، فيذكر مصنِّفه، ويثني عليه بجملٍ رقيقةٍ مثل: "ما أحسن ما قاله "أو" لم يأتِ غيره بأحسن من هذا"[3].

ومثال ذلك: أنّه ذكر في باب التّعجب نصًا من كتاب التّعاقب لابن جني فقال: "... هذا معنى كلامه، وإن لم يحضرني نصّ لفظه لبعد العهد به، وما أحسن ما قاله... " [4].

ويقول في باب عطف النّسق: "... هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب–رحمه الله– من جواز العطف على عاملين مطلقًا، سواء تقدّم المجرور في المعطوف به، أو تأخّر. مذهبٌ لم أرَ أحدًا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد " [5].

وقال بعد أن نقل عجز بيت الحطيّئة عن ابن الدّهّان: "فسيّان لأحمد لديك ولا ذم " كذا نقلته من خطّه [6].

---

(1) غاية النهاية 46/2.
(2) التّعليقة 12.
(3) التّعليقة 443.
(4) التّعليقة 88.
(5) التّعليقة 85.
(6) التّعليقة 383.

أمّا في ذكر الجوازم يقول: "... ولم أعلم أحدًا من النّحويين فيما يحضرني الآن قال بجواز جواب المصدر بالفعل المجزوم" [1].

- أثنى عليه السّيوطي في أمانته العلمية، وتعرّض لبعض العلماء الذين لا يعزون العلم لأهله، فقال: تحت عنوان " الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة بعد أن نقل نصًا من التّعليقة: " وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدّين وأمانته، كيف وجد فائدةً بخطّ ولد ابن جني نقلها عن أبيه، ولم تُسطّر في كتابٍ، فنقلها عنه، ولم يستجز ذكرها من غير عزوٍ إليه، لا كالسّارق الذي أغار على تصانيفى التّي أقمت في تتبّعها سنين، وهى: "كتاب المعجزات الكبير"، وكتاب "الخصائص الصّغرى" وغير ذلك فسرقها، وغيرها ممّا سرق من كتب الخيضري والسّخاوي وادّعاه لنفسه ولم يعزُ إلى كتبي وكتب الخيضري والسّخاوي شيئًا ممّا نقله منها، وليس هذا من أداء الأمانة في العلم"[2].
- ومع علمه الغزير كان – رحمه الله – شاعرًا معدودًا في الشّعراء وأهل الأدب، وممّا يدلّل على ذلك أن بعض أدباء عصره يبعثون له مقطوعات أدبية [3].

قال ابن هشام الأنصاري: "ومن محاسن بعض الفضلاء أنّه كتب في مدينة قوص إلى الشّيخ العلّامة بهاء الدّين ابن النّحّاس – رحمه الله– يتشوّقٍ إليه، ويشكو نحوله، **فقال:**

سلِّمْ على المولى البهاءِ، وصِف له ... شَوْقي إليهِ وأنّني مملوكُه
أبداً يُحرّكني إليه تَشَوّقي ... جِسمي بهِ مشطورُه منهوكُه
لكنْ نحلتُ لبُعدِه، فكأنّني ... إلفٌ وليسِ بِمُمكنٍ تحريكُه[4]

ومن شعره:

اليومَ شيءٌ وغدًا مثلُه ... مِنْ نُخَبِ العلم التّي تُلْتقَطْ
يُحصِّلُ المرءُ بها حكمةً ... وإنّما السّيْلُ اجتماعُ النُّقَطْ[5]

وله:

إنّي تَرَكْتُ لذي الوَرَى دُنْياهُم ... وظللتُ أنْتظِرُ المماتَ وأرقبُ

---

(1) التّعليقة 103.
(2) الأشباه والنّظائر 282/2.
(3) إشارة التّعيين 287.
(4) شرح شذور الذّهب، ص96.
(5) بغية الوعاة 19/1.

وقطعتُ في الدّنْيا العَلائقَ ليسَ لِي ولــدٌ يمــوتُ ولا عِقــارٌ يَخْــرب[1]

ومن رثائه لشيخه جمال الدّين ابن مالك:

قلْ لابنِ مالكٍ إنْ جَرَتْ بِكَ أدْمُعِي حُمــرًا يُحاكِيهــا النّجِيــعُ القَــانِي
فلَقَدْ جَرحتَ القلبَ حينَ نُعيتَ لِي وتــــدفّقتْ بدِمائــــه أجْفَــــاني[2]

وله نظمٌ مكتوبٌ على منديل:

ضــاعَ مِنــي خَصْــرُ الحبيــب نُحــولًا فلِهــــذا أُضْــــحي عَلْيــــهِ أدورُ
لطفــتْ خِرقتــي ودقّــتْ ، وجلــت عــن نظيــرٍ لِمــا حكتهــا الحضــورُ
أكــتمُ السّــرّ عــن رقِيبِــي لهــذا بــي يُخْفــي دُموعَــه المهجــورُ[3]

شيوخه:

1- إبراهيم بن محمد بن أبى نصر ابن النّحّاس:

هو والد بهاء الدّين ابن النّحّاس وقال فيه التّجْيبى: "وكان الأجلّ، محي الدّين رئيسًا من رؤساء حلب، مشهورًا، معروفًا، وبالوجاهة والجلالة موصوفًا، وكان من أعيان العدول بحلب، من عدول القاضي بهاء الدّين بن شداد، وكان له سماع ببغداد وغيرها، وذكر محمد بن شداد الحلبي في جني الجنتين له: أنّه كان يُعرف بابن عمرون؛ لأنّ أمّه بنت عمرون، قرأ كثيرًا على والده واستفاد من علمه الغزير، وممّا قرأه على والده الجعديات [4].

2- محمد بن محمد بن عمرون جمال الدّين:

ولد سنة ست وأربعين وخمسمائة للهجرة تقريبًا [5]، وقد سمع عن ابن طبرزد، وأخذ النّحو عن ابن يعيش وغيره، برع فيه وتخرّج به جماعةٌ، وجالسّ ابن مالك[6]، قال فيه أبو حيّان الأندلسي: "كان نحويًا حافظًا محصّلًا خيّرًا، أقرأ النّحو بحلب وتخرّج عليه كثيرٌ من أهلها منهم: قريبه الشّيخ الإمام العلّامة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي عُرف بابن النّحّاس-

(1) إشارة التّعيين 287 والوافي بالوفيات 13/2 والبلغة 150.
(2) إشارة التّعيين 288 والبلغة 150.
(3) إشارة التّعيين287 والوافي بالوفيات 13/2.
(4) المعجم المختص بالمحدّثين 211.
(5) الوافي بالوفيات 197/1و بغية الوعاة 191/1.
(6) بغية الوعاة 342/1.

رحمه الله– وشرح ابن عمرون المفصّل، وانتهى فيه إلى قوله: "الوزن الرّابع عشر: محمدة في المصادر"، وعاق عن إكماله موته –رحمه الله– [1]، توفي سنة سبع وأربعين وستمائة للهجرة (647هـ) [2].

3– أبو المنجى عبد الله بن عمر بن على المعروف بابن اللّتّى البغدادي القزّاز: [3]

وُلد بشارع دار الرّقيق في ذي القعدة سنة خمس وأربعين وخمسمائة للهجرة (545هـ)[4]، سمع من خلقٍ كثيرين، سمع بإفادة عمّه: أبى بكر محمد بن على بن أبي القاسم بن أحمد بن الحسن بن البنّا، وأبي الوقت عبد الأول السّجزي، وأبي الفتح ابن البطي، وأبي علي الحسن بن جعفر بن عبد الصّمد ابن المتوكل على الله [5]، وروى عنه كثيرون ومنهم البهاء ابن النّحّاس.

قال الذّهبي: "ومنهم ابن النّجار، وابن الوبشى وابن النّابلسي، وابن الصّابوني والشّهاب الخرزي، وبهاء الدّين ابن النّحّاس..." [6].

4– أبو الحسن بن شجاع بن سالم بن على بن موسى، الكمال الضّرير [7]:

وُلد في شعبان سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة للهجرة(572هـ) [8]، هو صهر الإمام الشّاطبي، وأخذ عنه وعن أبي الجود وشجاع، وتخرّج به جماعةٌ من العلماء منهم: محمد بن أحمد الضّائع، والحافظ الدّمياطي، وبهاء الدّين ابن النّحّاس، تصدّر للإقراء دهرًا، وانتهت إليه رئاسة الإقراء، وكان إمامًا يجري في فنون العلم[9]، تُوفي في السّابع من ذي الحجة سنة إحدى وستين وستمائة للهجرة(661هـ)[10].

---

(1) تذكرة النحاة 53/2.

(2) البلغة 174/1 والبغية 191/1.

(3) العبر 223/3 وسير أعلام النّبلاء 15/23 ولوافي بالوفيات 272/17.

(4) سير أعلام النّبلاء 15/23.

(5) الوافي بالوفيات 373/17.

(6) سير أعلام النّبلاء 16/23.

(7) معرفة القرّاء الكبار 657/2 والعبر 302/3) وغاية النّهاية 544/11.

(8) معرفة القرّاء الكبار 657/2.

(9) سير أعلام النّبلاء 2785/2 وغاية النّهاية 544/1 وبغية الوعاة 73/1.

(10) العبر 303/3 وتذكرة الحفاظ 1454/4.

تلاميذه:

تلقّى العلم على الشّيخ بهاء الدّين ابن النّحّاس خلقٌ كثيرٌ من مختلف المستويات، فلم يقتصر الأخذ عنه على العامّة من التّلاميذ، بل كان الوزراء والرّؤساء يتردّدون إليه ويأخذون منه. وقد وصف تلميذه الرّحّالة ابن رُشيد كثرة أولئك التّلاميذ بقوله: "... فبكرت في يوم الاثنين إلى المجلس المذكور الذّي تقدّم الوعد إليه، فلقيت جمعًا من صدور أهل العلم، قد اجتمعوا بين يديه من شيوخٍ وكهولٍ وشبان، وسمعت مآخذ ومذاكرة ومناظرة أقوى ممّا سمعت بالأمس... "[1].

وعلى الرّغم من الكثرة العظيمة لفئة طلابه إلّا أنّني سأكتفي بعرض خمسة من أنجب طلابه فيما يلي: -

1- القاسم بن يوسف بن محمّد بن على التّجيبي السّبتي [2]:

وُلد سنة سبعين وستمائة للهجرة (670هـ)، كان محدّثًا معروفًا له كتاب مستفاد الرّحلة والاغتراب، ترجم فيه الكثير من العلماء الذين أخذ عنهم، ومنهم بهاء الدّين ابن النّحّاس، وقرأ عليه مسند أبى بكر الصّديق، وبعضًا من كتاب سيبويه وغيرهما، حصّل أصولًا وكتبًا وخرّج مائة حديثٍ عن مائة شيخ[3].

2- محمّد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكتّاني [4]:

وُلد بصفر سنة ثلاث وستين وستمائة للهجرة (663هـ) بمصر، كان إمامًا يُضرب به المثل في الفقه عارفًا بالنّحو والقراءات ذكيًّا فصيحًا، أخذ النّحو عن بهاء الدّين ابن النّحّاس، وقرأ عليه شرح مختصر المازني[5]، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة (749هـ)[6].

3- محمّد بن أحمد بن عثمان بن قليماز بن عبد الله أبو عبد الله شمس الدّين الذّهبي [7]:

وُلد سنة ثلاث وسبعين وستمائة للهجرة (673هـ)، [8]عرف إمامًا مشهورًا ومؤرخًا محدّثًا،

---

(1) ملء العيبة 110/3.
(2) المعجم المختصّ بالمحدّثين 194.
(3) المعجم المختصّ بالمحدّثين 194.
(4) الوافي بالوفيات/168 وطبقات الشّافعية 97/9.
(5) الوافي بالوفيات 168/2.
(6) ذيل تذكرة الحفاظ 121.
(7) الوافي بالوفيات 163/2.
(8) غاية النّهاية 71.

أخذ عن علماء كثر يقاربون الألف، له تصانيف منها: معجم الشّيوخ الكبير، المعجم المختصّ بالمحدّثين، تذكرة الحفاظ، وسير أعلام النّبلاء [1].

4- محمّد بن عمر بن محمّد بن عمر بن محمّد بن إدريس بن سعيد أبو عبد الله الفهري السّبتى يعرف بابن رُشيد [2]:

وُلد في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وستمائة بسبته [3]، كان ضليعًا بالعربية، واللّغة والعروض، تامّ العناية بصناعة الحديث، قيّمًا عليها، بصيرًا بها، محقّقًا فيها، ذاكرًا للرّجال[4].

عُرف عنه حسن الخلق، والتّواضع والعدالة، والحفظ، وكثرة السّماع، عالي الأسانيد، صحيح النّقل عن شيوخ كثر ضمّنهم رحلته الموسومة بـ "ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الرّحلة إلى مكة وطيبة"، وعرف ببراعة الخطّ [5].

له: " تلخيص القوانين في النّحو وحكم الاستعارة"، قرأ على بهاء الدّين ابن النّحّاس قطعة من مسند عبد بن حميد وكتاب سيبويه [6].

توفي في محرم سنة إحدى وعشرين وسبعمائة للهجرة (721هـ) [7].

5- محمّد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيّان الإمام أثير الدّين أبو حيّان الأندلسي الغرناطي النّفزي [8].

وُلد بمطخشارش مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة[9]، وسمّي بالنّفزي نسبة إلى قبيلة نفزة من البربر.

نحوي عصره، ولغويّه، ومفسّره، ومحدّثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه شيخ البلاد المصرية

---

(1) الوافي بالوفيات 163/2.

(2) الوافي بالوفيات 284/4 والدّرر الكامنة 111/4وبغية الوعاة 199/1.

(3) الوافي بالوفيات 284/4 وبغية الوعاة 199/1.

(4) بغية الوعاة /199.

(5) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(6) ملء العيبة 111/3-125-126.

(7) بغية الوعاة 199/1.

(8) الوافي بالوفيات 267/5 وبغية الوعاة 280/1والأعلام 152/7 ونفح الطّيب 283/1.

(9) بغية الوعاة، 280/1.

والشّامية ورئيسها في علم العربية[1]، أخذ عن شيوخ كثر في الأندلس، ومصر والحجاز يقاربون على أربعمائة وخمسين شيخًا، كان كثير الملازمة لشيخه بهاء الدّين ابن النّحّاس، ومن الكتب التّي قرأها عليه: كتاب الإيضاح إلعضدي، وديوان أبو الطّيب المتنبّي، وسقط الزّند لأبي العلاء المعري، وحماسة أبي تمّام [2].

من تصانيفه: البحر المحيط في التّفسير، إتحاف الأريب ممّا في القرآن والغريب، والتّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، ومطوّل ارتشاف الضّرب ومختصره مجلدان، توفي في الثامن عشر من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة (745هـ)[3].

مصنّفاته:

قال بهاء الدّين ابن النّحّاس–رحمه الله –: "وقد كنت على عزم ألّا يظهر عني تأليف، ولا يذكر عني تصنيف، استقصارًا لنفسي– علم الله– عن درجة الفضلاء، وحطًّا لها عن مرتبة العلماء، وضيق صدرٍ لما مُنيت به من مفارقة الوطن، وبُعد الأهل والسّكن؛ حين أجلاني عن حلب المعمورة مسقط رأسي، وموطن لذتي وكناسي التّتار المخذولون– أمكن الله منهم –"[4].

إذن فابن النّحّاس لم يكن له الكثير من التّصانيف والمؤلفات، ولذلك نجد أنّ أكثر مَنْ ترجم له لم يذكر من مصنفاته إلا شرح المقرّب المسمّى بـ "التّعليقة"[5].

ولكن مع هذا فقد عُرف بأنّ له مصنّفات سأوردها مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا: –

1– الأفعال: ذكر نسبة هذا الكتاب لابن النّحّاس الأستاذ الدّكتور تركي العتيبى في مقدّمة تحقيقه كتاب ابن النّحّاس **هدى مهاة الكلتين** وقال: "وقد تمكّنت بفضل الله الوقوف على بعض مصنّفاته، وهي: كتاب الأفعال، نقل عن كتابه هذا فقال: "وقد ذكرت ما جاء من الفعل كذلك من غير حرف حلقي واستقصيت عدّها في كتابي الأفعال"[6].

---

(1) البلغة 151، 152و بغية الوعاة 23/1.

(2) بغية الوعاة 280/1.

(3) الوافي للوفيات 281/5.

(4) هدى مهاة الكلتين 70– 71.

(5) الوافي بالوفيات 12/2 والبلغة 150 وبغية الوعاة 19/1.

(6) هدى مهاة الكلتين 30.

2- الإفادة: وقد انفرد بذكره ابن قاضى شهبة[1]، ولكن لم ينسب هذا الكتاب لابن النّحّاس أحدٌ غيره.

3- التّعليقة: قال أبو حيّان: "لم يصنّف شيئًا إلا أملاه شرحًا لكتاب المقرّب"[2].

وقال الصّفدي: " ولم يصنّف شيئًا إلا ما وجدناه من إملائه على الأمير سنان الدّين الرّومي شرحًا لكتاب المقرّب لابن عصفور، وذلك من أول الكتاب إلى باب الوقف أو نحوه. "[3]، وهذا الشّرح يسمّيه بعض العلماء (التّعليق)، ومنهم السّيوطي[4].

4- **ديوان على نحو "قلائد العقيان وخريدة الدّهر"**: ذكره تلميذه ابن رُشيد وقال: "إنّه بدأ تصنيفه ثمّ كسل عن إتمامه"[5].

5- شرح القصيدة التّي في الأفعال الواوية اليائية لمحاسن الشّواء الحلبي المسمّاة "هدى مهاة الكلتين وجلا ذات الحلتين" [6] وذكره الفيروز أبادي ووصفه بقوله: "مجلدةٌ لطيفة"[7].

6- مجموع فيه تعليقات لابن جنّي: وقد ذكر بروكلمان أنّ منه نسخه بخطّ يد ابن النّحّاس في الاسكوريال فانّ رقمها (778) [8].

7- مهاة الكلتين وجلا ذات الحلتين: وهي منظومةٌ له شرحها، مختصّةٌ بالأفعال الواوية اليائية، وقد حقّقه الأستاذ الدّكتور تركي العتيبى في مجلدٍ لطيف[9].

8- ذكر بروكلمان أنّ لبهاء الدّين ابن النّحّاس كتابين هما:

1- ديوان شعر:

طُبع في بيروت، ولكنّ هذا الدّيوان الذّي طُبع هو للمُلّا فتح الله ابن النّحّاس الحلبي،

---

(1) طبقات النّحاة واللّغويين 37.

(2) بغية الوعاة 14/1.

(3) الوافي بالوفيات 12/2 والبلغة 150.

(4) الأشباه والنّظائر 201/1-278-283-311 و2/83-90 -3/71-75.

(5) ملء العيبة 131/2.

(6) أبو المحاسن يوسف بن إسماعيل بن على بن احمد بن الحسين بن إبراهيم الملقب بشهاب الدّين الكوفي الأصل والمولد والمنشأ والوفاة ت 635هـ أنظر شذرات الذّهب 178/5.

(7) البلغة 200.

(8) التّعليقة 14.

(9) هدى مهاة الكليتين 30.

وليس لبهاء الدّين ابن النّحّاس، ولم يذكر أحدٌ من العلماء الذّين ترجموا لابن النّحّاس ذلك، كما أنّ الرّحّالة الأستاذ خير الدّين الزّركلي- وهو من أكثر العلماء معرفةً بكتب التّراث-خطّأ بروكلمان في نسبته الكتاب لبهاء الدّين ابن النّحّاس[1].

2- شرح ديوان امرئ القيس المسمّى بالتّعليقة:

ما أوقع بروكلمان في الخطأ في نسبة هذا الكتاب لابن النّحّاس هو ما جاء في صدر النّسخة: " شرح ديوان امرئ القيس المسمّى بالتّعليقة للعلّامة ابن النّحّاس تغمّده الله برحمته"، ثمّ ما كتب بخط مائل في النّاحية اليسرى من الورقة: " بهاء الدّين أبى العباس أحمد ".

فيبدو أنّ النّاسخ قد خلط بين اثنين من العلماء لهما نفس الكنية وهما: صاحب شرح ديوان امرئ القيس، وهو أبو جعفر محمد إسماعيل المرادي المصري المعروف بالنّحّاس أو ابن النّحّاس. والثّاني هو بهاء الدّين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر المعروف بابن النّحّاس[2].

وقد أثبت محقّق المخطوط أنّه: لأبي جعفر النّحّاس وليس لبهاء الدّين ابن النّحّاس معتمدًا على قدرته العقلية والنّقلية في المخطوط [3].

كما نرى فإنّ المصادر جميعها تجمع على أنّه ليس لبهاء الدّين ابن النّحّاس سوى: كتاب التّعليقة على المقرّب.

وبذلك فهي الأثر الوحيد الباقي لهذا العلّامة الجليل، والتّي استحقّت منّا الدّراسة والاهتمام.

وأخيرًا بقي لنا أن نتساءل: هذا العالم الجليل كثير العبادة والأوراد، والذّكر والصّلاة والتّرحم... هل أدى فريضة الحج أم لا؟... هل رجع إلى مسقط رأسه حلب أم لم يرجع؟ فالمصادر والمراجع التّي وقفت عليها لم تجبنا بشيء عن هذا...

وفاته:

بعد حياةٍ حافلةٍ بالعلم درسًا وتدريسًا وتصنيفًا وجهدًا.... توفي الشّيخ بهاء الدّين ابن النّحّاس في السّابع من جمادي الأولى من سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة للهجرة (698هـ) عن عمر

---

(1) التّعليقة 14.

(2) نفس المصدر نفس الصّفحة.

(3) شرح ديوان امرئ القيس لأبى جعفر النّحّاس 25.

يناهز إحدى وسبعين سنة، قضاها في خدمة العلم والعلماء – رحمه الله تعالى – وأسكنه فسيح جنانه.

فقد اشتغل بالدّرس والتّدريس أكثر من خمسين عامًا[1]، دُفن بالقرافة بالقرب من تربة الملك المنصور لاجين [2]، وُصفت جنازته بأنّها كانت مشهورة، وأنّ جميع دروس المدينة بطلت يوم دفنه[3].

(1) الوافي بالوفيات 11/2.

(2) ملء العيبة 111/3.

(3) مستفاد الرّحلة والاغتراب 83.

ب- كتاب التّعليقة لبهاء الدّين ابن النّحّاس:

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت لبهاء الدّين ابن النّحّاس على أنّه لم يصنّف شيئًا إلا كتاب التّعليقة، وقد أملاه على الأمير سنان الدّين الرومي شرحًا لكتاب (المقرّب)لابن عصفور الإشبيلى من أول الكتاب إلى باب الوقف أو نحوه [1].

وإن كان الأستاذ محمد التّهامي – موظف المكتبة الأزهرية – قرّر وجود خرم، وتقطيع ورقم هذا الكتاب في رواق المغاربة بالمكتبة الأزهرية هو: (4947) واسم النّاسخ غير مذكور، وكذلك تاريخ النّسخ.

أمّا بالنّسبة للخطوط فهي مختلفة الأنواع، مما يدلّ على أنّ هذه النّسخة قد شارك في كتابتها أكثر من ناسخ، أو أكثر من اثنين، حتّى إنّ أحدهم لم يكن عنده الدّرجة العليا من الإلمام بقواعد النّحو والإملاء؛ فكانت لديه الأخطاء الإملائية والنّحوية الكثيرة [2].

ولكن هذه التّعليقة هي آخر آثار ابن النّحّاس وما يدلّ على ذلك:

1- إنّها حافلة بعدد من التّحقيقات والتّحريرات وهذا لا يعطى للعالم إلا بعد وصوله المرتبة العليا والمنزلة الرّفيعة بين العلماء فيشهد له بحسن عرض المسائل.

2- وكذلك ما جاء في آخر التّعليقة: "هذا ما وجد من هذا التّعليق لابن النّحّاس–رحمه الله–"

3- وكذلك ما وصفه أبو حيّان الأندلسي للكتاب: " وذلك من أول الكتاب إلى باب الوقف أو نحوه." فلا يكون هذا الوصف إلا بعد أن يكون المؤلف قد فارق الحياة، وذلك لأنّه لم يتمّ الكتاب كلّه، وما جاء من وصف أبي حيّان موافق لما وصل إليه بهاء الدين ابن النّحّاس في الكتاب.

4- وكذلك فالكتاب ليس له مقدّمه يوضّح فيها بهاء الدّين ابن النّحّاس منهجه، فربّما كان ينوي كتابة المقدّمة بعد الانتهاء من إملائه، ولكنّ المنيّة وافته، ولم يكمله.

---

(1) الوافي بالوفيات 12/2 والبلغة 150.

(2) التّعليقة 29.

وقد ورد ذكر شرح ابن النّحّاس في المصادر بعده أسماء منها:

2- **التّعليقة:** ذكره بهذا العنوان الصّفدي، والآسنوي والسّيوطي، والألوسي والشّيخ عبد القادر البغدادي[1].

3- **التّعليق:** وذكر بهذا العنوان في آخر النّسخة كما ذكره ابن قاضي شهبة، وناظر الجيش والسّيوطي[2].

4- **شرح المقرّب:** وذكره بهذا العنوان في أول النّسخة وأثبته أبو حيّان والصّفدي، والفيروز أبادي والسّيوطي، والشّيخ محمد راغب الطّباخ، وحاجي خليفة [3].

ومما يثبت نسبة التّعليقة لبهاء الدّين ابن النّحّاس:

- قال السّيوطي "وقال ابن النّحّاس في **التّعليقة:** "كل كلمةٍ على حرفٍ واحدٍ مبنيّةٍ، يجب أن تُبنى على حركة تقويةٍ لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحةً طلبًا للتّخفيف، فإن سُكّن منها شيء كالياء في (غلامي) فطلبًا لمزيد التّخفيف" [4].
- قال الشّيخ أبو حيّان–وهو من أشهر تلاميذه –: ".. قال شيخنا بهاء الدّين ابن النّحّاس – رحمه الله–في **التّعليقة** وجّه ابن الدّهّان رفع الأخفش (قائمًا) بأن جعل (أخطب) مضافًا إلى أحوال محذوفة، تقديره: أخطب أحوال كون الأمير، فلا مجاز في(قائم)حينئذ"[5].
- ونقل عنه الصّفدي فقال: "قال الشّيخ بهاء الدّين ابن النّحّاس في **التّعليقة:** "اعلم أنّ "حتّى "في الكلام على أربعة أضرب: تكون لانتهاء الغاية، فتجر الأسماء على معنى إلى، وتكون عاطفة كالواو، ويبتدأ بعدها الكلام، وتضمر بعدها (أن)فتنصب... " [6].

---

(1) الغيث المسجم في شرح لا مية العجم 88/1– 371 –284 وطبقات الشّافعية 257/2 وخزانة الأدب 16/1 والضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاشر 19.

(2) الأشباه والنّظائر 45/2– 79–107–326 – 329 وطبقات النّحاة واللّغويين 27.

(3) تذكرة النّحاة 333 والوافي بالوفيات 295/2 والبلغة 200 وبغية الوعاة 14/1 وكشف الظّنون 1805/12 ومعجم المؤلفين 219/8.

(4) التّعليقة 283 والأشباه والنّظائر 50/2.

(5) التّذييل والتّكميل 62/2.

(6) الغيث المسجم 162/1.

الفصل الأول
منهجية ابن النّحّاس الحلبي في التّعليقة

المبحث الأول

طريقته في الشّرح

تميّز شرح ابن النّحّاس للمقرّب المسمّى بالتّعليقة بعدّة مميّزات منها:

1- بدأ ابن النّحّاس تعليقته دون مقدّمة تحدّد منهجه، أو تشير إلى الدّافع أو الهدف من وراء هذا التّأليف، وإنّما بدأ كتابه: "بسم الله الرّحمن الرّحيم، وصلّى الله على سيد المرسلين."

فهذه البداية مقتضبة جدًا، لا توضّح منهجًا ولا طريقة، هذا غير أنّه أملاه إملاءً، ولم يكتبه بخطه، فربّما كان-رحمه الله-ينوي كتابة المقدّمة بعد الانتهاء من الكتاب بأكمله، ولكنّ المنيّة وافته فلم يكن ما أراد[1].

2- يذكر ابن النّحّاس فقرةً من فقرات المقرّب على وجه الاستقلال، أو يذكر الفقرة، ثمّ يعقبها بقوله: إلى آخره، أو إلى آخر الباب، أو إلى آخر كلامه، أو يحدّد كلمة من الفقرة ينتهي إليها، ثمّ يأخذ في شرح كلام ابن عصفور وبيانه، أو التّمثيل له، أو شرح ألفاظ الشّاهد، أو تفسير بعض ألفاظه.

ومثال ذلك:

يذكر فقرةً من فقرات المقرّب على وجه الاستقلال:

قوله: "وإن كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه "[2].

أما شرح ابن النّحّاس فهو:

مثاله: جاءني الذّي زيد ضاربه غدًا أو اليوم، وإنّما جاز حذفه لأنّه وإن كان مجرورًا؛ فهو في المعنى منصوب في جواز حذفه، فتقول: جاءني الذّي زيد ضاربٌ غدًا أو اليوم، واسم المفعول حكمه حكم اسم الفاعل "[3].

ذكره الفقرة ثمّ يعقبها قول (إلى آخره):

قوله: "إن كان من باب أعلمت إلى آخره" [4].

---

(1) التّعليقة 30.

(2) المقرب 61/1.

(3) التّعليقة 105

(4) التّعليقة 140-141

تمام العبارة: " لم يجز عندي إلّا إقامة الأول خاصّة، وهو الفاعل في المعنى واسم المفعول، وما كان من الصّفات بمعناه: حكمه بالنّظر إلى ما يطلبه من المعمولات، حكم الفعل المبني للمجهول" [1].

وكذلك: "والمبتدأ إذا كان مصدرًا إلى آخره" [2].

وتمام العبارة: "والمبتدأ إذا كان مصدراً قد سدّت الحال مسدّ خبره، نحو قوله: " ضربي زيدًا قائمًا"، وكل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في مَثَل، أو كلامٍ جارٍ مجراه في كثرة الاستعمال" [3].

أو يذكر فقرةً ثمّ يقول إلى آخر الباب:

ومثال ذلك: قوله: " وإذا استثبت عن نسب المسؤول عنه إلى آخر الباب" [4].

وتمام العبارة: "قلت المَنيُّ في العاقل، والمائي والمادي في غير العاقل، وتجعله في الإعراب والتّثنية، والجمع، والتّذكير، والتّأنيث على حسب المسؤول عنه"[5].

أو يحدّد فقرةً بكلمةٍ في بدايتها، ثمّ بكلمةٍ في نهايتها:

مثال ذلك: وقول "ما عدا" إلى قوله "خاصّة" [6].

وتمام الفقرة: " ماعدا أيّا؛فإنّه لا يجوز في نعتها إلّا الرّفع في اللّفظ خاصّة"[7].

أو يذكر فقرةً، ثمّ يقول إلى آخر هذه المسألة:

ومثال ذلك: "فإن كان السّاكن تنوينًا، حذفته... إلى آخر المسألة [8].

وتمام هذه العبارة: "فإن كان السّاكن تنوينًا، حذفته، وألحقت الألف، وأتبعتها حركة ما قبلها فتقول: "يا غلامَ زيداه"، وإن كان ألفًا: ألحقت ألف النّدبة، وحذفت التّي قبلها لالتقاء السّاكنين فتقول: "واموساه"، وإن كان واوًا فإن: كانت متحركة في الأصل: فتحتها، وألحقت الألف فتقول:

---

(1) المقرّب/81.
(2) التّعليقة 161.
(3) المقرّب 85/1.
(4) التّعليقة 563.
(5) المقرّب 301/1.
(6) التّعليقة 277.
(7) المقرّب 179/1.
(8) التّعليقة 282.

"وامَنْ يغزواه"، وإن لم تكن كذلك، حذفتها، ثمّ ألحقت الألف، وجعلتها تابعةً للحركة التّي قبلها، وإن خفت لبسًا فتقول: "واغلامهوه"، ولا تقول: "واغلامهاه"؛ لئلا يلتبس بندبة غلامها"[1].

أو يذكر كلمةً من قول العرب:

مثال ذلك: قوله "أبا الحسن"[2]

أو يذكر البيت كاملاً: [3]

مثال ذلك:

فلَــوْ وَلَــدَتْ قُفِيــرةٌ جــروَ كلــبٍ لسُــبَّ بِــذلك الجَــرو الكلابــا[4]

وكذلك البيت:

مِنّــا الــذّي اُخْتِيــر الرّجــالُ ســماحةً وجــودًا إذا ذهــبَ الرّيــاحُ الزِّعــازعُ[5]

وقد يذكر صدر البيت الذي فيه الشّاهد دون إكمال البيت كلّه:

مثال ذلك: "أحادٌ أم سداسٌ في أحادٍ ...."."[6]

أو يذكر عجز البيت الذّي فيه الشّاهد دون ذكر صدره:

ومثال ذلك: "..... وعزّة ممطولٌ معنى غريمها" [7]

أو يذكر جزء من عجز البيت دون تمامه:

مثال ذلك: "..... حيث لــــي العمــائم "[8]

---

(1) المقرّب 185/1.

(2) التّعليقة 287 وهذه الكلمة من قول العرب: " قضيةٌ ولا أبا حسن" ينظر المقرب 189/1 والكتاب 297/2.

(3) التّعليقة 136.

(4) البيت لجرير من البحر الوافر لم أعثر عليه في ديوانه ولكنه موجود في النقائض ص432 والخصائص 397/1 وأمالي الشجري 518/2و خزانة الأدب 337/1.

(5) التعليقة 139 البيت للفرزدق من البحر الطويل ينظر ديوان الفرزدق 148/1 والكتاب 39/1 والخزانة 113/9 وأمالي الشجري 186/1 ابن يعيش 51/8.

(6) التّعليقة 284 والبيت للمتنبي من البحر الوافر وتمامه: ليبلتنا المنوطة بالتنادي ينظر ديوان المتنبي 129/1.

(7) التّعليقة 384 والبيت لكثير عزّة من البحر الطويل، وصدره: قضى كل ذي دين فوفّى غريمه ينظر ديوان كثير328.

(8) التّعليقة 164 والبيت للفرزدق من البحر الطويل، وتمامه: ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم بعض المواضي حيث لي العمائم" لكني لم أعثر عليه في ديوان الفرزدق، ولكنه موجود في همع الهوامع 206/3 وشرح المفصل 91/4 وتذكرة النّحاة 645 والخزانة 553/6.

وكذلك: "..... إذ مــا مثلُهــُم بشــرُ" [1]

أو يذكر جملة واحدةً من البيت:

مثال ذلك: مضت سنة..... ..... [2]

3- سار ابن النّحّاس-رحمه الله- في التّعليقة على نفس خطى ابن عصفور في ترتيبه لأبواب المقرّب، فلم يغيّر في التّرتيب إلّا نادرًا، وكان ذلك في: باب "التّمييز" بأن قدّمه على باب المفعول معه والمفعول لأجله.

4- كما اختلف في تصنيفه عن تصنيف ابن عصفور: حيث جعل "للقسم" بابًا، وكذلك "حبّذا" أمّا ابن عصفور: فقد ضمّ "القسم "إلى باب حروف الخفض، و" حبّذا " ضمّها إلى باب "نعم وبئس".

5- دمج ابن النّحّاس-رحمه الله – باب "الأمثلة التّي تعمل عمل اسم الفاعل "مع باب "اسم الفاعل" وقد يكون سبب ذلك: أنّه شرح بعض ألفاظ شواهد ابن عصفور في هذا الباب، فرأى أن يتمّ كلامه عنها في نفس الباب.

6- ابن النّحّاس-رحمه الله-مولعٌ بالحدود، والتّعريفات التّي يذكرها ابن عصفور، ثمّ يقوم بشرحها، ويعترض على بعضها، ويرجّح المناسب منها حسب رأيه.

وظهر ذلك في: باب "تبين الكلام وأجزائه"، وباب "الإعراب"، وباب" الفاعل "، وباب "النّداء"، وباب "البدل"، وباب "عطف النّسق" وغيرها.

ومثال ذلك: باب النّداء:

رفع الصّوت بالمنادى ليقبل عليك، بخلاف النّدبة، فإنّه لا يصح منه الإقبال، والمنادى هو المطلوب إقباله بياء أو ما قام مقامها لفظًا أو تقديرًا، يخرج بقولي: بياء أو ما قام مقامها، قولنا: اطلب إقبالك"[3]

7- لم يتطرّق ابن عصفور لمسائل الخلاف والاحتجاج؛ إلا في القليل النّادر، ولكنّ ابن

---

(1) التّعليقة 208 والبيت للفرزدق من البحر البسيط وتمامه: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ينظر ديوان الفرزدق 167.

(2) التّعليقة 321 والبيت للنابغة الجعدي وتمامه: مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان ينظر المقرب 216/1 وطبقات فحول الشعراء: الشعر والشعراء 180.

(3) التعليقة 272.

النّحّاس اهتمّ بذكرها، وأدلّة كل فريقٍ من الفرق على صحة رأيه، ثمّ ترجيح الرّأي الأصوب حسب فكره.

ومثال ذلك في الأبواب:

"المبتدأ والخبر، التّعجب، عطف النّسق، الحروف التّي تنصب الاسم وترفع الخبر".

والمثال على ذلك:

وقوله: "اسم": [1].

"...واختلف النّحاة في اشتقاق الاسم، فذهب البصريون إلى أنّه: "من السّمو"، وهو "العلو"، وذهب الكوفيون إلى أنّه: "من الوسم " وهو "العلامة"، وحقيقة هذا الكلام أنّهم أجمعوا على أنّه حذف منه حرف علّة، وأنّ المحذوف واوًا، واختلفوا في مكانها، فمذهب البصريين: أنّها كانت لامًا، ومذهب الكوفيين: أنّها كانت فاءً [2].

وكان رأيه هو: والصّحيح ما ذهب إليه البصريون لوجوهٍ منها: أنّ الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل؛ لأنّ الآخر موضع ضجر وسآمة وتعب، فناسب الحذف ليخفّف على المتكلّم، بخلاف الأول، لأنّه موضع استجمام وراحة، ومنها أنّ الهمزة في اسم عوض من المحذوف، وإنّما يعوّض في غير موضع المحذوف، "كعدة "أصلها" وعد"، فلمّا حذفت الواو من أولها عوضت التاء في آخرها.

وقوله أيضًا: ومنها: أنّه متى عاد المحذوف في تصاريف الكلمة، فإنّما يعود آخرًا لا أولًا كقولك: في جمعه "أسماءٌ"، فقلبت الواو: "همزة "، لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة وقولك في جمع الجمع: "أسامٍ" وأصله: " أساموا"، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وقولك في الفعل: "أسميت" وأصله: "أسموت "فقلبت الواو ياء؛ لوقوعها رابعة طرفًا، وقولك في التّصغير: "سُمي" وأصله: "سميو"، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمنا، فلمّا ظهر المحذوف آخرًا؛ دلّ على أنّ موضعه الأخير.

ثمّ أضاف: ولو كان موضعه الأول؛ لقالوا: "أوسام" في جمعه، و"أواسم " في جمع الجمع، و"أوسمت" في الفعل و"وُسيم "في التّصغير، ولمّا لم يُفعل؛ دلّ على بطلان ما ذكروا"[3].

---

(1) المقرب 45/1.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 4 والتذييل والتكميل44/1.

(3) التّعليقة 59- 60.

8- يرجّح صراحةً، ويستدلّ بقوةٍ على ما يراه راجحًا صحيحًا، ثمّ يورد أدلّة القول المرجوح، ويورد القول الآخر وأدلّته مبنيًا علي ضعفه:

مثال ذلك: وقوله: "اللّهمّ" :[1].

اختلف النّحاة في الميم منه، فذهب البصريون إلى أنّها عوض من "يا"، إذ كان أصله يا الله، فحذفنا "يا"، وعوضّنا عنها "بالميم"، ولذلك آتينا بها مشددة؛ لمّا كانت عوضًا عن حرفين، والدّليل على أنّها عوض: "عدم الجمع بينها في اختيار الكلام: .

وقال الكوفيون: ليست عوضًا، واستدلّوا على ذلك بالجمع بينهما في قول الشاعر:

إنّـــي إذا مـــا حـــدثٌ ألمـــا أقـــول يـــااللّهمّ يااللّهمّـــا[2]

ففي البيت الذّي أنشده المصنِّف -رحمه الله- وهو:

ومـــا عليـــك أن تقـــولي كلّمـــا سـبّحت أو هلّلـت يـا اللّهـمّ مـا[3]

يكون الجواب عن ذلك: "بأنّ هذه هي ضرورة شعر، ولا حجة فيه ".

ثمّ ذكر رأي الفرّاء بقوله: وقال الفرّاء-رحمه الله-: "الميم "من "أمّنا بخير"، كان أصله: " يا الله أمّنا بخير"، فأبقينا اسم الله تعالى والميم، وحذفنا الباقي [4].

وكان رده عليه هو: **وهذا الذّي ذكره دعوى، لا دليل عليه،** فلا يصار إليها على أنّا نقول له: "هنا يُحتال بالدّليل، ونتعرّض للجواب عن ذلك".

ثمّ أورد رأي الفارسي فقال: قال أبو علي-رحمه الله-: " لو كانت الميم من "أمّنا " بخير لما جاز أن نقول: " اللّهمّ أمّنا بخير، ولا أن نقول: "اللّهمّ العن الكافر"، كما لا يقال: "يا الله أمّنّا بخير، العن الكافر بل وغير الكافر بحرف العطف "..." [5].

---

(1) المقرب 183/1.

(2) نسب العيني هذا البيت لأبي خراش الهذلي، ونسبه محقق شرح ابن عقيل لأمية بن أبي الصّلت، وهو من الرّجز المشطور وهو من شواهد الخزانة 295/2 وشرح الأشموني 148/2 وأوضح المسالك 31/4 والإنصاف 345/1.

(3) لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من الرّجز من شواهد الإنصاف 342/1 وشرح الكافية 132/1 والخزانة 359/1.

(4) معاني القرآن للفراء 203/1 والإنصاف في مسائل الخلاف 292-293-294 وشرح المفصل لابن يعيش 16/2.

(5) التّعليقة 281.

9- لم يتناول ابن النّحّاس في التّعليقة كل مسائل الأبواب التّي تعرّض لها ابن عصفور، وإنّما اختار من ذلك ما رآه يحتاج إلى توضيح وبيان.

ومثال ذلك: اختار في (باب ما جرى من الأسماء إلى آخر التّرجمة) عددًا من المسائل ليشرحها ويوضّحها ومن ذلك:

مسألة: "أبان اسم رجل"؛ لا ينصرف للتّعريف والوزن، إنْ أُخذ من باب "يبيّن "، وإنْ أُخذ من "ابنه: يأبنه" إذا ذكره بسوء، أو من "أبّنه"، إذا مدحه بعد موته ينصرف، لأنّ الهمزة أصلية حينئذٍ فيكون كـ" سلام" [1].

و كذلك مسألة: إذا سميت بفعل الأمر نحو: "اضربْ"، قطعت همزته بخلاف ما لو سميت "بابن"، لأنّه قد صار من جنس الأسماء، ولم يصرف للتّعريف ووزن الفعل، وإن سمّيّت بنحو: "قم" رددت الواو المحذوفة لتحرّك الميم بحركة الإعراب، فزال التقاء السّاكنين، و"ضروب لأنّه بمنزلة سؤول" فقلت: "قُوم"[2].

مسألة: إذا ساوى تصغير ما ينصرف ما لا ينصرف لم ينصرف، كما لو سمّيّنا "بتضارب"، فإنّه مصروف فإذا صغّرناه، قلنا: "تُضيرب"، لم ينصرف؛ لأنّه صار على وزن الفعل، كما إذا ساوى تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف انصرف كـ "أسود": إذا صُغّر تصغير التّرخيم انصرف فقلت: " هذا سُويد"[3].

10- اختلفت طريقته في الشّرح بين البسط والإيجاز، والتّوسّط حسب ما تقتضيه عبارة المقرّب من الإيضاح والشّرح.

أولًا: ما بسط فيه وتوسّع:

باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل، باب المبتدأ والخبر، باب الإعمال، باب عطف النّسق.

ثانيًا: الأبواب التّي أوجز فيها:

باب المفعول معه، باب حبّذا، باب التّمييز، باب أسماء الأفعال، باب أفعال المقاربة، باب المنصوب على التّشبيه بالمفعول به، باب نعم وبئس، باب معرفة علامات الإعراب، باب كان

---

(1) التّعليقة 471.

(2) التّعليقة 472.

(3) نفس المصدر ونفس الصفحة472.

وأخواتها، باب الإعراب، باب لا، باب الأفعال المتعدّيّة، باب التّاء اللاحقة الاسم للتأنيث، باب النّسب، باب عطف البيان، باب نوني التأكيد الشّديدة والخفيفة، باب ذكر الرّافع للفعل المضارع، باب أحكام المرة، باب القسم، باب التقاء السّاكنين، باب الوقف، باب التّثنية والجمع، باب البدل. وما عدا ذلك من الأبواب يتراوح بين البسط والإيجاز.

11- عنايته بالقواعد: حيث يقول القاعدة في البداية:

ومثال ذلك:

1 - "اعلم أنّ نواصب الأفعال تسعة؛ إنْ عدّدت اللّام واحدة، وهو الصّحيح، وعشرة إن عدّدتها اثنتين- على ما سنبيّن إن شاء الله- منها حرفان مصدريان وهما: "أنْ وكي"، وحرف نفي وهو "لن"، وحرف جواب وهو "إذن*[1]"، وحرفان من حروف الجر وهما "حتّى واللّام "، وثلاثة*[2] من حروف العطف وهي "الفاء والواو وأو" [(1)].

2 - "إنّما ينعت العلم لما يعرض فيه من الإبهام المحتاج إلى الإيضاح، ولا ينعت به لأنّه ليس مشتقًا، ولا في حكم المشتق" [(2)].

3 - "إنّما كان *[3] الفاعل مظهرًا مؤنثًا حقيقيًا، ولم يفصل بينه وبين *[4] الفعل، وجب الإتيان بعلامة التّأنيث في الفعل، نحو: " قامت هند"، ولا يجوز ترك العلامة إلّا في حكاية شاذة " [(3)].

12- اهتمامه البالغ في التّعليل: حيث إنّه أورد الكثير من التّعليلات في كلّ بابٍ من أبواب النّحو ولا يكاد يخلو باب من ذلك:

مثال ذلك: علّة عدم دخول الجرّ في الأفعال قالوا: "لأنّ الجرّ إنّما يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصحّ، لأنّ الإضافة إمّا للتّمليك أو للتّخصيص، والأفعال لا تملك شيئًا، ولا تختص بشيء" [(4)]

وأيضًا: الدّليل على أنّ الفاعل أصلٌ في الرّفع: أنّ المعنى الذّي دخل الإعراب الكلام لأجله وهو: رفع اللّبس، يوجد في الفاعل أكثر من المبتدأ؛ لأنّ الفاعل لو لم يرفع، التبس بالمفعول، ولا كذلك المبتدأ فكان الفاعل أصلاً في الرّفع لذلك [(5)].

13-**ذكره للفروق:** ومن ذلك تفريقه بين المصدر واسم المصدر تفريقًا معنويًا:

---

(1) التّعليقة 422.

(2) التّعليقة 336 *1 قد كتبت في التعليقة إذًا ، * 2 قد كتبت في التعليقة ثلاث .

(3) التّعليقة 117* 3 قد كتبت في التعليقة الفعل ، *4 قد كتبت في التعليقة الفاعل .

(4) التّعليقة 69.

(5) التّعليقة 78.

المصدر في الحقيقة هو: " الفعل الصّادر عن الإنسان وغيره، كقولنا: إ نّ " ضَرْبَاً" مصدر في قولنا: "يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا"، فيكون مدلوله، معنى، وسمّوا ما يعبّر عنه "مصدرًا" مجازًا كتسميّتهم لفظ "تسبيح وضرْب "مصدراً.

واسم المصدر اسم للمعنى الصّادر عن الإنسان: "كسبحان" المسمّى به التّسبيح الذّي هو صادر عن المسبِّح [1].

14-توضيحه غموض بعض مصطلحات العلماء في كتبهم:

مثال ذلك: إذا قلنا: "مبني ومبني عليه" فإنّما يريد سيبويه وغيره من النّحاة "بالمبني": " الثّاني مطلقًا سواء كان الثّاني محدّث به أو عنه "، ويريد "بالمبني عليه ": الأول على أية حال كان"[2].

15-نقده بعض المصطلحات النّحوية التي يطلقها ابن عصفور، وغيره من النّحاة:

ومثال ذلك: "باب ما لم يسم فاعله": وهذه التّرجمة أوْلى وأحسن مِن قول مَنْ يقول: "باب فعل ما لم يسم فاعله، أو باب المفعول الذّي لم يسم فاعله"؛ لأنّ التّرجمة التّي في الكتاب تشمل الفعل والمفعول، وهو يتكلم في الباب عليهما، وكلّ واحدةٍ من تينك التّرجمتين تخصّ واحدًا منهما دون الآخر، فبان أنَ هذه التّرجمة أوْلى، وأحسن، وأيضًاً فإنّ هذه التّرجمة تعمّ الفعل الذّي لم يسمَ فاعله وتعمّ اسم المفعول ومعموله كقولنا: "زيد مضروبٌ غلامه "، بخلاف قولهم: "باب الفعل الذّي لم يسمَ فاعله"، فإنّه لا يدخل فيه: "مضروب غلامه"[3].

16-أكثَر – رحمه الله- من النّقول عن النّحاة ناسبًا إليهم آراءهم وكتبهم التّي نقل منها:

ومثال ذلك: في باب "كان وأخواتها":

وقوله: "وهي أفعال": [4].

لم يختلف أحدٌ في فعلية شيء منها إلّا ليس، فإنّ" أبا علي" – رحمه الله – ذكر في المسائل الحلبيات [5] أنّ "ليس": حرف وطوّل في الاستدلال على ذلك، وكذلك استدلّ أيضًا على حرفيتها في أول الإيضاح الشّعري[6]، وكذلك نقل "السّراج "[7]– رحمه الله- أنّه قال: "أنا أفتي

---

(1) التّعليقة 56.

(2) التّعليقة 339.

(3) التّعليقة 131.

(4) المقرب 92/1.

(5) المسائل الحلبيات 210-270.

(6) ايضاح الشّعر 10.

(7) الأصول لابن السراج 82/1.

بفعلية ليس تقليدًا منذ زمن طويل "، وفي كلام سيبويه[1] إشارةٌ إلى حرفيتها محتملة للتّأويل، وهو قوله في باب "حروف أُجريت مجرى حروف الاستفهام": "وقد زعموا أنّ بعضهم يجعل" ليس" كـ "ما"، وذلك قليلٌ لا يكاد يُعرف، فقد يجوز أن يكون منه: "ليس خلق الله أشعر منه"، وذكر غير ذلك، ثم قال –رحمه الله–: "والوجه أن تحمله على أنّ في ليس إضمارًا، وهذا مبتدأ، كقوله: "إنّه أمة الله ذاهبة "، إلّا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال: "ليس الطّيبُ إلّا المسكُ، وما كان الطّيبُ إلّا المسكُ"[2]، قال "السّيرافي": "يعنى أنّ بعضهم يحمل " ليس" على "ما "ويجعلها حرفًا لا يعمل في اللّفظ شيئًا كما لم يعمل" ما "، وليس على هذه اللّغة دليلٌ قاطع، لأنّ كلّ ما يستشهد فيه يحتمل التّأويل، قال ابن خروف – رحمه الله–: "الزّاعم هنا عيسى بن عمر عن أبي عمرو بن العلاء رحمهم الله، قال القالي –رحمه الله– في الذّيل[3] بإسناده": "إنّ أبا عمرو أخبر عيسى بن عمر أنّه ليس في الأرض تميمي إلّا وهو يرفع، ولا حجازي إلّا وهو ينصب "، يعنى قولهم: " ليس الطّيبُ إلا المسك" [4].

وقوله في ضمير الشّأن:

"... وأجاز الفرّاء[5]"أن يخبر عن ضمير الشّأن والقصة بمفرد إذا كان ذلك المفرد مشتقًا، وعاملًا فيما بعده نحو: أنّه قائم أخواك، ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس..."[6].

وقوله: "... وأجود ما قيل فيها؛ ما ذكره شيخنا جمال الدين بن عمرون–رحمه الله– وهو أن قال: "إنّ بين المفعول المصرّح، وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل، وبين باقي الفضلات، فكما أنّ وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه، فكذلك مع وجود مشاركه، هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل..."[7].

17–يشير إلى اللّغات: ومثال ذلك:

---

(1) الكتاب 147/1.

(2) مجالس العلماء 3 والحيوان للجاحظ 309/5 –210/7 والأشباه والنظائر 23/3.

(3) ذيل الأمالي والنوادر 39.

(4) التّعليقة 197–198.

(5) التذييل والتكميل 275/2 وشرح المفصل لابن يعيش 114/3.

(6) التّعليقة 177.

(7) التّعليقة 136.

"وواحد الكلم كلمة، وتميم تقول: هي "كِلمة "بكسر الكاف، وحكي الفرّاء – رحمه الله – فيها ثلاث لغات: "كَلِمَة، وكِلْمَة، وكَلْمَة " مثل: "كَبِد وكِبْد وكَبْد" [1].

وقوله: وذو: [2].

مثال: وقوع " ذو" على "أُولي العلم "قول "أبي زبيد الطّائي ": "فلا و ذو بيته في السّماء ما اتقيناه إلا بأول أخٍّ لنا من فزارة " ذلك أنّ " ذو" بمعنى" الذّي" في لغة طيء [3].

وقوله: لم تلحقها بهلمّ إلى قوله: بردَ وبابه: [4].

أعلم أنّ: " هلمّ "اختلف فيه لغات العرب فمذهب أهل الحجاز: "استعمالها بلفظٍ واحد في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث"، ومذهب بني تميم: "إبراز الضّمائر فيقولون: هلمّا وهلمّوا، وهلممن "، كان أهل الحجاز اعتقدوها اسم فعل؛ فاستعملوها استعمال أسماء الأفعال، أمّا بنو تميم؛ فاعتقدوها فعلًا، وأجروا عليها حكم الأفعال، وهي مركّبةٌ على كلتا اللّغتين" [5].

18–حكاية الإجماع: حيث يقول:

"اعلم أنّ النّحاة أجمعوا على جواز دخول اللّام مع إنّ المكسورة؛ لأنّها لم تغير شيئا ممّا كان المبتدأ أو الخبر عليه قبل دخولها إلا نصب لفظ "زيد" ، و امتناع تقديم الخبر ، ووقوعه غير الجملة المحتملة للصدق و الكذب ... " [6].

وقوله: في باب كان وأخواتها:

وقوله: "وهي أفعال: لم يختلف أحدٌ في فعلية شيء منها إلا ليس" [7].

"اختلف النّحاة في قولنا (أفعل به) في التّعجب هل معناه أمر، أو تعجب مع إجماعهم على أنّ لفظه لفظ الأمر، فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه ، وذهب البصريون إلى أنّ معناه تعجب، على الخلاف في التّعجب هل هو إنشاء أو خبر، أما الكوفيون رحمهم الله فدليلهم

---

(1) التّعليقة 64.

(2) المقرب 65/1.

(3) التّعليقة 99.

(4) المقرب 73/1.

(5) التّعليقة597 وينظر شرح المفصل لابن يعيش 42/4 ومعاني القرآن 203/1.

(6) التّعليقة 219.

(7) التّعليقة 197 ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 139 وارتشاف الضرب 1171/3 وهمع الهوامع 373/1.

ظاهر ، وهو أن المعني ينبغي أن يكون علي حسب اللفظ، إذا كان اللفظ هو الدال على المعني بالقياس علي غالب الألفاظ واللفظ بالإجماع أمر، فوجب أن يكون معناه أمرًا ليطابق معناه لفظه[1].

وقوله أجمع النحاة على أن لفظ الفعل مع لم مضارع ومعناه ماضٍ" [2].

قوله: هلمّ: [3].

هي مركبة إجماعًا واختلف في أصلها [4].

قوله: إن كانت فيه تاء التّأنيث أبدلتها في الوقف هاء ساكنة: [5].

أجمع النّحاة على أنّ ما فيه تاء التّأنيث يكون في الوصل تاء وفى الوقف هاء على اللّغة الفصحى [6].

19-إفادته من كتب لم تصل إلينا:

حيث نقل من **كتاب شرح المفصّل** لشيخه ابن عمرون-رحمه الله-وذلك في عدة مواضع.

ومثال ذلك: في باب الإضافة:

1 - " قال شيخنا ابن عمرون-رحمه الله- في شرح المفصّل: ليست الإضافة إلى الفعل في الحقيقة لأنّ الفعل للفائدة، ولا يصحّ أن يخصّص، أو يعرّف بما هو للفائدة؛لأنّ الإضافة يطلب منها تعريف المضاف أو إخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب الخصوص المضاف إليه في نفسه... "[7].

2 - قال شيخنا ابن عمرون-رحمه الله- ": وفائدة الإضافة أنّ معاني الجمل أمور معلومة فإذا أضيف الزّمان إليها، تخصّص تلك المعاني، فجاز لذلك، وتكون إضافته حقيقية؛ فلذلك

---

(1) التّعليقة 125 وينظر المساعد لابن عقيل 149/2 وأوضح المسالك 228/3 ومعاني القرآن للفراء 139/2.
(2) التّعليقة 439.
(3) المقرب 73/1.
(4) التّعليقة 522 وينظر شرح المفصل لابن بعيش 42/4 ومعاني القرآن 203/1.
(5) المقرب 25/2.
(6) التّعليقة 585 وينظر مغني اللبيب 348/2.
(7) التّعليقة 318.

وصف بالمعرفة، فنقول: "أتاك أبوك يوم أتاك أخوك الطّيب" فلولا أنّ الإضافة حقيقية لما جاز الوصف بالمعرفة" [1].

أما في باب "ما جرى من الأسماء إلى آخر التّرجمة":

فيقول ابن النّحّاس: وهذا الباب أتقنه شيخنا الإمام المرحوم جمال الدّين محمد بن عمرون–رحمه الله– في شرح المفصّل إتقانًا جاوز الحد ، ولولا خوف النّسبة إلى التّعصب لقلت إنّه سبق فيه–مع تأخّره– المتقدمين أجمعين، وإذ أوافق عليه بأنّ مصداقه ما قلت فأذكره بلفظه، وألفاظ ما ذكره من كلام صاحب المفصّل–رحمه الله –، لا أزيد لفظًا ولا أنقص ولا أغيّر شيئًا من ألفاظه... "[2].

هذا وقد بلغ ما نقله عن هذا الكتاب ما يزيد عن مائة صفحة، ففي هذا الباب خاصّة نقل عنه حوالي أربعين صفحة.

وفى باب ما لم يسمَّ فاعله:

الشّاهد:

فَلَــوْ وَلَــدَتْ قُفَيــرةُ جــروُ كلــبٍ لسُــبَّ بِــذلكَ الجــروُ الكِلابــا[3]

قالوا: " لمّا بُني "سُبَّ" للمفعول، أقام المفعول المقيّد، وهو بذلك، ولم يقم المصرّح، وهو الكلاب وأمّا القياس فقالوا: كما جاز إقامة أيّها شئت عند عدم المصّرح، فكذلك يجوز عنده وجوده قياسًا لأحدهما على الآخر، وأمّا البصريون فذكر النّحاة عنهم أدلّةً كثيرةً، لا تسلم عند التّحقيق وأجود ما قيل فيها ما ذكره شيخنا جمال الدّين بن عمرون–رحمه الله– وهو أنّ بين المفعول المصرّح وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل، وبين باقي الفضلات فكما أنّ وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل..."[4].

20– يشير إلى مذهبه البصري، وترجيحه رأي سيبويه:

---

(1) التّعليقة 318.

(2) التّعليقة 450.

(3) البيت لجرير من البحر الوافر كما في ديوانه 175، ينظر الخزانة338/1 والخصائص 396/1 وشرح المفصل 75/7.

(4) التّعليقة 136 وينظر التسهيل لابن مالك 77 وارتشاف الضرب 1338/3.

"... وعجبت كيف يقولان إذا قلت: جُعل يقول، أن يقول مع فاعله في موضع مفعول ما لم يسمَّ فاعله لأنّ من مذهبهم جواز كون الفاعل جملة، وجواز كون مفعول ما لم يسمَّ فاعله جملة ووافقهم على جواز وقوع الجملة في موضع مفعول ما لم يسمَّ فاعله جماعة من البصريين، وإن كان الصّحيح خلاف ذلك و**عندنا** أنّه لا يجوز بناء" كاد وجعل" وأخواتها للمفعول؛ لأنّه إمّا أن نقول بأن رفع" كاد" وأخواتها الاسم ونصبها الخبر من باب رفع الفاعل ونصب المفعول..."[1]

وقوله: "و الصّحيح ما ذهب إليه سيبويه أنّ خيرًا نصبت بإضمار وأت خيرًا؛ لأنّ النهي عن الشيء أمر بضده..." [2].

21-يبدأ الباب بتفسير المصطلحات النّحوية:

ومثال ذلك:

قوله: "فأمّا المصدر فهو اسم الفعل ": [3]

يعنى اسم الفعل عبارة عن الفعل، أعلم أن المصدر والجري والجريان والفعل ألفاظ مرادفات وجميعها عبارة عن الحركة الصّادرة من المتحرّك بها من الإنسان وغيره... " [4]

وقوله في باب الحكاية:

الحكاية: "أن يورد المتكلّم على حسب ما أورده من كلامه لفظًا، ومعنى مع تصرّف في اللفظ".[5]

وقوله في باب المفعول من أجله:

قوله: "وأن يكون فعلًا لفاعل الفعل المعلل[6].

معناه: أن يكون المفعول له، والفعل العامل فيه فاعلها واحد، بمعنى أنّهما واقعان لشخصٍ واحدٍ تحرز من قولك: "جئتك لإكرامك بكرًا " [7].

---

(1) التّعليقة 132 وينظر التذييل والتكميل 263/6 وتمهيد القواعد 1640/4 والمساعد 400/1.

(2) التّعليقة 416 وينظر الكتاب 283/1-284.

(3) المقرب 144/1.

(4) التّعليقة 250.

(5) التّعليقة 545.

(6) المقرب 161/1.

(7) التّعليقة 263.

22-استشهاده بالقرآن الكريم والحديث الشّريف والأثر:

لابن النّحّاس-رحمه الله- عنايةٌ كبيرةٌ بالقرآن الكريم، وبلغت شواهده من القرآن في التّعليقة ما يقارب مائتين وعشرين آيةٍ.

وطريقته في الاستشهاد بالقرآن أنّه: كان يورد الآيات للتّمثيل لقول ابن عصفور، أو حين يتعرّض للخلاف بين النّحاة في قضيةٍ ما، أو يذكر الآية عند اختلاف النّحاة في توجيهها، وتخريج الحكم النّحوي فيها.

ومثال ذلك: في باب حبّذا:

وقوله: "إنّ دخول حرف النّداء من غير استيحاش دليلٌ على اسميّتها: [1].

قلنا: أمّا دخول حرف النّداء عليها، فلا دليل فيه على اسميّتها، بل دخول حرف النّداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ [2] في قراءة الكسائي-رحمه الله-وهما: إمّا أن نقول: إنّ المنادى محذوف وتقديره: يا قوم حبّذا، ويا قوم اسجدوا، وإمّا أن يكون جُرّد (يا) من النّداء، وجعلها لمجرد التّنبيه، أمّا كونه لم يستوحش في (حبّذا)، وإن استوحش في غيرها فلا دليل فيها أيضًا على اسميّتها لأنّ عدم الاستيحاش يجوز أن يكون لشبهها بالاسم لمّا لم تتصرف لكونها اسمًا [3].

وكذلك في تعقيبه على البيت:

فَزَجَجْتُهـــــــــا بِمُزْجَـــــــــةٍ زَجّ القَلُـــــوصَ أَبِـــــي مُـــــزادة[4]

وهناك عددٌ من الأبيات على نفس القضية التّي ذهب فيها ابن عصفور بنصب (القلوص) مثلًا على أنّه ضرورةٌ شعرية.

ولكنّ بهاء الدين ابن النّحّاس ردّ بالآية القرآنية: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [5] إن كانت ضرورةً في الأبيات، فماذا يصنع في قول الله عزّ وجلّ، وقد أجاب ابن النّحّاس بأن قال: وأمّا الآية الكريمة فيخرّج جرّ (شركائهم) بمضاف محذوف [6].

---

(1) المقرب 69/1.

(2) سورة النمل آية 25.

(3) التّعليقة 121-120 ينظر الأشباه والنظائر 80/4.

(4) لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البحر المحزوء الكامل وهو من شواهد معاني القرآن للفرّاء 358/1 و81/2 ومجالس ثعلب 125.

(5) سورة الأنعام ،الآية 137 قراءة ابن عامر ينظر السبعة في القراءات270 وتفسير البحر المحيط 231/4.

(6) التّعليقة 85.

أمّا **الحديث الشريف** فقد استشهد-رحمه الله- في تعليقته بسبعة عشر حديثًا وثلاثة آثار: ومن هذه الأحاديث: " إذا ذكر الصّالحون فحيهلا بعمر "[1] في باب أسماء الأفعال [2].
وكذلك: " أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجدٌ " [3] شاهدٌ مجيء الحال جملة اسمية [4].

23-استشهاده بالقراءات القرآنية:

ابن النّحّاس – رحمه الله – يجلّ القراءات القرآنية، ويحترمها إلى حدٍّ بعيد، وبذلك هو لم يلحّن قارئًا ولم يخطئه كما فعل غيره من العلماء البصريين، بل كانت آراؤه فيهم: "أ نّ رواية أبى عمرو وغيره من السبعة – رحمهم الله – صحيحة الإسناد عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – فكيف يسوغ إنكارها، بل هي حجة على من خالفها، وطريق إنكار النّحاة ذلك شذوذه من جهة القياس لا السّماع كشذوذ قوله تعالى: {استحوذ}، فمتى رأيت في كلام النّحاة ما يدل على إنكار في إحدى الرّوايات السّبعة المنقولة عن الأئمة الثّقات -رضي الله عنهم- أجمعين، فوجهه ما ذكرنا، ولا نظن بهم إنكار الرّواية – معاذ الله "[5].

ومثال ذلك: قوله "أو جارٍ مجرى المجزوم" كقراءة من قرأ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[6] بجزم أكن؛ فإنّه إنّما جزمهم على توهّم جزم أصّدّق، "لو حذفت الفاء من (فأصّدّق) لا يجزم..."[7].

24-شواهده من الشّعر:

اهتم ابن النّحّاس – رحمه الله – بالشّواهد من الشّعر، فأكثر منها فبلغت شواهده من الشّعر في التّعليقة ثلاثمائة وأحد عشر شاهدٍ، واهتمّ بشواهد من سبقه من العلماء أمثال سيبويه والمبرد وابن السّراج والفارسي وابن جني.

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث عائشة موقوفًا 77/42 ،رقم الحديث 25152.
(2) التعليقة 243.
(3) صحيح مسلم بشرح النّووي350/1 والحديث مروي عن أبي هريرة وهو في صحيح مسلم كتاب الصلاة باب ما يقال في الركوع و السجود برقم 215.
(4) التّعليقة 169.
(5) التّعليقة 565.
(6) سورة المنافقون، آية10، قرأ أبو عمرو بن العلاء "وأكون " بالواو وفتح النّون وقرأ الباقون بسكون النّون من غير واو، النّشر في القراءات العشر 388/2، وهذه هي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة. وقرأ أبو عمرو(وأكون) بالواو وفتح النّون.
(7) التّعليقة 77.

وطريقته في ذلك بأنّه كان يورد البيت كاملًا أو قد يكتفي بإيراد صدر أو عجز البيت الذّي فيه الشّاهد، وقد يكتفي بذكر كلمة أو كلمتين من البيت، ومعظم أبيات التّعليقة يعود إلى العصور التّي حددها العلماء للاستشهاد، كما قد أورد أبيات لبعض الشّعراء المحدثين أمثال: أبى نواس وأبي تمّام والمتنبّي والحريري، وهي حين يوردها لا يوردها على سبيل الاحتجاج والاستشهاد للقاعدة بل على سبيل التّنظير والتّمثيل لها، **ومثال ذلك:**

1 – غيــرُ مَأْسُــوفٍ عَلَــى زَمَــنٍ يَنْقَضِـــــي بِـــــالهَمّ وَالحُـــــزْنِ[1]

(فغيرُ) مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين؛ لأنّه محمولٌ على (ما) كأنّه قال: "ما يؤسفني على زمن " كما في قولهم "ما قائم أخواك..." [2].

2 – بيت المتنبي:

أَجِــدكَ مَــا تَنْفَــكّ عَــانٍ تَفكُّــه عُــمَ بــن سُــلَيْمَان وَمَــالًا تَقســم[3]

3 – بيت أبى تمام:

لُعَــابُ الأفَــاعِي القَــاتِلَاتِ لُعَابُــهُ وَقَلْبُــكَ مِنْهَــا مَــدّةِ الــدَّهْرِ آهِــل[4]

25–استدراكه على أقوال ابن عصفور والتّعليق عليها:

ومثال ذلك:

1 – **قوله:** "إحداهما فعليّة": [5]

"ليست هذه العبارة مستحسنة، فإنّ الأولى لا يجوز أن تكون اسميّة بحال، وأحسن منها أن يقول: أولاهما فعليّة، والأخرى أو الثانية اسميّة " [6].

2 – قوله: "فإمّا أن تكون الثّانية أمرًا إلى آخره ": [7]

---

(1) البيت لأبي نواس الحسن بن هانئ من البحر المديد ينظر همع الهوامع 6/2 والخزانة 345/1 وتذكرة النحاة 171.

(2) التّعليقة 144.

(3) التّعليقة 284، البيت للمتنبي من البحر الطويل، التّبيان(منسوب لأبي لبقاء العكبري) في شرح الديوان 89/4.

(4) التّعليقة 176، البيت لأبي تمام من البحر الطويل، ديوان أبي تمام 240.

(5) المقرّب 275/1.

(6) التّعليقة 444.

(7) المقرب 275/1.

"ألخص من هذه العبارة وأسهل أن يقول: فإمّا أن تؤثر أدوات الشّرط في الجملة الثّانية استقبالًا أو لا، فإن لم تؤثر استقبالًا وجب في الجواب الفاء مطلقًا..." [1].

3 – قوله: " وأمّا (أو) فلها خمسة معانٍ " [2]:

"ليس بترتيب مستحسن بل أحسن من ذلك أن يقول: وتستعمل في موضعين في الخبر والأمر، فهي في الخبر على ثلاثة أقسام: للشّك والإبهام والتّنويع... "[3].

26–تصحيح خطأ متوارث:

قوله: " **بيثرب**": [4]

أنكر بعض أهل اللّغة "يثرب"؛ لأنّ عرقوبًا رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من يثرب مدينة رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – وقال: "إنّما هي يترب بالتاء معجم باثنتين من فوق وراء مفتوحة وهي موضع قريب من اليمامة " [5].

27–يورد معاني الحروف والأدوات بإسهاب، وكذلك شرح مفردات الشّواهد:

قوله: " ومعناها التّأكيد": [6].

قلنا: "أما (إنّ وأنّ) فمعناهما التّأكيد كما ذكر وأمّا (لكن) فهي وإن فُهم منها التّأكيد لكنّ المعنى الذّي أتي بها لأجله الاستدراك، ومعنى الاستدراك مخالفة ما بعدها لما قبلها إيجابًا وسلبًا... "[7].

وقوله: "آض"[8].

"بمنزلة صار وقد تكون آض بمعنى رجع ومنه قولهم وقتال أيضًا أي راجعًا"[9].

---

(1) التّعليقة 444.
(2) المقرب 230/1.
(3) التّعليقة 345.
(4) المقرب 131/1..
(5) التّعليقة 242.
(6) المقرّب 106/1.
(7) التّعليقة 217.
(8) المقرّب 93/1.
(9) التّعليقة 200.

وقوله: "ونجد" [1].

"النّجد: الموضع المرتفع وسمّيّت نجدًا بالتّنوين لارتفاعها، وقال الجوهري: ونجد من بلاد العرب، وهو خلاف الغور، والغور تهامة، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد"[2].

وقوله: "وقَعدك الله " [3]..

"بمعنى عمرك الله، وهو مضاف إلى الفاعل كعمرك الله، وفيه لغتان: قعدك الله، وقعيدك.." [4].

28-تأثره بالمنطق:

"وقد ظهر هذا من خلال عرض للحدود والتّعريفات في بداية كلّ فصلٍ من فصول الكتاب.

ومثال ذلك:

قوله: حمل الاسم على الاسم [5].

"معناه: أن يدخل الثّاني في إعراب الأول إمّا لفظًا أو حكمًا، سواء دخل في حكم الأول كـ "الواو والفاء " أو خرج منه كـ " لا "[6].

29-تصحيحه نسبة الشّاهد لقائله كما في:

وغَبْـراءَ يَحمـى دونُهـا مَـا وراءَهـا ولا يَخْتَطِيهَـا الـدُّهْرُ إلّا المُخـاطِرُ [7]

30- يذكر مسائل الإنصاف لابن الأنباري، ويزيد عليه، وقد جمع آراء ما يقارب من تسعين عالمًا نحويًا في تعليقته.

31- في التّعليقة فقرات غير موجودة في المقرّب المطبوع مما يثبت أنّ هناك نُسخًا من المقرّب مخطوطة لم يطّلع عليها محققاه.

---

(1) المقرّب 102/1.

(2) التّعليقة 207.

(3) المقرّب 148/1.

(4) التّعليقة 252.

(5) المقرّب 229/1.

(6) التّعليقة 342.

(7) التعليقة 313، وذلك بأن قال صاحب الدّرّ: أنّ هذا البيت لقائل مجهول، ولكن بهاء الدّين – رحمه الله – عزاه إلي ذي الرّمة.

ومثال ذلك: "و قوله: بحيث يجوز تقديم معموله عليه في ذلك المكان "[1].

ليخرج مثل قولنا ": زيدٌ رجلٌ أكرمته"، فأكرمته في موضع الصّفة لرجل، ولا يجوز تقديم معمول الصّفة على الموصوف، ويخرج به أيضًا المصدر المقدّر بأنّ والفعل، أو بما والفعل، أو بأن التّي خبرها فعل، وأسماء الأفعال والصّلة، وكذا إذا حال بين الاسم والفعل حرف شر ط أو تحضيض، أو عرض لعدم جواز تقدّم معمولاتها عليها [2].

(1) هامش التّعليقة رقم 2 ص 183.

(2) التعليقة 183-184.

المبحث الثاني

شخصيته في الشرح

بهاء الدين ابن النّحّاس–رحمه الله– عالمٌ ملمٌّ بعلم النّحو، يؤيّد، ويعارض، ويناقش كلّ رأيٍّ مظهرًا رأيه الخاص، وهذا الرأي نابعٌ من قدرةٍ على التّفنيد بين ما هو صحيح، وما هو خطأ؛ فهو ليس متّبعًا ولا مقلدًا لغيره.

قال مجد الدّين الفيروز أبادي (ت 817هـ): "... وقرأ القراءات، والخلاف، وسمع الدّواوين، وكتاب سيبويه، والإيضاح، والمفصّل، والحماسة، والصّحاح "[1].

أما التّجْيِبِي فقال: "... شيخ البلاد المشرقية قاطبةً في علم اللّسان، والمُقَرّ له في ذلك بالإجازة والإحسان، السّابق غايات العلوم، وسائق رايات المنثور والمنظوم، الذّي لم أرَ بالحجاز الشّريف، والشّام، والثّغر، والمصر، والقاهرة، والصّعيد الأعلى، وكثير من بلاد الإسلام من يقاربه في التّحقيق لصناعة العربية، والتّدقيق لغوامضها، والاستبحار في علم اللسان العربي... " [2].

إذاً هذا العالم الجليل، والذّي يشهد له بنو عصره بإلمامه بالعلوم، وبثقافته الواسعة، نجده يظهر هذا كلّه في كتابه "التّعليقة" وذلك من خلال:

1. يقوم بشرح كلّ قول ورد في كتاب "المقرّب" بإفاضة، فقد علمنا أنّ كتاب "المقرّب" موجزٌ بعيدٌ عن الإطناب، أمّا كتاب "التّعليقة" فهو شرحٌ عليه وتعليق، لذلك جاء موسّعًا في معلوماته، ومن ذلك: في باب الفاعل:

وقوله: "ومرتبته أن يكون مقدّمًا على المفعول به"[3].

الشّرح: إنّما كان مرتبة الفاعل التقدّم؛ لأنّه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء لوجوه:

منها: وقوع إعراب الفعل بعده في نحو: "يضربان ويضربون"

ومنها: إلحاق تاء التّأنيث للفعل، إذا كان الفاعل مؤنثًا نحو: " ضربتْ هند".

ومنها: سكون آخر الفعل له في نحو: ضربْتُ، لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة، وتحرّكه مع المفعول في نحو: "ضربَك" [4].

---

(1) البلغة 150.

(2) مستفاد الرحلة والاغتراب 83–82.

(3) المقرّب 53/1.

(4) التّعليقة 82.

2. ابن النّحّاس – رحمه الله – مثقّفٌ قارئٌ جيدٌ، يظهر ثقافته في إيراده مسائل الخلاف لابن الأنباري ثمّ يزيد عليها، إضافته عليها آراء علماء كُثُر، يتراوح عددهم نحو تسعين عالمًا، ومثال ذلك:

"**عامل الرفع في المبتدأ**"[1]: قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " واختلف النّاس في عامل المبتدأ أو الخبر، فذهب البصريون إلى أنّ عامل المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، ونقل من الكوفيين مذهبان: أحدهما: أنّ عامل المبتدأ لفظي وهو: الخبر، وقالوا: بأنّ كّلًا منهما يرتفع بالآخر.

والثّاني: أنّ المبتدأ يرتفع بما عاد عليه.

هذا منقول أكثر النّاس عن مذهبهم، وكذا ذكر في كتب الخلاف عنهم، ونقل ابن الدّهان – رحمه الله– في شرح الإيضاح ما حكايته، " وقال الفرّاء[2] – رحمه الله– قال الكسائي – رحمه الله– إذا ابتدأت اسمًا بعده اسم كمّله، رفعت كلّ واحدٍ منهما بصاحبه كقولك: "أخوك قائم"، وإن كان بعده فعل أو يفعل رفعته بما عاد من ذكره لا يفعل ويفعل، وإنّما منع من أن يرفع بفعل أو يفعل لأنّهما مشغولان بما فيه من نية الكناية... " [3].

3. يورد اختلاف الآراء بين علماء المذهب النّحوي الواحد، ومن ذلك:

أ. رافع الفعل المضارع:

قال ابن النّحّاس: "... واختلف في عامل الرّفع في الفعل المضارع، قال البصريون – رحمهم الله –: هو عامل معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم...، وقال الكسائي ومن تبعه من الكوفيين –رحمهم الله –: العامل حروف المضارعة...، وقال الفرّاء – رحمه الله –: الرّافع للفعل المضارع تعريه عن ناصب وجازم" [4].

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 40 – 41 والمغني في النحو 254/2.

(2) معاني القرآن للفرّاء 57/2.

(3) التّعليقة 145.

(4) التّعليقة 420–419 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 437 وشرح المفصّل لابن يعيش12/7 والمساعد لابن عقيل 59/3.

ب. مجيء الحال سادّة مسد الخبر عن ضمير المصدر في نحو " ضربي زيدًا هو قائمًا "[1]:

قال ابن النّحّاس –رحمه الله –: أثناء حديثه عن أمور تتعلق بالحال السادّة مسد الخبر، ومنها: هل يجوز لضمير المصدر أن يسدّ الحال مسد خبره؟

ذهب البصريون والكسائي من الكوفيين – رحمهم الله أجمعين – إلي أنّ ضمير المصدر جارٍ مجراه في ذلك، نحو قولك: " أكلي التّفاحة وهو نضيجة"، فـ (أكلي) مبتدأ، و(التّفاحة) مفعوله ، و(هو) مبتدأ– وهو ضمير المصدر الذي هو" أكلي"، و"نضيجة" حال سدت مسد خبر الضمير، و(الضمير وخبره): خبر المصدر الذي هو "أكلي"، وزعم الفرّاء – رحمه الله: أنّ ضمير المصدر كالجثة، نحو: "زيدٌ وعمروٌ"، لا يرفعه إلّا ما يرفع "زيدًا وعمرو" [2].

4.تبدو شخصيته البصرية بوضوح، يؤكد في عدّة أماكن انتمائه للمذهب البصري، وذلك من خلال:

1. عباراته:

- **ومثال ذلك: "في باب ما لم يسمَّ فاعله":**

1 – يقول ابن النّحّاس –رحمه الله –: " وعندنا أنّه لا يجوز بناء (كاد) وجعل وأخواتها للمفعول، لأنّه إمّا أن نقول بأنّه رفع كاد وأخواتها الاسم، ونصبها الخبر من باب رفع الفاعل، ونصب المفعول..." [3].

2 – وقوله: " وإن كان جامدًا لم يحتج إلى ذلك ": [4]

يعني: أنّ الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبرًا عندنا، خلافًا للكوفيين – رحمهم الله – وأنهم يتأوّلون الجامد بالمشتق، ويحمّلونه الضمير..." [5].

3 – قوله: "... والثّاني هو مرتفع بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره، تقديره: " لولا حضر زيدٌ، أو وُجد، أو نحو ذلك، " قال أصحابنا: وما ذكروه غير صحيح... " [6].

---

(1) ينظر التذييل والتكميل 308/3 وتذكرة النحاة 652 وارتشاف الضرب 1096/3 وهمع الهوامع 344/1.

(2) التّعليقة 171 وينظر التذييل والتكميل 308/3 وتذكرة النحاة 652 وارتشاف الضرب 1096/3 وهمع الهوامع 344/1.

(3) التّعليقة 132 وينظر التذييل والتكميل 263/6 وتمهيد القواعد 1640/4 والمساعد 400/1.

(4) المقرّب 84/1.

(5) التّعليقة 157 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 55/1.

(6) التّعليقة 159 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 71/1–72.

2. تصريح ابن النّحّاس – رحمه الله– بانتمائه للبصريين في مواطن شتى:

1 – في باب الاشتغال: وقوله: " أداة لا يليها إلا الفعل" [1].

عقّب ابن النّحّاس بقوله: "... فإنّ أدوات التّحضيض لا يليها إلّا الفعل عندنا، خلافًا للكوفيين – رحمهم الله – في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها، وكذلك أيضًا أدوات الشّرط لا يليها إلا الفعل عندنا، خلافًا لهم أيضًا في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها... " [2].

2 – وقال " في باب النداء ":

قوله: " أو ثلاثة ليس أحدها تاء التّأنيث: [3]

هذا عندنا، خلافًا للفرّاء، فإنّه يجيز ترخيم الثّلاثي المتحرّك الوسط نحو، "عمر" وينزل الحركة منزلة حرف رابع..." [4].

3 – " في باب التّوكيد ":

" هذا مذهبنا ما عدا الأخفش – رحمه الله – خلافًا للكوفيين – رحمهم الله – فإنّهم أجازوا تأكيد النّكرة إذا كانت محدودة... " [5].

3. عند تعرض ابن النّحّاس – رحمه الله– لمسائل الخلاف بين المذهبين، نراه يؤيّد المذهب البصري في الأغلب، ويرد على أئمة الكوفة: كالكسائي، والفرّاء، وهشام، وابن سعدان، ومن الشّواهد على ذلك:

1 – قوله: "واختلف النّحاة في اشتقاق الاسم": فذهب البصريون إلى أنّه: من "السّمو" وهو العلو، وذهب الكوفيون إلى أنّه من: من "الوسم" وهو العلامة، وحقيقة هذا الكلام: أنّهم أجمعوا على أنّه حُذف منه حرف العلة، وأنّ المحذوف واوًا، واختلفوا في مكانها، والصّحيح ما ذهب إليه البصريون لوجوه..." [6].

---

(1) المقرّب 88/1.

(2) التّعليقة 192.

(3) المقرّب 186/1.

(4) التّعليقة 284 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 300و همع الهوامع 61/2.

(5) التّعليقة 368 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 362 وارتشاف الضرب 1953/4 وشرح المفصل لابن يعيش 44/3.

(6) التّعليقة 59 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 504 وشرح المفصل لابن يعيش 23/1 والتذييل والتكميل 44/1.

2 – وقد كان تأييده للمذهب البصري في مسألة (نعم وبئس (أنّهما فعلان خلافًا للكوفيين الذّين يعدونهما اسمين [1].

3 – : معنى " أفعل به " في التعجب [2].

4 – **وأيضًا:** بناء كان وأخواتها المتصَرفة للمفعول [3].

4. **ولكن بالرّغم من انتماء ابن النّحّاس – رحمه الله – للمذهب البصري، وتصريحه بذلك في مواطن عدة، واختياره الرّأي البصري في المسائل، وخاصةً رأي سيبويه، ألّا أنّه كان موضوعيًا في التفكير، غير متعصّب لمذهبه تعصب الجاهلين، فكان يعمل فكره في المسألة، ويقيسها بميزان العقل والعدل، فإن رأى أنّ الكوفيين جاءوا بما لا يخالف لغة العرب، ولا يتعارض مع أصل من أصول العربية أيدْ رأيهم، وإن وجد هناك توازنًا بين الرأي البصري والكوفي، لم يختر أحدًا منهما، بل توقّف عن إبداء رأيه، وذلك لتكافؤ حجج الطّرفين، وهذا ينمّ عن شخصية علمية متزنة، موضوعية التّفكير، بعيدة عن التّعصب الأعمى. ومثال ذلك:**

أ. موافقة ابن النّحّاس – رحمه الله– الرأي الكوفي:

مسألة: " **رافع الفعل المضارع**":

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " واختلف في عامل الرفع للفعل المضارع، قال البصريون – رحمهم الله –: هو عامل معنوي وهو وقوعه موقع الاسم...، وقال الكسائي ومن تبعه من الكوفيين – رحمهم الله–: العامل حروف المضارعة، وقال الفرّاء–رحمه الله– الرّافع للفعل المضارع تعريه عن ناصب وجازم " [4].

فهنا نرى اختلاف النّحاة في هذه المسألة، وكذلك اختلاف الكوفيين أنفسهم فيما ذهبوا إليه من تعليل لرافع الفعل المضارع.

---

(1) التّعليقة 615 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 86 – 90 وارتشاف الضرب 2041/4 وشرح المفصل لابن يعيش 27/7.

(2) التّعليقة 125 وينظر شرح المفصل لابن يعيش 148/7 وشرح الجمل لابن عصفور 588/1 – 589 والمساعد لابن عقيل 149/2.

(3) التّعليقة 131 وينظر التذييل والتكميل 255/6 وتمهيد القواعد 1640/4.

(4) التّعليقة 419 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 437–438.

أمّا ابن النّحّاس – رحمه الله – فقد وافق رأي الفرّاء وذلك: " في أنّ الرّافع للفعل المضارع هو: تعريه وتجرّده من العوامل النّاصبة والجازمة "، وذلك يفهم من قوله: " بل وقلنا – هنا – كلّ تعرية من العوامل، ومن جملة العوامل الظّاهرة: عامل الرّفع في الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، وخبر (إنّ) و(ما) وغير ذلك من المرفوعات، فيجوز أن يكون عامل الرّفع اللّفظي كان قبل عامل الرّفع المعنوي، فيكون حينئذٍ لكلامنا وجه من الصّواب لا يوجد مثله للفرّاء – رحمه الله –، وبهذا يكون ابن النّحّاس قد وافق الفرّاء في رأيه وهو قوله: " العامل في رافع الفعل المضارع هو التّجرد والتّعري من كل العوامل رافعةً إياه، ولكن لم يحدد العامل بأنّه من عوامل النصب والجزم خشيةً من اعتراض النّحاة عليه مثلما عارضوا الفرّاء في رأيه.

وقد ردّ النّحاة قول الفرّاء بأمور عدّة، لم يذكرها ابن النّحّاس في تعليقته منها:

أ– القول بالتّعري من النّاصب والجازم عمل الرفع في المضارع يقتضي أن يكون أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم، والأمر بعكسه [1].

ب– التّعري عدم العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصحّ أن يكون عاملًا [2].

ت– التّعري من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال [3].

وكذلك موافقة ابن النّحّاس – رحمه الله – للرأي الكوفي في بعض المسائل ومثال ذلك:

1 – إتباع المصدر في نحو "ضربي زيدًا قائمًا " بالتّوابع. [4] فإن ابن النّحّاس يختار ما ذهب إليه الكوفيون بقوله: "إجازته سعة في الكلام، ومنعه تضييق[5].

2 – وكذلك في: إدغام "الفاء" في مقاربها "الباء": فمن النّص يظهر اختياره مذهب الكوفيين، وإن لم يصرّح بنسبته إليهم [6].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش12/7.
(2) نفس المرجع ونفس الصفحة.
(3) شرح الجمل لابن عصفور131/1.
(4) التّعليقة 172.
(5) ينظر التذييل والتكميل 308/3 وهمع الهوامع 344/1.
(6) التّعليقة 571.

ب. أمّا توّقف ابن النّحّاس عن إبداء الرأي وترجيح رأي مذهب على آخر فنراه في:

1 –" تقديم خبر ما زال وأخواتُها عليهن": حيث إنّه ذكر الخلاف، وحجة كل فريق، ثم لم يصّرح بما في نفسه تجاه هذه المسألة.

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " وقسمٌ مختلف فيه: وهو ليس، وما زال وما انفكّ، وما برح...، وما زال، وما انفكّ، وما فتئ، وما برح ما دامت منفية بـ (ما) أو (لا) في جواب القسم نحو قولك: "والله لا يزال زيد مقيمًا" فلا يجوز تقديم أخبارهن عليهن" [1].

فنرى في هذه المسالة: أنّ الكوفيين [2]ما عدا الفرّاء[3] ذهبوا إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ما زال)، وما كان في معناها من أخوات كان عليها. أمّا ما ذهب إليه الفرّاء فهو المنع مطلقًا، سواء أكان الفعل منفيًا بـ (ما) أم بغيره [4].

وذكر ابن النّحّاس أنّ المجيز استدلّ بأنّ (ما) – هنا – دخلت على هذه الأفعال، ومعناها النّفي صار معنى الكلام الإيجاب، فصارت مثل (كان)، فيجوز تقديم أخبارهنّ عليهنّ، كما يجوز في (كان) إذا كانت إيجابًا [5].

وذكر غير ابن النّحّاس حجة أخرى وهي: أنّ (ما) في (مازال) وأخواتها يلزم أن تُصدّر؛ لأنهم يشبهونها بغيرها من أدوات النفي كـ (لم) [6].

أمّا الفرّاء فكان رأيه: المنع مطلقًا، وذكر ابن النّحّاس حجة هذا القول وهي: أنّ (ما) من أدوات الصدور، وكذلك (لا) في جواب القسم نحو: " والله لا يزال زيدٌ قائمًا" فهي مثل (ما) لا يتقدم عليها ما في خبرها [7].

ولم يبدِ ابن النّحّاس رأيًا تجاه هذين القولين، وإنّما ساقهما بدليلهما دون مناقشة.
ومن الآراء التّي توقّف عليها ابن النّحّاس فلم يكن بالمؤيد، ولا بالمعارض:

---

(1) التّعليقة 201.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 134 وشرح المفصل 113/7.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 134و ارتشاف الضّرب 117/3وهمع الهوامع 373/1.
(4) ارتشاف الضّرب 1170/3 وهمع الهوامع 373/1.
(5) التّعليقة 202.
(6) شرح المفصل 114/7.
(7) التّعليقة201.

2 – مسألة الابتداء بالوصف دون اعتماد [1].

3 – عامل النّصب في المضارع بعد " أو، والواو، والفاء" [2].

4 – أصل تاء التّأنيث التّي تكون في الاسم المفرد نحو " طلحة وقائمة "إذا وقف عليها بالهاء[3].

5. لم يكن ابن النّحّاس – رحمه الله – مجرد ناقل أو متّبع أسلوب ابن عصفور بل: أضاف وتوسّع وغيّر في ترتيب الأبواب واستدرك ما فات ابن عصفور من قول:

ومثال ذلك:

أ- استدراكه ما فات ابن عصفور وذلك مثاله:

1 – في باب " الفاعل":

وقوله: " وينبغي للمصنّف أن يقول: الفاعل اصطلاحًا ليخرج " زيدَ قام "، فإنّ " زيدًا " على رأي المتكلمين يسمى فاعلًا... " [4].

2 – وفي باب " المبتدأ والخبر ":

قوله: " الأماكن التّي يجوز الابتداء بالنّكرة تنيّف على الثلاثين، وإن لم أرَ أحدًا من النّحاة بلغ بها زائدًا عن أربعة وعشرين فيما علمته، فنبدأ من ذلك بالأماكن التّي ذكرها المصنّف – رحمه الله – ثم نسرد البواقي... " [5].

3 – وفي باب " التعجب":

يقول: وكلام المصنّف فيه نوع إعجام، يحتاج إلى تحرير عبارة؛ لأنّه قال أولًا: صُرف إلى المخاطب، والمخاطب غير المتعجب منه، فهذا يوهم الوجه الأول ما ذكرنا..." [6].

ومن مواطن الاستدراك في التّعليقة:

---

(1) التّعليقة 152 وينظر شرح المفصل لابن يعيش 79/6 وارتشاف الضرب 1083/4.

(2) التّعليقة 431–430 وينظر ارتشاف الضرب 1668/4 والمساعد لابن عقيل 81/3 وهمع الهوامع 314–304/2.

(3) التّعليقة 585 وينظر معاني القرآن للفراء 97/3 ومغني 317/2.

(4) التّعليقة 78.

(5) التّعليقة 148.

(6) التّعليقة 122.

1 – قوله: " وقسمٌ فيه خلاف وهو كان إلى آخر كلامه ".

قال ابن النّحاس :" لم يذكر الخلاف في كان، ولا من هو القائل به..." [1].

2 – وقوله: " وقسم لا خلاف في جواز بنائه"[2].

قال: والأحسن أن يتم كلامه بأن يقول في جواز بنائه: بشرط أن يكون في الكلام ما يقوم مقام الفاعل لأنّ الفعل اللازم إذا لم يكن معه فضلة لا يجوز بناؤه للمفعول ... " [3].

3 – في باب " تبيين الكلام":

قوله: "... كقولنا: "غلام زيد" فإنّه لفظ مركّب وجودًا، مفيد بالوضع، وليس بكلام في اصطلاح النّحاة، فيحتاج إلى أن يضيف إليه فصلًا آخر، وهو أن يقول: مستقلًا بالفائدة، أو يقول: فائدة تامّة [4].

6. يظهر مدى تديّنه وورعه بوضوح في التّعليقة في مواطن عدّة مثل:

أ. ترحمه على كل من ذكر في التّعليقة من العلماء سواء أكانوا أفرادًا أم جماعات، وكذلك بصريين، أم كوفيين، أم بغداديين، أم مغاربة، وذلك على النّحو التّالي:

1 – قوله: "إذ ما ": [5].

اختلف آراء النّحاة فيها، فمذهب سيبويه – رحمه الله – أنّها حرف، ومذهب غيره أنها اسم، منهم المبرد، وابن السّراج، وأبو علي – رحمهم الله–[6].

2 – وقوله: في "لن "هل هي مركّبة أم مفردة ؟[7].

---

(1) التّعليقة 131.

(2) المقرّب 79/1.

(3) التّعليقة 133.

(4) التّعليقة 58.

(5) المقرب 273/2.

(6) التّعليقة 443 وينظر شذور الذّهب 334 والمقتضب هامش رقم 1 من 45/2.

(7) المقرب 261/1.

واختُلف فيها هل هي مفردة أم مركّبة [1]؟ فمذهب الخليل – رحمه الله – في إحدى الرّوايتين عنه أنّها مركّبة من "لا " و"أن"، فحذفنا الألف من "لا"، والهمزة من "أن "طلبًا للتخفيف، فصارت "لن".

ومذهب سيبويه والفرّاء – رحمهما الله – أنها مفردة، لكن قال الفراء: "إنّ أصلها "لا"، وأبدلنا "ألفها": "نونًا"، ومذهب سيبويه – رحمه الله – أنّها: حرفٌ قائمٌ برأسه، وهو الصحيح [2].

ب. إنهاء كلامه بـ " الله أعلم ":

ومثال ذلك:

1 – قوله في باب " الموصولات":

"فقول المصنّف – رحمه الله – أن يكون العامل في الحرف الذي جُرّ به الضمير بمعنى واحد ، ولم يقل بلفظٍ واحد، ليدخل فيه مثل قوله تعالى: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[3] فإنّ التّقدير – والله أعلم –فاصدع بما تؤمر..." [4].

2 – وقوله في باب " المبتدأ والخبر ":

"... بل المراد أنّ المبتدأ هو المنزل منزلة الخبر بدليل قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[5] فالمعنى والله أعلم: أنّ أزواج النبي – صلى الله عليه وسلم – يتنزّلن لنا منزلة الأمهات... " [6].

ت. أدبه في النقل واحترامه للعلماء:

1 – وذلك من خلال قوله: في باب " التعجب"

بعد أن ذكر نصًا من كتاب التّعاقب لابن جني: "... هذا معنى كلامه، وإن لم يحضرني نص لفظه؛ لبعد العهد به، وما أحسن ما قال... " [7].

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب 1643/4 والمساعد لابن عقيل 68/3.
(2) التّعليقة 426.
(3) سورة الحجر، الآية 94.
(4) التّعليقة 107.
(5) سورة الأحزاب، الآية 6.
(6) التّعليقة 153.
(7) التّعليقة 127.

2 – وأيضًا في باب " عطف النّسق " يقول:

" هذا المذهب الذّي ذكره ابن الحاجب – رحمه الله – من جواز العطف على عاملين مطلقًا، سواء تقدم المجرور في المعطوف به، أو تأخر، مذهب لم أرَ أحدًا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد" [1].

ث. الأمانة العلمية في نقل المعلومات:

1 – قد أشار بأمانة الشّيخ بهاء الدّين ابن النّحّاس العلّامة السّيوطي –، وهو أكثر العلماء رجوعًا للتّعليقة – فقد مدح بهاء الدّين، وقال " بأن الشّيخ بهاء الدّين من أجل العلماء الذّين يعزون العلم لأهله، وكيف أنه وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه، ولم تسطر في كتاب، فنقلها عنه، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه لا كالسارق الذّي أغار على تصانيفي التّي أقمت في تتبعها سنين وهي: كتاب المعجزات الكبير، وكتاب الخصائص الصّغرى، وغير ذلك، فسرقها وضمها وغيرها ممّا سرق من كتب الخيضري، والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه" [2].

وهنا يبرز أنّ ابن النّحّاس يردّ ما يأخذه من كتب العلماء إليهم وإلى كتبهم ومثال ذلك:

2 – في باب " ما لم يسمّ فاعله ":

وأما البصريون فذكر النّحاة عنهم أدلّةً كثيرةً، لا تسلم عند التّحقيق، وأجود ما قيل فيها ما ذكره شيخنا جمال الدّين بن عمرون – رحمه الله – وهو أن قال: " إ نّ بين المفعول المصّرح وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات..." [3].

3 – و في باب " النداء":

بعد أن عرض مذهب البصريين والكوفيين في الميم في " اللّهمّ "[4]:

قال: "... قال الفرّاء – رحمه الله –: " الميم من اللهمّ، كان أصله "يا الله أمنا بخير"، فأبقينا اسم الله تعالى والميم، وحذفنا الياء، وهذا الذي ذكره دعوى، لا دليل عليها، فلا يصار إليها " [5].

---

(1) التّعليقة 362-361.

(2) الأشباه والنظائر 282/2.

(3) التّعليقة 136.

(4) ينظر معاني القرآن للفراء 203/1 – 204و شرح المفصل لابن يعيش 16/2.

(5) التّعليقة 280.

ج. هذا غير أنّه نقل من كتب النّحو التّي لم تصل إلينا:

وهذا دليلٌ على سعة اطلاعه، وحبه للقراءة، ومثال هذه الكتب: شرح المفصّل لابن عمرون، وحواشي الجمل لابن خالويه، وشرح الإيضاح للعبدي، ومسائل الجرجاني والعوني لابن الخشاب، وحواشي الإيضاح لابن الخشاب، وشرح مختصر الجرمي للربعي، وشرح الإيضاح (الشّامل)لابن الدّهّان وغيرها...

ح. تواضعه واجتهاده بالبعد عن الكبر فيما حصّل من علم وثقافة زيادة على غيره من النّحويين:

ونجد هذا في قوله: في باب " المبتدأ والخبر ":

" فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنّكرة، ولا أدّعي الإحاطة، فلعلّ غيري يقف على لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتدِ إليه، فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته، راجيًا ثواب الله عز وجل، إن شاء الله تعالى" [1].

7. لقاؤه مع غيره من النّحاة في العبارات والأفكار ومن ذلك:

1 – قوله "اختصاص الجر بالأسماء؛ لأنّه لو دخل الجر الأفعال، وقد دخلها الرّفع والنّصب والجزم، وهي فرعٌ في الإعراب على الأسماء، لكان الفرع أكثر تصرّفًا في الإعراب من الأصل، والفروع أبدًا تنحط عن الأصول في التّصريف، لا تزيد عليها، فمنع الجزم [2].

2 – "قلة الفاعل، لكونه لا يكون إلّا لفظًا واحدًا، وكثرة المفعول لكونه متعدّدًا، فالرّفع أثقل من النّصب، فأعطي الثّقيل للواحد، والنّصب للمتعدّد ليتعادلا" [3].

3 – قوله: " وكذلك قولهم: " كلُّ رجلٍ وضعيته " فإنّه لا خبر له على أحد الوجهين، وكذلك قولهم: " حسبك " مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين؛ لكونه في معنى " اكتف" [4].

8. اهتمامه بأصول النّحو اهتمامًا بالغًا:

فقد اهتمّ – رحمه الله – كغيره من النّحاة بكلٍّ من السّماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وغيرها من الأصول.

---

(1) التّعليقة 153.

(2) التّعليقة 69 والأشباه والنظائر 278/2.

(3) التّعليقة 80 والأشباه والنظائر 254/1.

(4) التّعليقة 143 والأشباه والنظائر 54/3 الغيث المسجم 130/1.

أولًا: السّماع:

1) القرآن الكريم:

اهتمّ كثيرًا – رحمه الله – بإيراد الشّواهد من القرآن الكريم دون تكلّف أو افتعال، فكان يأتي بالشّواهد لعلّةٍ، ومن ذلك:

استشهاده بالآية: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[1] شاهدًا على أنّ " كلا وكلتا " مفردتا اللّفظ، مثنيتا المعنى، بدليل إعادة الضّمير عليها مفردًا" [2].

وكذلك: تأويله للآية: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[3] في مسألةً مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزّمان، حيث أوّل الآية[4] قائلًا: " والجواب أنّ ذلك على حذف مضاف، والتّقدير – والله أعلم – " مِنْ تأسيس أول يوم..." [5].

2) القراءات:

فكان – رحمه الله – يحترم القراءات، ويجلّها إلى أبعد حدٍّ، فلم يخطّئ قارئًا، ولم يلّحنه، ومن مظاهر احترامه للقراءات: أنّه كان يهتم بسند ونسبة القراءة لقارئها، واحتجاجه بها لتقرير حكمٍ أو ترجيحٍ مذهبٍ نحويٍ أو إثبات قاعدةٍ نحويةٍ.

ومن أمثلة ذلك:

مسألة إدغام (الفاء) في مقاربها (الباء)،[6] حيث إنّه: ردّ قول البصريين مانعي هذا الإدغام بقوله: باطلٌ لقراءة الكسائي – رحمه الله – قوله عزّ وجلّ: ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾[7]، واستدلّ برأي الكوفيين الذّين جوّزوا الإدغام بقراءة إمامهم الكسائي[8].

---

(1) سورة الكهف الآية 33.

(2) التّعليقة 314 ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 355 وشرح المفصل لابن يعيش 54/1 وشرح الجمل لابن عصفور 279/1.

(3) سورة التوبة، الآية 108.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف315 وشرح الجمل لابن عصفور 498/1.

(5) التّعليقة 295.

(6) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها 210/2 والإقناع في القراءات السبع 177/1 والإدغام للسيرافي وشرح المفصل لابن يعيش 146/10 والممتع في التصريف709/2–710.

(7) سورة سبأ الآية 9 وقرأ الكسائي بإدغام الفاء في الباء ينظر السبعة في القراءات 527 وإعراب القراءات السبعة وعللها 210/2.

(8) التّعليقة 571.

3) الحديث الشّريف:

استشهد – رحمه الله – بالحديث الشّريف في مسألة وقوع الحال السّادة مسدّ الخبر جملة اسميّة مجردّة من الواو[1]، حيث استشهد بقول الرّسول – صلى الله عليه وسلم: "أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد " [2].

4) أقوال العرب:

اهتمّ ابن النّحّاس – رحمه الله – بأقوال العرب المنثورة وأمثالهم، ومثال ذلك: قوله في مسألة: " الجرّ بـ (كي)": [3] أعلم أنّ (كي) تكون تارة حرف جر، وتارة حرف ناصب للفعل، أمّا كونها (حرف جرّ) ففي مثل قول العرب: " كيمه " و(كي) هنا حرف جرّ لا غير، بدليل حذف ألف "ما" الاستفهامية معها، ولا تحذف ألفها إلّا مع عامل الجر، فتعيّن كون (كي) جارّة[4].

وكذلك استشهاده للكوفيين بالمثل العربي " ما كلّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة "[5]في مسألة"[6] العطف على معمولي عاملين مختلفين " [7].

5) أمّا الشّعر:

فقد اهتمّ – رحمه الله – كثيرًا بالشّاهد الشّعري، وقد احتفى به حفاوةً كبيرة، فقد كان دقيقًا جدًا في نسبة الأبيات إلى أصحابها، وقد كان له في استشهاده بأشعار العرب وأراجيزهم اتجاهات متعّددة منها:

أ- الاستدلال للرّأي بشواهد سماعية مثل:

مسألة: استعمال المصدر "سبحان " عَلَم ومنعه من الصّرف [8]. فقد استدلّ بالشّاهد الشّعري التّالي:

أَقُـــولُ لَمّـــا جَـــاءَنِي فَخْـــرُهُ سُـــبْحَانَ مِـــنْ عَلْقَمَـــةَ الفَـــاخِرِ [1]

---

(1) التّعليقة 169.

(2) سبق تخريج الحديث ص66 من البحث.

(3) التّعليقة 427.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 455 والكتاب 6/3 وشرح المفصل 18/7.

(5) مجمع الأمثال 87/1.

(6) التّعليقة 358.

(7) ينظر الكتاب 65/1 والمقتضب 195/4.

(8) التّعليقة 87-86.

ب- التّأويل أو الرّد أو الحمل على الضّرورة:

ومثال **التّأويل:**

1 - " مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ " [2] .

أما بالنسبة للرّد فمثاله: ردّه الشّاهد الشّعري لكونه مجهول القائل أو النّاقل كما حدث في: " مسألة دخول لام التّوكيد في خبر لكنّ "، وقد كانت حجة الكوفيين السّماع والقياس. والسّماع هو: قول الشاعر: .... ولكّنني من حبّها لعميد [3]

أمّا مثال عدّه الشّاهد الشّعري **ضرورة** لا شاهد فيه فنجده في مسألة: " العطف على الضّمير المرفوع المتّصل " [4].

الشّاهد هو:

قُلْــتُ إذْ أَقْبَلَــتْ وزَهْــرٌ تَهَــادَى كَنِعَــاجٍ الفَــلَا تَعَسّــفْنَ رمــلا[5]

2 - مسألة: إظهار "أنْ" بعد "كي" [6] والشّاهد هو:

أَرَدْتُ لِكَيْمَــا أَنْ تطيــرَ بِقِرْبَتِــي فَتَرَكْتُهــا شَــنًّا بِبَيْــدَاءَ بَلْقَــعِ[7]

ثانيًا: القياس:

وهو الأصل الثّاني من أصول النّحو التّي بُنيت عليه قواعده، فقد اعتدّ ابن النّحّاس كثيرًا بهذا الأصل ومثال ذلك:

مسألة: تثنية " أجمع " وأخواته من ألفاظ التّوكيد:

---

(1) البيت للأعشى من البحر السريع ينظر ديوان الأعشى 179 والكتاب 324/1 وشرح المفصل لابن يعيش 120/1.

(2) التّعليقة 348.

(3) التّعليقة 219والبيت مجهول القائل من البحر الطويل وهو من شواهد معاني القرآن للفرّاء465/1 وهمع الهوامع 176/2 والإنصاف 1209.

(4) التّعليقة 352.

(5) البيت لعمر بن أبي ربيعة من البحر الخفيف كما في ديوانه 76 وهو من شواهد الكتاب 379/2 والإنصاف في مسائل الخلاف 475 وشرح المفصل لابن يعيش 74/3.

(6) التّعليقة 427.

(7) لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البحر الطويل وهو من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف 580 وشرح المفصل لابن يعيش 19/7.

فيقول: " وقد قاس الكوفيون، وتابعهم أبو حاتم والواحدي وابن خروف – رحمهم الله أجمعين – على المفرد والجمع فقالوا: تقول: جاء الرّجلان كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، والمرأتان كلتاهما جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان" [1].

ثالثًا: الإجماع:

أي إجماع النّحاة واتفاقهم في المسألة كافّة: " البصريين والكوفيين "

ومثال ذلك:

1 – مسألة: " اشتقاق الاسم ". قوله: " وحقيقة الكلام أتّهم **أجمعوا** على أنّه حذف منه حرف علّة، وأنّ المحذوف واوًا، واختلفوا في مكانها... " [2].

2 – مسألة: أصل " تاء التّأنيث " التّي تكون في الاسم المفرد نحو " طلحة وقائمة " إذا وقفت عليها بالهاء. **أجمع** النّحاة على أن ما فيه تاء التّأنيث يكون في الوصل " تاء " وفي الوقف " هاء" على اللغة الفصحى ".[3]

3 – مسألة: أصل " هلمّ " هي مركّبة **إجماعًا** [4].

رابعًا: استصحاب الحال:

من المسائل التّي أظهر فيها اهتمامه باستصحاب الحال:

مسألة: " عامل الرّفع في خبر إنّ وأخواتها" [5]:

استدلّ ابن النّحّاس – رحمه الله – قائلًا: " واختلف العلماء في عامل الرّفع في خبر " إنّ وأخواتها "، فذهب البصريون إلى أنّ: هذه الحروف ترفع الخبر كما تنصب الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنّها: لا تؤثر في الخبر، وأنّه مرتفع بما كان يرتفع به، ففي هذه المسألة نرى أنّ الحروف اقتضت الخبر كما اقتضى المسند والمسند إليه من حيث كانت تطلب الاسم فتعمل فيه

---

(1) التّعليقة 135 وينظر ارتشاف الضرب 1951/4 وشرح الجمل لابن عصفور 264/1.

(2) التّعليقة 59 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 504 والتذييل والتكميل44/1.

(3) التّعليقة 585 وينظر مغني اللبيب 348/2.

(4) التّعليقة 552 وينظر معاني القرآن للفراء 203/1 وارتشاف الضرب 2304/5 والمساعد لابن عقيل 645/2.

(5) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 153.

كما عملت في الاسم... "، **فاستصحب ابن النّحّاس حال أنّ (إنّ وأخواتها) عملت في الاسم نصبًا فلابدّ وأن ترفع الخبر** [1].

خامسًا: السّير والتّقسيم:

فقد استدلّ به – رحمه الله – في مسألة: " تحمّل الخبر الجامد ضميرًا": يقول: "... يعني أنّ الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبرًا عندنا خلافًا للكوفيين – رحمهم الله – فإنّهم يتأوّلون الجامد بالمشتقّ، ويحمّلونه الضّمير نحو: "زيد أخوك " أي مناسبك... فعندنا لا حاجة إلى هذا الضّمير؛ لأنّه إن كان من جهة الخبرية: فكونه الأول أقوى في الربط من ضمير، فلا حاجة إلى الضّمير حينئذٍ، وإن كان من جهة الاشتقاق، فليس بمشتقٍ فيتحمّل ضميرًا، وتأوّله بالمشتقّ ليتحمّل الضّمير زيادة عملٍ لا ضرورة له[2].

سادسًا: الاستدلال بعدم الدّليل:

فقد استدلّ به – رحمه الله – في مواضع عدّة منها:

1 – قوله في مسألة: " أصل الميم في اللّهمّ "

"... وقال الفرّاء – رحمه الله – الميم من: أمُّنا بخيرٍ، كان أصله: يا اللّه أمُّنا بخير، فأبقينا اسم الله – تعالى – والميم وحذفنا الباقي، **وهذا الذّي ذكره دعوى لا دليل عليها، فلا يصار إليها**[3].

2 – مسألة " الإخبار عن ضمير الشّأن بمفرد " قوله:

" وأجاز الفرّاء أن يخبر عن ضمير الشّأن والقصّة بمفرد، إذا كان مشتقًّا، وعاملًا فيما بعده، نحو: "إنّه قائمٌ أخواك"، **ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس** " [4].

---

(1) التّعليقة 218.

(2) التّعليقة 157 وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 53 وشرح المفصل لابن يعيش 88/1.

(3) التّعليقة 280 وينظر معاني القرآن للفراء 203/1–204 وشرح المفصل لابن يعيش 16/2 والإنصاف في مسائل الخلاف 293 – 293–294.

(4) التّعليقة 177 وينظر شرح المفصل لابن يعيش 114/3 والتذييل والتكميل 271/2 وهمع الهو امع 225/1.

المبحث الثّالث

موقفه من ابن عصفور

هذا المبحث له ارتباطٌ وثيقٌ بالمبحثين السّابقين، وذلك يظهر من خلال: أنّ ابن النّحّاس –رحمه الله– لم يكن مجرّد ناقلٍ لكتاب المقرّب لابن عصفور، ولا مجرّد شارحٍ له، ولكنّه دعّم شخصيته فيمّا أملّاه في تعليقته، فظهرت شخصيته: شخصيةً متزنةً مطّلعة على كتب التّراث النّحوي العظيم، وآراء النّحاة المتعدّدة في المسائل المتعدّدة، ولكنّه لم يكن متعمّدًا أن يكون ناقدًا لهذا الكتاب أو لصاحبه، وإنّما كان شارحًا موضّحًا للآراء، وإن وجد خللًا أوضحه بالوقوف عليه بتفسيره لما يقول، أو بإضافة أشياء هامّة على قوله، أو تصحيح أو استدراك لما فاته من قول، أو قد يصل الأمر لتخطئته، وإبراز موضع الخطأ ومن ثمّ تصحيحه.

أولًا: سأورد بعض موافقات ابن النّحّاس–رحمه الله– لابن عصفور:

1. في باب "ما لم يسمَّ فاعله":

وقوله: " وإن كان للفعل مفعولات إلى آخره "[1].

والصّحيح ما ذكره من إقامة المصرّح لفظًا وتقديرًا، دون المصرّح لفظًا فقط، وكذلك عمل العربي وهو الفرزدق... " [2].

2. في باب " الفاعل ":

موافقته له أنّ الفاعل أصلٌ في الرّفع، وباقي المرفوعات محمولة عليه، خلافًا لابن السّراج، وأبي علي–رحمهما الله– ومن رأى رأيهم فإنّ المبتدأ عندهم أصلٌ في المرفوعات، وباقي

---

(1) المقرّب 81/1.

(2) التّعليقة 139.

المرفوعات محمولةٌ عليه، والدّليل على أنّ الفاعل أصلٌ في الرّفع: أنّ المعنى الذي دخل الإعراب الكلام لأجله، وهو رفع اللّبس، يوجد في الفاعل أكثر من المبتدأ... "[1].

3. في باب "ما ولا ولا ت":

قوله: " لا أفضل منك رجلٌ ولا امرأة إلّا أفضل منك "[2].

إنّما كرر "لا" في المثالين لأنّ "لا" متى رُفع ما بعدها؛ لفقدان شرط عملها بدخولها على معرفة أو بتقدم خبرها، أو بانتقاض النّفي، وجب تكرارها مع اسم بعدها كما **مثّل المصنِّف**–رحمه الله–[3].

4. في باب " حروف الخفض ":

قوله: " وإذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدأين"[4].

هذا هو الصّحيح، وعليه الأكثر، لاما قاله الرّماني والزّجّاجي –رحمهما الله–من أنّهما حرفان، وما بعدهما مبتدأ وهما خبره [5].

ثانيًا: تفسيره الأقوال:

1- في باب النّداء:

قوله: " من نبز "[6].

النّبز يقال في الشر خاصّة، بخلاف الكنيّة، فإنّه يقال في الخير والشّر، لقولهم: أوّل لقب في الإسلام "عتيق " وهو لأبي بكر الصّدّيق– رضي الله عنه–ومثال النبز: قفة وكرز وبطة وغير ذلك، فالقفة: كالقطنة تتخذ من الخوص، والكرز: الخُرج [7].

2- في باب " الإضافة ":

---

(1) التّعليقة 78.
(2) المقرّب 104/1.
(3) التّعليقة 211.
(4) المقرّب 202/1 يقصد هنا " مذ و منذ ".
(5) التّعليقة 301.
(6) المقرّب 184/1.
(7) التّعليقة 282.

وقوله: " ناهيك من رجلٍ"[1].

معناه: " نهاك عن غيره لقيامه بكلّ ما يختاره منه، فإذا قلت: "مررت برجلٍ ناهيك من رجلٍ "يعني: ناهيك رجلًا نصبًا على التّمييز "[2].

3- وكذلك قوله: " وعبر الهواجر "[3].

من صفة النّاقة أي تدفع بها الهواجر [4].

4- وقوله: " قيد الأوابد"[5].

من صفة الفرس، وأول من قاله: امرؤ القيس، ومعناه: أنّه لشدّة جريّه تصاد به الوحش، فيكون كالقيد لها [6].

ثالثًا: تفسيره لأقوال ابن عصفور بالأمثلة:

1. في باب " الموصولات ":

وقوله: " وعلى أنواع من يعقل "[7].

مثاله: قوله تعالى: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾[8]، أي من أنواع النّساء، وهذا الذّي ذكره لا خلاف فيه، وقد تقع (ما) إذا كانت استفهامًا أو موصولة على صفة مَنْ يعقل، ومَنْ يعلم... "[9].

2. وقوله: "(ومَنْ) تقع على أُولي العلم "[10].

---

(1) المقرّب 209/1.
(2) التّعليقة 309.
(3) المقرّب 209/1.
(4) التّعليقة 309.
(5) المقرّب 209/1.
(6) التّعليقة 309.
(7) المقرّب 58/1.
(8) سورة النّساء، الآية 3.
(9) التّعليقة 96.
(10) المقرّب 58/1.

مثاله: سبحّان من خلقنا، وقوله: أُولي العلم، ولم يقل أُولي العقل حتّى يدخل فيه الباري – سبحّانه وتعالى – فإنّه يوصف بالعلم، لا يوصف بالعقل" [1].

3. وكذلك قوله:

وقوله: " وكذلك يجوز في الذّي والتّي تثنيتهما وجمعهما ؛ إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلّم أو مخاطب إلى آخره "[2].

يعني به: أنّه إذا رفع الذّي أو التّي بعد ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: أنا الذّي قمتُ، وأنتَ الذّي قمتَ، وأنتِ التّي قمتِ أن تحمل على لفظ الذّي والتّي فيكون الضّمير بلفظ الغيبة...". [3]

4. في باب "ما لم يسمّ فاعله":

وقوله: " ما كان من الصّفات بمعناه ": [4].

يريد به اسم المفعول الجاري مجرى الصّفة المشبهة، كقولنا: " زيدٌ معمور الدار " [5]..

5. وفي باب "الاشتغال ":

قوله: " حمله على الضّمير المتّصل لا غير"[6].

يعني ترفّعه حملًا على الضّمير المرفوع لا غير، ولا يجوز على السّيبي، ولا الضّمير المنفصل، فيُنصب لما تقدّم من أنّه لولا اشتغال العامل بذلك الضّمير أو السّيبي لعمل في المشتغل عنه..." [7].

6. في باب " المفعول معه ":

وقوله: " ولا يجوز توسّط المفعول معه"[8].

---

(1) التّعليقة 97.
(2) المقرّب 63/1.
(3) التّعليقة 109.
(4) المقرّب 81/1.
(5) التّعليقة 141.
(6) المقرّب 91/1.
(7) التّعليقة 195.
(8) المقرّب 159/1.

" يعني لا يقال: استوى والخشبة الماء، وكذلك لا يقال: دع ونفسه أمرًا" [1].

رابعاً: ملاحظته لتفرّد ابن عصفور:

و كلام المصنّف – رحمه الله – يُفهم منه مذهب رابع، وهو: أنّه لا بد لأكتع أن يلي أجمع، ويجوز في أبصع وأبتع تقدّم كلّ واحدة منهما على الآخرين، ولم أقف على هذا المذهب في غير كلامه[2].

خامساً: استدراكاته على ابن عصفور:

1. **في باب " المبتدأ والخبر":**

وقوله: " والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة "[3].

هذا يصحّ إذا كان الخبر نّكرة، أمّا إذا كان الخبر معرفةً، فقد يكون الخبر هو: الخبر المستفاد كما كان في النّكرة، وقد يكون المستفاد هو النّسبة لا المبتدأ أو الخبر، فينبغي أن يعوّض قوله الخبر باللّفظ، فيقول: هو اللّفظ المستفاد من الجملة، **وينبغي أن يضمّ إليه غير واقع موقع الفعل**، ليخرج مثل: أقائم الزّيدان... "[4].

2. **وقوله: في باب " ما لم يسمَّ فاعله ":**

وقوله: " وقسم لا خلاف في جواز بنائه ": [5].

الأحسن أن يتمّ كلامه بأن يقول: في جواز بنائه بشرط أن يكون في الكلام ما يقوم مقام الفاعل؛ لأنّ الفعل اللازم إذا لم يكن معه فضلة لا يجوز بناؤه للمجهول...". [6]

3. **في باب " ما لم يسمَّ فاعله ":**

قوله: " **واعلم أنّ المصنّف – رحمه الله – تعرّض لباب كان وأخواتها، ولم يتعرّض لأفعال المقاربة، وقد أحببنا التّعرض لها فنقول...** " [7].

---

(1) التّعليقة 262.
(2) التّعليقة 365.
(3) المقرّب 82/1.
(4) التّعليقة، ص 144.
(5) المقرب 79/1.
(6) التّعليقة، ص 133.
(7) التّعليقة، ص 132.

4. **في باب " المبتدأ والخبر":**

وقوله: " والمبتدأ إذا كان مصدرًا إلى آخره" [1].

" هذه المسألة يمثّل لها النّحاة في أكثر كتبهم بثلاثة أمثلة، كلٌّ مثالٍ يفارق الآخر بزيادة أمر، **اقتصر المصنِّف – رحمه الله – على مثالٍ واحدٍ وهو:** " ضَربي زيدًا قائمًا "، والمثالان الآخران: أكثر شربي السّويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا، وبالإعراب يظهر الفرق ما بين الأمثلة..." [2]

5. **في باب " ما لم يسمَّ فاعله ":**

وقوله: " وقسم فيه خلاف وهو كان إلى آخر كلامه"[3].

" **لم يذكر الخلاف في كان، ولا مَنْ القائل به...** " [4].

6. **وأيضًا في باب " المبتدأ والخبر":**

وقوله: " والمبتدأ بالنّظر إلى الإثبات والحذف قسمان"[5].

" **قلنا الصّحيح أنّه ثلاثة أقسامٍ،** كما ذُكر في خبر المبتدأ، لكنَّه أهمل القّسم الذّي يجب فيه حذف المبتدأ في مواضع فيها المبتدأ الذّي خبره مخصوص " نعم وبئس " على أحد الوجهين.." [6].

7. **وقوله: " متساوٍ في الرّتبة في التّعريف والتّنكير ":** [7].

" **ينبغي أن يقول:** ولو جعلنا الخبر فيهما مقدّمًا لأُلبس، وإلّا فيجوز تقديم الخبر إذا كانا متساويين، حيث لا يحصل لبس... " [8].

8. **وقوله: " أعني أفعل من ":** [1].

---

(1) المقرّب 85/1.
(2) التّعليقة 161.
(3) المقرّب 79/1.
(4) التّعليقة، ص 131.
(5) المقرّب 85/1.
(6) التّعليقة 174.
(7) المقرّب 85/1.
(8) التّعليقة 175.

" **ينبغي أن يضيف إليه أو مثلًا**، نقول: ظننت زيدًا هو مثلك " [2].

9. **وقوله:** " **ما كان عاملًا في غيره** " [3].

ينبغي أن يقول: " أو معه ما أشبه العامل ليدخل فيه "ثلاثة وثلاثون" إذا سمّيت به شخصًا وناديته فقلت: " يا ثلاثة وثلاثين "، وقالوا وأشبهت العامل؛ لأنها توجب لما بعدها إعرابًا كما يوجبه العامل" [4].

10. "... بل إذا قلت: " أعطيت زيدًا درهمًا، فكأنك قلت: " أخذ زيدٌ درهمًا "، فـ "زيد": فاعل أخذ في المعنى، لا فاعل أعطيت، وعلى كلّ حال له بالفّاعلية التباس من وجه، بخلاف الدّرهم، فإنّه مفعول من كلّ وجه، ما له بالفّاعلية التباس فكان أقرب إلى الفاعل، فهو أوْلى بالإقامة، فإن حصل لبس، **ولم يذكر المصنّف هذه المسألة**..." [5].

11. وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التّي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة كما فعل هذا المصنّف – رحمه الله – وجماعة كثيرة فمّن تقدّم من النّحاة، فنقول: الأماكن التّي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة تنيّف على الثّلاثين، **وإن لم أرَ أحدًا من النّحاة بلغ بها زائدًا عن أربعة وعشرين فيما علمته** فنبدأ من ذلك بالأماكن التّي ذكرها المصنّف – رحمه الله –... " [6].

12. **وقوله:** " **وقسمٌ منزّلٌ منزلته** " [7].

" الذّي يفهم من هذا الكلام ومن كلام النّحاة كلّهم: أنّ الخبر منزّل منزلة المبتدأ، **وليس كذلك**، بل المراد: أنّ المبتدأ هو المنزّل منزلة الخبر..." [8].

13. **وقوله:** " **إذا كرّرت المنادى** ": [9]

---

(1) المقرّب 118/1.
(2) التّعليقة 234.
(3) المقرّب 175/1.
(4) التّعليقة 272-273.
(5) التّعليقة 140.
(6) التّعليقة 148.
(7) المقرّب 83/1.
(8) التّعليقة 153.
(9) المقرّب 180/1.

" **ينبغي أن يقول** وإذا كررت المنادي المضاف، ولم يكن معه المضاف إليه في اللّفظ؛ لأنّه إذا كرر المنادى، ولم يكن مضافًا نحو: " يا زيدٌ زيدٌ " لم يجئ فيه ما ذُكر من الأحكام، بل يكون في زيد الثّاني الضّمَ لا غير..." [1].

14. **وقوله: " وقد اختصّ العرب بعض الأسماء بالنّداء:** [2]

هذا اللّفظ فيه نظر؛ لأنّ المعنى الذّي يعطيه هذا اللّفظ هو أنّ النّداء لا يكون إلّا في هذه الألفاظ فقط، وليس كذلك، لأنّ النداء يدخل على زيدٍ وعمرو، وغيرها من الأسماء إلّا ما استثنى، والمعنى الذّي يريده هو بهذا اللّفظ: أنّ هذه الأسماء لا تكون إلّا في النّداء، ولا تستعمل في غيره، فلا تقع فاعلة، ولا مفعولة، ولا مبتدأ، ولا خبرًا، ولا غير ذلك من المواقع" [3].

15. **وقوله: " وإن كان جزءًا منه "**[4]:

ينبغي أن يقول: آخر جزء [5].

16. **وقوله: " وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان إلى آخر البيت:** [6].

" هذا الذّي ذكره المصنّف – رحمه الله – لو قال: هو الأكثر، أو هو القّياس أو الأقيس، **لكان أقرب من قوله:** ولا يجوز خلاف ذلك: إلا في كلام نادر أو شذوذه... " [7].

17. **وقوله: " فإن اجتمع اللّقب إلى آخره ":** [8].

---

(1) التّعليقة 278.
(2) المقرّب 181/1.
(3) التّعليقة 279.
(4) المقرّب 198/1.
(5) التّعليقة 296.
(6) المقرّب 257-158.
(7) التّعليقة 339.
(8) المقرب 249/1.

ينبغي أن يقول: اللّقب غير المضاف، فإنّ ما ذكره من الحكم لا يجوز إلّا إذا كانا مفردين، أمّا إذا كان أحدهما مضافًا فلا يجوز فيه إلّا ما ذكره متقدّمًا من جري أحدهما على الآخر عطف بيان " [1].

سادسًا: وأخيرًا سأورد بعض المواضع التّي خطّأ فيها بهاء الدّين ابن النّحّاس ابن عصفور:

1) وقوله في دليل الحصر: " إنّ اللّفظ الذّي هو جزء، إمّا أن يدل على معنى أو لا يدلّ "[2].
" **هذا التّرديد ليس بصحيح؛** لأنّه ترديدٌ في الواقع؛ لأنّ اللّفظ بعد فرض كونه جزء كلام، لا يكون إلا دالاً، فَلا يصحّ هذا التّرديد..." [3].

2) وقوله: " أمّا الجزم فانفردت به الأفعال: [4].

"... ولو اقتصر المصنّف في إيراد السؤال في الجزم على قوله: وقد كان حقّه أن يدخل في الاسم غير المنصرف إلى هنا فقط، وأجاب عنه بقوله: لكن منع من ذلك إلى آخر كلامه، لكان صحيحًا مستقيمًا، لكنّه زاد زيادةً قبيحة، وهو قوله: كان ينبغي أن يبقى ساكنًا في حال الجر، لذهاب علامة الخفض منه، ولا يتكلّف حمله على النّصب...".

ثم قال: "... **وهذا لا يجوز، فبان فساد ما ذكره – رحمه الله** – " [5].

3) وقوله: صرف إلى المخاطب نحو قوله – تعالى –: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [6]

أي: "هؤلاء ممّن نتعجب منهم ":

---

(1) التّعليقة 381.
(2) المقرب 46/1.
(3) التّعليقة 62.
(4) المقرّب 79/1.
(5) التّعليقة 71.
(6) سورة البقرة، الآية 175 المقرب 71/1.

"... **وكلام المصنّف فيه إعجام**، يحتاج إلى تحرير عبارة؛لأنّه قال: أولًا: صُرف إلى المخاطب، والمخاطب غير المتعجب منه، فهذا يوهم الوجه الأول ممّا ذكرنا..." [1].

4) وقوله: " وسبب ذلك إلى آخره": [2].

ما ذكره المصنّف – رحمه الله – لا يصلح أن يكون دليلًا على اختصاص (لا) العاملة عمل (ليس) بالنّكرات؛ لأنّ ما ذكره من العموم إنّما هو لـ (لا) العاملة عمل (ليس)، وإذا كان كذلك فيحتاج إلى دليل لاختصاص (لا) العاملة عمل (ليس) بالنّكرة " [3].

5) دقة ملاحظة ابن النّحّاس لشواهد ابن عصفور:

فقد انتبه ابن النّحّاس – رحمه الله – لشواهد ابن عصفور في مقربه من الشّعر، وقد استشهد على الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالبيت:

يومًا تراها كشبه أردية ال عصب ويومًا أديمها نغلًا[4]

فقال: "ما ذكره من الحكم صحيح، وما أنشده من البيت شاهدًا عليه غير مستقيم؛ لأنّه ليس في البيت فصلٌ بين حرف عطف ومعطوف أصلًا، بل "يومًا" بعد حرف العطف معطوف على "يوم" الذّي في أول البيت و"أديمها " معطوف على الضمير المفعول في تراها..."

---

(1) التّعليقة 122.

(2) المقرّب 104/1.

(3) التّعليقة 212.

(4) البيت للأعشى من البحر البسيط كما في ديوانه 155.

الفصل الثّاني

مصادر ابن النّحّاس في التّعليقة

1) العلماء الذّين نقل عنهم.
2) المؤلفات التي استفاد منها.
3) اللغات واللهجات.

المبحث الأول

العلماء الذّين نقل عنهم

بهاء الدين ابن النّحّاس–رحمه الله–عالمٌ مثقفٌ مطلعٌ، سنحت له فرصة ميلاده في القرن السابع الهجري، الاطلاع على تراث العلماء الأفذاذ من عصر الخليل بن أحمد، وسيبويه إلى عصره؛ يقرأ ويقتني الكتب، ويتفحّص الآراء، وينقد ويردّ عليها بالحجة والبرهان.

فلم تكن قراءته مجرّد قراءةٍ عابرةٍ، بل كانت القراءة الفاحصة النّاقدة لما يقرأ من آراء هؤلاء العلماء قديمهم وحديثهم؛ فوجوده في البيئة الأندلسية التي تقطر علمًا وثقافة، ووجود المذاهب النّحوية، والتّعصب للآراء، جعلت له رأيًا، يدافع عنه، وشخصية يتفرّد بها.

وقارئ كتاب التّعليقة يجده بمثابة الرّحلة في بنات أفكار العلماء، ويتعرّف على المذاهب النّحوية وآراء كل منها في القضيّة الواحدة، ويرى موقف ابن النّحّاس منها ورأيه فيها، مدعمًا ذلك الرّأي بالحجة والإقناع بناءً على حسن اطّلاعه وسعة ثقافته.

والآن سنبدأ رحلتنا في التّعليقة مع ابن النّحّاس ونرى أهم العلماء الذّين جاء ذكرهم فيها:

أولًا: العلماء والنّحويين:

1) سيبويه:

لسيبويه – رحمه الله–مكانةٌ مرموقةٌ عند النّحاة سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين، فقد اهتموا كثيرًا بكتابه وبآرائه النّحويّة، وأولوها عنايةً فائقة، فدرسوا كتابه ودرّسوه وأقاموا عليه الشّروح والمؤلفات الكثيرة، ومن بين المهتمين بآراء سيبويه كان العلّامة بهاء الدّين ابن النّحّاس.

فابن النّحّاس – رحمه الله – كان بصري المذهب، متفقًا مع سيبويه في كل آرائه وما نراه ملفتًا للنّظر تردد اسم سيبويه في التّعليقة بشكل كبير ممّا يدلّ على مدى حرص ابن النّحّاس على دراسة آراء سيبويه واتفاقه واقتناعه بها.

ورد اسم سيبويه مائتين وأربع وثلاثين مرةٍ **(234)** وذلك على النّحو التّالي:

52، 63، 64، 65، 69، 73، 74(2)، 76، 78، 85، 95(2)، 123، 128، 131، 135، 146(3) 151، 154، 166، 167(5)، 168(2)، 175، 179، 182(2)، 187، 188(3)، 189، 190(2)، 191(7)، 193، 197، 198، 201، 206(2)، 214(2)، 224، 225، 231، 232(2)، 235(3)، 236، 243(2)، 248، 251، 252، 253(3)، 254(2)، 255، 260، 276(2)، 278، 285، 286، 288(2)، 289، 290،

291(3)، 292، 293، 304(2)، 306(2)، 317، 324، 332، 339، 351، 356(2)، 370، 371(4)، 374(3)، 375، 377(3)، 382، 385، 387، 389، 390(2)، 391، 393، 394، 402(2)، 405(5)، 411(2)، 415(2)، 416، 417(2)، 426(2)، 429، 430، 431، 435، 442، 443، 446، 454، 455، 460، 461، 464(2)، 467 (3)، 469، 471(3)، 474، 475، 476، 479(2)، 484، 485، 492، 493(3)، 494، 495، 496، 497، 498، 505، 506، 507(2)، 509، 512، 513، 514(2)، 515، 516، 519(3)، 522، 525(2)، 526(5)، 529، 530(2)، 534، 535(4)، 536(2)، 538، 545(2)، 548، 549، 555، 557، 561، 562، 563، 566، 568(4)، 573، 575(2)، 576، 579(2)، 586(2)، 593(2)، 599، 600.

ومن هذه المواضيع:

في باب المبتدأ والخبر:[1]

"...و منه قولهم سمعٌ وطاعةٌ، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ، قال سيبويه – رحمه الله –: والذّي يرفع (حنان وصبر) وأشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، كترك إظهاره، وما نصب به. [2].

وكذلك قوله: [3] **قال سيبويه– رحمه الله:** "هذا باب علم ما الكلم ؟ "[4].

وكذلك قوله: [5] " قال سيبويه – رحمه الله –: قلت – يعني للخليل – رحمه الله – فكيف يكون هذا، وإنّما أراد "عليًا"؟ فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تعمل" لا" إلا في نكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة؛ حسُن لك أن تعمل "لا"، وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين "علي" فإن قلت: إنّه لم يرد أن ينفي كلّ مَنْ اسمه "علي"، فإنّما أراد أن ينفي منكورين كلّهم في قضيةٍ مثل "علي" [6].

ومن خلال دراستي وتحليلي لموقف ابن النّحّاس من سيبويه في التّعليقة وقفت على ما يلي:

---

(1) التّعليقة 175.

(2) الكتاب 321/1.

(3) التّعليقة 63.

(4) الكتاب 12/1.

(5) التّعليقة 288.

(6) الكتاب 297/2.

1- أنّ ابن النّحّاس – رحمه الله – لم يخالف سيبويه – رحمه الله – في أية مسألة من المسائل النّحوية.

2- أنّ ابن النّحّاس – رحمه الله – دلل على صحة بعض أقوال سيبويه وآرائه ومن ذلك:

أ-(إذ ما) فقد اختلف النّحاة في أصلها: فذهب المبرد وابن السّراج وأبو علي إلى أنّ (إذ ما) اسم، أمّا سيبويه: فرأى أنّ (إذ ما): حرف.

أخذ ابن النّحّاس برأي سيبويه ؛ و لكنّه صحّحه ، وذلك بقوله: " والصّحيح قول سيبويه – رحمه الله – لأنها قبل التّركيب حكم باسميتها على الزّمن الماضي دون شيء آخر، وبقبولها التّنوين والإضافة إليها، ووقوعها مفعولًا فيها، وأمّا بعد التّركيب: فمدلولها بالإجماع "المجازاة"، وهو من معاني الحروف، فمن ادّعى لها مدلولًا آخر فعليه البيان، وهي إذا رُكبت غير قابلة لشيءٍ من المعاملات التّي كانت تقبلها قبل التّركيب، فلا وجه لادّعاء اسميتها حينئذٍ... "[1]

ب-وكذلك مذهب سيبويه في حروف العلّة التّي في الفعل يوجد بها حركات مقدرة في الرّفع، أمّا مذهب ابن السّراج فخلافه، وقد رجّح ابن النّحّاس – رحمه الله – مذهب سيبويه فقال: " ويدلّ على صحة ما ذهب إليه سيبويه – رحمه الله –: أنّ الفعل معرب على ما قد عُرف، والمعرب من الأسماء متى لم تظهر منه علائم الإعراب إمّا للتعذر كـ (عصا)، أو للاستثقال كـ (القاضي) رفعًا وجرًا قدّرت، فكذلك أيضًا في الأفعال، ولذلك اكتفى بعض العرب في الجزم بحذف الحركة المقدرة، وأبقى حرف العلة..."[2].

3-معرفة ابن النّحّاس بما يرمي إليه سيبويه وما يقصده من أقواله ومثال ذلك:

قال بعد أن أورد ترجمة سيبويه: " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللّذين كلّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذّي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وإن كان – رحمه الله – لم يجمع في الترجمة مسائل الباب، كما جرت عادته – رحمه الله – في أكثر أبواب كتابه، وإنّما اكتفى منها ببعض مسائل الباب اتكالًا على فهم الباقي في نشر المسائل، أو من تفهيم الموقف، ويحتمل عندي أن لا يريد بقوله: الفاعلين والمفعولين، أن يكونا متصفين بهذه الصفة في آنٍ واحدٍ، بل أعمّ من ذلك، وهو أنّهما لا يخرجان عن هذه الصّفة بأن يكونا إمّا فاعلين فقط أو مفعولين فقط، أو فاعلين ومفعولين معًا، ويكون باقي التّرجمة مبينًا لهذه الحالة الثّالثة، أو يكون – رحمه الله – قد اكتفى عن ذكر الباقي بقوله: وما كان نحو ذلك..." [3].

---

(1) التّعليقة 444-443 وينظر الكتاب 57/3 والمقتضب هامش 1 من 45/2 وشرح الكافية 283/2.

(2) ينظر الكتاب 23/1 والتّعليقة 74.

(3) ينظر الكتاب 73/1 -80 والتّعليقة 382.

2) **ابن عمرون:**

تردد ذكر الشّيخ محمد بن محمد بن جمال الدين بن عمرون في ثنايا التّعليقة في العديد من المرات فكان ابن النّحّاس – رحمه الله– بذكره بأن يقول: "شيخنا أو شيخي أو محمد أو ابن عمرون فكان مجموع المرات: مائة وسبع عشرة مرةٍ (117) مرة وذلك على النّحو التّالي في الصّفحات:

81، 136، 146، 147 (3)، 148، 150، 163، 167، 168، 174، 175، 188، 189، 214، 276، 289، 290، 316(2)، 317، 318(2)، 319، 320، 321، 324، 339، 362(2)، 377، 385، 386(2)، 387، 391، 402، 407، 411، 412(2)، 413، 416، 439، 450(4)، 511، 525، 526(4)، 533(2)، 553(3)، 557، 561، 563، 564، 565، 566، 573، 574.

ومن أمثلة ذلك:

1 – "... ثمّ قال شيخنا – رحمه الله – ولا يلزم من انتفاء المقيّد انتفاء المطلق فلا يعطي حينئذٍ مراد الشّاعر من حيث يصير المعنى أنّه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل مقيّدًا لعدم الطّلب، وليس مراده، بل مراده أنّه لو سعى لأدنى معيشة لكفاه القليل سواء طلبه، وترك طلبه، قال شيخنا – رحمه الله – يحتمل أن يكون سرّ قول سيبويه – رحمه الله –: لو نصبت لفسد المعنى..."[1].

2 – "... قال ابن عمرون – رحمه الله –: وأمّا البصريون فذكر النّحاة منهم أدلةً كثيرة، لا تسلم عند التّحقيق، وأجود ما قيل فيها ماذكره شيخنا جمال الدّين ابن عمرون –رحمه الله – وهو: " إنّ بين المفعول المصرح، وبين الفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل، وبين باقي الفضلات، فكما أنّ مع وجوب الفاعل لا يقوم غيره مقامه، فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل"[2].

3 – "... محمد: الأعجمي على ضربين جنس كـ (إبرايم وإطرافيل)، فيجري مجرى العربي؛ لأنّهم لمّا تصرّفوا فيه بدخول الألف واللام عليه، أحالته طبيعة العربي في رجل والرّجل حتّى صار بمنزلة رجل وغلام على الأصح في القوافي، فإذا سميت بـ "أجرّ" ففيه لغتان: مَنْ شدّد

(1) التّعليقة 386–387.

(2) ينظر ارتشاف الضرب 3/1338–136 و1339التّعليقة .

الرّاء صَرف؛ لأنّه ليس فيه سوى التّعريف، ومَنْ خفّف الرّاء لم يصرف؛ لأنّه يكون مع وزن الفعل نحو: (أقبل) وفيه التّعريف... "[1].

وما آراه جديرًا بالذّكر هو أنّ ابن النّحّاس نقل عن شيخه ابن عمرون الكثير من كتابه " شرح المفصّل " فكانت هذه النّقول بمثابة التّعريف بشخصية ابن عمرون، وما يحسب لابن النّحّاس – رحمه الله – أنّ نقله من هذا المؤلّف الذّي يعتبر في عداد المفقود إحياءً لوجوده بذكره مسائل وآراء ابن عمرون فيه.

وأجود ما أخذه ابن النّحّاس من ابن عمرون في كتاب شرح المفصّل: باب " ما جرى من الأسماء إلى آخر التّرجمة "[2] يقول ابن النّحّاس – رحمه الله– هذا الباب هو: الذّي يعبّر عنه النّحاة بباب (ما لا ينصرف)، ويسميه الكوفيون باب (ما لا يجري)، وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم جمال الدّين محمد بن عمرون–رحمه الله – في " شرح المفصّل " إتقانًا جاوز الحد.

ولولا خوف النّسبة إلى التّعصب لقلت: إنّه سبق فيه – مع تأخّره – المتقدّمين أجمعين، وإذ أوافق عليه بأنّه مصداق ما قلت فاذكره بلفظه، وألفاظ ما ذكر من كلام صاحب المفصّل – رحمه الله – لا أزيد لفظًا ولا أنقص لا أغيّر شيئًا من ألفاظه، فإذا فرغت من إيراده برمته، عدّت إلى كلام المصنِّف – رحمه الله –، فذكرت ما ينبغي التّبيين في ألفاظه، ولا أذكر دليلًا ولا إيضاح علّة اكتفاءً بما تقدّم في كلام شيخي رحمه الله[3].

فهنا نرى حصيلة ما نقله ابن النّحّاس عن شيخه ابن عمرون زاد على مائة صفحة في تعليقته.

وكذلك: قال شيخنا – رحمه الله – في قولهم إنّ "حتّى" يعطف بها في الجمل كالواو: هذا كلام غير محققٍ وأردُّ عليهم بما ذكره في شرح المفصّل – ويطول الوقت بذكره"[4].

وأخيرًا بقي أن أقول أنّه برغم ما أبداه ابن النّحّاس من كثير حفاوةٍ، ومزيد احترامٍ لشيخه ابن عمرون إلّا أنّه نقده في موطنٍ واحدٍ وهو: نقد ابن عمرون للزّمخشري في تخريجه الشّاهد على الضّرورة [5]، بقوله: قال شيخنا – رحمه الله: أتراه يظن أنّ العرب كانت تعرف أوضاع النّحاة – رحمهم الله – من الوصف والبدل، وغير ذلك، فكيف يحمل على الضّرورة، بل يجب

---

(1) التّعليقة 500.

(2) التّعليقة 450.

(3) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(4) التّعليقة 189.

(5) الشاهد هو: جارية من قيس بن ثعلبة كريمة أخوالها والعصبة، البيت من الرجز للأغلب العجلي وهو من شواهد الكتاب 506/3.

على النّحوي أنّه إذا وجد محملًا صحيحًا حمل_عليه، ولا يعدل إلى الضّرورة، إلا إذا عجز عن غيرها، وحمله على البدل، أو عطف البيان أوْلى لعدم الضّرورة، ورجّح جانب الوصف بأنّ الغالب استعمال الصّفة، ويدفعه كثرة استعماله غير صفة، كقولنا: "هذا ابن زيد مقبل" [1].

أمّا ردّ ابن النّحّاس عليه فهو: ما ذكره شيخنا – رحمه الله – من تخريج البيت ومناقشته للزّمخشري – رحمه الله – في غاية الحسن، ولا معدل عنه، لكن عندي في قوله – رحمه الله – أن العرب لا تعرف أوضاع النّحاة من وصف، وتجري عليه أحكام البدل نظر؛ فإنّ الزّمخشري: لم يرَ أنّ العرب تقول: هذا وصف، وتجري عليه أحكام الصّفة، ولا هذا بدل، وتجري عليه أحكام البدل، بل يعتقد في هذا حكم المعنى، الذّي يعبّر عنه النّحاة بالصّفة، ويعامله معاملة ما يقتضيه ذلك المعنى، ويعتقد في هذا المعنى الذّي يعبّر عنه النّحاة بالبدل، ويعامله ما يقتضي ذلك المعنى، هذا ما لا يشاد فيه أحد، وأمّا أن تعبّر عن تلك المعاني هذه فلا [2].

3) **الزّمخشري:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة ستين مرةً(60) وهي على النّحو التّالي:

51، 53، 56، 118(2)، 146(2)، 147، 168، 187(2)، 190، 193(2)، 203، 237، 243، 244، 257، 276، 288، 290، 297(2)، 298، 303، 317، 318، 319، 321، 344 (2)، 373، 377، 413، 414، 419، 433، 450، 464، 467(4)، 490، 494(2)، 498، 504(2)، 510، 517، 530، 538، 561، 573(2)، 574(2)، 575.

ومثال ذلك:

1 – قال الزّمخشري–رحمه الله–وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الأعيان، فسمّوا التّسبيح بـ " سبحان "[3][4].

2 – "...و إلى ذلك يشير كلام الزّمخشري–رحمه الله – في تشبيهه الابتداء بـ "كأنّ"، وأنّها لمّا اقتضت مشبهًا، ومشبهًا به، كانت عاملة في الجزءين، فكذلك الابتداء لمّا اقتضاهما عمل فيهما، ومنها: أنّ الابتداء عامل في المبتدأ، وهو والمبتدأ يعملان في الخبر"[5][6].

---

(1) التّعليقة 574.

(2) التّعليقة 574.

(3) المفصل 10.

(4) التّعليقة 56.

(5) المفصل 24.

(6) التّعليقة 146.

4)ورد ذكر عالمين اثنين كلٌّ منهما ثمانٍ وخمسين (58) مرةً وهما:

أ- **الفرّاء:** وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

64، 89، 91، 92، 103، 115، 132(2)، 138، 145(3)، 162، 165(2)، 169(4)، 170(3)، 171، 172، 177، 190، 191(2)، 223، 280، 374 381، 389، 390، 391(6)، 392، 402، 407، 416، 420، 426(3)، 431، 444، 514، 539، 542، 543، 552، 553، 571، 579.

ومثال ذلك: [1]

1 – و حمله الفرّاء – رحمه الله – على أنّه: صفة لمصدر محذوف، وكأنّه قال: انتهوا انتهاء خير لكم، وقال إنّ هذا الحذف لم يأتِ إلّا فيما كان أفعل، نحو: خيرًا لكم وأفضل، واستدلّ الفرّاء على ما ذكر بأنّك تقول اتقِ الله هو خيرٌ لك، تريد الاتقاء خيرٌ لك، فإذا هو هو الذّي يرتفع به "خيرًا" [2].

2 – : قول ابن النّحّاس – رحمه الله –: وأجاز الفرّاء النّصب في كلٌّ على الاتباع في قوله تعالى[3] لو قرئ به[4] [5].

ب- **الأخفش:** وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

95(2)، 124، 135(2)، 136، 152، 163(3)، 166، 167، 168، 180، 190، 356، 357، 361(2)، 368، 375(2)، 376، 377(3)، 378، 428، 454، 468، 469، 471، 477، 480، 489(2)، 492(3)، 497، 499(2)، 508، 512، 513(2)، 515، 525، 531، 535(2)، 572، 576، 579(3)، 590، 593.

ومثال ذلك: [6]

"...اعلم أنّ مسألة العطف على عاملين...، اختلف النّحاة فيها، فمذهب سيبويه – رحمه الله – ومَنْ تبعه: إلى الامتناع جواز العطف على عاملين مطلقًا، وذهب الأخفش – رحمه الله –

---

(1) التعليقة 416.

(2) ينظر معاني القرآن للفرّاء 296/1.

(3) "إنّا كلٌّ فيها" سورة غافر آية 48.

(4) التعليقة 374.

(5) ينظر معاني القرآن 10/3.

(6) التّعليقة 356.

وتابعه جماعةٌ من الكوفيين وغيرهم إلى جوازه... "[1].

5) **الكسائي:** وقد ورد ذكره في التّعليقة ثلاث وخمسين مرةً (53) وهي على النّحو التّالي:

81(2)، 84، 89، 91، 92، 110، 111، 115، 116، 121، 131، 132(2)، 145، 146، 162(3)، 165، 170(4)، 171، 172(3)، 190(2)، 191(2)، 223، 228، 320، 389، 390، 391 (3)، 392، 402(2)، 405(3)، 416، 419، 476، 496، 518، 571، 592.

6)ومثال ذلك: مسألة تنازع عاملين متفقين معمولًا واحدًا: [2]

"... ففي هذه المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه – رحمه الله – ومَنْ تبعه: جواز إعمال أيهما شئت، واختيار إعمال الثّاني، ومذهب الكسائي – رحمه الله – ومَنْ تبعه: جواز إعمال أيهما شئت واختيار إعمال الأول، ومذهب الفرّاء – رحمه الله –: أن العاملين معا عاملان في هذا المعمول الواحد، ولا حذف عنده في مثل هذه المسألة ولا إضمار..."[3].

7)أبو علي الفارسي:

وقد ورد ذكره في التّعليقة اثنتين وخمسين مرةً (52) وهي على النّحو التّالي:

63، 78، 99، 118(3)، 125، 128، 131، 134، 143، 154، 179، 189، 197، 214، 237، 252، 269، 280، 285، 297، 303، 310(2)، 346، 354(2)، 355، 362(3)، 379، 386، 419، 443، 450، 463، 468، 476، 477، 484، 492، 493(3)، 502، 507، 508، 530، 542، 572

ومثال ذلك [4]: قال أبو علي – رحمه الله – في مسألة:

فَأَضْحَى ولَوْ كَانَتْ خُرَاسَانُ دُونَه رَآهَا مَكَانَ السُّوقِ أَوْ هِيَ أَقْرَبَا[5]

(1) ينظر الأصول 69/2 وشرح التسهيل لابن مالك 378/3 والمقتضب 195/4 وشرح المفصل 27/3 وشرح جمل الزجاجي 256/1.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 79 ومعاني القرآن للفراء 160/2و شرح التسهيل لابن مالك 166/2.

(3) التّعليقة 389.

(4) التّعليقة 362.

(5) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي وهو من البحر الطويل ومن شواهد الخزانة 50/7 والكامل 383/1.

"(هي)لا تدخل فصلًا في قول أصحابنا قبل نكرة، فإذا كان أقرب بمنزلة قريب، لم تكن(هي) فصلًا، وإذا لم تكن فصلًا كان (أو) عطفًا على عاملين "[1]:

الخليل: وقد ورد ذكر ه في التّعليقة ستٍ وعشرين مرةً (26) وهي على النّحو التّالي:

52، 123، 233(2)، 276(2)، 277، 288(2)، 332، 370، 417، 426(2)، 438، 442، 460، 476، 484، 493، 496، 498، 506، 535، 552، 600

ومثال ذلك:

اختلف الخليل ومَنْ معه، والكوفيون فيه [2].، فذهب الخليل–رحمه الله –، ومَنْ تبعه إلى أنّ "الفصل" حرفٌ على صورة الضّمير المرفوع؛ فلا موضع له حينئذٍ من الإعراب.

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم، وموضعه من الإعراب كإعراب (ما) قبله؛ لأنّه تأكيدٌ له، ويبطل كونه تأكيد على ما ذكروا أنّه ليس بتأكيد لفظي ولا معنوي؛ لأنّ اللّفظي إعادة اللفظ بعينه، وليس هذا منه، والمعنوي منحصر في تلك التّسعة وتوابعها، وليس هذا واحدًا منها، فبطل كونه تأكيدًا على ما ذكروا[3].

8)وقد ورد ذكر عالمين اثنين كلٌّ منهما أربعًا وعشرين مرةً (24) في التّعليقة وهما:

أ- **أبو العباس المبرد:** وقد ورد ذكره على النّحو التّالي:

124، 173، 193، 223، 228، 236، 243(2)، 260، 386، 398(2)، 406، 431، 443، 446، 468(2)، 487، 497، 521، 555، 557(2).

ومثال ذلك: "...و في المقتضب للمبرد – رحمه الله –: كان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف، ويرى بأنّها وباب الأعلام واحد، ولم يحكِ ذلك سيبويه..." [4].

ب- السيرافي:

ومثال ذكره في التّعليقة:

---

(1) ينظر إيضاح الشعر 246.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 567 والتذييل والتكميل 300/2.

(3) التّعليقة 233.

(4) التّعليقة 557 وينظر المقتضب 309/2.

147، 187، 188، 223، 235، 239، 252، 298، 370(2)، 371، 409، 411، 416، 459، 479، 492، 494، 505، 521، 569، 580، 586، 587.

قوله: ونصب ما بعده: [1]

مثال المسألة: " هذا معطيزيدٍ درهمًا أمس، وهذان معطيا زيدٍ درهمًا أمس، فاسم الفاعل هنا لا يعمل لكونه للماضي، فلا يكون ناصبًا للثاني بفعل مقدّر تقديره " يعطيه درهمًا أمس "، ولم يقل أحدٌ بأنّه نصب الثّاني مع كونه للمضي إلّا السّيرافي–رحمه الله–... " [2].

9) ابن السّراج:

وقد ورد ذكره في التّعليقة عشرين مرةً (20) وهي على النّحو التّالي:

73، 74، 781، 99، 103، 112، 148، 198، 224، 357، 443، 464، 477، 494(2)، 499، 507، 516، 530، 548.

ومثال ذلك: [3]"... وكذلك نُقل عن ابن السّراج–رحمه الله– قال: أنا أُفتي بفعلية (ليس) تقليدًا منذ زمنٍ طويل " [4].

10)– ابن يعيش:"

وقد ورد ذكره تسع عشرة مرة في التّعليقة (19) وهي على النّحو التّالي:

187، 224، 243، 244، 427، 477، 500، 511، 516، 565(2)، 566(2)، 570، 571، 579(3)، 580.

ومثال ذلك[5].: ... وقال ابن يعيش: " وأمّا "أُفة "بتاء التّأنيث فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلّها، وإن كان القياس لا يأباها كلّ الإباء؛ لأنّه إذا جاز أن يدخلها ألف التّأنيث، فيقال:

---

(1) المقرب 124/1.

(2) التّعليقة 2328–239.

(3) التعليقة 168.

(4) ينظر الأصول 82/1 وما جاء في الأصول هو: فأمّا(ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرّف تصرّف الفعل قولك:(لستُ) كما تقول:(ضربتُ) و(لستما) ك(ضربتما) و(لسنا) ك(ضربنا) .

(5) التّعليقة 244.

"أفى" جاز أن يدخلها تاؤه، لا فرق بينهما " [1].

10) 11 – وقد ورد ذكر عالمين ست عشرة مرةً (16) في التّعليقة وهما:

أ- **ابن خروف:** وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

188، 189، 198، 286، 311، 346، 386، 416، 464، 477، 499، 501، 505، 512، 519، 581.

ومثال ذلك:

"... ومسألة: الأسماء الأعجمية لا توزن ولاتشتق؛ لأنّها غير معلومة، وقال ابن خروف: قول ابن بابشاد: لا توزن فاسد، بل توزن أقلّها " [2].

ب- **ابـن جنـي:** وقد ورد ذكره على النّحو التّالي: 64، 82، 88، 127، 176، 188، 231، 237، 274، 355(2)، 393، 426، 449، 472، 493.

ومثال ذلك: [3]

"... والرّابع: أنّ الفتحة والسّكون يهرب منها إلى كلّ منهما فيما هو أثقل نحو قولك في جمع (غُرفة: غُرُفات) بالضّم، ثمّ يهرب منه إلى الفتحة فتقول: (غُرَفات) أو إلى السّكون فتقول: (غُرْفات)... وكفى بذلك دليلًا على خفة الفتحة ، وقد ذكر نصّ ذلك الإمام ابن جني – رحمه الله –في باب ذكر العربية أكلامية هي أم فقهية ؟من كتاب الخصائص " [4] .

12 – ابن الحاجب:

وقد ورد ذكره في التّعليقة أربع عشرة مرةً، وهي على النّحو التّالي: 323، 347، 361(2)، 362(2)، 366، 450، 479(2)، 517، 530، 554، 555.

11) **13 – الزّجاج:** وقد ورد ذكره في التّعليقة ثلاث عشرة مرةً (13) وهي على النّحو التّالي:

---

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 70/4.

(2) التّعليقة 501.

(3) التّعليقة 539.

(4) ينظر الخصائص 59/1.

147، 223، 301، 373، 483، 486، 491(4)، 495، 497، 498، 504، 505، 538(2).

12) **14 – عبد القادر الجرجاني:** وقد ورد ذكره في التّعليقة اثنتي عشرة مرةً (12) وهي على النّحو التّالي:

63، 72، 148، 151، 193، 346، 361، 579.

13) 15 – ورد ذكر ثلاثة علماء كلٌّ منهم إحدى عشرة مرةً (11) وهم:

أ- **المازني:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

99، 260، 275، 277، 375، 401، 454، 513(2)، 586(2).

ب-**هشام:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

81(2)، 157، 162(3)، 164، 170(3)، 172.

ت-**الرّماني:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة اثنتي عشرة مرةً (12) وهي على النّحو التّالي:

158، 159، 188، 299، 301، 410، 411، 471، 494، 498، 513.

14) **16 – عالمٌ واحدٌ ورد ذكره في التّعليقة عشر مراتٍ هو ابن بابشاذ:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

189، 468، 475، 498، 499(2)، 500، 501، 505، 506

15) 17 – ورد ذكر ثلاثة علماء في التّعليقة تسع مراتٍ وهم:

أ- **الجزولي:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

89، 150، 439، 440، 448(3)، 451، 530، 538.

ب- السّخاوي:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

244، 316، 325، 477، 482، 491(2)، 519، 569.

ت- الجوهري:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

63، 207، 226، 464، 497، 537، 544، 555(2).

16) 18 - وقد **ورد ذكر أربعة علماء كلٌّ منهم ثماني مراتٍ وهم:**

أ- ابن الدّهّان:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي:

81، 145، 173(3)، 387، 402، 406.

ب-**ابن مالك:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 115، 169، 215، 406، 442، 530، 533(2).

ت-**ابن برهان:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 460، 472، 477، 487، 502(2)، 504، 508.

ث-**يونس:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 282، 529، 535، 557، 561(4).

17) 19 - ورد ذكر عالمٍ واحدٍ سبع مراتٍ في التّعليقة وهو:

ابن الخشّاب:

وقد ورد ذكره في التّعليقة سبع مرات وهي على النّحو التّالي:

63، 174، 293، 354، 501، 514، 544.

18) 20 - ورد ذكر عالمين كل منهما ست مراتٍ وهما:

أ- ابن الأنباري:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 89، 91، 92(2)، 221، 244.

ب-ابن النّحّاس: [1]

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 145، 147، 303، 316، 376، 601.

19)21 - أمّا كلٌّ من العلماء التّالية أسماؤهم، فقد ورد ذكرهم أربع مرات في التّعليقة وهم:

أ- الحريري:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 51، 482، 589، 590.

ب-الزّجّاجي:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 301، 373، 538(2).

ت-الشّلوبيين:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 89، 215، 448(2).

ث-ثعلب:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 115، 325، 430، 544.

ج-ابن معطٍ:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 92، 138، 401، 406.

ح-ابن سيدة:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 226، 244، 245، 554.

20)22 - ورد ذكر عالمٍ واحدٍ ثلاث مراتٍ في التّعليقة وهو:

ابن القطاع:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 244، 482، 538.

---

(1) صاحب التّعليقة وهذا دليل على أنّه أملى التّعليقة إملاءً ولم يكتبها بخطه.، سبق الترجمة له في التمهيد ص30 من البحث.

21)23 – كما ورد ذكر ثمانية علماء كلٌ منهم مرتين في التّعليقة، وهم:

أ- ابن الباذش:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: **175، 318.**

ب-خلف الأحمر:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 81، 482.

ت-الجرمي:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 124، 431.

ث-الواحدي:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 150، 366.

ج-ابن الشّجري:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 115، 213.

ح-ابن خيرون:

وقد ورد ذكره في التّعليقة على النّحو التّالي: 168(2).

خ- **ط- أبو طالب العبدي**

أما العلماء التّالية أسماؤهم فقد ورد ذكرهم في التّعليقة مرةً واحدة وهم:

1-الأبدي ص 223.

2-الأخفش الكبير ص 254.

3-الأزهري ص 244.

4-الأصمعي ص553.

5-ابن بريص354.

6-أبو الجراح العقيلي ص223.

7-أبو حاتم السجتاني ص 366.

8-ابن الخباز ص284.

9-داود الظاهري ص343.

10-ابن درستويه ص 514.

11-ابن دريد ص 414.
12-الرّبعي ص 189.
13-أبو زيد بن حرام ص 496.
14-سعدان أبو الفتح ص 81.
15-الشّاطبي ص 579.
16-الطّبري ص 129.
17-أبو طالب العبدي ص 354.
18-أبو العالية ص 129.
19-أبو عبيد البكري ص 240.
20-القصري ص 131.
21-قطرب ص 65.
22-ابن القوطية ص325.
23-اللبلي ص 554.
24-الميداني ص 415.
25-أبو النّدى ص 423.
26-ابن ولّاد ص 244.

وقد يأخذ من العلماء دون الإشارة إلى أسمائهم مستعملًا بعض العبارات مثل: ذهب البصريون، ذهب الكوفيون، اختلف النّحاة، قال جماعةٌ من العلماء، اتفق النّاس، مذهب أصحابنا، عندنا، جماعة من المغاربة، بعض المحققين، بعض المصنفين، رأي المتأخرين، المشارقة.

ومن أمثلة ذلك:

1) قوله الكلام اصطلاحًا: [1]

"... وذهب البصريون إلى أنّه اسم للمصدر، وليس بمصدر[2]، كالعطاء فإنّه اسم للإعطاء، وسبحان اسم للتسبيح..." [3].

---

(1) المقرب 45/1.

(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 21/1 والتذييل والتكميل 23/1 وشرح الجمل لابن عصفور 22/2 – 23 وتمهيد القواعد 143/1-144.

(3) التعليقة 55.

2) اختلف النّحاة في "لكنّ": [1]

فذهب البصريون – رحمهم الله – إلى امتناع دخول اللّام معها، وذهب الكوفيون – رحمهم الله – إلى جواز دخول اللّام معها، حجة الأولين: أنّ معنى لكنّ يناقض معنى اللّام، إذ كانت لكنّ نقيض تعلّق الثّاني عنها بما قبلها على ما تقدّم، واللّام تقطع ما بعدها عما قبلها إذ كانت من أدوات الصّدور[2].

3) وقوله أداة لا يليها إلّا الفعل[3]:

يريد به مثل أدوات التّحضيض، وأدوات الشّرط وهل من أدوات الاستفهام نحو ذلك [4] نحو: " لولا زيدًا ضربته، وإنْ زيدًا ضربته، وهل زيدًا ضربته في الشعر.

فإنّ أدوات التّحضيض لا يليها إلّا الفعل عندنا، خلافًا للكوفيين – رحمهم الله – في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها وكذلك أيضًا أدوات الشّرط لا يليها إلّا الفعل عندنا، خلافًا لهم أيضًا في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها [5].

4) واختلف النّاس في رافع الفاعل ماذا؟ [6]:

فذهب المحققون من النّحاة إلى أنّ: الرّافع له ما أسند إليه من الفعل، أو ما قام مقامه، ونقل جماعةٌ من المغاربة أنّ: مذهب طائفةٍ من الكوفيين أنّ: الفاعل يرتفع بإحداث الفعل نحو " قام زيد..."[7].

5) وقوله: إنّ إقامة المصدر المختصّ أوْلى من إقامة غيره [8]:

" المسألة وهو ما إذا اجتمع معك فضلات يجوز إقامتها، وليس فيها مفعول مصرح، اختلف النّحاة فيها، فمنهم مَنْ قال: "يجوز إقامة أيّها شئت مع السّواء"، ومنهم مَنْ قال: "برجحان بعضها على بعض... " [9].

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 208/1-218.

(2) التّعليقة 219.

(3) المقرب 54/1.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 615/2.

(5) التّعليقة 192.

(6) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 72 وهمع الهوامع 510/1.

(7) التّعليقة 80.

(8) ينظر ارتشاف الضرب 1338/3 وشرح التسهيل128/2.

(9) التّعليقة 137.

6) وقوله: في رافع الاسم بعد لولا: [1]

قال ابن النّحّاس: "... وذهب الكوفيون – رحمهم الله– في الاسم الواقع بعد لولا مذهبين، أحدهما: هو مرتفع بـ (لولا) نفسها، والثّاني: هو مرتفعٌ بفعلٍ مضمرٍ لا يجوز إظهاره، تقديره: "لولا حضر زيدٌ"، أو وُجِدَ، أو نحو ذلك..." [2].

ثانيًا: القُرّاء:

أخذ ابن النّحّاس – رحمه الله – عن عشرة من القرّاء ، ويُلاحظ على القُرّاء الذّين ذكرهم ابن النّحّاس في تعليقته هم الذّين ذكر لهم قراءات من السّبع أو الشّواذ أو أحد القرّاءات العشرة أو أحد القرّاء الأربعة عشر.

وسأتناولهم بحسب عدد مرات ورود ذكر أسمائهم في التّعليقة:

1- أبو عمرو بن العلاء:

وقد ورد ذكره في التّعليقة خمس مرات وهي على النّحو التّالي: 571، 570، 567، 566، 565.

ومثال ذلك:

1 – قوله: وأمّا الشّين فإنّها لا تدغم في شيء: [3]

قال ابن النّحّاس: " لما فيها من زيادة التّفشي، فإدغامها يذهب ذلك، هذا ما يقوله النّحاة، وقد روى أبو عمرو[4] إدغامها في السّين في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾[5]؛لأنّهما متواخيتان في الهمس، والرّخاوة، والصّوت، بما في السّين في الصّفير، وفي الشّين في التّفشي"[6].

2 – "... وحكى أنّ بعض العرب قال: (اطّجع في اضطجع)، وإذ جاز إدغامها في الطّاء فإدغامها في الشّين أوْلى، وليس في القرآن ضاد بعد شين إلا ثلاثة مواضع، أحدهما ﴿ لِبَعْضِ

---

(1) ينظر معاني القرآن 404/1 وارتشاف الضرب 1904/4 والإنصاف في مسائل الخلاف 66.

(2) التّعليقة 159.

(3) المقرب 12/2.

(4) ينظر الإقناع في القراءات السبع 215/1 والدر المصون 361/7.

(5) سورة الإسراء، آية 4.

(6) التّعليقة 565.

شَأْنِهِمْ ﴾[1] وأبو عمرو يدغمهما، والثّانية ﴿ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شيئًا ولا يستطيعون﴾[2]، والثّالثة: ﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴾[3] ولا تدغم مما تبين الآيتين اتباعًا للرواية[4] [5].

2- **ابن مجاهد:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة أربع مرات وهي على النّحو التّالي: 425 (2)، 569، 571.

ومثال ذلك:[6]

"... وقال ابن مجاهد – رحمه الله – تبقى غنة النّون مشاركة لغنة الميم، وقد يعرض في بعضها ما يوجب ترك الإدغام فيه، وهي الميم والواو والياء نحو: " شاه زنما، وغنم زنم "، لابدّ من البيان في هذه، لأنّهم قالوا: " زمّا وزمّ " بالإدغام لأوهم أنّه من المضاعف، وكذلك: "قنوة وقنية" لا بدّ من الإظهار؛ لأنّ إدغامها يوهم أنّ عينهما ولا مهما من وادٍ واحد كـ "قوّة وجبّة"[7].

3 – الكسائي:

وقد ورد ذكره في التّعليقة مرتين على النّحو التّالي: 120، 571.

ومثال ذلك:

وقوله: إنّ دخول حرف النّداء من غير استيحاش دليل على أسميتها: [8]

قلنا: أمّا دخول حرف النّداء عليها، فلا دليل فيه على أسميتها، بل دخول حرف النّداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ [9] في قراءة الكسائي[10]– رحمه الله – وهما: –إمّا أن تقول: إنّ المنادي محذوف تقديره " يا قوم حبذا، وياقوم اسجدوا".

---

(1) سورة النّور، آية 62.
(2) سورة النّحل، آية 73.
(3) سورة عبس، آية 26.
(4) التعليقة 576.
(5) ينظر الإدغام للسيرافي 426 – 427.
(6) التّعليقة 569.
(7) ينظر القراءات السبع 520 وإعراب القراءات السبع وعللها 201/2.
(8) المقرب 69/1.
(9) سورة النّمل، آية 25.
(10) ينظر القراءات السبع480.

– وإمّا أن يكون جرّد "يا " من النّداء، وجعلها لمجرد التّنبيه، وأمّا كونه لم يستوحش في حبّذا، وإن استوحش في غيرها فلا دليل فيه أيضًا على أسميتها؛ لأنّ عدم الاستيحاش هنا يجوز أن يكون لشبهها بالاسم لمّا لم تتصرف لا لكونها اسمًا[1].

4 – أمّا كلٌّ من القرّاء التّالية أسماؤهم فقد ورد ذكرهم مرةً واحدة في التّعليقة وهم:

1– حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل ص348.

2– السوسي عن أبي عمرو ص 566.

3– ابن صقر عن اليزيدي ص 348.

4– ابن عامر ص 84.

5– ابن مسعود ص 424.

6– ورش عن نافع ص 463.

7– يعقوب ابن إسحاق ص 136.

وقد يأخذ من القرّاء دون الإشارة إلى أسمائهم فيقول: قراءة من قرأ، أو قراءة من نقل، أو فيمن يقرأ.

ومثال ذلك:

1 – "... ومثال العامل الملفوظ به ما تقدّم من جاءني، ورأيت، والباء، ومثال العامل المقدّر: "سقيًا ورعيًا": فإنهما منصوبان بفعل مقدّر، و "رجالٌ" في قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [2] فيمن قرأ بفتح الباء من " يسبَح "[3] فـ "رجالٌ" حينئذٍ مرتفع بفعل مضمر تقديره – والله أعلم – "يسبّحه رجال" [4].

---

(1) التّعليقة 120–121 .

(2) سورة النّور، الآية 36.

(3) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بن العلاء وحمزة الكسائي وحفص عن عاصم بكسر الباء في "يسبِّح " وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بفتح الباء "يسبَّح "، انظر السبعة في القراءات 456.

(4) التّعليقة، ص 120–121 وينظر القراءات السبع 480.

2 – "... وعلى هذا الوجه تحمل قراءة من قرأ:﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [1] بالياء في يتقي" [2][3]

3 – وقوله: أو جارٍ مجرى المجزوم: [4]

كقراءة من قرأ: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [5] بجزم "أكن" [6] فإنّه: إنّما جزمها على توهم جزم "أصّدّق" لا يجزم، فتوهم الفاء، وإن كانت موجود بمنزلة المعدوم، فعطف عليه بالجزم "فأصّدّق" وإن كان منصوبًا عند هذا القارئ جارٍ مجرى المجزوم [7].

4 – "... فالجواب إنّ حذف التنوين لالتقاء السّاكنين هو ولام التّعريف كقراءة من قرأ: [8] بحذف التّنوين من أحد " [9][10].

5 – وقوله: ما أنا بالذّي قائل لك سوءًا: [11].

التّقدير الذّي هو قائل لك سوءًا، فحذف " هو" لمّا طالت الصّلة بالمجرور والمفعول وقوله: شاذ لا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ: ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[12].

6 – "... ومنه قراءة مَنْ قرأ: ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[13] بتأنيث تلتقطه..." [14]

---

(1) سورة يوسف، آية 90.

(2) إثبات الياء بعد القاف وصلًا ووقفًا قراءة قنبل ينظر البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة ص166، النشر في القراءات العشر 297/2.

(3) التّعليقة 75.

(4) المقرب 52/1.

(5) سورة المنافقون، الآية 10.

(6) قرأ أبو عمرو بن العلاء، وأكون بالواو وفتح النون، وقرأ الباقون بسكون النون من غير واو انظر النشر في القراءات العشر 388/2.

(7) التّعليقة 77.

(8) سورة الإخلاص، الآية 2، 1﴿أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾.

(9) عزى ابن مجاهد هذه القراءة إلى أبي عمرو بن العلاء ينظر السبعة في القراءات 701 والكشاف للزمخشري 298/4.

(10) التّعليقة 85.

(11) المقرب 61/1.

(12) سورة البقرة، الآية 26 وبعوضة بالرّفع قراءة الضّحاك وإبراهيم بن عيلة، أنظر تفسير ابن كثير 69/1.

(13) سورة يوسف، الآية 10 والقراءة بالتّاء هي قراءة الحسن البصري وقد قرأ بها ابن كثير وقتادة، ينظر مختصر شواذ القرآن 62.

(14) التّعليقة 360.

المبحث الثّاني

المؤلفات التّي استفاد منها ابن النّحّاس الحلبي

ابن النّحّاس – رحمه الله – عالمٌ مثقفٌ في علم النّحو، قارئٌ متميزٌ، متبحّرٌ في علمه، مثقفٌ في معظم التّخصصات، مالكٌ لأجود مصنفات النّحو في عصره، وهذا ما شهد له به أحد تلاميذه وهو ابنُ رشيد فقد قال: "... وعرض عليّ جميع كتبه، أو أكثرها كتابًا كتابًا حتى مللت، وقال: " حكمك فيها ماضٍ، وهي مباحةٌ لك"، فشكرته أتمّ الشّكر، وعرفتُ أنّي لقيت جليل القدر، فلا أزال أذكره أطيب الذّكر"[1]، وقال بعض من ترجم له: أنّه: " اقتنى كتبًا نفيسة" [2].

و قد روي عنه أنّه قال: " ما يزال عندي كتب بألف دينار، وأحضر سوق الكتب دائمًا، ولابدّ أن يتجدّد لي علمٌ بأتمّ كتاب " [3].

وهذه التّعليقة تحوي الكثير الكثير من آراء النّحاة وأقوال العلماء من زمن سيبويه حتّى عصر ابن النّحّاس – رحمه الله – فظهر كيف أنّه حاضر الذّهن، ناقدٌ للآراء، متفحّص للأقوال، له شخصيته البارزة التّي يستطيع من خلالها، ومن خلال علمه الغزير الرّد عليهم ردًا مقنعًا.

وكان–رحمه الله – يذكر أسماء العلماء، ويذكر كتبهم عند ذكره للرّأي النّحوي في معظم الأحيان، وأحيانًا أخرى نراه يقول: " وذهب بعض المحققين "، و" إلى هذا ذهب الكوفيون "، " وهذا قول أكثر النّحاة "، واختلف النّاس " ونحو ذلك...

أما بالنّسبة للمؤلفات المذكورة في التّعليقة فهي كثيرةٌ ومتنوعةٌ، ومنها ما هو في عداد المفقود، وبفضل التّعليقة سمعنا به وعرفنا صاحبه.

وسأتناول المؤلفات بحسب نوعها وأرتبها ترتيبًا تنازليًا:

---

(1) التّعليقة 19.

(2) الوافي بالوفيات 12/2 وبغية الوعاة 13/1.

(3) الوافي بالوفيات 12/2.

أولًا: كتب النّحو:

1) كتاب سيبويه:

ورد ذكر كتاب سيبويه في التّعليقة أربع وستين مرة (64) وهي على النّحو التّالي:

63، 69، 77، 78، 135، 175، 188، 195، 197، 198، 199، 201، 235، 236، 252، 253 (2)، 254 (2)، 274، 288 (2)، 343، 344، 370 (2)، 374، 382، 385، 393، 411، 415(2)، 416 (2)، 446، 460، 461، 464، 467، 471(2)، 475، 476، 479، 484، 486، 496، 513، 516، 523، 526، 530، 535(2)، 536، 538، 548، 561، 562، 567، 568، 573، 575، **المجموع: 64**.

من مواطن ذكر كتاب سيبويه في التّعليقة:

1 – قال سيبويه في أصل اسم الجلالة "الله": [1]

وذهب سيبويه –رحمه الله– أنّ الهمزة حُذفت حذفًا، لا على جهة التّخفيف القياسي، والتقى مثلان، الأوّل منهما ساكن فأدغم في الثّاني، فصار اللّفظ " الله "، وكان الاسم –والله أعلم– (إله) فلّما أدخل فيه الألف واللّام حذفوا الألف، وصارت الألف واللّام خلفًا منها " [2].

2 – **و في باب الفاعل:** [3]

"... وكان الفاعل أصلًا في الرّفع لذلك، وأصل هذا الخلاف مأخوذٌ من قول سيبويه – رحمه الله– وفعله، فإنّه قال: "واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء، وإنمّا يدخل الرّافع والنّاصب سوى الابتداء والجارّ على الابتداء فنصٌ هنا" [4].

3 – **و في باب المبتدأ والخبر:** [5]

4 "... ومنه قولهم " سمعٌ وطاعة " أي أمري حنان، أمري سمعٌ وطاعةٌ، قال سيبويه – رحمه الله –: والذّي يرفع فيه حنان وصبر وما أشبه ذلك، لا يستعمل إظهاره كترك إظهاره، وكترك إظهار ما يُنصب فيه" [6].

---

(1) التّعليقة 52.

(2) الكتاب 195/2.

(3) التّعليقة 78.

(4) الكتاب 23/1–24.

(5) التّعليقة 175.

(6) الكتاب 321/1.

5 – **و في باب كان وأخواتها:** [1]

"... والدّليل الصّحيح على جواز تقديم الخبر: تجويز سيبويه – رحمه الله – في باب الاشتغال "أزيدًا لست مثله"؛ لأنّه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيدًا لقيت أخاه" [2].

2) **المفصّل للزّمخشري:** ورد ذكر كتاب المفصّل في التّعليقة ست وثلاثين مرة (36) وهي على النّحو التّالي:

51، 65، 146 (3)، 147، 187، 194، 244، 257، 276، 288، 318، 321، 343، 377، 413، 419، 427، 433، 450، 451 (3)، 453 (3)، 454 (2)، 455، 457، 477، 538، 561، 573، 575، **المجموع: 36.**

من مواطن ذكر كتاب المفصّل في التّعليقة:

1 – قوله: ومنه شأنك والحج: [3]

" وذا ليس بتحذير، وتقديره الزم شأنك، يعني أمرك، والحج يحتمل العطف والمفعول معه، وقول الزّمخشري [4]: "أي عليك شأنك": تفسير للمعنى؛ لأنّ "عليك" لا يعمل مضمرًا؛ لأنّه اسم فعل، و"امرئً ونفسه": أي " دع امرئً مع نفسه "، فنفسه مفعول معه، ويجوز أن يكون معطوفًا... " [5].

2 – وقوله: واعلم أنّ الرّفع للفعل المضارع إلى آخره[6].

"... وأحسن من هذه العبارة قول الزّمخشري[7]–رحمه الله – وذلك المعنى وقوعه بحيث يصحّ وقوع الاسم، وإنمّا كان هذا عامل رفع؛ لأنّه معنوي فأشبه الابتداء في كونه معنويًا، والابتداء يعمل الرّفع فجعلنا هذا رافعًا" [8].

---

(1) التّعليقة 201.

(2) الكتاب 102/1.

(3) المقرب 254/1.

(4) االمفصّل 48–49.

(5) التعليقة 413.

(6) المقرب 260/1.

(7) المفصل 245.

(8) التعليقة 419.

3- قوله فعلى حذف مثل: [1]

"فيه نظر... فالسّؤال باقٍ كما كان، وإنّما الوجه في الجواب، قاله الزّمخشري[2]- رحمه الله: وهو أنّه: اعتقد تنكير هذه الألفاظ التي ذكرها جميعها، فلم يعمل فيها "لا " إلّا وهي نكرات لا معارف"[3].

3) **شرح المفصّل لابن عمرون:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة عشر مرات (10) وهي على النّحو التّالي:

146، 163، 188، 189، 198، 214، 290، 373، 450، 477، **المجموع: 10**

من مواطن ذكر شرح المفصّل لابن عمرون في التّعليقة:

1"... أمّا ابن خروف – رحمه الله – فإنّه أجاب عن ذلك بما معناه: أنّه ليس المراد هنا العطف الحقيقي الذّي يوجب التّشريك، بل المراد هنا هو: تواخي الجمل، بدليل أنّ سيبويه – رحمه الله – ذكر من جملة مسائل الكتاب العطف بـ " حتّى " نحو قولك: " القوم أكرمتهم حتّى زيد أكرمته "، قال: " وحتّى لا يعطف بها في الجمل، فعلمنا أنّ المراد التواخي، لا العطف التّشريكي، فلا تحتاج حينئذٍ الجملة المعطوفة إلى ضمير، وإلى هذا الجواب قال شيخنا ابن عمرون – رحمه الله – في شرحه للمفصّل" [4].

2 – قوله: إلّا أنّه يجوز في نعته إذا كان مفردًا إلى آخره: [5]

قال ابن عمرون – رحمه الله – في شرحه المفصّل: " يجوز هنا أن تُبنى الصّفة مع الموصوف، ونجعلها اسمًا واحدًا"[6].

3 – "... وقد تعرّض شيخنا – رحمه الله – لهذه المسألة في باب الإضافة من شرحه المفصّل، قال – رحمه الله-: قوله – يعني الزّمخشري – رحمه الله – ومررت بكلٍّ قائمًا، وقال تعالى: ﴿ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [7]، وقال تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[8] [9].

---

(1) المقرب 189/1.

(2) المفصل 77.

(3) التعليقة 288.

(4) التّعليقة 188.

(5) المقرب 192/1.

(6) التّعليقة 290.

(7) سورة الأنبياء، الآية 79.

(8) سورة الزّخرف، الآية 32، التّعليقة 373.

(9) التعليقة 373.

4 – باب ما جرى من الأسماء إلى آخر التّرجمة:

"ويسميه الكوفيون باب "ما لا يجري "، وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرحوم جمال الدّين محمد بن عمرون – رحمه الله – في شرح المفصّل؛ إتقانًا جاوز الحد، ولولا خوف النّسبة إلى التّعصب لقلت: إنّه سبق فيه مع تأخّره – المتقدّمين أجمعين، وإذ أوافق عليه بأنّه مصداق ما قلت: فأذكره بلفظه، وألفاظ ما ذكره من كلام المفصّل–رحمه الله–لا أزيد لفظًا، ولا أنقص، ولا أغيّر شيئًا من ألفاظه..."[1].

4) **شرح المفصّل لابن بعيش:**

وقد ورد ذكره في التّعليقة تسع مرات (9) وهي على النّحو التّالي:

244، 477، 500، 516، 565، 566 (2)، 571، 579، **المجموع: 9**

ومثال ذلك: ورد ذكر هذا الكتاب في:

2. قال ابن يعيش [2]: "وأمّا "أفة" بتاء التّأنيث فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلّها، إن كان القياس لا يأباها كل الإباء؛ لأنه إذا جاز أن يدخلها ألف التّأنيث، فيقال: "أفى" جاز أن يدخلها تاؤه، لا فرق بينهما [3].

3 ... وقال شيخي موفق الدّين يعيش[4] – رحمه الله –: " الفرق بين العدل والاشتقاق الذّي ليس بعدل: أنّ الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أُخذ من الأول كـ "ضارب" من "الضّرب "، فذا ليس بعدل؛ لأنّه اشتق من الأصل لمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل، الذّي هو الضّرب، والعدل أن تريد لفظًا، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا، والمراد غيره، والمعدول بابه السّماع، ألا ترى أنّهم لم يقولوا في "مالك": "مُلَك" كما قالوا "عمر"، وهو من قبيل المرتجل؛ لأنّه يعتبر في حال العلمية، فلو نُكّر انصرف..." [5].

---

(1) التّعليقة 450.

(2) شرح المفصّل70/4.

(3) التّعليقة 244.

(4) شرح المفصّل62/1.

(5) التّعليقة 477.

4 "محمد: وما فيه أطلق ولم يقيد بالتّأنيث، وينبغي أن يقيد، قال الشّيخ ابن يعيش[1]: يُصرف الأعجمي السّاكن الحشو البتة [2].

5 – قال ابن يعيش[3] – رحمه الله –: " وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشدّدة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ باء مشدّدة؛ لأنّ الحرف إذا أُدغم في مقاربة قلب إلى لفظه ثمّ أُدغم" [4].

5)الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري:

ورد ذكره في التّعليقة سبع مرات (7) على النّحو التّالي:

314، 305، ، 280، 192، 190، 157، 125، **المجموع: 7**

1 – جاء في التّعليقة: وقوله: ويجوز عندي تقديم معموله المجرور على المنصوب: [5]

"... واختلف النّحاة في أفعل ها هنا، فذهب البصريون–رحمهم الله – إلى أنّها فعل، واستدلّوا على ذلك بلزوم نون الوقاية... ضمير المتكلم نحو، ما أحسنني إلا حكاية شاذة حكاها أبو علي الفارسي – رحمه الله– من أن بعضهم قال: " ما أحسني" ولا يُلتفت إليها، وذهب الكوفيون – رحمهم الله – إلى أنّ الفعل هنا اسم، واستدلّوا على ذلك بتصغيره... " [6]

2 – وقوله: "وإنْ كان جامدًا لم يحتج إلى ذلك" [7]:

"يعني أن الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبرًا عندنا خلافًا للكوفيين[8] – رحمهم الله – فإنّهم يتأّولون الجامد بالمشتق، ويحملونه الضّمير، نحو: زيدٌ أخوك، أي مناسبك، وزيدٌ صاحبك: أي مصادقك، وعندنا لا حاجة إلى هذا الضّمير؛ لأنّه إن كان من جهة الخبرية، فكونه الأول أقوى في الرّبط من ضمير فلا حاجة إلى الضّمير حينئذٍ، وإن كان من جهة الاشتقاق، فليس بمشتق

---

(1) شرح المفصّل70/1.

(2) التّعليقة 516.

(3) شرح المفصّل147/1.

(4) التّعليقة 571.

(5) التّعليقة 124– 125.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف 105 وارتشاف الضرب 2065/4

(7) المقربّ 84/1.

(8) الإنصاف 55.

فيتحمل ضميرًا، وتأوّله بالمشتق ليتحمل الضّمير زيادة عمل لا ضرورة تدعو إليها، فالقول بتأوله بالمشتق وتحمّ له الضّمير زيادة من غير فائدة، فالسّكوت عن ذلك أوْلى..." [1].

3. وقوله: " وضمير الرّفع المتصل إلى آخره " [2]:

"لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتصل إلا بأحد الأمرين اللّذين ذكرهما عندنا – وهما: تأكيده بمنفصل، أو طول يقوم مقام التّأكيد –، خلافًا للكوفيين" [3].

6) ورد ذكر كتابين كل منهما ست مرات وهما:

أ- الإيضاح العضدي للفارسي:

وقد ورد ذكره على النّحو التّالي: 492، 386، 310، 569، 118، 99، **المجموع: 6.**

1 – "فمثال الألف واللام... وأكثر النّحاة أنها حرف، واستدلّوا على ذلك بتخطي العامل لها في قولك: " مررت بالقائم"، ولو كان اسمًا لكانت فاصلة بين حرف الجر ومعموله، والاسم لا يتخطاه العامل، ويعمل فيمّا بعده، وأمّا استدلالهم بعود الضّمير، فلا دليل فيه؛ لأنّ أبا علي – رحمه الله – قال في الإيضاح: والضّمير يعود إلى ما دلّ عليه الألف واللّام من الذّي" [4] [5].

2 – وقوله ولا يجوز الجمع بين التّمييز والفاعل الظّاهر إلى آخره: [6]

" اختلف النّحاة في جواز الجمع بين التّمييز والفاعل الظّاهر، فمنعه جماعةٌ لعدم الفائدة في التّمييز، إ ذ الفاعل الظّاهر مستغنٍ عن المفسّر، وأجاز جماعة منهم أبو علي الفارسي والزّمخشري – رحمهما الله – وعلّله أبو علي بأنّ ذِكر التّمييز مع الفاعل تأكيد..." [7]

2 – وقوله إلّا الصّفة المشبّهة إلى آخره: [8]

" لأنّ الصّفة إنمّا تضاف إلى ما هو فاعلها في المعنى، فلا يجوز أن يعتقد في الفاعل أنّه غير فاعل، كما جاز أن يعتقد في المفعول أنّه غير مفعول، لجواز خلو الفعل من مفعول، وعدم

---

(1) التعليقة 157.
(2) المقرب 233/1.
(3) التعليقة 352 وينظر الإنصاف 380.
(4) التّعليقة 99.
(5) الإيضاح العضدي 59 وينظر المقتضب 130/2.
(6) المقرب 68/1 والتّعليقة 118.
(7) الإيضاح العضدي 88.
(8) المقرب 209/1.

جواز خلوه من فاعل، وبقي على المصنّف – رحمه الله – من غير المحضة قسم آخر ذكره أبو علي – رحمه الله – ووافق عليه جماعة، وما ذكره أبو علي: أنّ الإضافة التّي ليست محضة على أربعة أضرب الأول اسم الفاعل إذا أضفته نحو: " هذا ضارب زيد غدًا، والثّاني: الصّفة الجاري إعرابها على ما قبلها، وهي في المعنى لما أضيفت إليه نحو: " مررت برجلٍ حسنِ الوجه"، والثّالث: إضافة أفعل إلى ما هو بعض له، نحو: " هو أفضل القوم "، والرّابع: " وهو المقصود هنا إضافة الاسم إلى الصّفة نحو: " صلاة الأولى، ومسجد الجامع " [1].

ب- **شرح الإيضاح لابن الدّهان المسمى (الشّامل):** [2]

وهو كتاب في عداد المفقود، وقد ورد ذكره على النّحو التّالي: 406، 402، 387، 171، 145، 81 **المجموع: 6.**

- **ومثال ذلك:** 1 – عامل المبتدأ والخبر:

" واختلف النّاس في عامل المبتدأ والخبر[3]، فذهب البصريون إلى أنّ عامل المبتدأ معنوي، وهو االبتداء، ونقل عن الكوفيين مذهبان:

أحدهما: أنّ عامل المبتدأ لفظي وهو الخبر، وقالوا بأنّ كلًّا منهما يرفع الآخر.

والثّاني: أنّ المبتدأ يرتفع بما عاد عليه.

هذا منقول أكثر النّاس عن مذهبهم، وكذا ذكر في كتب الخلاف عنهم، ونقل ابن الدّهان – رحمه الله – في شرح الإيضاح ما حكايته " [4].

2 – "... قال ابن الدّهّان – رحمه الله –في كتابه الشّامل في شرح الإيضاح: " ولا يمتنع عندي في القياس " قائمًا ضربي زيدًا"؛ لأنّ خبر المبتدأ في هذه المسألة يتقدّم على المبتدأ، ومنها أنّه يجوز أن تسدّ الحال مسد الخبر إذا كان الخبر جثة؛ لأنّ الخبر المقدّر لا يكون إلا ظرف زمان كما تقدّم، وظروف الزّمان لا تكون إلا جثة ومنها: هل يجوز لضمير المصدر أن تسدّ الحال مسد خبره؟.. "[5].

---

(1) التعليقة 310 وينظر الإيضاح العضدي 269-271.\

(2) هذا الكتاب من الكتب التّراثية التي في عداد المفقود والتّي أحيا ذكرها ابن النّحّاس – رحمه الله – بنقله منها.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 44 – 45 والتذييل والتكميل 270/3.

(4) التّعليقة 145.

(5) التّعليقة 171.

3 – "... وقال ابن الدّهّان – رحمه الله –في شرح الإيضاح الذّي سماه الشّامل: "واعلم أنّك إذا عديت أفعلت إلى جميع ما يقتضيه في هذا الباب فقلت: "أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا يوم الجمعة خلفك تهذيبًا إعلامًا، فجئت معه بالفعل الثّاني على قول مَنْ أجاز ذلك..." [1].

7)الأصول لابن السّراج [2]:

وقد ورد ذكره خمس مرات (5) وهي على النّحو التّالي:

516، 507، 478، 464، 198، **المجموع: 5.**

- **ومثال ذلك:** [3]

1 – "... وكذلك نقل عن ابن السّراج –رحمه الله– أنّه قال: " أنا أفتي بفعلية "ليس" تقليدًا منذ زمن طويل، والدّليل على أنّها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرّف الفعل: قولك: " لستُ" كما تقول "ضربتُ"، و"لستما " كـ " ضربتما "، ولسنا كـ " ضربنا " [4] .

2 – "... قال ابن السّراج: فأمّا ما عُدل في حال التّعريف فنحو "عُمَر" عدل من "عامر"؛ لأنّ هذا البناء لم يكن إلّا في حال التّعريف كما وقع " فُسق " في النداء في "يا فُسق"، إذا ارادوا "يا فاسق" [5][6].

8)ورد ذكر ثلاثة كتب كلّ منها أربع مرات وهي:

أ- **شرح الإيضاح للجرجاني وهو ما يسمى: المقتصد في شرح الإيضاح:** [7]

وقد ورد ذكره على النّحو التّالي: 436، 361، 346، 345، **المجوع: 4.**

- **ومثال ذلك:**

1 – قوله: وليست بعاطفة: [8]

---

(1) التّعليقة 406.

(2) سبق التّرجمة له ص 109 من البحث.

(3) التّعليقة 198.

(4) الأصول 82/1 وينظر همع الهوامع 373/1 وارتشاف الضرب 1171/3و الإنصاف في مسائل الخلاف 139.

(5) الأصول في النّحو 88/2.

(6) التّعليقة 477– 478.

(7) سبق التّرجمة له ص 112 من البحث.

(8) المقرب 229/1.

قال ابن النّحّاس[1]: "... فيه نظر، فإنّه–رحمه الله–قدّرها بـ "بل والهمزة"، و"بل" للعطف، فكيف يقدّر بحرف العطف ما ليست بعاطفة ؟، وقد قال الجرجاني في شرح الإيضاح: "ومَنْ لا يحقق من المفسرين يقول: إنّ "أم" هنا بمنزلة الهمزة، وذلك غير صحيح، لما ذكرنا من أنّ " أم" تتضمن معنى "بل"، وبذلك على أنّ "أم " ليست كالهمزة على الإطلاق لأنّك لو قلت: " إنّها لأبل إنّها شاء"، لم تكن قد علقت قولك: أهي شاء بالجملة التي قبلها، وإذا قلت: "إنّها لأُبل أم شاء "، كنت قد عطفت هذه على الأولى، كما يكون إذا أفصحت بـ " بل"، فقلت: " إنها لإبل بل هي شاء " فلو كان "أم " كالهمزة سواء لم يكن فيها معنى الإضراب، ولا كانت عاطفة كـ "بل " فاعرفه، انتهى [2].

2 – قوله: فإن لم تكن بمعنييهما لم تنصب: [3]

قال ابن النّحّاس [4]: "لأنّها حينئذٍ لا تكون إلا حرف ابتداء فتكون غير عاملة، ومعناها الغاية، وإن كانت لا تخرج في كلّ أحوالها وأقسامها عن الغاية، قاله الجرجاني–رحمه الله – "[5].

ب– الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب:

وقد ورد ذكره على النّحو التّالي: 479(2)، 490، 530، **المجموع: 4**

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس[6]: "... وأن يكون معدولًا عن "لابدّ" فلا يُصرف، كـ "زُفَر" في حاليه"، "جُشَم وثُعل وقُثم " لم تقع إلا معرفة، فهي غير منصرفة ألا ترى انّه يقال: " القثم ولا الجشم "، واعلم أنّه حكم على هذا بالعدل؛لأنّ العرب منعته من الصّرف، ولا يمنعون إلا العلتين، وليس فيه من الظّاهر إلّا العلمية، فحكم بالعدل لإمكانه، ولولا هو للزوم خرم قاعدة، وذكر ابن الحاجب أنّه قد جاء "أُدَد" مصروفًا"[7].

---

(1) التّعليقة 345.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح 954–953.

(3) المقرب 269/1.

(4) التّعليقة 436.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح 841.

(6) التّعليقة 479.

(7) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب135/1.

ت- **شرح الجمل لابن عصفور:**

وقد ورد ذكره على النّحو التّالي: 344، 550(2)، 557، **المجموع: 4**

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس: "قال ابن عصفور في شرح الجمل: " والصّحيح أنّه لا يجوز فيه غير الحكاية؛ لأنّ الحكاية إمّا أن ترجع إلى اللّفظ، أو إلى المعنى، وباطل أن ترجع في مثل قولك: " قال زيدٌ عمرو"، إلى المعنى؛لأنّ عمرًا اسم شخص، والأشخاص ليست من جنس المقولات، فلم يبق إلا أن ترجع الحكاية إلى اللّفظ، وإن كان كذلك ينبغي أن تحافظ على لفظ المتكلم بعمرو من رفع، أو نصب، أو خفض" [1] .

9)ورد ذكر ثلاثة كتب كلّ منها أربع مرات وهي:

أ- **التّذكرة لأبي علي الفارسي:**

وهي على النّحو التّالي: 406، 362، 225، **المجموع: 3.**

- **ومثال ذلك:** "... قال أبو علي-رحمه الله-في التّذكرة:

مسألة: [2]

فَأَضْـحَى لَـوْ كَانَـتْ خُرَاسَـانُ دونَـهُ رَآهَـا مَكَـانَ الشّـوقِ أَوْ هِـيَ أَقْرَبَـا[3]

"هي لا تدخل فصلًا في قول أصحابنا قبل نكرة فإذا كان " أقرب" بمنزلة قريب؛ لم تكن " هي" فصلًا كان، أو عطفًا على عاملين" [4].

ب- **المقتضب للمبرد:** [5]

وهي على النّحو التّالي: 487، 386، 557، **المجموع: 3.**

---

(1) شرح الجمل 462/2.

(2) التّعليقة 362.

(3) البيت لعبد الله بن الزّبير الأسدي من البحر الطويل، انظر شعر عبد الله بن الزّبير الأسدي 55 والأغاني 246/4 والخزانة 50/7-52-53.

(4) التّذكرة 359.

(5) سبق التّرجمة له ص104 من البحث.

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس[1]: "... وقال المبرد: " الثّلاثاء" ليس بمعدول، لكنّ مشتق بمعنى اليوم، كالعدل والعديل، فإن قيل ينبغي أن لا يصرف " طوالًا" لأنّه معدول عن "طويل"، فالجواب أنّ "طوالًا" ليس بمعدول، وأنّ العدل إنّما يكون لفائدة، كما في "عمر" فعامر يكون للمعرفة والنّكرة، و"عمر" لا يكون إلا للمعرفة، كذا " ثلاث يتضمن أن الثلاثة في جماعات كلّ واحد منها ثلاثة، و"طوال" لا يراد به غير معنى طويل، وممّا يتعلق بهذا الموضوع، وهم بعض الظّاهرية في جواز التّزويج بتسع، عملًا بقوله تعالى: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾[2] وأنّه بالواو وهي للجمع، ولو كان كما ظنّ تساغ " تساع أو تسع "، ولم يحتج إلى هذا التّكرير[3].

ت- ثمّ قال: ومعنى الكلام-والله أعلم-: لينكح بعضكم اثنتين-وبعضكم ثلاثًا، وبعضكم أربعًا، من شاء فعل ما شاء، هذا ولا يجوز الجمع لا لغةً ولا شرعًا؛ لأنّه غفل عن مثنى، وأنّه على هذه الصّفة، وإذا تزوج في زمان واحد بتسع نسوة، لا يكون مثنى وثلاث ولا رباع، بل تساع"[4].

ث- الخصائص لابن جني: [5]

وهي على النّحو التّالي: 539، 88، 64، **المجموع: 3.**

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس: [6]" والرّابع: أنّ الفتحة والسّكون يُهرب غلى كل منهما فيما هو أثقل، نحو قولك في جمع " غُرفة ": " غُرُفات "بالضّم، ثمّ يُهرَب منه إلى الفتحة فتقول: " غُرَفات " أو إلى السكون فتقول: "غُرْفات "، وكذلك تقول في جمع " كسرة ": " كِسرات " بكسر السّين، ثمّ تهرب منها إلى الفتحة، فتقول: كسَرات " بفتح السّين أو إلى السّكون، فتقول: " كسْرات "، أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة والسّكون في العدول عن الضمة، والكسرة إليهما، وكفى بذلك دليلًا

---

(1) التّعليقة، ص487.

(2) سورة النّساء، الآية3.

(2) المقتضب 382/3.

(4) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(5) سبق التّرجمة له ص112 من البحث

(6) التّعليقة 539.

على خفة الفتحة، وقد ذكر نص ذلك الإمام ابن جني–رحمه الله–في باب ذكر العربية أكلامية هي أم فقهية ؟ " [1].

10)ورد ذكر ثمانية كتب كلّ منها مرتين وهي:

أ- معاني القرآن للفرّاء: [2]

وهي على النّحو التّالي: 416، 374، **المجموع: 2.**

- **ومثال ذلك:**

قوله: "اللَّهمّ ": [3]

قال ابن النّحّاس: [4]"... وقال الفرّاء–رحمه الله–" الميم من "أمنّا بخير" كان أصله " يالله أمنّا بخير " فأبقينا اسم الله تعالى والميم، وحذفنا الباقي" [5].

ب- الجمل في النّحو للزّجّاجي: [6].

وهي على النّحو التّالي: 373، 538، **المجموع: 2.**

- **ومثال ذلك:**

قوله: " أو من الظّاهر في بدل البعض من الكلّ ": [7]

قال ابن النّحّاس[8]"... ولذلك قال الزّجّاجي: " وإنمّا قلنا الكلّ والبعض مجازًا، وعلى استعمال الجماعة، له مسامحة، ومن قائل بجواز دخول الألف واللّام عليها، وهذه المسألة كمسألة: دخول التّنوين عليهما إذا حذف المضاف، كقولهم: " مررت بكلٍّ قاعدًا " وببعضٍ قاعدًا"، فإنّهم اختلفوا هل هذا التّنوين: تنوين عوض عن المضاف إليه، أو تنوين تمكّن" [9].

---

(1) الخصائص59/1.

(2) سبق التّرجمة له ص106 من البحث

(3) المقرب 182/1.

(4) التّعليقة 280.

(5) معاني القرآن203/1.

(6) سبق التّرجمة له ص116 من البحث.

(7) المقرب 45/1.

(8) التّعليقة 373.

(9) الجمل في النّحو 25، 24

ت- الخاطريات لابن جني:

وهي على النّحو التّالي: 426، 231، **المجموع: 2.**

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس: [1]"... قال ابن جني-رحمه الله-في الجزء الثّاني من " الخاطريات " له: ممّا يمتنع له " لن " أن تكون " لا أن "، لم يتلق للقسم-كما لم يتلق بـ" لم "، ولو كانت " لا" لجاز أن تلقي به القسم، كما تلقى بـ " لا "، وأجيب عن جميع ذلك بأنّه لمّا تركبتا زال حكم كلّ واحدٍ منهما عمّا كان عليه في الإفراد، فلا يلزم الخليل شيء ممّا ذكرتم، ولو تبين بذلك أنّ لو لها بمفردها حكم، فإذا ركبتها مع "لا " صار لها حكم لم يكن لها قبل ذلك فعلمنا أنّ التّركيب يزيل حكم المفردات عمّا كانت عليه قبل التّركيب، وهذا الجواب-وإن كان مختلًا-فإنّه مبني على أصلٍ لم يثبت، إذ التّركيب لا دليل عليه في الأصل، فيرتب عليه حكم آخر[2].

ث- شرح بعض الجزولية لابن معطٍ:

وهي على النّحو التّالي: 406، 401 **المجموع: 2.**

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس[3]: "... فقال ابن معطٍ - رحمه الله-في شرح بعض الجزولية: وتقول في الحال: "إن تزرني ألقك في هذه الحالة راكبًا "، على معنى: "إن تزرني راكبًا ألقك في هذه الحالة"، ولا يجوز الكناية عنها؛ لأنّ الحال لا تضمر، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول " [4].

ج- أمالي ابن الشّجري: [5]

وهي على النّحو التّالي: 213، 115، **المجموع: 2.**

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس[6]: "... وروى في تاء " لات " الضّم، والفتح، والكسر، مَنْ فتحها

---

(1) التّعليقة 426.

(2) الخاطريات 132/2.

(3) التّعليقة 406.

(4) من الكتب المفقودة.

(5) سبق التّرجمة له ص118 من البحث.

(6) التّعليقة 213.

طلبًا للتّخفيف، ومن كسرها فعلى أصل التقاء السّاكنين، ومَنْ ضمها ؛ فلأنّها لمّا قويت بوقوعها موقع ليس حركّها بأقوى الحركات، وهي الضّمة، وإنمّا جوّز بعضهم تقدير الاسم والخبر معرفة، وإن كانت "لا" من دون "تاء" لا تعمل في المعارف إلّا في وجه شاذ، أنشد عليه ابن الشّجري– رحمه الله–في أماليه: [1]

فَحَلّــتْ سَــوَادَ القلَــبِ لَا أَنَــا باَغِيًــا سِــوَاهَا وَلَا عَــنْ حُبِّهــا مُتَرَاخِيًــا[2]

ح– شرح المقرّب لابن عصفور: [3]

وهي على النّحو التّالي: 524، 215، **المجموع: 2.**

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس [4]: "... وفي كلامه في شرح المقرّب ما يدلّ على أنّه أراد بالخبر المعرفة " حين "، التّي قدّرناها محذوفة لإضافتها إلى المعرفة، وهذا الكلام بعينه في قول الشّاعر: [5]

حَنّــت نــوارُ ولاتَ هنّــا حَنّــتِ وَبَــدا الــذّي كَانَــتْ نَــوارُ أجنَّــتِ[6]

خ– الإيضاح الشّعري لأبي علي الفارسي: [7]

وهي على النّحو التّالي: 354، 198، **المجموع: 2.**

- **ومثال ذلك:**

وقوله: "وهي أفعال": [8]

---

(1) أمالي ابن الشّجري 282/1.

(2) البيت للنابغة الجعدي من البحر الطويل كما في ديوانه 127وهو من شواهد أمالي ابن الشّجري 282/1 والهمع 120/2.

(3) سبق التّرجمة له ص7 من البحث

(4) التّعليقة 215.

(5) شرح المقرّب 306/1.

(6) البيت لشبيب بن جحيل التّغلبي من البحر الكامل، تذكرة النّحاة 734وهمع الهوامع270/1.

(7) سبق التّرجمة له ص108 من البحث.

(8) المقرب 93/1 .

قال ابن النّحّاس[1]: "لم يختلف أحدٌ في فعلية شيء منها إلّا " ليس " فإنّ أبا علي- رحمه الله-ذكر في المسائل الحلبيات أنّ "ليس" حرف، وطوّل في الاستدلال على ذلك، وكذلك استدلّ أيضًا على حرفيتها في أول الإيضاح الشّعري..." [2].

د- شرح الإيضاح[3] الشّعري لأبي طالب العبدي [4]:

وهي على النّحو التّالي: 81، 354، **المجموع: 2.**

- **ومثال ذلك:**

قال ابن النّحّاس: "... ولم أنفرد بهذه المؤاخذة أنا وحدي، بل وقعت لي أولًا قبل أن أقف عليها لأحد، ثمّ رأيت جماعةً من أكابر العلماء قد واخذوا أبا علي-رحمه الله-كما وأخذته أنا، منهم: أبو طالب العبدي في شرحه للإيضاح، وأبو محمد الخشاب في حواشي الإيضاح..." [5].

أمّا كتب النّحو التّالية فقد ورد ذكر كلٍّ منها مرةً واحدة في التّعليقة وهي خمسة وثلاثون كتابًا (35) وهي:

1- أساس البلاغة للزّمخشري، ص 464.
2- الأوسط للأخفش، ص513.
3- إعراب القرآن لأبي جعفر النّحّاس، ص160.
4- الإغراب للواحدي، ص150.
5- الإغفال لأبي علي الفارسي، ص 484.
6- التّبيين للعكبري، ص284.
7- التّسهيل لأبي العباس، ص407.
8- التفضيل للمهدوي، ص484.
9- التّعاقب لابن جني، ص127.
10- تعاليق أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه، ص285.
11- التّمام لابن جني، ص355.
12- التّنبيه على مشكل أبيات الحماسة لابن جني، ص543.

---

(1) التّعليقة 197-198.
(2) الإيضاح الشّعري10.
(3) من الكتب المفقودة.
(4) سبق التّرجمة له ص118 من البحث.
(5) التّعليقة 354.

13- حواشي الإيضاح لابن بري، ص345.
14- درّة الغوّاص للحريري، ص482.
15- الدّمشقيات لابن جني، ص449.
16- ذيل الأماني والنّوادر لأبي علي القالي، ص198.
17- سفر السّعادة وسفير الإفادة للسّخاوي، ص190.
18- شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري، ص355.
19- شرح الإيضاح لأبي ندى، ص423.
20- شرح الجزولية للأبذي، ص223.
21- شرح الفصيح للبلبي، ص554.
22- شرح الفصيح للخمي، ص544.
23- شرح كتاب سيبويه لابن خروف، ص286.
24- شرح المفصّل للسّخاوي، ص569.
25- شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكيت لابن جني، ص542.
26- كتاب النّحو للواحدي، ص150.
27- الكفاية لابن الخبّاز، ص284.
28- اللّمع لابن جني، ص82.
29- السائل الشّيرازيات للفارسي، ص214.
30- المشبّه للجزولي، ص451.

والكتب المفقودة التّي ذكرت مرة واحدة:

1- حواشي الجمل لابن خالويه، ص293.
2- حواشي الإيضاح لابن الخشّاب، ص354.
3- شرح مختصر الجرمي للرّبعي، ص189.
4- العوني لابن الخشّاب، ص293.
5- المسائل للجرجاني، ص151.

ويكون بذلك المجموع: **(35)** كتابًا.

ثانيًا: كتب التّفسير:

1- الكشّاف للزّمخشري:

الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، وقد ورد ذكره أربع مراتٍ(4) على النّحو التّالي: 507، 507، 504، 203، **المجموع: 4.**

- **ومثال ذلك:** [1]

" وقال الزّمخشري في الكشّاف: فإن قيل " رحمن " أتصرفه ام لا؟ قلت أقيسه على أخواته من بابه، أعني " عطشان وعطشى " ولا أصرفه فإن قلت: شرط في امتناع " فعلان " أن يكون له " فعلى "، واختصاصه بالله سبحانه يحظر أن يكون " فعلان فعلى "، فلم تمنعه من الصّرف، قلت كما حظر أن يكون مؤنثة " فعلى " فقد حظر أن يكون له مؤنث على " فعلانة " كـ " ندمانة " فإذًا لا عبرة في امتناع التّأنيث للاختصاص من العارض فوجب الرّجوع إلى الأصل قبل الاختصاص، وهو القياس على نظائره" [2].

2- جامع البيان عن تأويل القرآن " تفسير الطّبري": وقد ورد ذكره مرة واحدة ص 129.

3- الشّاطبية للشاطبي: وقد ورد ذكره مرة واحدة ص 579.

4- شروح الشّاطبية: وقد ورد ذكره مرة واحدة ص 579.

5- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: وقد ورد ذكره مرة واحدة ص 253.

6- التّبيان في إعراب القرآن للعكبري: وقد ورد ذكره مرة واحدة ص 331.

---

(1) التّعليقة 504.

(2) الكشّاف 41/1.

ثالثًا: كتب الحديث الشّريف:

1- صحيح البخاري: وقد ورد ذكره مرتين، ص331.

- **ومثال ذلك:** [1]

"... عن أبي عبد الله بن إسماعيل البخاري، قال في صحيحه في سورة النّساء: " ولا تجاوز العرب رُباع " [2].

2- صحيح مسلم: وقد ورد ذكره مرتين، ص581، 169.

- **ومثال ذلك:** [3]

"... وما ذكره ابن عصفور-رحمه الله-من التّعليل لمذهب الفرّاء يقتضي أن الفرّاء أيضًا يمنع الجملة الاسمية؛ لأنّها لا يظهر في لفظها النّصب أيضًا، وشاهد مجيء الحال جملة اسمية قوله-صلّى الله عليه وسلّم -: " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " [4].

رابعًا: كتب القراءات:

التّفسير في **القراءات لأبي عمر الدّاني:** وقد ورد ذكره مرةً واحدة ص 518.

خامسًا: معاجم اللّغة:

كتاب الصّحاح للجوهري: وقد ورد ذكره خمس مرات (5) وذلك على النّحو التّالي: 539، 537، 245، 226، 207.

مثال ذلك: [5]

1 - قال الجوهري: " ونجد من بلاد العرب، وهو خلاف الغور، والغور هو: تهامة، وكلّ ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد " [6].

---

(1) التّعليقة 481.

(2) صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن، سورة النّساء176/5.

(3) التّعليقة 169.

(4) سبق تخريج الحديث ص 66 من البحث.

(5) التّعليقة 207.

(6) الصّحاح، مادة نجد.

2 – "... والخُلُب: اللّيف بضم اللّام، كذا قال الجوهري–رحمه الله –... " [1][2].

3 – "... والبناء في " أمس" لغة أهل الحجاز بشرط أن تستعمل مكبّرة، وغن كان الجوهري قد قال: " ولا يصغّر " أمس " كما لا يصغّر (غدًا والبارحة) مفردة لا مثنى ولا مجموعًا، وحُرّكت لالتقاء السّاكنين بالكسرة على التقائهما" [3][4].

المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة: وقد ورد ذكره ثلاث مرات (3) وذلك على النّحو التّالي: 555، 244، 226.

مثال ذلك: [5]

وقال ابن سيدة – رحمه الله – " والخُلُب: حبل اللّيف والقطن إذا دقّ وصلُب " [6].

المجمل لابن فارس: وقد ورد ذكره مرةً واحدة وذلك في ص 463.

سادسًا: كتب اللّغة:

1- الفصيح لثعلب: وقد ورد ذكره مرتين (2) على النّحو التّالي: 544، 475.

ومثال ذلك: [7]

"... قال سيبويه: لم يُصرف في معرفة ولا نكرة، لم يختلف العرب في ذلك، وقال في فصيح ثعلب: "أسود سالخٌ" وإلاّ يسمى أسودة" [8].

2- شرح رسالة أدب الكاتب لابن القوطيّة: وقد ورد ذكره مرةً واحدة وذلك ص325.

سابعًا: كتب شروح الشّعر والأدب:

1- شرح ديوان المتنبّي للواحدي: وقد ورد ذكره مرةً واحدة، ص516.

---

(1) الصّحاح، مادة نجد.
(2) التّعليقة 226.
(3) الصّحاح، مادة أمس.
(4) التّعليقة537.
(5) التّعليقة 226.
(6) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، مادة خلُب 128/5.
(7) التّعليقة 475.
(8) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي274.

2- **شرح المعلقات لأبي جعفر النّحّاس:** وقد ورد ذكره مرةً واحدة، ص316.

ثامنًا: كتب الشّعر والأدب:

1- **الحماسة لأبي تمام للتّبريزي:** وقد ورد ذكره ثلاث مرات (3) وذلك على النّحو التّالي: 543، 510، 174.

- **ومثال ذلك:** وقوله: المبتدأ بالنّظر الإثبات والحذف قسمان[1]:

"... ولا يجوز إظهار هذا المبتدأ أصلًا، وكذلك المرفوع على المدح والتّعظيم، والشّتم، والذّم، والتّرحم كلّها أخبار مبتدآت محذوفات، لا يستعمل إظهارها، ومما التزم فيه حذف المبتدأ والمعرفة في تنبيه في قول الشاعر في الحماسة "[2].

أَهَابُــكَ إجْــلَالًا وَمَــا بِــكَ قُــدْرَةٌ عَلَــيَّ وَلكِــنْ مِــلءَ عَــيْنٍ حَبِيبُهــا[3]

2- **مقامات الحريري:** وقد ورد ذكره مرتين على النّحو التّالي: 589، 51.

- **ومثال ذلك:** قوله: بشرط اتفاق اللّفظين إلى قوله للتّسمية: [4]

قال ابن النّحّاس[5]: "أجمع النّحاة على أنّه إذا أتفق اللّفظان، والمعنيان جاز التّثنية كـ " رجلين، وزيدين" وإن اختلف اللّفظان وقف السّماع كـ " العمرين "؛ وإن اختلف المعنيان، هل تجوز التّثنية أم لا؟. اختلف في ذلك، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك، وحمل عليه قول ابن الحريري –رحمه الله–في مقاماته: [6]

جَــادَ بِــالعَيْنِ حَتَّــى أَعْمَــى هَــوَاهُ عَيْنَــــهُ فَــــانْثنى بــــلِا عَيْنَــــينِ[7]

3- **رسالة الغفران لأبي علاء المعري:** وقد ورد ذكره مرةً واحدة وذلك ص376.

---

(1) المقرب 84/1 والتّعليقة 174.

(2) شرح الحماسة التبريزي 138/2.

(3) البيت لنصيب بن رباح من البحر الطويل ينظر شرح الحماسة للتّبريزي 138/2.

(4) المقرب 40/2.

(5) التّعليقة 589.

(6) مقامات الحريري91.

(7) لم أعثرعلى قائله، والبيت من البحر الرمل، مقامات الحريري 91.

تاسعًا: كتب البلدان:

معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري: وقد ورد ذكره مرتين (2) وذلك في ص 342، 240.

- **ومثال ذلك:** [1]

قال أبو عبيد البكري في " معجم ما استعجم": "الكَرْمَلان بفتح أوّله وإسكان ثانيه: تثنية كرمل ماء لبعض طيء، وهم رهط حاتم"[2].

(1) التّعليقة 240.

(2) معجم ما استعجم 1125.

المبحث الثّالث

اللّغاتُ واللّهجات

لقد أشار ابن النّحّاس –رحمه الله– إلى العديد من اللّغات واللّهجات، وما هذا إلا دليلٌ على سعة إطلاقه وثقافته الواسعة، ومعرفته بلغة العرب، وكيفية نطقها الكلمات، وقواعدهم التّي بنوا عليها جملهم، وساروا عليها في نطقهم.

ومن الملاحظ أنّه –رحمه الله– قد أكثر من ذكر عبارة "**عن العرب** " دون تحديد القبيلة التي ينتمون إليها، فقد وردت هذه العبارة ثماني وثلاثين مرة في التّعليقة على النّحو التّالي في الصّفحات: –

93، 96، 98، 117، 125، 126، 128، 135، 142، 153، 155، 165، 173، 175، 180، 197، 199، 264، 291، 297، 358، 370، 371، 377، 381، 395، 399، 412، 414، 427، 484، 491، 521، 522، 532، 557، 567، 580.

أمّا عبارة "**سمع عن العرب**"

فقد وردت مرتين في التّعليقة في الصّفحات على النّحو التّالي: 556–562.

وعبارة " **لغة من قال** " وردت مرة واحدة: ص557.

1. ومثال ذلك: [1]

وما روي عن العرب قولهم: " ما أحيسن زيدًا "[2].

2. "... تقول العرب: عذيرك[3]، وعذرة الباب، ومعذرة أي: اعتذارك، ومن عذيري من فلان أي: مَنْ يعذرني منه ".[4]

3."... فعلمنّا أنّ الضّمير الذّي هو إياه يعود إلى قائم ليفسره من جهة اللّفظ، لا من جهة المعنى، ولا يستنكر عود الضّمير إلى ما يفسره لفظًا لا معنى، فقد جاء ذلك نحو قول العرب: "

---

(1) التّعليقة 125.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 105.

(3) ينظر الكتاب 282/2.

(4) التّعليقة 414.

عندي درهم ونصفه " فإنّ الضّمير وإن عاد إلى درهم في اللّفظ فليس المراد به نصف هذا الدّرهم، بل نصف درهم آخر "[1] .

4. "وقسمٌ يفسره سياق الكلام، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[2]. فهو ضمير البخل، ولم يذكر لكن يبخلون، ودلل عليه إذ الفعل يدل على مصدره وكذلك قول العرب: "مَنْ كذب كان شرًا له "[3].

5.قوله: أو الاختصاص: [4]

نحو قول العرب: " أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرّجل " وهذه المسألة اختلف فيها سيبويه والأخفش –رحمهما الله – فذهب سيبويه إلى أنّ الظّاهر لا يبدل من ضمير المتكلم، أو المخاطب بدل كل، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك[5].

6. كما روى سيبويه –رحمه الله –عن العرب: "أنّهم أجمعون ذاهبون " فرفعوا " أجمعون "على توهم رفع الضّمير لما لم يظهر فيه إعراب، والجواب: أنّ سيبويه–رحمه الله– حمل " أنّهم أجمعون ذاهبون " على الغلط، ولا يحمل على الغلط ما وجد عنه مندوحة، ولأنّ سيبويه–رحمه الله – روى عن العرب: "إنّ زيدًا عندك نفسُه "برفع النّفس، مع ظهور الإعراب في "زيد " فلا يتجه حينئذٍ ما ذكرتم[6][7].

أمّا بالنّسبة للّغات واللّهجات التّي ذكر قبائلها فهي على النّحو التّالي، وسأتناولها تنازليًا من الأكثر ورودًا في التّعليقة إلى الأقل:

1 – **أهل الحجاز**: فقد بلغ عدد ورود ذكرها ثماني مرات وهي على النّحو التّالي: 578، 567، 558، 556، (555)3.

---

(1) التّعليقة 398–399.

(2) سورة آل عمران، آية 180.

(3) التّعليقة 532.

(4) المقرب 246/1.

(5) التّعليقة 377.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف 363.

(7) التّعليقة 155.

- **ومثال ذلك:**

1 – قوله: أمس: [1].

"... وإن أدخلت الألف واللّام على أمس فإن اعتقدت فيها الزّيادة فالبناء، وإن اعتقدت التّعريف بهما أعربت؛ لعدم التّضمن، والبناء في أمس لغة أهل الحجاز بشرط أن تستعمل مكبّرة "[2].

2 – قوله: ولا يحكى إلا بشرط إلى قوله: بتابع من التوابع: [3]

" إنّما لم يحكه أهل الحجاز إذا دخل على "مَنْ " حرف عطف، نحو: وَمْن زيد أو فمن زيد، أو أُتبع العلم بتابع، نحو أن تقول: رأيت زيدًا العاقل أو نفسه فيقول المستثبت: "مَنْ زيد العاقل "، أو مَنْ زيد نفسه بالرّفع ولا يحكى؛ لأنّ اللّبس الذي جوزنا لأجله الحكاية منتفٍ، إذ يُستبعد أن يعيد التّابع، ويكون الثّاني غير الأول، أو يعطف على ما قبله من كلام المتكلم، ويريد به غيره من أراد ".

2–بنو تميم: فقد ورد ذكرها ست مرات وهي على النّحو التّالي:

208، 64، 537، 538، 556 (2).

- **ومثال ذلك:**

1 – قوله أمس: [4]

وأمّا بنو تميم فيعربونها ويمنعونها من الصّرف، لاعتقادهم فيه العلمية، والعدل على صيغة فيها لام التّعريف[5].

2 – وواحد الكلم كلمة، وتميم تقول هي كِلمة بكسر الكاف[6].

وقد قام ابن النّحّاس–رحمه الله–بمقارنة الألفاظ والمواقف النحوية بين أهل الحجاز وبني تميم، وقد بلغ عدد هذه المقارنات في التّعليقة سبع مرات وهي على النّحو التّالي: 210، 211، 434، 542، 553، 582، 597.

---

(1) المقرب 291/1.
(2) التّعليقة 537.
(3) التّعليقة 556.
(4) المقرب 291/1.
(5) التّعليقة 538.
(6) التّعليقة 64.

ومثال ذلك:

1 – قوله: وإن كانت اسمية: [1]

مثاله: " ما زيد أخوك فتكرمه "إ ن كانت تميمية، و" أخاك " إن كانت حجازية[2].

2 – قوله: " ويجوز فيه النّصب والرّفع والخفض إن كان مجرورًا بالباء الزّائدة: [3].

مثاله: " ما زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ أبوه "، برفع " قاعد" ونصبه وجره، أمّا الرّفع فعلى أنّ " أبوه " مبتدأ، و" قاعد " خبر مقدّم، أو يكون "قاعد" معطوفًا على "بقائم" على أنّها تميمية، و"أبوه" مرتفعًا بـ "قاعد "، وأمّا النّصب: فعلى أنّ: "قاعدًا "معطوف على بـ " قائم" على الموضع على أنّها حجازية، و"أبوه" مرتفع به..." [4].

3 – قوله: وأمّا غير الحجازيين: [5]

قد قدّمنا القول أنّ بني تميم يحققون الهمزة على أي صورة كانت، وفي أي موضوع كانت، وأنّ التّخفيف إنّما هو لغة أهل الحجاز –والله أعلم –[6].

4 – قوله: لم ألحقها " بهلم " إلى قوله "برد وبابه" ": [7]

اعلم أنّ "هلمّ " اختلف فيه لغات العرب، فمذهب أهل الحجاز: استعمالها بلفظ واحد في المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث، ومذهب بني تميم: إبراز الضّمائر؛ فيقولون: هلمّا وهلمّوا، وهلمّي، هلممن، كأنّ أهل الحجاز اعتقدوها " اسم فعل" فاستعملوها استعمال أسماء الأفعال، وأما بنو تميم فاعتقدوها " فعلًا " وأجروا عليها حكم الأفعال[8].

وقد ورد ذكر لغتين مرتين في التّعليقة وهما:

هذيل: وذلك في الصفحات: 322، 355.

---

(1) المقرب 1265.
(2) التّعليقة 434.
(3) المقرب 209/1.
(4) التّعليقة 210.
(5) المقرب 21/2.
(6) التّعليقة 582.
(7) المقرب 76/2.
(8) التّعليقة 597.

ومثال ذلك: قوله: إلا لدى: [1]

ليس قلب ألف " لدى "ياء مختصًا بإضافتها إلى ياء المتكلم فقط، كما كان ذلك في سائر الأسماء المثناة عند "بني هذيل "، بل تقلب ألفها ياء مع المضمر مطلقًا متكلمًا كان أو مخاطبًا، أو غائبًا كقولك: لديّ ولديك ولديه، وإنّما قلبت ألف " لدى " هنا حملًا على الحرف وهو "على "، لما كانت موغلة في شبه الحرف حُملت عليه[2].

بنو أسد: وذلك في الصفحات: 214، 543.

ومثال ذلك: قوله: وتعمل في الحين معرفة ونكرة: [3]

"... ويدل على مجيء " هنا " للزمان قول بعض بني أسد:

فلمّـــا حَـــانَ نصـــفَ اللّيْـــلِ هَنّـــا وَهنّـــا نِصْـــفُه قَسَـــمَ السّـــويّ[4]

ألا تراه أشار بـ "هنّا" الأولى إلى زمن نصف اللّيل الماضي، وبالأخرى إلى زمن نصف الباقي[5].

أما لهجة قريش فقد ورد ذكرها في التّعليقة مرةً واحدة وذلك: ص 151.

ومن الملاحظ أيضًا اهتمام ابن النّحّاس – رحمه الله – بتوضيح اللّغات في اللّفظ الواحد وكيفية نطقه وقد أورد ثمانية ألفاظ واللّغات المتعددة فيها وذلك في الصّفحات: 316، 314، 278، 255، 252، 244، 225، 213.

ومثال ذلك:

1 – "وفي لعلّ لغات عشر: لعَلّ، عَلّ، لعنّ، عنّ، لأنّ، أنّ، رعنّ، رغنّ، لغنّ، لعلت بالتاء وهي: أقلها استعمالًا، ذكرها أبو علي – رحمه الله – في التّذكرة، والثّلاثة التّي قبلها أقل استعمالًا أيضًا من السّتة اللّواتي قبلهن" [6].

---

(1) المقرب 217/1.

(2) التّعليقة 322.

(3) المقرب/105/1.

(4) البيت للأعشي " ميمون بن قيس " من البحر الوافر، ينظر ديوان الأعشي 39.

(5) التّعليقة 214.

(6) التّعليقة 225.

2 – قوله: أفٍ: [1]

"اسم أتضجّر وتضجّرت، وفيه سبع لغات: ضم الفاء، وكسرها، وفتحها من غيرتنوين، وتنوين هذه ست والسّابع " أفى " بألف ممالة بعد الفاء وهي التّي تخلصها العامة ياء[2].

3 – قوله: سواك: [3]

"سوى عند سيبويه من اللّوازم النّصب على الظّرف فلا يتصّرف، فيكون معناه مكان، وعند الأخفش يجوز أن يجيء لغير الظّرفيّة، فيكون متصرّفًا، وفيه ثلاث لغات: المد لا غير عند فتح السّين، والقصر لا غير عند ضمها، وكلاهما عند كسرها[4].

4 – وفي " علٍ " ثماني لغات: عَلْوُ، وعَلْوُ، وعَلْوِ، ومن عَلُ، ومن عَلٍ، ومن عَلا، ومن عَالٍ ومن مَعَالٍ [5].

وقد أورد ابن النّحّاس – رحمه الله– لغات متفرقة في تعليقته، ومثال ذلك: قد ورد ذكر كل من اللّغة الفصحى ولغة أكلوني البراغيث ثلاث مرات:

اللّغة الفصحى: وقد ورد ذكرها الصّفحات: 599، 329، 92.

7.ومثال ذلك:

قوله: إن لم يرفع ضميرًا[6].

"... وكذلك أيضًا إذا رفع ظاهرًا لا يثنى ولا يجمع على اللّغة الفصحى، يجريه مجرى الفعل"[7].

أما لغة أكلوني البراغيث:

فقد وردت في الصّفحات: 599، 248، 329.

---

(1) المقرب 133/1.
(2) التّعليقة 244.
(3) المقرب 151/1.
(4) التّعليقة 255.
(5) التّعليقة 316.
(6) المقرب 220/1.
(7) التّعليقة 328 –329.

ومثال ذلك:

قوله: على لغة مَنْ قال: أكلوني البراغيث: [1].

"يعني به أنّ بعض العرب يأتي مع الفاعل المثنى، والمجموع المذكر، والمؤنث بعلائم تخبر بأحوال الفاعلين، كما أتوا مع المؤنث في نحو: " قامت هند " بعلامة تخبر بتأنيث الفاعل، وعلى ذلك قول الشّاعر:

ولكـــــنْ دِيـــــافيٍّ أَبـــــوه وأمُّـــــهُ بِحَــوْرَانَ يَعْصِــرْنَ السَّــليط أقارِبُــه[2]

فالنّون في " يعصرن " علامة لجمع الفاعل المؤنث، وكذلك يجمعون الاسم العائد على الفعل، ويثنونه وإن رفع الظّاهر، فتكون تثنيته وجمعه في كونه علامة لحوق العلائم للفعل" [3].

أما كلٌّ من اللّغات التّالية فقد ورد ذكرها مرةً واحدةً في التّعليقة وهي على النّحو التّالي: -

1- لغة مَنْ لم ينو: ص 285.
2- لغة مَنْ ينوي: ص 286.
3- لغة مَنْ يفتح لام الجر: ص 294.
4- لغة مَنْ جعل الواو علامة: ص 599.
5- لغة قوم ليسوا فصحاء: ص 311.
6- مذهب من يجيز: ص 601.
7- ليست لغة: ص 316.
8- أهل اللّغة: ص 244.

وقد أورد ابن النّحّاس في تعليقته لغات لأشخاص منفردين ومثال ذلك:

1- عمر رضي الله عنه:

فقد ورد ذكره ثلاث مرات في التّعليقة في الصّفحات التّالية: 412، 193، 150.

- **ومثال ذلك:** [4]

والخامس عشر: أن تكون النّكرة عامّة، نحو قول عمر –رضي الله عنه– "تمرةٌ خيرٌ من جرادة"[5].

---

(1) المقرب 139/1.

(2) البيت للفرزدَق من البحر الطّويل كما في ديوانه 205، ينظر الكتاب40/2.

(3) التّعليقة 248.

(4) التّعليقة 150.

(5) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، كتاب المناسك ، باب الهر و الجراد 410/4، رقم الحديث 8246 و ينظر الكتاب 56/1.

2- **ورد ذكر** " **الفرّاء** " مرتين في التّعليقة في اللّغات وذلك في الصّفحات: 381، 64.

- **ومثال ذلك:**

وحكى الفرّاء – رحمه الله – فيها ثلاث لغات: كَلِمَة وكِلْمَة وكَلْمَة مثل: كَبِد وكَبْد وكَبَد[1].

3- **وكذلك** فقد ورد ذكر لغة شخصين مرةً واحدة لكلٍّ منهما في التّعليقة وهما:

أ- المازني: 454.

ب- أبو جهل: 151.

(1) التّعليقة 64.

الفصل الثّالث

شواهد ابن النّحّاس في التّعليقة

ويشتمل على أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: شواهده من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: شواهده من الحديث الشريف

المبحث الثالث: شواهده من الشعر الرجز وأنصاف الأبيات.

المبحث الرابع: شواهده من أقوال العرب وأمثالها.

المبحث الأول

شواهد ابن النّحّاس من القرآن الكريم

عُرف العرب بالفصاحة والبيان، وارتفعوا بذلك مراتبَ عظيمةً؛ حتى أنّ الله–عزّ وجلّ– أنزل القرآن العظيم على رسوله الكريم – صلّى الله عليه وسلم– من جنس ما امتازوا به وتميّزوا؛ فكان القرآن العظيم بمنزلة المعجزة الخالدة التي تعهّدها ربُّ العزّة بالحفظ، فقد قال عزّ من قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، وعلماؤنا الأوائل اهتموا بالقرآن الكريم اهتمامًا عظيمًا، فلمّا استقرأوا القواعد من واقعهم اللّغوي، وجدناهم يدّعمون هذه القواعد بما يثبتها من القرآن الكريم والسّنة الشّريفة، أو من كلام العرب، وبذلك صارت هذه الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة وأشعار العرب، وأقوالهم وأمثالهم بمثابة الشواهد للقواعد النحوية؛ فصارت القواعد لا تصدق إلا بوجود الشّاهد النّحوي الدّال على صدقها وصحتّها، كما أنّ هذه الشّواهد كانت بمثابة المساعد والمساند في حفظ القاعدة النّحوية، وتُطبق في الحياة العملية.

ويُعد القرآن الكريم هو الشّاهد الأعلى للقواعد النّحوية، والمرجع الأهم، وممّا ظهر لي أنّ اهتمام ابن النّحّاس–رحمه الله– بالشّاهد القرآني عظيم؛ فقد أورد الشّواهد القرآنية العديدة والتّي فاقت المائتين وعشرين آيةٍ، واهتمامه البالغ فيها يتجلّى من خلال أنّه لم يرفض أيّة قراءة سبعية أو شاذة، بل كان يحترم هذا السّماع الصّحيح، بالرّغم من أنّه رفض بعض الشّواهد الشّعرية لشذوذها، واعتبر غيرها ضرورةً شعرية.

أ– شواهد ابن النّحّاس من القرآن الكريم: وقد تجلّى استخدام ابن النّحّاس – رحمه الله – الشّاهد القرآني في مواقف عدّة وهي:

1) استعمال الشّاهد القرآني للتّمثيل لما يقوله ابن عصفور – رحمه الله –:

1. وقوله وعلى أنواع مَنْ يعقل:[2]

مثاله [3]: قوله تعالى: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾[4] أيّ من أنواع النّساء وهذا الذّي ذكره لا خلاف فيه [5].

---

(1) سورة الحجر، آية 9.

(2) المقرب 58/1.

(3) التعليقة 96.

(4) سورة النساء، الآية 3.

(5) ينظر المفصل 177 والمقتضب 51/2 ومعاني القرآن 415/2 والتذييل والتكميل 128/3.

2. وقوله: وقد يقع على الجمع: [1]

مثاله: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾[2] فالمراد بـ " الذّي "هنا: الجمع بدليل قوله تعالى في الآية: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [3] فإشارته بالجمع دليلٌ على المراد بـ " الذّي"[4] الجمع.

3. وقوله: وإن لم يكن، جاز إثباته وحذفه: [5]

مثاله: " جاءني الذّي أكرمته "، ويجوز أن تحذف "الهاء" ويقال: "جاءني الذّي أكرمت " كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ [6] أي: بعثه الله وإنّما جاز حذفه؛ لأنّ طلب الموصول له يكون دليلًا عليه [7].

4. وأمّا قولهم: إنّه إذا حُذف حرف الجرّ، نُصب الاسم الذّي بعده، قلنا: لا نسلّم أنّه يُنصب... فالجواب عنه: أنّه لا نسلّم أنّ مثل ذلك منصوب، بل فتحته فتحة بناء لإضافته إلى غير متمكنٍ، كالفتحة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [8][9].

5. أن تكون موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [10] [11]

6. والثّامن والعشرون: أن تكون معتمدةً على واو الحال كقوله تعالى:﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[12][13]

---

(1) المقرب 58/1.
(2) سورة الزمر، آية 33.
(3) سورة الزمر، آية 33.
(4) التّعليقة 98.
(5) المقرب 60/1.
(6) سورة الفرقان، آية 41.
(7) التّعليقة 98.
(8) الذاريات، آية 23.
(9) التّعليقة 104.
(10) سورة البقرة، آية 221.
(11) التّعليقة 149.
(12) سورة آل عمران، آية 154.
(13) التّعليقة 152.

7. وقوله: أو تكرير المبتدأ: [1]

مثاله: " زيدٌ قائم زيدٌ " وقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿1﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿2﴾ [2] و﴿ الْقَارِعَةُ ﴿1﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿2﴾ [3]وهذا الذي يعرف بوقوع الظّاهر موقع المضمر.

8. وتكون " ما " للعموم والكثرة، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ ﴾[4][5].

9. قوله: أو ضمير الشّأن: [6]

ضمير الشّأن أو القصة عبارة عن ضميرٍ يؤتى به قبل الجملة: اسميةٍ كانت أو فعلية، إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه، فمثال الجملة الاسمية: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [7]على أحد الوجهين، والفعلية: قوله تعالى: ﴿ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [8] ففي "كاد" ضمير الشّأن والقصة، والجملة بعده "يزيغ قلوب فريق منهم" هي الخبر[9].

10. وقوله: ويجوز إدخال اللّازم إلى آخره: [10]

الفعل إذا تقدّم على مفعوله كان في غاية القوة فلا يحتاج إلى مقوٍ، فلا يجوز أن تقول: " ضربت لزيد "، وإن تأخّر حصل له نوعَ ضعفٍ، فجاز تقويته باللّام، فتقول: "لزيد ضربت " كما قال تعالى[11]: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [12].

11. "واعلم أنّ الحال تنقسم إلى أربعة أقسام: منتقلة: كـ "جاء زيدٌ راكبًا "، ومؤكدّة: كقوله تعالى:

---

(1) التّعليقة 156.
(2) سورة الحاقة، آية 1، 2.
(3) سورة القارعة، آية 1، 2.
(4) سورة يونس، آية 18.
(5) التّعليقة 173.
(6) المقرب 85/1.
(7) سورة الإخلاص، آية 1.
(8) سورة التوبة، آية 117.
(9) التّعليقة 177.
(10) المقرب 115/1.
(11) التّعليقة 230.
(12) سورة يوسف، آية 23.

﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [1]، وموطّئة: كقوله تعالى: ﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [2]، وكقولهم: "مررت بزيدٍ رجلًا صالحًا"؛ فـ "رجلًا "حالٌ في اللّفظ، و"صالحًا": صفةٌ له، وفي المعنى إنّما الحال "صالحًا "، ومقدرة نحو: "مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا... " [3].

12. قوله: وقد يحذفون أفضل: [4]

لا يريد بـ " قد " مع المضارع هنا للّتقليل؛ لأنّ الزّمخشري –رحمه الله – قال: وحذفه إنّما يكون كثيرًا فيكون المراد بـ " قد " هنا التّحقيق كما في قوله تعالى[5]: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾[6]

13. قوله: قسمٌ لا يجرّ إلا المضمر: [7]

هذا القسم عبارةٌ عن " لولا" واعلم أنّ " لولا " إن وقع بعدها الاسم المظهر لا يكون إلا مرفوعًا[8]على ما تقدّم ذكره، وذكر الخلاف في رفعه إن وقع بعدها المضمر، فإن كان من ضمائر الرّفع كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[9] فالحال فيه بالخلاف كالحال في المظهر[10].

14. قوله: وأمّا الكاف فللتّشبيه: [11]

مثالـه: " زيدٌ كعمرو "، وقد تكون الكاف زائدة كما وقعت في قوله تعالى [12]: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [13]

---

(1) سورة البقرة، آية91.
(2) سورة الأحقاف، آية 12.
(3) التّعليقة 251.
(4) المقرب 190/1 وينظر الكتاب 42/2.
(5) التّعليقة 290.
(6) سورة الأحزاب، آية 18.
(7) المقرب 193/1.
(8) ينظر ارتشاف الضرب 1904/4 وشرح المفصل لابن يعيش 146/8و الإنصاف في مسائل الخلاق 66.
(9) سورة سبأ، آية 31.
(10) التعليقة 292.
(11) المقرب 201/1.
(12) التّعليقة 299.
(13) سورة الشورى، آية 11.

15. وأمّا إضافة أسماء الزّمان إلى الجملتين نحو قوله تعالى[1]: ﴿ قَالَ اللَّـهُ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [2].

16. وقوله: حيث: [3]

"... قال شيخنا–رحمه الله –: ويحتمل أن تريد مكان هذا منه، ويلزم هذا الزّمان، وتبقى على أصلها من كونها للمكان، فإذا دخل عليها حرف جرٍّ خرجت عن الظّرفية كقوله تعالى[4]: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾ [5]

17. قوله: وأمّا الفاء من غير مهلة: [6]

يريد بهذا أنّها للتّعقيب، ثمّ التّعقيب قد يكون في معنى العامل... وقد أورد على كون الفاء للتّرتيب والتّعقيب قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [7]، وقوله تعالى[8]: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [9]

18. وقولنا: من فعلٍ أو شبهه ليدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول، وغيرهما نحو قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [10] فـ "هاؤم" اسم فعل[11].

19. وقد يقال: الظّاهر أنّ المضارع هنا بمعنى الماضي ومنه قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾[12] لمّا لم يكن حمله على التقليل [13].

20. هذا نصّ على أنّ "أم" المنقطعة تكون عاطفة، وبعضهم يقدّر المنقطعة بـ " بل " من دون

---

(1) التّعليقة 318.
(2) سورة المائدة، آية 119.
(3) المقرب 215/1.
(4) التّعليقة 319.
(5) سورة البقرة، آية 149.
(6) المقرب 229/1.
(7) سورة الأعراف، آية 4.
(8) التّعليقة 342.
(9) سورة النحل، آية 98.
(10) سورة الحاقة، آية19.
(11) التّعليقة 384.
(12) سورة النور، آية 63، سورة الأحزاب، آية 18.
(13) التّعليقة 456.

همزة، وقيل: التّقديران في قوله تعالى: ﴿ الم ﴿١﴾ تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [1] فقدّرها بعضهم: بل أتقولون افتراه، وقدّرها آخرون: بل تقولون افتراه[2].

والأمثلة كثيرة على استعمال ابن النّحّاس الشّواهد القرآنية للتّمثيل لما يقوله ابن عصفور [3].

2) إثبات بعض المعاني من خلال الشّاهد القرآني وذلك كالتّالي:

1- قوله: جاعل النّطق: [4]

هو اسمٌ لفعلٍ مرتجل، و"جعل" بمعنى " صيّر"هنا و" جعل " فعلٌ استعمل على معانٍ:

أحدها: أن يكون بمعنى "عمل ": كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ [5]

الثّاني: أن يكون بمعنى " خلق "، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [6] وهي في هذين الوجهين تتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ.

والثّالث: أن تكون بمعنى " صّير " كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[7]

والرّابع: أن تكون بمعنى " اعتقد " كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾[8].

فإنّها ها هنا بمعنى "أعتقد " لا " سمّى " كما وقع في كلام بعض الأكابر، فإنّهم إنّما يذمون على الاعتقاد لا على التّسمية، وقولنا إنّها بمعنى "اعتقد " تفسير للمعنى لا للعمل، وهي في هذين الوجهين تتعدّى إلى مفعولين، والثّاني في المعني هو الأول.

---

(1) سورة السجدة، آية 1، 2، 3.

(2) التّعليقة 346.

(3) ينظر النماذج في الصفحات التالية من التعليقة: 444، 463، 487، 493، 521، 531، 534، 535، 540، 547، 553، وغيرها.

(4) المقرب 43/1.

(5) سورة النحل، آية 81.

(6) سورة الأنعام، آية1.

(7) سورة البقرة، آية 143.

(8) سورة الزخرف، آية 19.

والخامس: بمعنى "ألقى" كقوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [1] وهذا يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ بنفسه، وآخر بحرف جر[2].

5 وقوله: صُرف إلى المخاطب[3]

نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [4] أي هؤلاء ممّن نتعجّب منهم[5].

6 وقوله: بمعنى صار: [6]

"... وهو أحد الوجوه في قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ [7] وكذلك قيل في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [8] إنّها بمعنى صار[9].

7 وقوله: بمعنى حدث: [10]

... فكان هنا بمعنى " حدث ووجد " ومن قوله تعالى[11]: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [12]

8 ... و"علمت" من غير جهة المشاعر والحواس بذلك على ما ذكرنا في "عرفت " قوله تعالى: ﴿ يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ ﴾[13]، و" السّيما " تدرك بالحواس والمشاعر، وكذلك في ذكر: ﴿الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾ [14] أيّ: طيّب رائحتها لهم من " العرف " وهو الرّائحة، إنّما تُعلم من جهة الحاسة [15].

---

(1) سورة الأنفال، آية 37.
(2) التّعليقة 53.
(3) المقرب 71/1.
(4) سورة البقرة، آية 175.
(5) التّعليقة 122.
(6) المقرب 92/1.
(7) سورة ق، آية 27.
(8) سورة مريم، آية 29.
(9) التّعليقة 199-200.
(10) المقرب 82/1.
(11) التّعليقة 200.
(12) سورة البقرة، آية 280.
(13) سورة الرحمن، آية 41.
(14) سورة محمد، آية 6.
(15) التّعليقة 231.

9 وقوله: وجعل بمعنى: صيّر: [1]

كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [2] أيّ صيّرناكم، ووسط الشّيء خياره[3].

10 قوله: وقعْدك الله: [4]

بمعنى "عمرك الله "، وهو مضافٌ إلى الفاعل كـ "عمرك الله "... وليس من القعود الذّي هو خلاف القيام، ولكن من قول الله: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾[5] أيّ: حافظ يبيّن ذلك[6]: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[7].

11 قوله: " وسْط "ساكنة السّين: [8]

يقال: "جلستُ وسْط القوم "بالتّسكين؛ لأنّه ظرف... و"الوسَط " أيضًا بالتّحريك: من كلّ شيءٍ أعدله، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[9] أي عدلًا، ويقال: شيء وسَط أي: متوسطٌ بين الجيد والرّديء[10].

12 وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [11]لا مصاحبة، فقيل: "مع "هنا بمعنى " بعد "[12].

13. وقوله: بعض: [13]

مثال قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[14] أيّ: فوق بعضهم[15].

---

(1) المقرب 116/1.
(2) سورة البقرة، آية 143.
(3) التّعليقة 233.
(4) المقرب 151/1.
(5) سورة ق، آية 17.
(6) التّعليقة 252.
(7) سورة ق، آية 18.
(8) المقرب 148/1.
(9) سورة البقرة، آية 143.
(10) التّعليقة 255.
(11) سورة الشرح، آية 6.
(12) التّعليقة، ص 312.
(13) المقرب 210/1.
(14) سورة الزخرف، آية 32.
(15) التّعليقة 316.

14. وقوله: وأيّ: [1]

مثاله: قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[2]أيُّ الأسماء دعوتموه بها[3].

15. يقال: توكيد وتأكيد، ووكدّت وأكدّت، لم ينفرد أحد الأصليين بزيادة تصّرف عن الآخر فيجعل أصلًا له، فإذا هما لغتان، وقيل التّوكيد أفصح لمجيئه في القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[4][5].

3) رد الدّليل بعد ذكر الرّأي النّحوي والاستدلال له:

ومثال ذلك:

1. مسألة: جواز تقديم خبر ليس عليها: [6]

فقد أجاز الكوفيون تقديم خبر " ليس " عليها، قال ابن النّحّاس: وأمّا مَنْ أجاز تقديم خبر " ليس " عليها فدليله: أنّ ليس فعلٌ ناقص مثل أخواتها، فإذا جوّزنا في " كان وأخواتها " يجوز في " ليس " أيضًا طردًا للباب، واستدلّ بعضهم على جواز التّقديم بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[7] حين قدّم معمول الخبر، يؤذن بجواز تقديم العامل، ويجاب عن ذلك بتوسّع العرب في الظّروف، فلا دليل في ذلك، والدّليل الصّحيح على جواز تقديم الخبر تجويز سيبويه[8] – رحمه الله – في باب الاشتغال " أزيدًا لستَ مثله " على ما تقدّم، ولا يفسّر حيث لا يجوز أن يعمل [9].

2. مسألة: وقوع " ما " على ذات مَنْ يعلم: [10]

"... وقد ذهب قومٌ إلى أنّ " ما " تقع على ذات مَنْ يعلم، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى:

---

(1) المقرب 210/1.

(2) سورة الإسراء آية 110.

(3) التّعليقة 316.

(4) التّعليقة 364.

(5) سورة النحل، آية 91.

(6) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 139 وشرح المفصل لابن يعيش 114/7 وارتشاف الضرب 1172/3 وهمع الهوامع 373/1.

(7) سورة هود، آية 8.

(8) الكتاب 103/1.

(9) التّعليقة 201.

(10) تنظر المسألة: المقتضب 51/2 والتذييل والتكميل 128/3 والمفصل 771 ومعاني القرآن 415/2.

﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾[2] وبقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [3].

فرّد ابن النّحّاس أدلتهم بقوله: لا دليل لهم في شيءٍ منه؛ لأنّه يحتمل أحد أمرين:

أ-إمّا أن تكون " ما " مصدريّة في جميع ما ذُكر؛ فلا تكون-حينئذٍ-وقعت على الذّات، ويكون تقدير " لما خلقت بيدي " أي لخلقي بمعنى: ذي خلقي، ولا يقدّر هنا حذف مضافٍ، بل يكون " خلق " مصدرًا بمعنى مفعول أي: مخلوق كقولهم: " درهمٌ ضرْب الأمير "، أي: مضروبه.

ب-وإمّا أن تكون " ما " هنا أوقعها بمعنى الصّفة لمن يعلم لا على ذاته سبحانه[4].

3. مسألة: نصب المضارع بـ "أنْ" محذوفة من غير بدل: [5]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " فلو حُذفت " أنْ" وبقي الفعل، فالاختيار عندنا رفع الفعل، وقال الكوفيون يبقى عملها: واحتجَّ الكوفيون بقراءة ابن مسعود – رضي الله عنه –: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [6] أي: " أن لا تعبدوا إلا الله "، بنصب " لا تعبدوا" ب "أنْ" مقدّرة، فحُذفت " أنْ" وعملت مع الحذف.

أمّا ردّ ابن النّحّاس – رحمه الله – على شاهدهم قوله: "والجواب: أمّا قراءة ابن مسعود فشاذة، ويُحتمل أن تكون " لا " فيه للنّهي؛ فيكون الفعل مجزومًا لا منصوبًا" [7].

---

(1) سورة الشمس، آية 6، 5.

(2) سورة الكافرون، آية 3.

(3) سورة ص، آية 75.

(4) التعليقة 96 – 97.

(5) تنظر المسألة الإنصاف في مسائل الخلاف 448 وشرح الجمل لابن عصفور 132/1.

(6) سورة البقرة، آية 83 قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي(لا يعبدون) بالياء، وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم(لا تعبدون) بالتاء، وقرأ ابن مسعود وأُبي(لا تعبدوا) بحذف النون، ينظر السبعة في القراءات 163 وتفسير ابن كثير 128/1.

(7) نفس المصدر ونفس الصفحة.

4) رفض الرّأي النّحوي من خلال تأويل الشّاهد:

ومثال ذلك:

1-مسألة: العطف على معمولي عاملين مختلفين: [1].

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " اختلف النّحاة فيها، فذهب سيبويه – رحمه الله – ومَنْ تبعه إلى امتناع جواز العطف على عاملين مطلقًا، وذهب الأخفش – رحمه الله – وتابعه جماعةٌ من الكوفيين، وغيرهم إلى جوازه بشرط أن يكون المجرور في المعطوف به متقدّمًا على غيره؛ سواء كان المجرور متقدمًا في المعطوف عليه أو متأخرًا نحو: " زيدٌ في الدّار والحجرة عمرو " أو " في الدّار زيدٌ والحجرة عمرو " [2].

وقد استدلّ المجيزون بالسّماع وبالقياس، وما يهمّنا في هذا الموقع هو ما استشهد به المجيزون من القرآن الكريم وهو: قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[3] فقال: جرّ " اختلاف " بالعطف على " السّموات "، و" آيات " معطوفةٌ على " الآيات " فيمَنْ قرأها بالنّصب، أو معطوفةٌ على موضع "إنّ" واسمها فيمَنْ قرأها بالرّفع، فـ " السّموات " مجرورةٌ بـ " في " و" الآيات " منصوبةٌ بـ " إنّ " أو هي و" إنّ" في موضع رفع بالابتداء، فقد عطفت الواو اسمين على عاملين، إمّا " إنّ" أو الابتداء وحرف الجر.

أمّا إجابة ابن النّحّاس عن استدلالهم بالآيات من سورة الجاثية فكان بوجهين: –

1- عدم التّسليم بأنّ " اختلاف " مجرورٌ بالعطف على " السّموات "، بل هو مجرورٌ بحرف جرٍّ مقدّر من جنس الملفوظ به، لا يقال: إنّ حرف الجر لا يعمل مقدرًا لأنّا نقول: إذا كان قبله حرفٌ مثله ملفوظٌ به جاز تقديره، فلم يعطف حينئذٍ إلّا اسم " إنّ"، والجار والمجرور الذّي هو خبرها على اسم " إنّ" وخبرها " المتقدّم "، فلا عطف على عاملين حينئذٍ.

---

(1) تنظر المسألة: ارتشاف الضرب 659/2 والمساعد 471/2 وشرح المفصل لابن يعيش 27/3 والكتاب 63/1-66.

(2) التعليقة 356.

(3) سورة الجاثية، آية 4، 3، 2.

2- وإذا سلّمنا أنّ " اختلاف" معطوفٌ على " السّموات " المجرور بـ " في " ولكن لا نسلّم أنّ " آياتٍ " منصوبة بالعطف على " الآيات " التّي هي اسم " إنّ" بل نصب " آياتٍ " على التّوكيد " لآياتٍ " الدّاخلة عليها اللّام في الآية الأولى[1].

2- مسألة: مجيء " مِنْ" لابتداء الغاية في الزّمان: [2]

قوله: لابتداء الغاية في غير الزّمان: [3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله–هذا مذهب البصريين – رحمهم الله –، ومذهب الكوفيين – رحمهم الله – أنّها تدخل على الزّمان واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [4] فدخلت " مِنْ " على الزّمان: وردّ ابن النّحّاس قائلًا: فالجواب عنها: أنّ ذلك على حذف مضاف والتّقدير – والله أعلم – " من تأسيس أول يوم "[5].

5) رفض الرّأي النّحوي من خلال إعراب الشّاهد له:

ومثال ذلك:

1- التّوجُّه في إعراب " خيرًا "[6] في قوله تعالى: ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[7]:

اختلف النّحاة في إعراب " خيرًا " في الآية الكريمة السّابقة: فأعربها الكسائي – رحمه الله – على إضمار " كان " ويكون تقديره: " يكن الانتهاء خيرًا لكم ".

2- أمّا الفرّاء – رحمه الله – فقد أعربها على أنّها " صفةٌ " لمصدرٍ محذوفٍ، ويكون تقديره: " انتهوا انتهاءً خيرًا لكم "، وبذلك نرى اختلاف إعراب الكوفيين أنفسهم لهذه الكلمة من الآية [8].

وقد ردّ ابن النّحّاس ما قاله الكسائي بأمرين:

---

(1) التّعليقة 356-357.

(2) تنظر المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف 315 وشرح المفصل لابن يعيش 11/8 وشرح الجمل لابن عصفور 498/1.

(3) المقرب 197/1.

(4) سورة التوبة، آية 108.

(5) التّعليقة 259-260.

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء 295/1 و شرح المفصل لابن يعيش 27/1.

(7) سورة النساء، آية 171.

(8) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 380 ومعاني القرآن 95/3 وارتشاف الضرب 158/2.

1- أنّ "كان" لا تُضمر في كلّ المواضع وكذلك لا يصحّ قول: " أطع الله أفقه النّاس ". أي: " تكن أفقه النّاس ".

2- من جهة المعنى: وهو إنّ مَنْ ترك ما نُهي عنه فقد سقط عنه اللّوم، وعُلم أنّ ترك المنهي خيرٌ من فعله، فلا فائدة حينئذٍ من قوله " خيرًا ".
أمّا الفرّاء في إعرابه " خيرًا " صفة فقد استدلّ بدليلين هما: [1].

1-أنّ هذا الحذف لم يأتِ إلّا فيما كان " أفعل " نحو: " خيرًا لكم وأفضل ".

2-أنّك تقول: "اتق الله هو خيرًا لك"؛ تريد: "الاتقاء خيرٌ لك "فإذا هو هو الذّي يرتفع به "خير"، وصل الفعل فنصبه.

وقد ردّ ابن النّحّاس على استدلال الفرّاء بأمرين:

- من جهة المعنى: وهو أنّ الانتهاء لا يتنوع إلى خيرٍ وشر؛ لأنّ المطلوب التّرك وقد حصل، فلا فائدة حينئذٍ في قوله: " انتهاءً خيرًا ".
- من جهة اللّفظ: وذلك أنّه قد جاء الحذف فيما ليس مصدرًا كقول العرب: " وراءك أوسع لك " لأنّ " أوسع " لا يصحّ أن يكون صفةً لمصدر، وإن صحّ فيه: " وراءك هو أوسع لك"[2].

ومن الأدلّة التّي ردّ بها ابن النّحّاس للكلمة " خيرًا" في الآية الكريمة: فهو: خيرًا: منصوب بإضمار فعل، والتّقدير " وائت خيرًا "، وذلك نجده في قوله: والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه – رحمه الله – إنّ " خيرًا " نُصب بإضمار: " وائت خيرًا " لأنّه لمّا نهاه؛عُلم أنّه يأمره بما هو خير، فكأنّه قال: " وائت خيرًا "[3].

3- مسألة: العطف على الضّمير المرفوع المتّصل: [4]

فقد أجاز الكوفيون العطف على الضّمير المرفوع المتّصل دون فاصل أو توكيد، واستدلّوا لذلك بالآيتين القرآنيتين: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾[5] وبذلك يكون إعراب الضّمير " هو " معطوف على الضّمير.

---

(1) التعليقة 415-416.
(2) الكتاب 282/1 والمقتضب 25/3.
(3) التّعليقة 415-416.
(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 380 ومعاني القرآن 95/3 وارتشاف الضرب 158/2.
(5) سورة النجم، آية 7، 6.

أمّا إعراب ابن النّحّاس للشّاهد هو: الرّفع بالابتداء، والجار والمجرور خبره. والواو حاليّة لا عاطفة، والجملة في موضع نصب على الحال، والضّمير في " استوى " لجبريل عليه السّلام، و" هو" ضمير النّبي – صلى الله عليه وسلّم، والتّقدير – والله أعلم – استوى جبريل في حال استقرار النّبي صلّى الله عليه وسلّم في الأفق [1].

ب- **شواهد ابن النّحّاس من القراءات القرآنية:**

أمّا بالنّسبة لما استشهد به ابن النّحّاس من القراءات القرآنية فهي قليلة بالقياس لما استشهد به من القرآن الكريم. وابن النّحّاس – رحمه الله – يجلّ القراءات القرآنية ويحترمها إلى أبعد الحدود، فلم يلحّن قارئًا ولم يخطئه كغيره من النّحاة البصريين بل كانت عبارته: "...أ نّ رواية أبى عمرو وغيره من السّبعة – رحمهم الله – صحيحة الإسناد عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – فكيف يسوغ إنكارها، بل هي حجةٌ على مَنْ خالفها، وطريق إنكار النّحاة ذلك شذوذه من جهة القياس لا السّماع كشذوذ قوله تعالى ﴿استحوذ﴾ [2]، فمتى رأيت في كلام النّحاة ما يدلّ على إنكارٍ في إحدى الرّوايات السّبعة المنقولة عن الأئمة الثّقات –رضي الله عنهم أجمعين –، فوجه ما ذكرنا، ولا نظن بهم إنكار الرّواية – معاذ الله"[3] .

أمّا استخدام ابن النّحاس للشّاهد من القراءات القرآنية فتمثّل فيما يلي:

1) التّمثيل لما يقوله ابن عصفور:

1. مسألة إبطال عمل " أنْ" وهي مذكورة في اللّفظ: [4]

قال ابن النّحاس – رحمه الله – وإذا كان بعض العرب قد أبطل عمل " أنْ" وهي مذكورة في اللّفظ تشبيهًا بـ " ما "، نحو قراءة مجاهد – رضي الله عنه: ﴿أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[5] بالرّفع[6].

---

(1) التّعليقة، ص 352.

(2) سورة المجادلة، آية 19.

(3) التّعليقة، ص 565.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 563/2.

(5) سورة البقرة، آية 233 قيل أن هذه القراءة لابن مجاهد، وقد روى ابن مجاهد أنه قُرئ بهذه القراءة فليست قراءته، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 563/2،

(6) التّعليقة 425 .

2.مسألة: تأنيث الضّمير العائد على مؤنث مجازي[1]:

كقولهم: " ذهبت بعض أصابعه "، فتأنيث الضّمير العائد على اسم ليس حينئذٍ للعمل على المعنى، ومنه قراءة من قرأ: ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن ﴾ [2] بتأنيث يلتقطه [3].

3.مسألة: جزم الفعل المرفوع مجاراةً للفعل المجزوم: [4]

وقوله: أو جارٍ مجرى المجزوم:

كقراءة من قرأ: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [5] بجزم "أكن "، فإنّه إنّما جزمها على توهّم جزم " أصدّق "، لو حذفت الفاء من " فأصّدّق" لا يجزم، فتوهّم الفاء وإن كانت موجودة بمنزلة المعدوم، فعطف عليه بالجزم، فأصّدّق وإن كان منصوبًا عند هذا القارئ جارٍ مجرى المجزوم، ومثاله في الكلام أن تقول: " زرني فأكرمك وأحسن إليك ".

4.مسألة: جزم الفعل المعتل بحذف الحركة المقدّرة وإثبات حرف العلّة[6]:

وعلى هذا الوجه تحمل قراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [7] بالياء في " يتقي " [8].

5.مسألة: حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين: [9]

والجواب أنّ حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين هو ولام التّعريف، كقراءة من قرأ: ﴿أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[10] بحذف التّنوين من "أحد"[11].

---

(1) ينظر الكتاب 51/1 – 402 و348/3.

(2) سورة يوسف، آية 10، القراءة بالتاء هي قراءة الحسن البصري وقد قرأ بها ابن كثير وقتادة، ينظر مختصر في شواذ القرآن 62.

(3) التّعليقة 360.

(4) التّعليقة 77.

(5) سورة المنافقون، آية 10 قرأ أبو عمرو بن العلاء "و أكون " بالواو وفتح النون وقرأ الباقون بسكون النون من غير واو ينظر: النشر 388/2.

(6) ينظر الكناب 23/1 والتذييل والتكميل 202/1 وارتشاف الضرب 848/2 وهمع الهوامع 178/1.

(7) سورة يوسف، آية 90 إثبات الياء بعد القاف وصلاً ووقفًا قراءة قنبل ينظر النشر في القراءات العشر 297/2 والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 166.

(8) التّعليقة 75.

(9) ينظر الكتاب 148/2.

(10) سورة الإخلاص، آية 2، 1 عزى ابن مجاهد هذه القراءة إلى عمرو بن العلاء، ينظر السبعة في القراءات 701، أما في الكشاف للزمخشري فهي بدون عزو ينظر الكشاف 298/4.

(11) التّعليقة 85.

2) استخدام الشّاهد من القراءات القرآنية في إقرار حكم أو إثبات قاعدة:

1. مسألة: عدم إدغام الرّاء فيما بعدها: [1]

قوله: وأمّا الرّاء فلا تُدغم في شيء: [2].

لأنّ الرّاء حرفٌ مكرر، وإدغامها في غيرها يذهب ما فيها من التّكرار فلا يجوز[3].

2. مسألة: استحسان إدغام الحرف السّاكن عن المتحرّك [4]:

قوله: إذا كان الأول ساكنًا أحسن من إذا كان متحرّكًا: [5].

لأنّ في المتحرّك زيادة عمل، وهو حذف الحركة، وكلّما قلّ العمل كان أحسن، وهكذا كلّ موضعٍ يذكر المصنِّف فيه استحسان إدغام السّاكن على المتحرّك [6].

3. مسألة: استحسان إدغام الحروف المتقاربة في المخرج من طرف اللّسان وأصول الثّنايا:

قوله: والإدغام على كلّ حالٍ أحسن من البيان[7].

لتقارب ما بين هذه الحروف في كونها من طرف اللّسان وأصول الثّنايا فنزلت لتقاربها منزلة المتماثلة فحسن إدغامها على إظهارها [8].

4. مسألة: حكم إخفاء الميم مع مقاربه الباء[9].:

قوله: ثمّ الميم ولا تُدغم في شيء: [10].

وجهه أنّ الإدغام يذهب ما فيها من الغنّة، وقد رُوي عن أبي – عمرو – رحمه الله – إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ [11] وقوله

---

(1) ينظر الإدغام للسيرافي 425 والممتع في التصريف 724/2 – 725 والمساعد لابن عقيل 267/4.

(2) المقرب 14/2.

(3) التّعليقة 570.

(4) ينظر الممتع في التصريف 707/2.

(5) المقرب 15/2.

(6) التّعليقة 570.

(7) المقرب 15/2.

(8) التّعليقة 570.

(9) ينظر: السبعة في القراءات 551 والممتع في التصريف 717/2 وشرح المفصل لابن يعيش147/10.

(10) المقرب 16/2.

(11) سورة النحل، آية 70.

تعالى: ﴿ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾[1]، قال ابن يعيش – رحمه الله – وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللّفظ باء مشددة؛ لأنّ الحرف إذا أدغم في مقاربة قُلب إلى لفظه، ثم أُدغم، قال ابن مجاهد – رحمه الله – يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام وإنّما هو إخفاء، والإخفاء اختلاس الحركة، وتضعيف الصّوت، وعلى هذا الأصل ينبغي أن يحمل كلّ موضع يذكر الفرّاء أنّه مدغم [2].

3) استعمال الشّاهد من القراءات القرآنية لترجيح رأي نحوي على آخر:

ومثال ذلك:

1. **مسألة: إدغام " الفاء " في مقاربها " الباء ":**

قوله: ثمّ الفاء ولا تدغم في شيء: [3].

وقالوا: باطل كقراءة الكسائي[4] –رحمه الله– بينما نجد أنّ – ابن النّحاس – يرجّح الرّأي الكوفي في هذه المسألة مجيزًا إدغام الفاء في مقاربها الباء مستدلًّا بقراءة إمام الكوفيين الكسائي – رحمه الله [5].

2. **مسألة: حبّذا بين الاسمية والفعلية:**

قوله: إنّ دخول حرف النّداء من غير استيحاش دليل على اسميّتها: [6]

قلنا: أمّا دخول حرف النّداء عليها فلا دليل فيه على اسميّتها، بل دخول حرف النّداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[7] في قراءة الكسائي – رحمه الله – وهما:

إمّا أن تقول: إنّ المنادي محذوف تقديره يا قوم حبّذا، ويا قوم اسجدوا.

---

(1) سورة الأنعام، آية 53.

(2) التّعليقة 571.

(3) المقرب 16/2.

(4) ينظر الممتع في التصريف 709/2 والسبعة في القراءات 527 وإعراب القراءات السبع 177/1.

(5) التّعليقة 571.

(6) المقرب 70/1.

(7) سورة النمل، آية 25 قرأ الكسائي بتخفيف اللام في(ألّا) ولم يجعل فيها(أن) ووقف(ألا يا) ثم بدأ(اسجدوا) وقرأ الباقون بتشديد اللام في(ألّا) ينظر: السبعة في القراءات 480.

وإمّا: أن تكون جُردت " يا " من النّداء، وجعلها لمجرّد التّنبيه، وأمّا كونه لم يستوحش في حبّذا – وان استوحش في غيرها – فلا دليل فيه أيضًا على اسميّتها؛ لأنّ عدم الاستيحاش هنا يجوز أن يكون لشبهها بالاسم لمّا لم تتصرف، لا لكونها اسمًا.

وبذلك نرى أنّ ابن النّحاس – رحمه الله – يرجح الرّأي البصري على الرأي الكوفي في أنّ " حبّذا " فعلًا وليس اسمًا بالاستعانة بقراءة الكسائي في الآية الكريمة [1].

4) استعمال الشّاهد من القراءات القرآنية في رفض الرّأي النّحوي من خلال تأويل الشّاهد:

1. مسألة: العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجار: [2]

قوله: فإنّه لا يعطف عليه إلّا بإعادة الخافض: [3]

اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة، فأجاز الكوفيون العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار، واستدلّوا على ذلك بالسّماع والقياس. وما يهمّنا في هذا الموقف هو الشّواهد القرآنية التّي استشهد بها الكوفيون على جواز المسألة وهي:

1 –قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [4] في قراءة حمزة – رضي الله عنه ف "الأرحام " معطوفة على الهاء في "به".

2–وقوله تعالى: ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾[5] فقالوا: " والمقيمين " معطوف على الكاف في " قبلك ".

3–وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾[6] ف " ما " معطوفة على الضّمير المجرور بـ " في ".

4–قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[7] بجر " المسجد " عطفًا على "الضّمير" المجرور في "به".

---

(1) التّعليقة 120.

(2) تنظر المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف 271 ومعاني القرآن 224/1 وشرح المفصل 77/3.

(3) المقرب 233/1 .

(4) سورة النساء، آية 1و ينظر السبعة في القراءات 226 والإقناع في القراءات السبع 627/2.

(5) سورة النساء، آية 162.

(6) سورة النساء، آية 127.

(7) سورة البقرة، آية 217.

5–قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ [1] فـ " مَنْ" معطوفة على المجرور في " لكم ".

وكان ردّ ابن النّحّاس – رحمه الله – على ذلك: والجواب عمّا قاله الكوفيون: أمّا السّماع فلا شاهد لهم في شيء منه، أمّا " والأرحام " فليست الواو فيه عاطفة، وإنّما هي للقسم وجواب القسم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[2].

وأمّا " المقيمين" فلا نسلّم أنّه مجرورٌ بالإضافة بل هو منصوبٌ على المدح، تقديره–والله أعلم – " أمدح المقيمين الصّلاة " كما جاز في الآية الأخرى: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾[3]، وأمّا " ما يُتلى عليكم " فلا نسلّم أنّه مجرورٌ بالعطف بل هو مرفوعٌ بالابتداء والخبر محذوف تقديره– والله أعلم –: " وعندكم ما يتلى عليكم "، ولئن سلّمنا أنّه مجرورٌ، فلا نسلّم أنّه معطوفٌ على الضّمير، بل يجوز أن يكون معطوفًا على " النّساء "، وأمّا " والمسجد الحرام " فلا نسلّم أنّ جرّه بالعطف على الضّمير، بل العطف على " سبيل الله "، وأمّا " ومَنْ لستم " فلا نسلّم أنّه مجرورٌ، بل هو منصوبٌ عطفًا على "معايش"،–أي والله أعلم –: "وجعلنا لكم العبيد والبهائم"، وذكره بـ " مَنْ" لاختلاط ما لا يعقل بمَنْ يعقل[4].

وما يهمّنا هنا أن ابن النّحّاس أوّل الشّاهد: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[5] قراءة حمزة – رضي الله عنه – وذلك:

من خلال قوله: أمّا " والأرحام " فليست الواو فيه واو عاطفة، وإنمّا هي للقسم وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [6]

---

(1) سورة الحجر، آية 20.

(2) سورة النساء، آية 1.

(3) سورة البقرة، آية 177.

(4) التّعليقة 350–348.

(5) سورة النساء، آية 1.

(6) سورة النساء، آية 1.

2- مسألة: إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به: [1]

فقد أجاز الكوفيون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود الفاعل، واستشهدوا بالآيتين الكريمتين: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[3]، وذلك بإقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول فيكون التقدير في كلتا الآيتين:

- "نُجي النّجاةُ المؤمنين ".
- "ليجزي الجزاءُ قومًا".

أمّا ابن النّحّاس – رحمه الله – فقد اختلف توجهه في إعراب هذين الشّاهدين، وذلك: بأن الفعل " نُجي" ليس فعلًا مضارعًا مبنيًا للمفعول، بل هو فعلٌ مضارعٌ مبنيٌ للفاعل أصله "ننجي" وقد أدغمت النّون في الجيم. ودليله على ذلك: أنّه لو كان مبنيًا للمفعول لكان فعلًا ماضيًا، وكانت الياء مفتوحة، وحيث إنّها لم تفتح الياء؛ دلّ ذلك على أنّه فعلٌ مضارعٌ مبنيٌ للفاعل لا للمفعول.

أمّا الآية الثّانية وهي ما يهمّنا هنا: فقد أوّل ابن النّحاس الشّاهد من القراءات القرآنية: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[4] قراءة يعقوب: بأنّ " جزيت " يتعدّى إلى مفعولين بدليل أنك تقول: " جزيتُ زيدًا خيرًا " و" جزيته شرًا " وبذلك يكون القائم مقام الفاعل هو: المفعول به الثّاني لا المصدر، فلا دليل لهم عندئذٍ[5].

5)رد الرّأي النّحوي لشذوذ القراءة الشّاهد فيه:

- مسألة: حذف الضّمير لإطالة الصّلة بالمجرور والمفعول: [6]

وقوله: ما أنا بالذّي قائل لك سوءًا: [7].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 1338/3 – 1339 وشرح المفصل لابن يعيش 75/7 والمقتضب 50/4 وهمع الهوامع 265/2 والخصائص 397/1 .

(2) سورة الأنبياء، آية 88و هي قراءة عاصم وابن عامر وأبي بكر، ينظر: معاني القرآن للفراء 210/2 وإعراب القراءات السبع وعللها 65/2.

(3) سورة الجاثية، آية 14 ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها 313/2.

(4) سورة الجاثية، آية 14 ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها 313/2و لكني لم أجد نصًا يدلل على أنّها قراءة يعقوب إلا قول ابن النحاس في هذا المقام.

(5) التّعليقة 135، 136.

(6) التّعليقة 104.

(7) المقرب 61/1.

التّقدير: "الذّي هو قائل لك سوءًا"، فحذف " هو " لمّا طالت الصّلة بالمجرور والمفعول. وقوله: شاذّ لا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ: ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[1][2] و﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[3][4] .

فهنا نجد أنّ ابن النّحّاس يرفض القياس على هذه القراءة من ناحية شذوذها قياسًا لا سماعًا.

6)مخالفة النّحاة البصريين في توجيه القراءة القرآنية:

ومثال ذلك:

مسألة: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس بالظّرف: [5]

فهنا نجد ابن النّحّاس – رحمه الله – خالف النّحاة من أصحاب مذهبه ألا وهم البصريون في توجيه قراءة ابن عامر – رحمه الله – في الآية الكريمة: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[6] بقوله: وهبْ المصنِّف – رحمه الله – يقول هذه الأبيات كلّها، وغيرها إنّها ضرورةٌ، فكيف يصنع في قوله تعالى في قراءة ابن عامرٍ بنصب " الأولاد " وجرّ " الشركاء "، فهذا في اللّفظ كـ "زج القلوص " وغيره من الأبيات التي أنشدت، وإذا عرفت هذا تحقق أنّ الجواب أن تقول: أمّا الآية الكريمة فتخرّج جرّ " شركائهم " بمضافٍ محذوف كما ذكرنا في الأبيات، وأمّا حذف التّنوين من " قتل " فلا يتّجه فيما ذكرناه في الأبيات؛ لأنّه ليس ثم التقاء ساكنين فتخريجه حينئذٍ أن نقول: إنّ " قتل " كان مضافًا إلى لفظ " شركائهم " آخرين بين " قتل " و" أولادهم "، فحُذف من اللّفظ وبقي " قتل " على إرادة الإضافة غير منوّنٍ كما يكون لو ظهر المضاف في اللّفظ.

---

(1) سورة البقرة، آية 26.

(2) بعوضة بالرّفع قراءة الضّحّاك وإبراهيم بن عيلة، ينظر تفسير ابن كثير 69/1.

(3) سورة الأنعام، آية 154.

(4) أحسن بالرّفع قراءة يحيى بن يعمر، قال أبو عمرو بن العلاء: وهذه قراءة لا أستجيز القراءة بها وإن كان لها في العربية وجه صحيح، ينظر تفسير ابن كثير 215/2.

(5) التّعليقة 84–85.

(6) سورة الأنعام، آية 137.قرأ ابن عامر وحده(زُيّنَ) بضم الزاي، و(قتلُ) بضم اللام، و(أولادَهم) بفتح الدال و(شركائهم) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون(زَيّن) بفتح الزاي و(قتلَ) بفتح اللام، و(أولادِهم) بكسر الدال، و(شركاؤهم) يضم الهمزة رفعًا، ينظر: السبعة في القراءات 270.

7)قبول الرّأي النّحوي من خلال الاستدلال بالقراءة السّبعية لها:

– مسألة: إدغام " الفاء " في مقاربها الباء [1]:

قوله: ثمّ الفاء ولا تدغم في شيءٍ: [2]

و قالوا: باطل كقراءة الكسائي – رحمه الله–[3]

وهنا نرى أنّ النّحاة استضعفوا هذه القراءة، ولم يقبلوها–وهي قراءة الكسائي في " إدغامه " الفاء في الباء " ولكنّ ابن النّحّاس أجاز هذا الإدغام، ووجده هو الأحرى بالقبول لوروده في قراءة سبعية.

(1) قرأ الكسائي بالباء في(نخسف) و بإدغام الفاء في الباء بعدها في الآية " إن نشأ نخسف بهم الأرض " سورة سبأ آية 9 ، ينظر السبعة 527 وإعراب القراءات السبع وعللها 210/2 والإقناع في القراءات السبع 177/1والممتع في التصريف 717/2 وشرح المصل لابن يعيش 147/10.

(2) المقرب 16/2.

(3) التّعليقة 571.

المبحث الثّاني

شواهده من الحديث الشّريف

الحديث: لغةً: هو الجديد.

واصطلاحًا: هو ما أُثر عن الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ، سواء أكانت الصّفة خُلقية أم خَلقية، وهو السّنة النّبوية، ولا خلاف بين السّنة النّبوية والحديث الشّريف في الاصطلاح الفقهي [1].

ومما لا يحتمل الشّك، أنّ النّبي – صلّى الله عليه وسلّم – أفصح النّاس وأعلمهم بلغة قومه فهو عليه السّلام أفصح من امرئ القيس ومن الشّماخ ومن الحسن البصري وأعلم من الأصمعي وأبي عبيدة وأبي عبيد، فما في الظلال أبعد من أن يحتج في اللّغة بألفاظ هؤلاء، ولا يحتج بلفظه فيها – عليه السّلام – فكيف وقد أضاف ربُّه تعالى فيه العصمة من الخطأ فيها، والتّأييد الإلهي والنّبوة والصّدق [2].

وأهمية الحديث تكمن في حفظ اللّغة العربية، وله الأثر البالغ في بناء الحضارة الإسلامية، وتكوين الفكر الإسلامي، مما حدا بالرّواة والعلماء إلى القيام بالرّحلات العلمية لطلب علم الحديث في شتّى أقطار الأرض، وقد تأثّرت العلوم الأخرى بطريقة توثيق الأخبار، وتحقيق النّصوص ودراسة الرّجال حسبما جاء في علم "مصطلح الحديث"، وقد وصف ابن جني هذا العلم، وعلماؤه بقوله: " وهو عيار هذا الشّأن وأساس هذا البنيان ".[3] ومع ذلك فقد انقسم العلماء في الاستشهاد بالحديث الشّريف إلى ثلاث طوائف:

طائفةٌ: منعت الاستشهاد بالحديث كأبي حيان، وابن الضائع الذّين كانا سببًا في شيوع ظاهرة منع الاستشهاد بالحديث الشّريف. [4] وذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ الأحاديث لم تنقل كما سُمعت من النّبي عليه الصّلاة والسّلام، وإنّما رُويت بالمعنى.

وثانيهما: أنّ أئمة النّحو البصريين لم يحتجّوا بشيءٍ منه.

وطائفةٌ: جوّزت الاستشهاد به مطلقًا كالرّضي وابن هشام وابن مالك الذّي فاقهم في الاستشهاد

---

(1) مجمع البيان للطبرسي 211/13.

(2) الإحكام في أصول الأحكام 539-540.

(3) الخصائص 313/3.

(4) الحديث النّبوي في النّحو العربي 113.

بالحديث الشّريف [1].

وطائفةٌ: توسّطت في ذلك كالشّاطبي الذّي جوّز الاحتجاج بالأحاديث التّي اعتُني بنقل ألفاظها[2].

ويقول الدّكتور حسن موسى الشّاعر: " إنّ الأصل رواية الحديث بألفاظه، وأمّا الرّواية بالمعنى، فكانت ضرورةً مقيّدة بشروط تمنع تطرُّق الخلل أو المعنى، وقد عرفنا ورع الصّحابة والتّابعين، ودقتهم وتحفُّظهم في رواية الحديث [3].

أما بالنّسبة لابن النّحّاس – رحمه الله – فقد استشهد بالحديث الشّريف، وأجلّه كثيرًا فقد قرأه كما رأيناه سابقًا على أكابر شيوخ عصره، وتلقّاه عنه بعض تلاميذه فلابد أن يترك ذلك أثره في احتجاجه به، فقد بلغت شواهده في التّعليقة سبعة عشر حديثًا وثلاثة آثار، وقد كان استعمال ابن النّحاس الحديث الشريف على قسمين:

الأول: هو استخدام الحديث الشّريف أو الأثر كشاهد لغوي يوضّح معاني الكلمات ومثال ذلك:

الحديث الشّريف:

" والأيم تعرب عن نفسها " [4] " الثّيب تعرب عنها لسانها " أي: تبيّن [5].

الحديث الشّريف:

" فشكونا إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – حرّ الرّمضاء في جباهنا وأيدينا؛ فلم يشكنا" [6] "يشكنا "هنا بمعنى: "لم يُزِل شكايتهم "[7].

1. ويروى أنّ النّبي – صلّى الله عليه وسلّم – سُئل عن سبحان الله فقال:

" إنصاف الله من كلِّ سوءٍ " وفسره فقال: الكبر عمّا يستأنف منه، ويروى أنّه عليه السّلام قال: "

---

(1) الحديث النّبوي في النّحو العربي 106.

(2) الخزانة12/1.

(3) النّحاة والحديث النّبوي، ص 33.

(4) أخرجه ابن ماجة في سننه من حديث عدي الكندي ، كتاب النكاح ، باب استئمار البكر و الثيب 602/1.

(5) التّعليقة 65.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث خباب بن الأرت ، باب الشكوى من حر الرمضاء 432/1، رقم الحديث 189..

(7) التعليقة 65.

براءة الله من الشّر"[1].

4. قوله: وبيد:

بمعنى غير، ومنه الحديث عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – أنّه قال: " أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش ". [2] أي غير أنّي من قريش، وقيل معناه: على أنّي من قريش[3].

5. قال: استعذر الله من فلان، إذا بيّن من أوقع به فهو معذور، أي قال: من عذيري من فلان[4]، وفي الحديث: " استعذر رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – من أُبي " [5].

6. وعنه عليه السّلام: " ومن يعذرني من أناس أنّبوا أهلي "[6] أي: عابوا غيرة، عذير الرّجل ما يحاول ممّا يعذر عليه، والعذير الحال، والعذير المعذورة، يقال عذيرك من فلانة، أي هلم معذرتك منه[7].

7. ومن الأثر:

قوله: وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب: هذا قول عمر – رضي الله عنه – قال: " إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، ولكن ليذك لكم الأسل والرّماح والسّهام " [8]، نهى عن حذف الأرنب بالعصا ونحوه؛ لأنّه لا تحلّ به الصّيد إذا قتل، والغالب قتل الأرنب بالحذف[9].

8. وكما جاء في الخبر:

" صلاة اللّيل مثنى مثنى" [10] فالجواب أنّ تكرير مثنى في الخبر للمبالغة في التّوكيد، فكأنّه

---

(1) ينظر : شرح سنن النسائي المسمى "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى "13/ 147 و التّعليقة 251–252.

(2) شرح السنة للبغوي ، كتاب الجمعة ، باب فرض الجمعة 202/4.

(3) التّعليقة 313.

(4) التّعليقة 414.

(5) ينظر الإمامة و الرد على الرافضة للأصبهاني 343/1.

(6) ينظر صحيح البخاري من حديث عائشة ، كتاب الشهادات ، باب تعديل النساء بعضهن بعضًا رقم الحديث 2660، 173/3.

(7) التّعليقة 414 وينظر الكتاب 282/2.

(8) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، كتاب المناسك ، باب صيد المعراض 477/4 ، رقم الحديث 8534.

(9) التّعليقة 412.

(10) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر ، كتاب الوتر ، باب ما جاء في الوتر 24/2 ، رقم الحديث 993.

قيل: صلاة اللّيل: "اثنان، اثنان، اثنان"، فكرّر أربع مراتٍ؛ لأنّ مثنى بمنزلة اثنين مرتين، وهذا التّكرير بمنزلة ضربت زيدًا زيدًا [1].

9. وجاء في الأثر:

قالت عائشة – رضي الله عنها –: " لقد رأيتنا مع رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – ومالنا طعامٌ إلّا الأسودان " [2] تعني – رضي الله عنها – الماء والتّمر[3].

أما القسم الثّاني فهو: استخدام الحديث الشريف، أو الأثر كشاهدٍ نحويٍ في المسائل النّحوية المعروضة، ومن أمثلة ذلك:

1. شاهد مجيء الحال جملةٌ اسمية[4]:

قوله – صلّى الله عليه وسلّم –: " أقربُ ما يكونُ العبد من ربِّه وهو ساجدٌ "[5].

2. رُوي في الأثر: "إذا ذُكر الصّالحون فحيهلا بعمر" [6] حهيلا: اسم فعلٍ أمر، بمعنى. ابدأ واعجل بذكره[7].

3. شاهد: مجيء النّكرة عامة – في الأماكن التّي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة:

نحو قول عمر – رضي الله عنه –: " تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ " [8].

4. شاهد: إظهار الخبر في لولا:

قوله – صلّى الله عليه وسلّم – لعائشة – رضي الله عنها: " لولا قومُك حديثٌ عهدهم بكفرٍ، لأسست البيت على قواعد إبراهيم " [9][10].

---

(1) التّعليقة 483.

(2) أخرجه الإمام مالك في الموطأ من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه –كتاب صفة النبي – صلى الله عليه وسلم –باب جامع ما جاء في الطعام و الشراب 933/2 ، رقم الحديث 31.

(3) التّعليقة 590.

(4) التّعليقة، ص 169.

(5) سبق تخريج الحديث ص 66 من البحث.

(6) سبق تخريج الحديث ص 66 من البحث.

(7) التّعليقة 243.

(8) سبق تخريج الحديث ص 157 من البحث.

(9) أخرجه البخاري من حديث ابن الزبير ، كتاب العلم ، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر ، رقم الحديث 126 ، 37/1.

(10) التّعليقة 159.

1.شاهد على معنى " لو ":

قوله: التّي هي لما كان سيقع لوقوع غيره أو بمعنى إنْ. إنمّا عبّر بهذه العبارة، ولم يقل كما يقول أكثر النّحاة من أنّ معناها امتناع الشّيء لامتناع غيره لما يلزمهم من مفهوم الأثر الذي هو " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " [1] من أنّه يصير مفهومه: إنّه لو خاف الله لعصاه، وليس المعنى على ذلك، فقال: هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره[2].

2.شاهد: عدم مجيء اللّام لعدم اللّبس في المعنى في الحروف التّي تنصب الاسم، وترفع الخبر إذا لحقتها " ما ":

ليس على إطلاقة، بل نقول: إن لم يظهر المعنى لزمت اللّام للفرق كما ذكر، وإن ظهر بدون اللّام؛ جاز تركها، وإن كان الإتيان أحسن، وفيه ما جاء من الحديث: " إن كان رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – يبعثنا، وما لنا من طعامٍ إلّا التّمر " [3] فلم يأتِ باللّام لمّا كان المعنى لا يلبس[4].

3.شاهد النّكرة المقاربة للمعرفة:

وقوله: أفعله إبرامًا: [5]

أي أستأثر بفعله، ومعناه: أي أنفرد بفعله، مثال النّكرة المقاربة للمعرفة ما جاء في الحديث: " فجاء بفرس له سابقًا " [6] فقرّب "فرس" من المعرفة لكونه وصف بـ " له " [7].

---

(1) مسائل نحو مفردة 32.

(2) التّعليقة 193.

(3) أخرجه ضياء الدين المقدسي في كتاب الأحاديث المختارة 199/8، رقم الحديث 231.

(4) التّعليقة 226.

(5) هذه الفقرة غير موجودة في المقرب المطبوع.

(6) التّمهيد 95/14.

(7) التّعليقة 256.

4.شاهد استخدام اللّفظ المذكر للمؤنث على قبح:

"... كما قال سيبويه[1] –رحمه الله – وإن قلت ضربني وضربت قومك، فجائز، وهو قبيح، لجعل اللّفظ كالواحد، كأنّك قلت إذا مثّلته: " ضربني مريم "، و" ضربتْ قومك " ورُوي عن العرب:

" هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بني أبيه وأنبله "، ولم يقل: أجملهم وأنبلهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [2]، ولم يقل " في بطونها " ومنه الأثر: " خيرُ النّساء صوالحُ نساءِ قريش أحناه على ولدٍ، وأرعاه على زوجٍ في ذات يد " [3]، ولم يقل أحناهن، ولا أرعاهن[4].

5.مسألة: إعمال الثّاني:

لم يحضرني في التّنزيل جلّ منزلةً ما هو صريحٌ في إعمال الثّاني إلّا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّـهِ﴾ [5] ولو أعمل الأول لقال: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله، ومثله الحديث: " إنّ الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم دواب"[6][7].

6.شاهد على لزوم اللّام في الأمر على الأصل:

قوله: إلّا أنّ اللّام تلزم: [8]

إنمّا لزمت لأنّ الأصل أن يكون الأمر كلّه باللّام من حيث كان معنى من المعاني، والمعاني إنّما موضوع لها الحروف، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازم اللّام على الأصل،

---

(1) الكتاب 45/2.

(2) سورة النحل، آية 66.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة ، كتاب النكاح ، باب أي من ينكح و أي النساء خير 6/7 ، رقم الحديث 5082 .

(4) التّعليقة 403–404 وينظر الكتاب 45/2.

(5) سورة المنافقون، آية 5.

(6) أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد ، كتاب الصيد والذبائح و ما يؤكل من الحيوان ، باب إباحة الضب 1546/3 ، رقم الحديث 51.

(7) التّعليقة 407.

(8) المقرب 271/1.

واستُغني عن فعل المخاطب للفاعل عنها، فحُذفت هي وحرف المضارعة، لدلالة الخطاب على المعنى المراد، وقد يؤتى بها على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾[1] فيمن قرأها بالتّاء المنقوطة باثنتين من فوق، وروي عن النّبي – صلّى الله عليه وسلّم – أنّه قال في بعض الغزوات: " لتأخذوا مصافكم " [2] وإتيانه بغير لام هو كثير ولفظ المصنِّف – رحمه الله – يعطي أن الحذف أكثر من الإثبات[3].

(1) سورة يونس، آية 58 ونسبت هذه القراءة إلى ابن عامر وعثمان بن عفان وأبيّ وأنس والحسن والجحدري والأعمش، ينظر النشر 285/2 والكشاف 241/2 والبحر المحيط 172/5.

(2) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث معاذ بن جبل 422/36، رقم الحديث 2109، وأخرجه الترمذي في سننه من حديث معاذ بن جبل ، كتاب التفسير باب من سورة ص ، 221/5 ، رقم الحديث 3235.

(3) التّعليقة 441.

المبحث الثّالث

شواهد ابن النّحّاس من الشّعر

لقد كان الشّعر العربي بمثابة البئر الذّي لا ينضب، والذّي اغترف منه النّحاة واللّغويون، ووضعوا عليه أصولهم، وقواعدهم، وقد قال السّيوطي في مزهره: "وإنّما قيل: الشّعر ديوان العرب؛ لأنّهم كانوا يرجعون إليه عند اختلافهم في الأنساب والحروب، ولأنّه مستودع علومهم وحافظ آدابهم ومعدن أخبارهم[1].

وبالتّالي صار الشّعر مورد اللّغويين والنّحاة، منه يستقون أساليب العرب في لغاتهم، وعليه يقيسون ما يستنبطونه من خلال استقراء كلامهم ولهجاتهم.

وكذلك: له أهميةٌ عظمى عند علماء النّحو، ولكنّهم اختلفوا في درجة الأخذ عن العرب، فمنهم المستكثر المتّسع الذّي ينقل عن جميع العرب: بدويّهم وحضريّهم وهم "الكوفيون".

ومنهم المتشدد الذّي لا ينقل إلّا عن فصحاء العرب الذّين لم تصبهم آفات الحضارة، وهم: "البصريون"[2].

ولكنهم اتفقوا على أنّ الأخذ لا يكون إلّا بالمشافهة، فمشافهة الأعراب الوافدين عليهم أو مشافهتهم بالرّحلة إليهم [3]، وكان ممّا أدي إليه ذلك التّباين في الأخذ عن العرب أن اتّسعت دائرة الخلاف بين المدرستين، وقد قسم العلماء شعر العرب إلى أربع طبقات[4].

الطّبقة الأولى: الشّعراء الجاهليون وهم الذّين لم يدركوا الإسلام أمثال: امرئ القيس والأعشي.

الثّانية: المخضرمون وهم الذّين أدركوا الجاهلية والإسلام أمثال: لبيد وحسان.

الثّالثة: المتقدّمون ويقال: لهم الإسلاميون وهم الذّين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الرّابعة: المولدون ويقال: المحدثون وهم الذّين جاؤوا من بعدهم كبشار وأبي نواس.

---

(1) المزهر 344/1.

(2) المدارس النّحوية لشوقي ضيف 159.

(3) إنباه الرّواة 258/2.

(4) خزانة الأدب 5/1.

فالطّبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا، أمّا الثّالثة فالصّحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأمّا الرّابعة فالصّحيح أنّه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل يستشهد بكلام من يُوْثَق به منهم واختاره الزّمخشري [1].

ولا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللّغة العربية [2] كما لا يجوز عند البصريين الاحتجاج بشعر مجهول القائل، ولكنّ الكوفيين جوّزوا ذلك، واحتجّوا بأبيات المجاهيل وبنوا عليها قواعدهم [3].

وفي هذا المبحث نرى ابن النّحّاس –رحمه الله– يستشهد بشعر الشّعراء من الطّبقة الأولى والثّانية، ونراه يستأنس بشعر أبي نواس ومثال ذلك في باب المبتدأ والخبر:

غيـــرُ مَأْسُـــوفٍ عَلَـــى زَمَـــنٍ يَنْقضِـــــي بِـــــالْهَمّ وَالحَـــــزَن[4]

وبشعر أبي تمام:

لُعَـــابُ الأَفَـــاعِي القَـــاتِلاتِ لُعابُـــه وَأَرَى الجَنَـــا اشْـــتَارَتْهُ أَيْـــدٍ عَوَامِـــلُ[5]

وبشعر المتنبي:

أجِـــدّكَ مَـــا تنفـــكُّ عَـــانَ تَفُكُّـــه عُـــمَ بِـــنْ سُـــلَيْمَانٍ وَمَـــالًا تُقسّـــم[6]

وكذلك:

أَحَـــادٌ أَمْ سُـــدَاسٌ فِـــي أَحَـــادٍ لُبَيْلَتَـــا المَنُوطَـــةُ بِالتّنـــادِي[7]

وكذلك البيت:

جَاءَتْـــكَ تَطْفَـــحُ وَهِـــيَ فَارِغَـــةٌ مَتْنَـــى بِهَـــا وَتَظُنُّهَـــا فَـــرْدَا[8]

---

(1) الكشاف 119/1.

(2) الاقتراح 54.

(3) الاقتراح 55.

(4) التّعليقة 144 والبيت لأبي نواس الحسن بن هاني، من البحر المديد كما في ديوانه 103، وهو من شواهد همع الهوامع 6/2، الخزانة345/1 وتذكرة النّحاة 171.

(5) التّعليقة 176 والبيت لأبي تمام من البحر الطويل ينظر: ديوان أبي تمام 240.

(6) التّعليقة 284 والبيت للمتنبي من البحر الطويل والبيتان في شرح الدّيوان 89/4.

(7) التّعليقة 484 والبيت للمتنبي من البحر الوافر، ينظر ديوان المتنبي 129/1.

(8) التّعليقة 484 والبيت للمتنبي من البحر الكامل والتّبيان في شرح الديوان /325.

وللحريري أورد له قوله:

جَــادَ بــالِعَيْنِ حِــينَ أعْمَــى هَــوَاهُ عَيْنُـــه فَـــائْثَنَى بِـــلاَ عَيْنَـــين[1]

اهتمّ ابن النّحاس – رحمه الله – كثيرًا بالاستشهاد بالشّعر فقد بلغ عدد أبيات الشّعر في تعليقته ثلاثمائة وواحد وعشرين بيتٍ، تتنوّع ما بين البيت الكامل أو أنصاف الأبيات أو جزء البيت محل الشّاهد أو الأرجاز...

وقد استدلّ بهذا الاتجاه العظيم من السّماع في طرقٍ عدّة وهي كالتّالي:

أولًا: استخدام الشّاهد الشّعري للتّمثيل لما يقوله ابن عصفور:

والأمثلة كثيرة في هذا المجال وسأقصر كلامي فيه على عشرة أمثلةٍ:

1- من المبتدآت التّي لا خبر لها:

قولهم: " أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك "، فـ " أقلُّ " مبتدأ لا خبر له؛ لأنّه بمعنى الفعل في قولهم " قلّ رجلٌ يقول ذلك " [2]

وكذلك قول الشّاعر:

غَيْــرُ مَأْسُــوفٍ علَــى زَمَــنٍ يَنْقَضِـــي بـــالِهَمِّ وَالحَـــزَنِ[3]

2- في عرضه لمواطن الابتداء بالنّكرة:

والثّامن: معنى الكلام التّعجب [4]كقول الشّاعر:

عَجَــــبٌ لِتِلْــــكَ قَضِـــــيّةٌ فِـيكُم عَلَــى تِلْـكَ القَضِـيّةِ أَعْجَـبُ[5]

---

(1) التّعليقة 589 والبيت من البحر الرّمل بلا نسبة في: مقامات الحريري 91.

(2) التّعليقة 143-144.

(3) البيت للحسن بن هاني " أبو نواس " كما في ديوانه 103 وهو من البحر المديد ينظر: الخزانة 345/1 وهمع الهوامع 6/2

(4) التّعليقة 149.

(5) البيت من الأبيات المختلف في نسبة الشّاهد لصاحبه فقد قيل أن قائله: عمرو بن الغوث بن طيء وقيل أنه لزرافة الباهلي وقيل إنه لهني بن أحمر الكتاني وقد نسبه سيبويه في كتابه لرجل من مذحج ولم يعينه الكتاب 319/1 همع الهوامع 118/3 وشرح المفصل لابن يعيش 114/1".

3- قوله: أو عموم يدخل تحته المبتدأ: [1]

مسألة: "نعم الرّجل زيدٌ"، إذا قلنا إن " زيدٌ " مبتدأ، و" نعم الرّجل " خبره [2]، وقول الشّاعر:

أَلَا لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ إِلَـى أُمِّ مُعَمّـر سَـبِيلٌ فَإِمّـا الصّـبْرُ عَنْهَـا فَـلَا صَـبْرُ[3]

4- قوله: أن لا يفصل بينهما وبين الاسم بـ "إنْ " الزّائدة: [4]

تحرز من مثل قولنا: " ما إنْ زيدٌ قائمٌ "، وقد جاء الفصل بـ " إنْ" مع إعمالها في الشّعر[5]، قال الشّاعر:

بَنِـــي غُدانَـــةَ مَـــا إِنْ أَنْـــتُم ذَهَـــب وَلَا صَـــرِيفٌ وَلَكِـــنْ أَنْـــتمُ الخَـــزَفُ[6]

5- قوله: قرينة دالّة على أنّه داخل:

مثاله: سرتِ الأيامُ حتّى يومَ لقاءِ صديقي: [7]

واعلم أنّ " حتّى " إذا كانت عاطفة فشرطها أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها، نحو "أكلت السمكةَ حتّى رأسَها"...، وتكون حرف ابتداء بمعنى أنّه تقع بعدها الجمل الفعلية والاسمية[8] كما في ابتداء الكلام نحو قول الشّاعر:

سَـرَيْتُ بِهِـم حتَّـى تكِـلّ مطـيُّهم وَحتَّـى الجِيَـادُ مَـا يُقَـدْنَ بأرْسَـانِ[9]

6- قوله: المعرّف بالألف واللّام: [10]

... وللألف واللّام قسمٌ آخر، وهي أن تكون زائدة، ولا تدلّ على العهد حينئذٍ، وتعرف زيادتها بلزومها كالألف واللام في الآن واللات والعزى على ما قيل، والألف واللّام في الذّي على مَنْ يقول إن تعريفها بالصّلة، والألف واللّام في العمرو[11] من قول الشّاعر:

---

(1) المقرب 83/1.

(2) التّعليقة 156.

(3) البيت للرّماح بن ميادة من البحر الطويل وهو من شواهد الكتاب 386/1 والأغاني 270/2.

(4) المقرب 102/1.

(5) التّعليقة 209.

(6) لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البحر البسيط وهو من شواهد شذور الذّهب 194.

(7) المقرب 198/1.

(8) التّعليقة 296.

(9) البيت لامرئ القيس من البحر الطويل ينظر: ديوان امرئ القيس 165.

(10) المقرب 222/1.

(11) التّعليقة 332- 333.

بَاعـــد أُمَّ العَمـــرِو مِـــنْ أَسِـــيرِهَا حُـــرّاسُ أبـــوابٍ عَلَـــى قُصُـــورِهَا[1]

7- قوله: أيمن الله:[2]

اختلف النّحاة هل هذه كلمةٌ مفردةٌ موضوعةٌ للقسم أم هي جمع؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها، أهي همزة قطع أم همزة وصل ؟ فذهب البصريون أن " ايمن " كلمةٌ مفردةٌ موضوعةٌ للقسم، وأن همزتها همزة وصلٍ، واستدلّوا على ذلك بحذفها في وصل الكلام بعض إلى بعض[3]، واستدلوا على ذلك بقول الشّاعر:

فقـــالَ فريـــقُ القَـــوْمِ لَمّـــا نَشَـــدتُهم نَعـــمْ وَفَرِيـــقٌ لـــيْمُنُ الله مَـــا نَـــدْرِي[4]

8- قوله: ونوع يختزل منه: [5]

"... وقيل لو جُرّ الاسم الذّي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل: " مررت بأحمر " لأشبه المضاف، وقيل لو بقي الجر بعد حذف التّنوين لالتبس الذّي لا ينصرف بالمضاف إذا قلت: " مررت بأحمر " تريد " أحمري " كما قالوا: " مررت بغلام " يريدون " بغلامي " وهي لغة حكاها المازني في غير النّداء[6]، قال الشّاعر:

ومِـــنْ قَبْـــلُ نَـــادَى كُـــلُّ مَـــوْلَى قرابـــةً فَمَـــا عَطَفَـــتْ يَوْمًـــا عَلَيْـــه العَوَاطِـــفُ[7]

9- قولـه: ومـا فيـه سببان من الثّلاثي السّاكن الحشو كـ " نوح ولوط " منصرف في اللّغة الفصيحة، التّي عليها التّنزيل لمقاومة السّكون أحد السّببين، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه [8]، وقد جمعها الشّاعر في قوله:

لَـــمْ تَتَلَّفّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئزَرِهـــا دَعَـــدٌ وَلَـــمْ تُســـقَ دَعَـــدُ فِـــي العُلَـــبِ[9]

---

(1) بيتين من الرّجز لأبي النّجم العجلي وهما من "شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف 317/1 وهمع الهوامع/277.

(2) المقرب 207/1.

(3) التّعليقة 305.

(4) لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البحر الطويل، وهو من" شواهد الإنصاف 407/1 وتذكرة النّحاة 403.

(5) المفصل 16.

(6) التّعليقة 453-454.

(7) هذا البيت من البحر الطويل وهو: شواهد همع الهوامع 195/3 بلا نسبة.

(8) التّعليقة 515-516.

(9) البيت لجرير من البحر المنسرح ينظر: ديوان جرير 65.

10- قوله: أمس: [1]

"... والدّليل على تعريفه وصفهم إياه بالمعرفة في قولهم: " لقيته أمس الأحدث، ولقيته أمس الدّابر "[2]، قال الشّاعر:

صَـــدَعَتْ غَزَالـــةُ قَلبَـــه بِفـــوارِسٍ جَعَلَـتْ جُمُـوعَهُمُ كَـأَمْسِ الـدّابرِ[3]

والأمثلة كثيرة على الاستعانة بالشّواهد الشّعرية في تمثيل ما يقوله ابن عصفور[4].

ثانيـاً: إقرار حكم أو إثبات قاعدة:

1- مسألة: تخريج الوصف بالمصدر بجعله نفس المصدر للمبالغة:

قال ابن النّحّاس: "واعلم أن النّحاة خرّجوا الوصف بالمصدر على أحد ثلاثة أوجهٍ: إمّا على حذف المضاف، تقديره: ذو عدل، وإمّا أن يكون جعله نفس العدل مبالغة، كقول الخنساء:

تَرْتَـعُ مَـا رَتَعَـتْ حَتَّـى إِذَا ادّكَـرَتْ فِإنّمَـــا هِـــيَ إقبَـــالٌ وَإدْبَـــارٌ[5]

جعلها نفس الإقبال والإدبار وإما أن يكون المصدر واقعًا موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول على حسب ما يراد من المعنى".

الشّاهد: " إقبال وإدبار " خرّج الوصف بالمصدر بجعله نفس المصدر للمبالغة[6].

2- مسألة: صرف الاسم المعدول إذا أريد به منقول:

قال ابن النّحّاس: "... ويكون معدولًا في ثلاثة: عن فاعل كـ " عُمر " وإذا لم يكن منقولًا من جميع " عمرة " فهو حينئذٍ منصرف، وإذا أريد به " عامر " لم ينصرف للعدل والتّعريف وإن أريد انّه منقول من قول الشّاعر:

أَخُـــو رَغَائـــبَ يُعْطِيهَـــا وَيَسْـــأَلُهَا يَـأْبَى الظُّلَامَـةَ مِنـهُ النّوفـلُ الزّفَـرُ[7]

---

(1) المقرب 291/1.

(2) التّعليقة 537.

(3) البيت لعمران بن حطّان زعيم الخوارج وهو من البحر الكامل ومن شواهد شرح الجمل 195/1.

(4) ينظـر الأمثلـة فـي: 534، 538، 546، 302، 301، 470، 443، 295، 216، 213، 212، 262، 482، 171، 170، 169، 159 وغيرها.

(5) البيت للخنساء من البحر البسيط، ينظر: ديوان الخنساء 26 ومن شواهد الكتاب 327/1.

(6) التّعليقة 330-331.

(7) البيت لعامر بن الحارث(أعشى باهلة) وهو من البحر البسيط، ينظر: الخزانة، 185/1

انصرف؛ لأنّ أصله الصّفة كما لو سُمي بـ " حُطم "[1].

3- مسألة: عدم جواز أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين لشيءٍ واحدٍ في فعلٍ من الأفعال إلّا في "ظننت" وأخواتها وفي "فقدت وعدمت... "

قاعدة: لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيءٍ واحدٍ في فعلٍ من الأفعال إلّا في "ظننت" وأخواتها، وفي "فقدت وعدمت "، فلذلك قال – رحمه الله – في قول الشّاعر:

دَعْ عَنْـكَ نَهْبًـا صِـيحَ فِـي حُجْرَاتِـهِ وَلَكِـن حَـدِيثًا مَـا حَـدِيث الرّواحِـلِ[2]

الشّاهد: " عنك " قال ابن عصفور – رحمه الله- باسمية " عن " دون حرفيتها وبذلك يكون الضّمير المتصل " الكاف " ليست معمولة للفعل " دَعْ " لأنّ الفعل " دَعْ " ليس من باب "ظنّ" وأخواتها ولا "عَدِمَ وفَقَدَ" [3].

4- مسألة: مجيء الباء زائدة مع الفاعل سماع لا قياس:

قوله: وأمّا الباء فتكون زائدة: [4]

قال ابن النّحّاس: لا تزاد الباء بقياس إلا في الخبر المنصوب مع " ما " و" ليس " وكان إذا كان معناه النّفي، وفي فاعل " كفى " وفي فاعل " التّعجب " نحو: " أحسن بزيد " على رأى البصريين – رحمهم الله – وما عدا ذلك فليس بقياس بل مسموع، واستدلّ ابن النّحّاس بقول الشّاعر:

أَلَا هَـلْ أَتَاهَـا وَالحَـوَادِثُ جَمّـةٌ بِـأنّ امـرأ القَـيْسِ بِـن تملـكَ بَيْقَـرَا[5]

الشّاهد: مجيء الباء زائدة مع الفاعل وهو المصدر المؤول " أنّ امرأ القيس بن تملك بيقرا " سماعًا لا قياسًا [6].

---

(1) التّعليقة 478.

(2) البيت لامريء القيس من البحر الكامل، ديوان امرئ القيس135.

(3) التّعليقة 293-294.

(4) المقرب 203/1.

(5) البيت لامرئ الفيس من البحر الطويل، ينظر: ديوان امرئ القيس 62 والخزانة 524/9 وشرح المفصل 23/8.

(6) التّعليقة 202-203.

5- مسألة: جر الاسم مع حذف الحرف في " ربّ " مع وجود الواو والفاء وعدمها: [1]

كما قال الشّاعر: -

رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فِـــي طَلَلِـــه كَـذَلِكَ أَقْضِـي الحَيَـاةَ مَـن جَلَلِـه[2]

الشّاهد: " رسمِ دارٍ " جر " رسم " مع حذف رُبّ " وواوها وتقدير الكلام " ورُبّ رسمِ دارٍ ".

6- احتمالية مجيء " حيث " ظرف زمان وظرف مكان:

قال ابن النّحّاس: " وأجاز الأخفش أن تكون ظرف زمان محتجًّا بقول طرفة:

لِفَتَـــى عَقْـــلٌ يَعِـــيشُ بِـــهِ حَيْـــثُ تَهْـــدِي سَـــاقَه قَدَمُـــهُ[3]

الشّاهد: " حيثُ تهدِي ساقَه قدمُه " أراد المدة ولم يرد المكان.

قال: أراد مدة حياته، قال شيخنا – رحمه الله: ويحتمل أن تريد مكان هذا منه، ويلزم منه الزّمان وتبقى على أصلها من لكونها للمكان[4].

7- مسألة التّثنية بشرط اتّفاق اللّفظين والمعنيين في الكلمة:

قوله: بشرط اتفاق اللّفظين إلى قوله للتّسمية: [5]

قال ابن النّحاس – رحمه الله – أجمع النّحاة على أنّه: إذا اتفق اللّفظان والمعنيان جاز التّثنية كـ " رجلين " و" زيدين "، وإنْ اختلف اللّفظان وقف على السّماع كـ " العمرين "، وإن اختلف المعنيان، هل تجوز التّثنية أم لا؟اختُلف في ذلك، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك وحُمل عليه قول الحريري في مقاماته:

جَـــادَ بِـــالعَيْنِ حِـــينَ أَعْمَـــى هَـــوَاهُ عَيْنُـــه فَـــانْثَنَى بِـــلَا عَيْنَـــين[6]

الشّاهد: تثنية كلمة "عين" مع اختلاف المعنيين فـ "العين" بمعنى "الذّهب" والفضة، و"عينه": هي عينه المبصرة.

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 319-322.

(2) البيت لجميل بن معمر من البحر المنسرح ينظر: ديوان جميل 105و الخزانة20/1 والتّعليقة 304.

(3) البيت لطرفة بن العبد من البحر المديد كما في ديوانه 258، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور375/2 والهمع 207/3.

(4) التّعليقة 320.

(5) المقرب 40/2.

(6) لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البحر الرّمل، ينظر: مقامات الحريري 91.

ومنهم مَنْ منع ذلك، وخطّأ ابن الحريري، وذهب جماعة من متأخري المغاربة، وغيرهم إلى أنّهما إذا اتفقا في المعنى الموجب للتّسميّة: جازت التّثنية، وإن اختلفا في المعنى كـ " الأسودين " في الماء والتّمر لما تسمى كلّ واحدٍ منهما بذلك لسواده و" الأحمرين في الخمر والزّعفران، أو الخمر واللحم لما سمي كلّ واحدٍ منهما بذلك لحمرته[1].

ثالثـًا: استعمال الشّاهد الشّعري لترجيح رأي نحوي على آخر:

1- استعمال المصدر " سبحان " علم ومنعه من الصّرف:

قوله: سبحان الله ": [2]

قيل: " سبحان " اسم للمصدر، وقيل: هو مصدر فعل لم يستعمل كـ " سَبَحَ سبحانًا " لتخفيف الباء، كـ " كفر كفرانًا " ومعناه: البراءة من السّوء والشّبهة، فإذا قلت " سبحان الله "؛ فمعناه: توّحد الله، وليس معناه " قلت سبحان الله"، وأكثر ما يستعمل مضافًا إلى المفعول...

وقد جاء غير مضاف[3] في قوله:

أَقُـــولُ لَمّـــا جَـــاءَنِي فَخْـــرُهُ سُـــبْحَانَ مِـــنْ عَلْقَمَـــةِ الفَـــاخِرِ[4]

الشّاهد: استعمال " سبحان " اسم علم ومنعه من الصّرف، فقيل: جُعل عَلَمًا على معنى "البراءة"، وفيه الألف والنّون الزّائدتان، فلم ينصرف للتّعريف، وزيادة الألف والنّون، وقيل إنمّا لم ينّون لأنّه نوى الإضافة.

2- مسألة أصل التّاء في الاسم المفرد إذا وقفت عليها بالهاء: [5]

قوله: إن كانت فيه تاء التّأنيث أبدلتها في الوقف هاء ساكنة: [6]

أجمع النّحاة على أنّ ما فيه تاء التأنيث يكون في الأصل " تاء "، وفي الوقف " هاء " على اللغة الفصحى، واختلفوا أيّهما أبدل من الأخرى، فذهب البصريون إلى أنّ " التّاء " هي الأصل وأنّ " الهاء " بدلٌ عنها، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك[7].

---

(1) التّعليقة 589.

(2) المقرب 48/1.

(3) التّعليقة 251-252.

(4) البيت للأعشي من البحر السّريع كما في ديوانه 179، ينظر همع الهوامع115/3 والخزانة185/1.

(5) ينظر مغني اللبيب 348/3 والمفصل 468 وهمع الهوامع 397/3 وشرح المفصل لابن يعيش/81/9.

(6) المقرب 24/2.

(7) التّعليقة 585.

استدلّ البصريون بقول الشّاعر:

اللهُ نَجـّـــاكَ بِكَفَيّ مُسْلِمَتٍ [1]

الشّاهد: الوقف على "التّاء" بـ "تاء" ولا كذلك " الهاء" فعلمنا أنّ " التّاء" هي الأصل وأنّ " الهاء" بدلٌ منها.

1- **مسألة: لفظ " كلا وكلتا " مثنى:** [2].

قوله: وكلا: [3]

قال ابن النّحاس: " واختلفوا في لفظها، فمذهب البصريين أنّها مفردة اللّفظ، ومذهب الكوفيين أنّ اللّفظ: لفظ تثنية، والصّحيح ما ذهب إليه البصريون؛ بدليل عود الضّمير إليهما مفردًا ".

واستدلّ بقول الشّاعر:

كِلَاهُمَـا حِـينَ جَـدّ الجَـرْيُ بَينَهُمَـا قَـدْ أَقْلَعَـا وَكِـلَا أَنْفَيْهُمَـا رَابِـي[4]

الشّاهد: مجيء الخبر "رابي" مفرد ولم يقل "رابيان"، فقال: "رابي"، ولم يقل: "رابيان"، ولا دليل لهم في عود الضّمير إليه بالتّثنية في قوله: "قد أقلعا" لأنّا نقول: عود الضّمير بالتّثنية نظير المعنى، ولا يقدرون هم أن يقولوا في عود الضّمير مفردًا شيئًا، فظهر أنّهم محجوجون [5].

---

(1) البيت من الرّجز للفضل بن قدامة المعروف بأبي النّجم العجلي، وينظر ديوانه 76 وهمع الهوامع 397/3.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 355 وشرح المفصل لابن يعيش 54/1 وشرح الجمل لابن عصفور 279/1.

(3) المقرب 211/1.

(4) البيت لهمام بن غالب الفرزدق من البحر البسيط كما في ديوانه 86/2، وهو من شواهد الخزانة 131/1 والإنصاف 445/2.

(5) التّعليقة 313-314.

رابعـًا: الاستدلال بالشّاهد الشّعري للرّأي النّحوي:

مسألة: عود الضّمير على متأخر لفظًا ورتبةً: [1]

قال ابن النّحّاس في أقسام المضمر والمظهر من جهة التّقديم والتّأخير:

"... والرّابع أن يكون الظّاهر مؤخرًا لفظًا ورتبة نحو قولك: " ضرب غلامُه زيدًا " فهذا أكثر النّحاة لا يجيزه لمخالفة باب المضمر، ومنهم مَنْ أجازه[2] و" استدلّ على جوازه بسبعة أبيات من الشّعر:

جَـزَى بَنُـوه أَبَـا الغَـيْلَانِ عَـنْ كِبَـرٍ وحُسـنِ فِعْـلٍ كَمَـا يُجْـزَى سِـنمّارُ[3]

الشّاهد: عاد الضّمير في " بنوه " على المفعول به " أبا " وهو متأخر لفظًا ورتبة.

وَلَـوْ أَنّ مَجْـدًا أَخْلَـدَ الـدّهْرُ واحـدًا مِـن النَّـاسِ أَبْقَـى مَجْـدُهُ الـدّهْرَ مُطْعِمَـا[4]

الشّاهد: إعادة الضّمير في " مجده " على المفعول به " مطعما " وهو متأخر لفظًا ورتبة.

وَمَـا نَفَعَـتْ أَعْمَالُـهُ المَـرْءَ رَاجِيًـا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مِنْ لَـهُ الأَمْرُ[5]

الشّاهد: إعادة الضّمير في " أعماله " على المفعول به " المرء " وهو متأخر لفظًا ورتبة.

كَسَـا حِلْمُـهُ ذَا الحِلْـمِ أَثْـوَابَ سُـؤْدَدٍ وَرقّـى نَـدَاهُ ذَا النّـدَى فِـي ذُرَا المَجْـدِ[6]

الشّاهد: إعادة الضّمير في " حلمه " على المفعول به " ذا الحلم " وكذلك في" نداه " على المفعول به " ذا النّدى " وهما متأخران لفظًا ورتبة.

لَمّـا رَأَى طَـالِبُوهُ مُصْـعَبًا ذُعِـرُوا وَكَـادَ لَـوْ سَـاعَدَ المَقـدُورُ يَنْتَصِـرُ[7]

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل 265/2 والمساعد 113/1.

(2) التّعليقة، ص 86.

(3) البيت لسليط بن سعد من البحر الطويل وهو من شواهد التّذييل والتّكميل 261/2.

(4) البيت لحسان بن ثابت من البحر الطويل كما في ديوانه 199/1.

(5) هذا البيت من البحر الطويل وهو من شواهد التّذكرة 364 بلا نسبة.

(6) هذا البيت من البحر الطويل وهو من شواهد التّذكرة 364 بلا نسبة.

(7) البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثه فيه وهو من البحر البسيط وهو من شواهد: تذكرة النّحاة، ص364 والتّذييل والتّكميل 260/2.

الشّاهد: إعادة الضّمير في " طالبوه " على المفعول به " مصعب " وهو متأخر لفظًا ورتبة.

لَمّـــا عَصَـــى أَصْـــحابُهُ مُصْـــعَبًا أدّى إِلَيْـــه الكَيْـــلَ صَـــاعًا بِصَـــاعِ[1]

الشّاهد: عود الضّمير في " أصحابه " على المفعول به " مصعبًا " وهو متأخر لفظًا ورتبة.

أَلَا لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ يَلُـومَنِّ قَوْمُـهُ زُهَيْرًا عَلَـى مَـا جَـرّ مِـنْ كُـلِّ جَانِـبِ[2]

الشّاهد: إعادة الضّمير في " قومه " على المفعول به " زهيرًا " وهو متأخر لفظًا ورتبة.

أمّا المانعون فقد أوّلوا الأدلّة السّماعية جميعها، وخرّجوها بتخريجات مختلفة.

قال أبو حيّان عنها: " وقد رام بعض النّحويين تأويل ذلك كلّه والتّأويل فيه بُعد "[3].

قال ابن عصفور: " وما لا تأويل له قيل فيه إنّه ضرورة "[4].

خامسـاً: ردّ الشّاهد الشّعري لترجيح رأي نحوي على آخر:

1- مسألة: نصب المضارع بـ " أنْ " المحذوفة من غير بدل: [5]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " فلو حذفت " أنْ" وبقي الفعل، فالاختيار عندنا رفع الفعل "، وقال الكوفيون: " يبقى عملها "[6].

استدلّ الكوفيون لرأيّهم ببيتين من الشّعر:

أَلَا أَيُّهَـا الزّاجِـرِيُّ أَحْضـرَ الـوَغَى وَأَنْ أَشْـهَدَ اللّـذَاتِ هَـلْ أَنْـتَ مُخْلِـدِي[7]

الشّاهد: نصب " أحضر" بأن محذوفة، والتّقدير: " أنْ أحضرَ " فحذفها وأعملها بعد الحذف من غير بدل.

فَلَـــمْ أَرَ مِثْلَهَـــا خَبَاسَـــةَ وَاحِـــدِ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِـي بَعْـدَ مَـا كِـدْتُ أَفْعَلَـه[8]

---

(1) البيت للسّفاح بن بكير اليربوعي من البحر السّريع وهو من شواهد: تذكرة النّحاة 365 والخزانة 297/1 وشرح الجمل لابن عصفور 14/2.

(2) البيت لأبي جندب الهذلي من البحر الطويل ينظر: شرح أشعار الهذليين 78/3 وتذكرة النّحاة 364.

(3) التّذييل والتّكميل 263/2.

(4) شرح الجمل 8/2.

(5) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 448.

(6) التّعليقة 424-425.

(7) البيت لطرفة بن العبد من البحر الطّويل، ينظر ديوانه 33 والخزانة 119/1 .

(8) البيت لعامر بن جوين الطّائي من البحر الطويل، ينظر الإنصاف 561 والمقرّب 220/1.

الشّاهد: نصب " أفعله" بأن محذوفة، والتّقدير: " أنْ أفعلَه " فحذفها وأعملها بعد الحذف من غير بدل.

أمّا ردّ ابن النّحّاس: أمّا البيتان: فشاذان، وحسب البيت الأول ظهور " أنْ" في المعطوف، ويحتمل البيت الثّاني أن لا يكون منصوبًا بل يكون أصله " أفعلها " يعني " الخصلة " فلمّا حذف الألف نقل الفتحة إلى ما قبل الهاء.

2- مسألة: إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول به : [1]

قال ابن النّحّاس: " واعلم أنّ هذه المسألة اختلف النّحاة فيها، فذهب البصرين إلى أنّه إذا اجتمع المفعول به المصرّح وغيره، لا يقام مقام الفاعل إلا المفعول به المصرّح لا غير،... وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة أيّهنّ شئت، وقالوا بأولوية المفعول به المصرّح[2].

استدلّ الكوفيون لرأيّهم بالبيت:

وَلَــوْ وَلَــدَت قُفَيــرةُ جِــرْوَ كَلْــبٍ لَسُــبَّ بِــذِلِكَ الجِــرْوِ الكِلَابَــا[3]

الشّاهد: إقامة المفعول المقيّد " بذلك " مقام الفاعل ولم يقم المفعول المصرّح " الكلابا "

قال ابن النّحّاس: " قالوا لمّا بُني " سُبّ" للمفعول أقام المفعول المقيّد وهو " بذلك " ولم يقم المفعول المصرّح وهو " الكلابا ".

وقد ردّ ابن النّحّاس البيت لقوله: " أمّا البيت فلا دليل لهم فيه؛ لأنّ أصحابنا خرّجوه على أحد الوجهين:

الأول: إمّا أن يكون " الكلاب " مفعولٌ به لـ " ولدت " ويكون " جِروَ كلبٍ " منادى لا مفعولًا به فلا يكون في " سُبَّ " حينئذٍ إلا المفعول المقيّد فقط.

الثّاني: إمّا أن يكون " جِروَ كلب " مفعولٌ به لـ " ولدت " ويكون " الكلابا " منصوبًا على الذّم تقديره: " أذمُّ الكلابا " لا منصوبًا بـ " سُبَّ " فلا يكون مع " سُبَّ" حينئذٍ إلا المفعول المقيّد فقط.

---

(1) بنظر: شرح التسهيل لابن مالك 77 وهمع الهوامع 265/2 وارتشاف الضرب 1338/3-1339.

(2) التّعليقة 136.

(3) سبق عزو البيت لصاحبه، ص63 من البحث.

سادسـًا: ردّ الشّاهد الشّعري بتأويله لرفض الرّأي النّحوي:

1- مسألة: العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار:

قال ابن النّحّاس: " واختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة، فأجاز الكوفيون العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار... "[1].

استدلّ الكوفيون بخمسة أبياتٍ من الشّعر لإثبات رأيّهم:

فَـــاليَوْمَ قَرّبْـــتَ تَهْجُونَـــا وَتَشْـــتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَامِ مِنْ عَجَبِ[2]

الشّاهد: عطف " الأيام " على الضّمير المجرور في قوله " بك " ولم يعد الجار وهو " الباء ".

تُعَلّقُ فـــي مِثْـــل السّـــوَاري سُـــيُوفُنَا وَمَـــا بَيْنهَـــا والكَعْـــبِ غَـــوْطُ تَنَـــائفِ[3]

الشّاهد: عطف " الكعب " على الضّمير المجرور في قوله " بينها " دون إعادة الجار " بين ".

أَكِـــرُّ عَلَـــى الكَتِيبـــةِ لَا أَبَـــالِي أَفِيهَـــا كَـــانَ حَتْفِـــي أم سِـــوَاهَا[4]

الشّاهد: عطف " سواها " على الضّمير المجرور في قوله " فيها " دون إعادة الجار وهو "في".

هَـــلَّا سَـــأَلْتَ بِـــذِي الجَمَـــاجِمِ عَـــنْهُمُ وَأَبِـــي نُعَـــيْمٍ ذِي اللّـــوَاءِ المُحْـــرِق[5]

الشّاهد: عطف " أبي نعيم " على الضّمير المجرور " عنهم " دون إعادة الجار وهو " عن ".

أَبِـــكَ أَيَّـــه بـــيَ أو مُصـــدّرِ مِـــن حُمُـــرِ الجِلّـــةِ جَـــأْبِ حَشْـــوَرِ[6]

الشّاهد: عطف " مصدّر " على الضّمير المجرور في قوله " بي " دون إعادة الجار وهو " الباء "، وكان ردّ ابن النّحّاس بالرّفض.

---

(1) التّعليقة 348 ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 373 ومعاني القرآن 252/1-253.

(2) البيت لكعب بن سعد الغنوي من البحر البسيط، ينظر الخزانة125/5 والهمع 102/2 وشرح المفصل 78/3.

(3) البيت لمسكين الدّرامي من البحر الطويل وهو في ديوانه 53 والتّذييل والتّكميل 440/4.

(4) البيت للعباس بن مرداس من البحر الوافر كما في ديوانه 134 وينظر شرح الحماسة للمرزوقي158/1 وخزانة الأدب 438/2.

(5) وهو البيت من البحر الوافر وهو من شواهد الخزانة 125/5 والتّذييل والتّكميل 441/5 بلا نسبة.

(6) بيتان من الرّجز من شواهد الكتاب 382/2.

وكان ردّ ابن النّحّاس على هذه الشّواهد الشّعرية من وجهين فقال:

يجوز في جميع ما ذكر من الأبيات أن يكون ما ذكروه مجرورًا بالعطف:

ليس مجرورًا بالعطف، بل بحرف جرّ مقدّر من لفظ الحرف الذّي ظهر، وجاز أن يُحذف حرف الجر، ويبقى عمله لمّا تقدّمه حرفٌ من لفظه.

حمل كل هذه الأبيات على الشّذوذ:

يقول ابن النّحّاس: أمّا الأبيات فلا يضرّنا حملها على الشّذوذ، فلا يكون لهم فيها شاهدٌ، وإن كان يجوز لنا أن نتحمّل فيها غير الشّذوذ، ولكن يطول[1].

2- مسألة: العطف على معمولي عاملين مختلفين: [2]

قوله: "ولو قلت: إنّ في الدّار والقصر عمرًا لم يجز"[3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "اعلم أنّ مسألة العطف على عاملين كالصّورة التّي مثّل بها وغيرها، اختلف النّحاة فيها، فذهب سيبويه – رحمه الله – ومَنْ تبعه إلى امتناع جواز العطف على عاملين مطلقًا، وذهب الأخفش – رحمه الله – وتابعه جماعةٌ من الكوفيين وغيرهم إلى جوازه، بشرط أن يكون المجرور في المعطوف به متقدِّمًا على غيره، سواء كان المجرور متقدِّمًا في المعطوف عليه أو متأخّرًا، نحو: " زيدٌ في الدّار، والحجرة عمروٌ" أو "في الدّار زيدٌ، والحجرة عمروٌ"[4].

واستدلّ الأخفش وجماعته من الكوفيين المجيزين بالأبيات التّالية:

أَكُـــلُّ امْـــرِئٍ تَحْســـبِين أمـــرًا ونـــارٍ تُوْقَّـــدُ بِاللّيْـــلِ نَـــارا[5]

الشّاهد: جر " نارٍ " بالعطف على "امرئ "، ونصب " نارًا " بالعطف على " أمرًا " فقد عطف على عاملين.

هَـــوّنْ عَلَيْـــكَ فَـــإنّ الأُمُـــورَ بِكَـــفِّ الإلَـــهِ مَقَادِيرُهَـــا

---

(1) التعليقة 348.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 659/2 والمساعد 471/2 وشرح المفصل لابن يعيش 27/3.

(3) المقرب 236/1.

(4) التّعليقة 356-357.

(5) البيت لأبي دؤاد الإيادي من البحر المتقارب وهو من شواهد الكتاب66/1، وشرح الجمل لابن عصفور257/1.

فَلَـــــيْسَ بِآتِيـــــكَ مَنْهِيُهَـــــا وَلَا قَاصِـــــرٍ عَنَـــكَ مَأْمُورُهـــا[1]

الشّاهد: جر " قاصرٍ " بالعطف على "آتيك "، ورفع " مأمورها " بالعطف على " منهيها " فقد عطف على عاملين.

أَوْصـــيتُ مِـــنْ بَـــرَةَ قَلبًـــا حُـــرًّا بالكَلَـــبِ خَيْـــرًا وَالحَمـــاةِ شَـــرًّا[2]

الشّاهد: جر " الحماة " بالعطف على "الكلب "، ونصب " شرًا " بالعطف على " خيرًا ".

أَوْعَـــــدَنِي بِالسّـــــجنِ وَالأَدَاهِـــــمِ رِجْلِـــي فَرِجْلِـــي شَـــثْنَةُ المُنَاسِـــمِ[3]

الشّاهد: جر " الأداهم " بالعطف على "السّجن "، ونصب " رجلي " بالعطف على " الياء " في "أوعدني".

سَـأَلتُ الفَتَـى المَكْـيَّ ذَا العِلْـمِ بِالـذّي يَجُـوزُ مِـن التّقبيـلِ فِـي رَمَضَـانِ

فَقَـــالَ لِـــيَ المَكْـــيُّ أَمّـــا لِزَوْجَـــةٍ فَسَـــبْعٌ وَأَمّـــا خِلْســـةٌ فثمـــانِ[4]

الشّاهد: رفع " ثمان " بالعطف على "سبع " وجر " خلسة " بالعطف على " زوجة " فقد عطف على عاملين.

أمّا ردّ ابن النّحّاس على ما استدلّوا به من السّماع في الأبيات فكان: "والجواب عن الأبيات كلّها بأن نقول: كلّ ما فيها مجرور، فليس جره بالعطف بل بجار مقدّر محذوف، لدلالة الأول عليه إمّا حرف أو اسم مضاف" [5].

وقد فصّل ابن النّحّاس في ردّه على ما استشهد به الكوفيون ببيت الأعور الشّني وذلك من خلال قوله:

أ- على أنّا نقول في قوله: فليس " بآتييك منهيها " ما قاله سيبويه وهو أن يكون " قاصر " مجرورًا بالعطف على " آتيك " و" مأمورها " مرتفع بـ " قاصر "والضّمير المضاف إليه في " مأمورها " يعود إلى اسم ليس وهو " منهيها " وأنثه – وإن كان عائدًا إلى المنهي وهو مذكر – لمّا كان مضافًا إلى الضّمير المؤنث العائد إلى الأمور، والمنهي بعض فصار

(1) البيتان للأعور الشّني من البحر المتقارب وهما من شواهد الكتاب64/1، وشرح الجمل لابن عصفور257/1.

(2) البيتان من الرّجز للفضل بن قوامة ولقبه أبو النّجم العجمي، ينظر: ديوانه 163 والشّعر والشّعراء 403.

(3) البيتان من الرّجز للعديل بن الفرخ وهما من شواهد الخزانة 188/75 وتذكرة النّحاة 457.

(4) البيتان لأعرابي وهما من البحر الطويل ومن شواهد الكامل 246/1.

(5) التّعليقة 360.

كقولهم: " ذهبت بعض أصابعه"[1] فتأنيث الضّمير العائد على اسم ليس – حينئذٍ – للحمل على المعنى.

ب- أن يقال إنّ اسم " ليس " ضمير فيها يعود إلى الأمور و" بآتيك " خبر ليس و" منهبها " مرفوع به والضّمير يعود إلى الأمور، وهي مؤنثة، و" قاصر " حينئذٍ مجرور بالعطف على آتيك فهو خبر " ليس " أيضًا و" مأمورها " مرتفع بـ " قاصر "، والضّمير أيضًا يعود إلى اسم " ليس " المضمر فيها، فهو ضمير الأمور، قال ابن النّحّاس: " وليس في هذا أكثر من تذكير ضمير الأمور " [2].

ت- إنّ في " ليس " ضمير الشّأن وهو اسمها، و" منهبها " مرفوع بـ " آتيك " و" قاصر " معطوف على " آتيك " و"مأمورها " مرفوع به، ونجعل خبر ضمير الشّأن الجار والمجرور، وهو جائز على رأي الكوفيين ولذلك استضعفناه أيضًا.

وردّ ابن النّحّاس دليل الكوفيين باستدلالهم ببيتي الرّجز:

أوعدني بالسّجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم[3]

بأنّ: " رجلي " ليست معطوفة على " الياء " في " أوعدني " بل هي بدل منها، بدل بعض من كل[4] وأمّا " الأداهم " فهي – كما قال الكوفيون – معطوفة على " السّجن ".

وبقية الأدلّة السّماعية مما استشهد به الكوفيون لم يفصّل ابن النّحّاس في الرّد والتّأويل فيها؛وذلك لأنّه بدأ كلامه بقوله: " كلُّ ما فيها مجرور، فليس جرّه بالعطف، بل بجار مقدّر محذوف لدلالة الأول عليه إمّا حرف أو اسم مضاف" [5].

3- مسألة: حذف العائد المجرور بالإضافة والمضاف إن كان المضاف غير وصف: [6]

وقوله: وإن كان غيره لم يجز حذفه: [7].

قال ابن النّحّاس: عنه قسمان: إمّا أن يكون المضاف إلى الضّمير ليس باسم فاعل أصلًا، وإن كان اسم فاعل فهو بمعنى الماضي، فمثال غير اسم الفاعل: ذكره المصنّف – رحمه الله –

---

(1) الكتاب 51/1-402 و248/3.

(2) التّعليقة 361.

(3) سبق عزو هذين البيتين والشّاهد فيهما ص205 من البحث.

(4) التّعليقة 361.

(5) التّعليقة 360.

(6) ينظر التذييل والتكميل 76/3 وارتشاف الضرب 1020/2 وهمع الهوامع 292/1.

(7) المقرب 60/1.

ومثال اسم الفاعل بمعنى الماضي كقولك: "جاءني الذّي زيد ضاربه أمس"، وعلى كلا التّقديرين لا يجوز حذف المضمر هنا؛ لأنّنا لو حذفناه فإمّا أن نحذفه من دون المضاف، أو مع المضاف لا جائز أن نحذفه من دون المضاف؛ لأنّ حذف المضاف إليه وتبقية المضاف قليل، وإن حذفناه مع المضاف ألبس؛ لأنّه لا يبقي عليه دليل، وقد أجاز بعض الكوفيين حذف "أبيه" من مثل قوله: "جاءني الذّي أبوه قائم"[1] واستُدلّ على ذلك بقول الشّاعر:

أَعُـــــوذُ بِـــــــاللهِ وَآيَاتِـــــــهِ مِـنْ بَـابِ مَـنْ يُغْلِـقُ مـن خَـارِجِ[2]

الشّاهد: حذف المضاف " باب " والمضاف إليه " العائد " وتقدير الكلام: "من باب من يغلق بابه".

4- مسألة: أفعل التّعجب بين الاسميّة والفعلية: [3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "واختلف النّحاة في أفعل ها هنا، فذهب البصريون – رحمهم الله– إلى أنّها: فعل...، وذهب الكوفيون – رحمهم الله – إلى أنّ: أفعل هنا اسم، واستدلّوا على ذلك بتصغيره في قولهم:

يَامَـــا أُمَـــيْلَح غِزْلَانًـــا شِـــدنّ لَنَـــا مِـنْ هؤليـا نكُـنَّ الضّـالُ والسّـمر[4]

الشّاهد: "أميلح" تصغير "أملح"، والتّصغير من خصائص الأسماء، فدلّ على أنّه "اسم".

أمّا ردّ ابن النّحّاس فهو: " وما ذكروه لا دليل فيه؛ لأنّه قد ثبت فعليّتها بما ذكرنّا من الدّلائل وهي: (أنّ نون الوقاية تلزمه إذا اتصل به ضمير المتكلم)، وما ذكروه محتمّل التّخريج... وأمّا تصغيره فلم يكن لكونه اسمًا؛ بل لشبهه بالأسماء حين لم يتصرّف[5].

---

(1) التّعليقة 105.

(2) البيت من البحر السّريع وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور 181/1 همع الهوامع1292 بلا نسبة.

(3) تنظر المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف 105 وارتشاف الضرب 2065/4.

(4) البيت للعرجي كما في ديوانه 182، وينسب لغيره والبيت من البحر البسيط، وهو من شواهد الإنصاف 127/1 وشرح الجمل لابن عصفور 113/1.

(5) التّعليقة 124-125.

سابعـًا: ردّ الدّليل بالدّليل:

1- مسألة: وقوع الحال السّادّة مسدّ الخبر جملة فعليّة: [1]

قال ابن النّحاس – رحمه الله –: " ونقل ابن مالك – رحمه الله – أنّ مذهب الفرّاء منع وقوع الحال المذكورة فعلًا... وذكر ابن عصفور – رحمه الله – أنّ الذي يمنعه الفرّاء – رحمه الله – الفعل المضارع المرفوع... "[2].

واستدلّ ابن النّحّاس على جواز مجيء الحال السّدة مسد الخبر جملة فعلية بالبيتين:

أ- شاهد مجيء الحال السّادة مسدّ الخبر جملة فعلية فعلها " ماضٍ":

عَهْـدِي بِهَـا فِـي الحَـيِّ قـدْ سَـرْبَلَتْ بَيْضَـــاءَ مِثْـــلِ المُهْـــرَةِ الضّـــامرِ[3]

والشّاهد: " قد سربلت " جملة فعلية فعلها ماضٍ جاءت، حالًا سدّت مسدّ الخبر للمبتدأ "عهدي".

ب- شاهد مجيء الحال السّادة مسدّ الخبر جملة فعلية فعلها " مضارع":

ورأيُ عَيْنَـــــيّ الفَتَـــــى أَبَاكَـــــا يُعْطِـــي الجَزِيـــلَ فَعَلَيْـــكَ ذَاكَـــا[4]

الشّاهد: "يعطي الجزيل" جملة فعلية فعلها مضارع جاءت حالًا سدّت مسدّ الخبر للمبتدأ "رأيُ".

وبذلك يكون ابن النّحّاس قد اختار رأي الجواز في وقوع الجملة الفعلية حالًا تسدّ مسد الخبر، ودلّلّ عليها ببيتين من الشّعر، مرةً يكون فعل الجملة ماضٍ "قد سربلت" وفي الثّانية فعل مضارع "يعطي الجزيل"[5].

2- مسألة: مجيء الحال السّادة مسد الخبر جملة اسمية دون تجرّدها من الواو: [6]

قال ابن النّحّاس: ذهب النّحاة – غير الكسائي إلى امتناع خلوها من الواو... وقال ابن عصفور – رحمه الله: إنّ الفرّاء منع حذف الواو، وإنّ المفهوم من مذهب البصريين – رحمهم الله – جواز حذفها...[7]

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل 305/3 وارتشاف الضرب 1095/3 وتمهيد القواعد 902/2 وهمع الهوامع 342/1.

(2) التّعليقة 169- 170.

(3) البيت للأعشي وهو من البحر السّريع، ينظر ديوان الأعشي139 وكذلك من شواهد همع الهوامع 342/1.

(4) البيتان من الرّجز المشطور لرؤية بن الحجاج ينظر ملحقات ديوانه 181.

(5) التّعليقة 169- 170.

(6) ينظر: المساعد 214/1 وشرح التسهيل لابن مالك 286/1 وتمهيد القواعد 905/2.

(7) التّعليقة 170.

قال ابن النّحّاس: وشاهد مجيء الحال جملة اسمية

قول الشّاعر:

عَهْـدِي بِهَـا الحَـيَّ الجَمِيـعَ وَفِـيهِم قَبْـــلَ التَّفَـــرُّقِ مَيْســـرٌ وَنِـــدَامُ[1]

الشّاهد: مجيء الحال" وفيهم قبل التّفرق ميسر وندام " جملة اسميّة سادّة مسدّ الخبر غير متجرّدة من الواو للمبتدأ "عهدي".

قول آخر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِن المَوْلَى حَلِيفَ رِضىً وَشَـرُّ بُعْـدِي عَنْـهُ وَهُـوَ غَضْـبَانُ[2]

الشّاهد: مجيء الحال " وهو غضبان " جملة اسميّة سادّة مسدّ الخبر غير متجرّدة من الواو للمبتدأ "خير".

وبذلك يكون ابن النّحّاس اختار الرّأي: جواز مجيء الحال السّادّة مسدّ الخبر جملة اسميّة مع عدم حذف الواو، ودللّ له بشّاهدين.

ثامنـًا: ردّ الدّليل بالدّليل بعد ذكر الرّأي النّحوي والاستدلال له:

1- مسألة: مجيء "مِنْ" لابتداء الغاية في الزّمان: [3]

فمذهب البصريين أنّها لابتداء الغاية في غير الزّمان، أمّا مذهب الكوفيين أنّها تدخل أيضًا على الزّمان.

واستدلّ الكوفيون بقول الشّاعر:

لِمَـــنْ الـــدّيَارُ بِقنّـــةِ الحجـــرِ أَقْـوَيْنَ مِـنْ حِجَـجٍ وَمَـنْ دَهْـرِ[4]

الشّاهد: أدخل "من" على "حجج" و"دهر"، وهما اسمان للزّمان .

---

(1) البيت للبيد بن ربيعة من البحر الكامل، وهو في ديوانه، ص 288.

(2) لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البحر البسيط وهذا البيت من شواهد همع الهوامع 50/2.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 315 وشرح المفصل لابن يعيش 11/8 وشرح الجمل لابن عصفور 4978/1.

(4) البيت لزهير بن سلمى من البحر الكامل وهو في ديوانه 86 والخزانة 439/9 وشرح الجمل لابن عصفور ج499/1.

وقد ردّ ابن النّحّاس رأي الكوفيين بعد استدلالهم بالشّاهد بقوله: "فالجواب عنها أنّ ذلك على حذف مضاف، والتّقدير – والله أعلم –: "من مرّ حجج، ومن مرّ دهر" فلا دليل لهم– حينئذٍ–في ذلك "[1].

2– مسألة: توكيد النّكرة توكيدًا معنويًا: [2]

قوله: "إلا النّكرات فإنّها لا تُؤكد": [3]

قال ابن النّحّاس: هذا مذهبنا، ما عدا الأخفش – رحمه الله –، خلافا للكوفيين–رحمهم الله – فإنّهم أجازوا تأكيد النّكرة إذا كانت محدودة، ويعنون بالمحدود المؤكَّد بـ" كلّ" و"أجمع" دون غيرهما من ألفاظ التّوكيد"، واستدلّوا علي ذلك بقول الشاعر:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ[4]

الشّاهد: توكيد النّكرة "فرعٌ" بـ "أجمع" توكيدًا معنويًا؛ لأنّها محدودة.

إِذَا العَقُودُ كَرّ فِيهَا حَفَدا يَوْمًا جَدِيدًا كُلّه مَطَرّدا[5]

الشّاهد: توكيد النّكرة "جديدًا" بـ "كلّه" توكيدًا معنويًا؛ لأنّها محدودة.

حَتّى إِذَا خطّافنا تَقَعْقَعا وَصَرّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعا[6]

الشّاهد: توكيد النّكرة "يومًا" بـ "أجمعا" توكيدًا معنويًا؛ لأنها محدودة.

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبيًا مُرضَعًا تَحْمِلُنِي الدّلفاءُ حَوْلًا أَكْتَعا[7]

الشّاهد: توكيد النّكرة "حولًا" بـ " أكتعا" توكيدًا معنويًا لأنّها محدودة.

وقد ردّ ابن النّحّاس دليلهم بقوله: "إنّ التّوكيد بـ "كلّ" و"أجمع" إنّما لرفع المجاز، والنّكرة لم يثبت لها عين، فرفع عنها المجاز؛ لأنّ رفع المجاز لا يكون إلّا عن شيء لم يثبت عينه.

---

(1) التّعليقة 295.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 362 وشرح المفصل لابن يعيش 44/3 وشرح التسهيل لابن مالك 296/3 وارتشاف الضرب 1953/4.

(3) المقرب 240/1.

(4) البيتان من الرّجز لحميد الأرقط وهما من شواهد شرح الجمل لابن عصفور 268/1 وتذكرة النحاة 208.

(5) البيتان من الرّجز لم يعزوا لقائل، وهما من شواهد الإنصاف 425 وتذكرة النحاة 641.

(6) البيتان من الرّجز ولم يعزوا لقائل، وهما من شواهد التّذكرة 641 والإنصاف 455.

(7) البيتان من الرّجز ولم يعزوا لقائل، وهما من شواهد الخزانة 168/5 وشرح الجمل لابن عصفور 368/1.

إنّ النّكرة إلى التّعريف أحوج منها إلى التّوكيد بـ "كلّ" فتعريفها–حينئذٍ–أوْلى من تأكيدها، حتّى يعرف حقيقتها وتثبت، ثم بعد ذلك تؤكدها، وما ذكروه من الشّواهد لا دليل لهم فيها:

فالبيت الأول: فلا نسلّم أنّ " أجمع" توكيد لـ "فرع"، بل هي توكيد للضّمير الذّي في "فرع"؛ لأنّ "فرعًا" بمعنى "لينة"، وذكر التّوكيد حملًا على المعنى؛ لأن "القوس" في المعنى "عود".

أمّا البيت الثّاني: أمّا قوله: "جديدًا كلّه" فلا نسلّم أنّ "كلّه" هنا توكيد لـ "يومًا"، بل للضّمير الذّي في "جديدًا "إنْ رفعنا "كلّه"، وإنْ نصبناه فهو: بدل.

أمّا البيت الثّالث: أمّا قوله: "يومًا أجمعا" فإنّه لا يُعرف قائله، فلا حجة فيه، مع أنّ "أجمع" فيه يجوز ألّا يكون "تأكيدًا"، بل هي "أجمع" التّي تضاف في قولهم: "أخذت المال بأجمعه" بفتح الميم، وكان أصله: " يومًا بأجمعه" بحذف المضاف إليه، وحرف الجر وأجراه صفة، ومثل هذا يحتمل، ولا دليل في البيت.

أمّا البيت الرّابع: أمّا قوله: "حولًا أكتعا": فقد أجاب المصنّف عنه بأنّه ضرورة، وجعل فيه ضرورةً أخرى وهو إتيانه بـ "أكتع" من غير أن يلي "أجمع"[1].

تاسعًا: ردّ الشّاهد من خلال توجيه إعراب ألفاظه:

1- مسألة: تقدّيم التّمييز على عامله المتصّرف: [2]

قوله: ولا يجوز تقديم التّمييز: [3]

قال ابن النّحّاس: "... ذهب سيبويه – رحمه الله – إلي أنّه: لا يجوز تقديم التّمييز علي الفعل، وذهب المازني، والمبرد، والكوفيون إلي أنّه يجوز تقديم التمييز علي الفعل "[4].

واستدلّ الكوفيون بالشّاهد:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[5]

---

(1) التّعليقة 367–368.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 221 وشرح المفصل لابن يعيش 74/2 والمساعد لابن عقيل 66/2.

(3) المقرب 165/1.

(4) التعليقة295.

(5) البيت لأعشي همدان من البحر الطّويل كما في ديوانه 205، ينظر همع الهوامع 71/4 وشرح المفصل لابن يعيش 74/2.

الشّاهد: نصب " نفسًا "علي التّمييز وتقديمه علي العامل، وهو الفعل " تطيب" وتقدير الكلام: "وما كان الشّأن تطيب سلمي نفسًا" [1].

أمّا ردّ ابن النّحّاس لدليلهم فهو: "أمّا السّماع فيقول: إنّ "نفسًا" خبر " كان"، والضّمير الذّي في " كان " عائد علي "حبيبها"، وليس "النّفس" بتمييز [2]

وبذلك يكون ابن النّحّاس – رحمه الله – وجّه إعراب ألفاظ الشّاهد توجيهًا آخر غير الذّي استدلّ به الكوفيون.

(1) شرح المفصّل لابن يعيش 74/2.

(2) التّعليقة 259 – 260.

المبحث الرّابع

شواهده من أقوال العرب وأمثالها

أخذ العلماء عن العرب الفصحاء لغة العرب، وقد نقلوا كلَّ ما ثبت عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم شعرًا كان أو نثرًا، وقد كان ذلك إمّا كتابةً مثل: الكسائيِ الذّي رحل إلى البادية؛ ليأخذ عن أهلها، وقيل أنّه أنفد خمس عشرة قنينة حبر، غير ما حفظ [1] وإمّا مشافهة مثل: الخليل بن أحمد، وقد وضع العلماء تحديدًا للزّمان والمكان للاستشهاد بكلام العرب، فقد كان منتصف القرن الثّاني الهجري بمثابة نهاية الأخذ عن عرب الأمصار، ونهاية القرن الرّابع الهجري نهاية الأخذ عن أهل البادية.

وكذلك فقد حدد البصريون القبائل التّي ينقلون عنها ويسمعون منها، فأخذوا عن القبائل الموغلة في الصّحراء المتعمقة في البداوة، وأقاموا قواعدهم على الأشهر، والأكثر من كلامهم، وأهملوا ما عداه مهما كان فصيحًا.

ومن القبائل التّي أخذ عنها البصريون: قريش وهم أفصح العرب وأجودهم انتقاءً للألفاظ، وقيس وتميم وأسد، فقد أخذ عنهم أكثر اللّسان العربي، وعليهم اتُكل في الغريب، وفي الإعراب والتّصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين [2].

فقد قال البصريون: "نحن نأخذ كلامنا عن حرشة الضّباب، وأكلة اليرابيع"[3] خلافًا للكوفيين الذّين أخذوا عن الفصحاء، وغيرهم فقد نقلوا عن القبائل التّي خالطت الحضر كقبائل الحجاز، ، وثقيف ولخم وحذام، وقضاعة وغسان، وإياد وبكر وعبد القيس، وأزد عمان وأهل اليمن وبني حنيفة، وسكان اليمامة، ولعلّ أهم ما ميّز المدرسة الكوفية عن المدرسة البصرية: اتساعها في رواية الأشعار، وعبارات اللّغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم[4].

لذلك عُيّب عليهم بأنّهم سمعوا من الفصحاء، وغيرهم؛ بل أكثره عن غير الفصحاء[5] وعلى هذا صار ابن النّحّاس في قبول، أو رفض قاعدة نحويّة، أو شاهد نحوي.

---

(1) إنباه الرّواة258/2.

(2) الاقتراح 44.

(3) الاقتراح 202.

(4) المدارس النّحوية شوقي ضيف159.

(5) إعراب القرآن للنّحّاس60/3.

أولًا: استعمال قول العرب للتّمثيل للقاعدة أو الرّأي النّحوي:

ومثال ذلك:

1- وقوله: فأمّا جمعها: [1].

مثاله: أعجبني الرّجال الذّين قاموا، "اللّذون" على تلك اللّغة، ولا يقع الجمع على ما لا يعقل؛ لأنّ صورته صورة جمع المذكر السّالم بالواو والنّون، وهو مختصٌّ بمَنْ يعقل دون غيره[2].

2- في قول العرب: "ضربني وضربت الزّيدين"، إنّه أضمر مفردًا في معنى الجمع.

و كذلك: " أكرم بني بنيه وأنبله"[3].

3- قول العرب: "ثماني حججٍ حججتهن بيت الله"[4].

وجه الدّلالة: نصب ثماني حجج على المصدر، والضّمير في "حججتهن" عائد عليه، فلو لم يعتبر الضّمير أنّه منصوب مفعولًا به على السّعة، كما جاز لأنّ الفعل الواحد لا يكون له مصدران.

4- قوله: معرّي من العوامل اللّفظية غير الزّائدة: [5]

يحترز بقوله غير الزّائدة عن مثل قول العرب: " بحسبك أن تفعل، وما في الدّار من أحد"، فإنّ كلّ واحد من "بحسبك" و"من أحد" وإن لم يكن مُعرّى من العوامل اللّفظية، لما كانت "الباء"و"من" زائدتين [6].

5- قال شيخنا الإمام العلّامة جمال الدّين بن عمرون – رحمه الله –: "الضّابط في جواز الابتداء بالنّكرة قربها من المعرفة لا غير، وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيئين: إمّا باختصاصها كالنّكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم؛ كقولنا: "تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ"[7].

---

(1) المقرب 57/1.

(2) التّعليقة 98.

(3) التّعليقة 128والكتاب 38/2.

(4) التّعليقة 135 والكتاب 178/1.

(5) المقرب 82/1.

(6) التّعليقة 142.

(7) التّعليقة 148 والموطأ416/1 وارتشاف الضرب 1075/1.

6- مجيء الحال السّادّة مسد الخبر لمصدر مؤول:

قوله: والمبتدأ إذا كان مصدرًا إلى آخره: [1]

هذه المسألة يمثل لها النّحاة في أكثر كتبهم بثلاثة أمثلة، كل مثال يفارق الآخر بزيادة أمر، اقتصر المصّنف – رحمه الله – على مثال واحد وهو: "ضربي زيدًا قائمًا"، والمثالان الآخران: "أكثر شربي السّويق ملتوتًا" و"أخطب ما يكون الأمير قائمًا"، وبالإعراب يظهر الفرق ما بين الأمثلة[2].

7- كما روى سيبويه – رحمه الله –عن العرب: "إنّهم أجمعون ذاهبون" فرفعوا "أجمعون" على توهم رفع الضّمير لمّا لم يظهر فيه إعراب – والجواب أنّ سيبويه – رحمه الله – حمل "إنّهم أجمعون ذاهبون" على الغلط، ولا يحمل على الغلط ما وُجد عنه مندوحة؛ لأنّ سيبويه [3]– رحمه الله – روى عن العرب: " إنّ زيدًا عندك نفسُه "، برفع النّفس، مع ظهور الإعراب في "زيد"، فلا يتجه حينئذٍ ما ذكرتم[4].

8- قوله: حذف الخبر جوازًا لا وجوبًا: [5].

وأمّا قولهم: إنّه منصوب على الخلاف ففاسد أيضًا لأنّ الخلاف لو كان عاملًا، لعمل حيث وجد، ونحن نرى العرب تقول: " ليس زيد قائمًا لكن قاعدٌ" برفع "قاعد" على الجواز، "وما زيد قائمًا لكن قاعدٌ" و" بل قاعدٌ": ترفعه على الوجوب مع كونه مخالفًا لما قبله، فبان فساد ما ذكروه، وفساد النّصب على الخلاف مذكور في موضعه من النّحو بأحسن بيان، فلا حاجة إلى الإطالة فيه... جاز أن يقدّر أيضًا منفي ومعدوم وما أشبه ذلك، ولأنّه إذ ذاك يكون حذف الخبر جائزًا لا واجبًا[6].

9- ومما التُزم حذف المبتدأ فيه أيضًا قول العرب: "في ذمتي لأفعلن" يريدون: في ذمتي ميثاق أو عهد أو يمين[7].

---

(1) المقرب 85/1.
(2) التعليقة 161 والكتاب 402/1 – 403.
(3) ينظر الكتاب 299/1- 305.
(4) التّعليقة 155.
(5) المقرب 85/1.
(6) التّعليقة 165.
(7) التّعليقة 175.

10- وقوله: وجاء من قولهم: "ما جاءت حاجتك؟"[1].

معناه: إنّها استعملت في هذا الكلام بمعنى صار أيضًا، وأنّث اسم جاءت الذّي هو ضمير "ما" حملًا على المعنى؛ لأنّ "ما" في المعنى هي حاجة، قال سيبويه – رحمه الله –، ومثل قولهم "من كان أخاك" قول العرب: "ما جاءت حاجتك ؟" كأنّه قال: ما صارت حاجتك، وكذلك أدخلت على "جاء" التّاء، حيث كانت ما هي الحاجة[2].

11- "... الوجه أن تحمله على "أن" في "ليس" إضمارًا، وهذا مبتدأ، كقوله: "إنّه أمة الله ذاهبة "إلّا أنّهم زعموا أن بعضهم قال: "ليس الطيب إلا المسك"[3]، قال السّيرافي: يعني أن بعضهم يحمل "ليس" على "ما"، ويجعلها حرفًا لا يعمل في اللّفظ شيئًا..." [4].

12- قوله: " فـ "كان" إذا كانت زائدة للدّلالة على اقتران الجملة بالزّمان"[5]:

هذا صحيح، ومثاله: قول العرب: " لم يوجد كان مثلهم"، وقد تجيء زائدة على وجه آخر، وهو أن يراد بها مجرد التّأكد، لا للدّلالة على الزّمان الماضي[6].

13- قوله: " رُبَّ رجلٍ وأخيه": [7]

إنّما جاز هذا ولم يجز رُبّ أخيه؛ لأنّ الثّواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل بدليل قولهم: كلّ شاةٍ وسلختها بدرهم"، "ومررت برجل قائمٌ أبواه لا قاعدين "، ولو قلت: "كلّ شاة وسلختها" و"مررت برجل لا قاعدين أبواه"، لم يجز، وإنمّا جاز في الثّواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنّه إذا كان ثانيًا يكون ما قبله قد وفّى الموضع ما يقتضيه، فجاز التّوسع في ثاني الأمر، بخلاف ما لو أتينا بالتّوسع في أول الأمر، فإنّا حينئذٍ لا نعطي الموضع شيئًا ممّا يستحقّه[8].

---

(1) المقرب 92/1 وينظر الكتاب 50/1 و179/2 و248/3.

(2) التّعليقة 197 الكتاب 50/1.

(3) الكتاب 147/1.

(4) التّعليقة 197.

(5) المقرب 93/1.

(6) التّعليقة 199 والكتاب 145/1.

(7) المقرب 200/1.

(8) التّعليقة 297 والكتاب 187/2.

14- وقوله: ماز رأسك والسّيف: [1]

"... فقال قعنب للمازني: "مازِ رأسك والسّيف"، فإمّا أن يكون سماه بمازن، أو كان من مازن ثم رَخّمه، وإمّا أن يكون ترخيمًا بعد ترخيم، كان أصله مازنيًا فرخّمه بحذف يائي النّسب، فصار مازنا، ثمّ رخّمه بحذف النّون، فصار "ماز"[2].

15- "... وإذا سميت بجمع المذكر السّالم، فلك وجهان أيضًا: أن تعربه إعراب الجمع فتقول: هذا مسلمون ورأيت مسلمين، لقول العرب: " هذه قنسرون" ويجوز أن تقول: " هذا مسلمين" فيجعله كـ "سنين" وعلى هذا قول العرب "فلسطين"[3].

16- ودلّل عليه، إذ الفعل يدلّ على مصدره، وكذلك قول العرب: "مَنْ كذب كان شرًا له"[4].

17- "... ويؤيده أنّ سيبويه – رحمه الله – حكى أنّ بعض العرب قال: اطجع في اضطجع"[5].

18- قوله: "إن كانت فيه تاء التّأنيث أبدلتها في الوقف هاء ساكنة"[6].

أجمع النّحاة على أنّ ما فيه تاء التّأنيث يكون في الوصل تاء- وفي الوقف هاء، على اللّغة الفصحى واختلفوا أيهما بدل من الأخرى، فذهب البصريون إلى أنّ التّاء هي الأصل، وأنّ الهاء بدل عنها، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، واستدلّ البصريون بأنّ بعض العرب يقول: التّاء في الوصل والوقف، كقول قائلهم: يا أهل سورة البقرة فقال: "ما نحفظ منها ولا آيتْ"[7].

19- قول العرب: لا أبا له، لا غلامي له [8].

اعلم أنّ العرب لما قالوا: "لا أبا له، ولا غلامي له" بإثبات الألف وحذف النّون علمنا أنّهم قصدوا الإضافة، إذا كان أب وأخواته إنّما يُعرب بالحروف، خلا الإضافة، وكذلك حذف النّون من المثنى إنّما يكون خلا الإضافة، وكذلك حذف النّون من المثنى إنّما يكون خلا

---

(1) المقرب 253/1.
(2) التّعليقة 412 والكتاب 275/1 والمقتضب 215/3.
(3) التّعليقة 521 وينظر الكتاب 232/3.
(4) التّعليقة 532.
(5) التّعليقة 566-567 والكتاب 470/4.
(6) المقرب 24/2.
(7) التّعليقة 585.
(8) الكتاب 278/2 – 279-284.

الإضافة، لكنّهم اعتزموا أن تكون الإضافة هنا غير محضة، وإلّا لما جاز لـ "لا" أن تعمل فيه؛ لأنّ "لا" لا تعمل في المعارف ولمّا اعتقدوا الإضافة غير حقيقية أتوا باللّام فأصله من المضاف والمضاف إليه تأكيدًا لكوْنها غير محضة، واختصّوا اللّام بذلك دون غيرها، لمّا كان معنى اللّام هو المعنى المطلوب في الإضافة فلا يتغيّر بها المعنى[1].

ثانيـــا: استعمال قول العرب في تفسير معنى:

1- الإعراب مأخوذ في الاصطلاح من أحد معانٍ: [2]

"إمّا الإعراب الذّي هو البيان ومنه... وإمّا من قولهم: "أعرب الرّجل "؛ إذا صار له خيلٌ عراب".

2- ومثل قولهم: "مَنْ كان أخاك؟": قولهم: "ما جاءت حاجتك؟ " كأنّه قال: "ما صارت حاجتك؟ " [3].

3 – قوله: "وقعدك الله "[4].

بمعنى عمرك "الله" وهو مضاف الفاعل كـ "عمرك الله"، وفيه لغتان: قعدك الله، وقعيدك.

قال السّيرافي – رحمه الله –: "أسألك بقعدك الله"، أي بوصف الله بالثّبات والدّوام مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله[5].

4 – "... لا يوهمنا قول النّحويين إنّه عدل عن اثنين اثنين أنّهم يريدون بـ "مَثنى" العدل عنهما، إنّما ذلك تفسير اللّفظة المعدول عنها، كما يفسرون قولهم: "هو خير رجلٍ في النّاس"، "وهما خير اثنين في النّاس" إذا كان النّاس اثنين اثنين، وخير النّاس إذا كان النّاس رجلًا رجلًا... [6].

---

(1) التّعليقة 291.
(2) التّعليقة 65.
(3) التّعليقة 197 والكتاب 50/1.
(4) المقرب 148/1.
(5) التّعليقة 252 والكتاب 322/1.
(6) التّعليقة 484.

ثالثًـــا: استعمال قول العرب بردّه كشاهد بعد ذكر الرّأي النّحوي والاستدلال له به:

1. مسألة: أصل الكلام: [1]

قـال ابـن النّحّـاس – رحمـه الله: واختلـف النّحـاة فـي "الكـلام" فـذهب الكوفيـون إلـى أنّـه مصدر..."

واستدلّوا على ذلك بإعماله في قولك: "كلامك زيدًا حسنٌ" فـ "زيدًا" مفعول "كلامك".

وذهب البصريون إلى أنّه: اسم مصدر وليس بمصدر كالعطاء فإنه اسم للإعطاء...

كـان ردّ البصـريين علـى الكـوفيين أن الفعـل "كلـم" بمعنـى "التّحـدث" مـن الأفعـال ذوات الزّوائـد ومصادر هذه الأفعال تسير وفق القياس، وليس من المصادر القياسية إلّا الكِلام وليس الكَلام، ومن هنا ظهر أنّ "الكَلام" اسم مصدر وليس بمصدر، وأنّ اسم المصدر يعمل عمل المصدر بالإجماع. أي أنّ ما استدلّ به الكوفيون اسم مصدر وليس بمصدر[2].

2. مسألة: "نعم وبئس" بين الاسمية والفعلية: [3]

تعددت الآراء في "نعم وبئس" ومن ذلك:

فمذهب البصريين أنّهما فعلًا ومذهب الكوفيين أنّهما اسمين[4].

وقد استدلّ الكوفيون على اسميّة نعم وبئس بدليلين:

عدم تصرفهما، والتّصرف من خصائص الأفعال.

دخول حرف الجر كما في قول العرب: "والله ما هي بنعم الولد"، وقول آخر: " نعم السّير على بئس العير[5]".

---

(1) التّعليقة 55 وينظر شرح المفصل لابن يعيش 20/1 والتذييل والتكميل 24/1 وتمهيد القواعد 143/1.

(2) التّعليقة 55.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 86 – 90 وو شرح الجمل لابن عصفور 610/1 وأسرار العربية 103.

(4) التّعليقة 115.

(5) أسرار اللغة العربية 103و التبيين عن مذاهب النحويين276.

أما ردّ ابن النّحّاس على دليلهما فكان:

القاعدة: كلّ ما تضمّن ليس له في الأصل مُنع شيئًا ممّا له في الأصل، ليكون ذلك المنع دليلًا على ما تضمّنه، وإذا كان كذلك فـ "نعم وبئس" إنّما منعا التّصّرف؛ لأنّ لفظهما ماضٍ ومعناهما إنشاء المدح والذّم في الحال، فلمّا تضمنا ما ليس لهما في الأصل، وهو الدّلالة على الحال، منعا التّصرف لذلك.

أمّا قولهم: "بنعم الولد" و"على بئس العير" فلا دليل للكوفيين فيه؛ لأنّ حرف الجر لم يدخل في المعنى إلّا على القول الذّي حُكي به هذا اللّفظ كأنه قال: "ما هي بمقول فيها: نعم الولد، وكذلك على مقول فيه: بئس العير فحذف القول، وأدخل حرف الجر على المحكي.

وقد استدلّ ابن النّحاس على فعلية "نعم وبئس" بأمرين وهما:

1. اتصال تاء التّأنيث السّاكنة بهما مثل: "نعمت المرأة – وبئست المرأة".
2. وكذلك اتصال ضمائر الرّفع البارزة فهما كقولهم: "نعما رجلين الزّيدان"، و"نعموا رجالًا الزّيدون [1].

3. مسألة: إعراب اللّقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين: [2]

قوله: ولم يجز غير ذلك: [3]

هذا الذّي ذكره مذهب البصريين – رحمهم الله – وأجاز الكوفيون – رحمهم الله – الإضافة كالبصريين وأن يجري الثّاني على الأول عطف بيان...

استدلّ الفرّاء – رحمه الله – بقول العرب: " خيركم يحيى عينان" لرجل كان ضخم العينيين.

في استدلال الكوفيين بقول العرب: اللّقب "عينان" جاء عطف بيان لـ "يحيى" ولو أرادوا الإضافة لقالوا: خيركم يحيى عينين.

وقد ردّ ابن النّحّاس استدلالهم بقوله: أنّ العرب إنّما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عمّا جرت عليه أسماؤهم إذ إنّ منهاج أعلامهم إمّا مفرد كـ "زيد" أو مضاف كالكنى، فكما كان اللّقب والاسم هنا مخالفين لما عُهد في أسمائهم أضافوا أحدهما إلى الآخر ليجريا على نهج أسمائهم.

---

(1) التّعليقة 115. وارتشاف الضرب 2052/1

(2) ينظر المساعد لابن عقيل 129/1 وشرح التسهيل لابن مالك 173/1 – 174 وأوضح المسالك 121/1.

(3) المقرب 249/1.

فإن قيل: يلزم ممّا ذكرت من الإضافة إضافة الشّيء إلى نفسه، وذلك غير جائز على ما تقدّم في باب الإضافة، فالجواب أنّا نجعل أحدهما بمنزلة الاسم، والآخر بمنزلة المسمّى، وقد تقدّم في باب الإضافة الكلام على جواز إضافة المسمّى إلى الاسم[1].

4. مسألة: حقيقة "التّاء" في "أبتِ وأمتِ": [2].

وقوله: "أبتِ وأمتِ"[3].

" التّاء فيهما للتّأنيث بدليل قلبهما في الوقف "هاء" نحو " يا أبه ويا أمه" وأنّثوا الأب ليعلموا أنّه قد بلغ من الشّبه مبلغ الأمهات، فالتّاء فيه للمبالغة في معنى الأبوة – وهي جميعها عوض من الياء عندنا خلافًا للكوفيين رحمهم الله..."

وردّ ابن النّحّاس رحمه الله: والدّليل على أنّها عوض: التزام العرب ألّا يجمعوا بينهما يعني الجمع بين الياء والتّاء[4].

رابعًــا: ردّ الرّأي النّحوي من خلال تأويل قول العرب:

1- مسألة: وقوع "ما" على ما لا يعقل: [5]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: ".... وقد ذهب قومٌ إلى أنّ "ما" تقع على ذات منْ يعلم، واستدلّوا على ذلك بقول العرب: "سبحان ما سخّركنّ لنا "، و"سبحان ما سبحّ الرّعد بحمده"..."[6]. ردّ ابن النّحّاس هو: والصّحيح أنّها لا تقع على ذات مَنْ يعلم أو يعقل، فرقًا بينها وبين "مَنْ"، وما ذكروه لا دليل لهم في شيء منه؛ لأنّه يحتمل أحد أمرين:

1-إمّا أن تكون "ما" مصدرية في جميع ما ذُكر، فلا تكون حينئذٍ وقعت على الذّات ويكون تقدير: سبحان ما سخركنّ لنا: أي: "سبحان تسخيركنّ" على حذف مضاف تقديره: "ذي تسخيركن" وكذلك البواقي...

---

(1) التّعليقة 381.

(2) ينظر معاني الفرآن 32/2و تمهيد القواعد 3586/7 والكتاب 210/2-211.

(3) المقرب 181/1-182.

(4) التّعليقة 279.

(5) ينظر المقتضب 51/2 ومعاني القرآن 415/2 والتذييل والتكميل 128/3 والمفصل 177.

(6) المفصل 177.

2–وإمّا أن تكون "ما" هنا أوقعها بمعنى الصّفة لمَنْ يعلم، لا على ذاته سبحانه ويكون المعنى: "سبحان المسّخر" فأطلقه عليه سبحانه بمعنى هذه الصّفة: وهو "التّسخير" لا على الذّات، وكذلك البواقي[1].

2– مسألة: مجيء الحال سادّة مسدّ الخبر عن ضمير المصدر في نحو "ضربني زيدًا وهو قائمًا": [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "هل يجوز لضمير المصدر أن تسد الحال مسد خبره؟".

ذهب البصريون والكسائي من الكوفيين – رحمهم الله أجمعين – إلى أنّ ضمير المصدر جارٍ مجراه في ذلك، نحو قولك: "أكلي التّفاحة وهو نضيجة"، فـ"أكلي" مبتدأ، و"التّفاحة" مفعوله، و"هو" مبتدأ وهو ضمير المصدر الذّي هو "أكلي" و"نضيجة" حال سدّت مسدّ خبر الضّمير، والضّمير وخبره خبر المصدر الذّي هو "أكلي" [3].

وزعم الفرّاء – رحمه الله – أنّ ضمير المصدر كالجثة نحو: زيد وعمرو، ولا يرفعه إلا ما يرفع "زيدًا" و"عمرًا"[4].

وحجة الفرّاء في ذلك: كون الحال عنده بمنزلة الشّرط، والشّرط إنّما يخبر به عن المصدر لا عن ضميره، وذلك باطل وقد تقدّم تبيين بطلانه: وذلك على النّحو التّالي:

" وأمّا قول الفرّاء – رحمه الله –: الحال لم يتحمّل ضميرًا لمبتدأ للزومها مذهب الشّرط:

فالجواب عنه: أنّ الشّرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية ؛لأنّه لا يفيد، وإذا كان كذلك تعيّن أنّ جواب الشّرط محذوف، فيكون الضّمير محذوفًا مع الجواب [5].

وردّه على جواز الكسائي أن تسدّ الحال مسدّ خبر ضمير المصدر في قولنا: "أكلي التّفاحة وهو نضيجة" وممّا يبطل أيضًا كون الحال رافعة ضميرين: أنّنا لو ثنينا فقلنا: "ضربي أخويك قائمين" لم يمكن أن يكون كـ "قائمين" هنا ضميران ؛لأنّه لو كان فيها ضميران لكان أحدهما مثنى من حيث عوده على مثنى والآخر مفردً لعوده على مفرد، وتثنية اسم الفاعل وإفراده إنّما هو بحسب

---

(1) التّعليقة 96.

(2) ينظر التذييل والتكميل 308/3 وارتشاف الضرب 1069/3 وهمع الهوامع 344/1.

(3) التّعليقة 165.

(4) معاني القرآن 122/2.

(5) التّعليقة 171.

ما يرتفع من الضّمير، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردًا مثنى في حالٍ واحدة، وهذا ما لا يمكن بوجه.

فبان بطلان ما ذهب إليه الكسائي وهشام [1].

خامسًا: قبول الرّأي النّحوي من خلال الاستدلال له بأقوال العرب:

- مسألة: اتباع المصدر في نحو "ضربي زيدًا قائمًا" بالتّوابع: [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... ومنها أنّ الكسائي – رحمه الله – أجاز وحده إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان كقولك: "ضربي زيدًا الشّديد قائمًا"، وشربي السّويق كلّه ملتونًا"[3].

وهناك رأي آخر في هذه المسألة وهي المنع وحجتهم في ذلك: كون الموضع موضع اختصار لم يرد به سماع، فاقتضى ذلك المنع.

أما حجة مَنْ أجاز وهو الكسائي: اتّباع القياس إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ورأى ابن النّحّاس: أن إجازته توسعة في الكلام، ومنعه تضييق، وعدم السّماع لا يمنع ما هو جارٍ على القواعد– والله عز وجلّ أعلم –. وهو بذلك يكون قابلًا لهذا الرّأي وموافق عليه.

سادسًا: رفض الرّأي النّحوي من خلال رفض الشّاهد لكون الشّاهد شاذًا:

مسألة: إضافة العدد المفرد المعرّف بـ "ال" إلى المعدود المعرّف بـ"ال": [4]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " الثّلاثة الأثواب" هذه المسألة المحكية عن العرب استضعفها أهل البصرة وقالوا: هي شاذّة، وجوّزها الكوفيون، مجيبين بأنّ العدد يوصف به في قولهم: " عندي أثواب ثلاثة ورجال خمسة"، فلمّا وصف به أشبه باب "الحسن الوجه"، يجوز فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة، فجاز أيضًا أن يجمع هنا بين الألف واللام والإضافة.

---

(1) التّعليقة 165.

(2) ينظر المساعد لابن عقيل 214/1 والكتاب 402/1-403.

(3) التّعليقة 172.

(4) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 121/2و شرح الجمل لابن عصفور 34/3 وشرح التسهيل لابن مالك 409/3 وهمع الهوامع 418/2 وارتشاف الضرب 763/2.

وكان ردّه: "وما ذكروه ليس بشيء "[1].

الأمثـــــال:

1- "إنْ مضى عيرٌ فعيرٌ في الرّباط ": [2]

وقد جاء به ابن النّحّاس للتّمثيل على أحد أماكن الابتداء بالنّكرات. وهو أن تلي النّكرة فاء الجزاء [3].

2- "أطرق كرًا إنْ النّعام في القرى": [4]

وهذا المثل ونحوه مثل قول: أصْبحْ ليل، افتدِ مخنوق" يضرب للتّمثيل لـ: حذف حرف النّداء "يا" شذوذًا [5].

3- "وشرّ أهرٌ ذا ناب": [6]

جاء به ابن النّحّاس للتّمثيل على أحد مواطن الابتداء بالنّكرات.

والشّاهد فيه: هو أنّ هذا القسم هو الذّي يعبر عنه النّحاة بقولهم في معنى النّفي أي: "ما هو أهرٌ ذا ناب إلا شر" [7].

4- "كليهما وتمرًا": [8]

والشّاهد: "كليهما" مفعول للفعل أعطني وتقدير الكلام: "أعطني كليهما وتمرًا".

"كلاهما": خبر المبتدأ: وتقدير الكلام: مطلوب كلاهما وتمرًا. [9]

---

(1) التّعليقة 311.

(2) الأمثال لأبي عبيدة325و مجمع الأمثال25/1، وفيه: "إنْ ذهب عيرٌ فعيرٌ في الرّباط ".

(3) التّعليقة 152.

(4) شرح الجمل لابن عصفور88/2و مجمع الأمثال431/1 والمقتضب 261/4 والكتاب 231/3-617.

(5) الخزانة 374/2، وقد جعله البغدادي بيتًا من الرّجز ولم ينسبه لقائل: أطرق كرا أطرق كرا إنّ النّعام في القرى وبنظر المقتضب 261/4 والكتاب 231/3-617.

(6) المقرب82/1 والكتاب 329/1و ارتشاف الضرب 1101/1.

(7) التّعليقة 150.

(8) مجمع الأمثال180/2وفيه: "كلاهما وتمرًا" والمستقصي في الأمثال231/2، وفيه "كليهما" والكتاب281/1 وارتشاف الضرب 1474/1 – 2157/2.

(9) التّعليقة 415.

5- "وراءك فأوسع لك": [1]

استعمل ابن النّحّاس – رحمه الله – هذا المثل كدليل لرفض الرّأي الكوفي في إعراب كلمة "خيرًا" في الآية الكريمة: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[2] فقد اختلف الكوفيون أنفسهم في إعرابها.

فذهب الكسائي إلى أنّ "خيرًا" منصوبة على أنّها خبر كان المضمرة والتّقدير: "انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم".

وذهب الفرّاء: إلى أنّها نعت لمصدر محذوف وتقدير الكلام: "انتهوا انتهاءً خيرًا لكم"[3].

وجاء ردّ ابن النّحّاس على قول الفرّاء بأمرين:

الأول: من جهة المعنى: وهو أن الانتهاء لا يتنوع إلى خير وشر، فالانتهاء هو المطلوب، ولا فائدة حينئذٍ في قوله "انتهاءً خيرًا".

الثّاني: من جهة اللّفظ: وذلك أنّه قد جاء الحذف فيما ليس مصدرًا كقول العرب: " وراءك فأوسع لك" لأن "أوسع" لا يصلح أن يكون تكون صفة لمصدر وإن صح فيه " وراءك فأوسع لك "[4].

6- "التقت حلقتا البطان": [5]

إثبات الألف شذوذًا.

قال ابن النّحّاس: إثبات الألف هنا شاذ، وجهه مع شذوذه أنّه اكتفى بما في الألف من المد فقام عنده مقام الحركة [6]

---

(1) مجمع الأمثال2/370 والكتاب 1/282 والمقتضب 3/25 وارتشاف الضرب 1/1474.

(2) سورة النساء، آية 171.

(3) معاني القرآن 1/295.

(4) التّعليقة 416-417.

(5) مجمع الأمثال2/106، 90.

(6) التّعليقة 577.

الفصل الرّابع

الأصول النّحوية وموقف ابن النّحّاس منها

ويتضمن المباحث التّالية:

- **المبحث الأول: السّماع.**
- **المبحث الثاني: القياس.**
- **المبحث الثالث: العامل والعلل.**
- **المبحث الرابع: التّأويل.**

المبحث الأول

السّماع

الأصول النّحوية:

هي الأسس التّي اعتمد النّحاة عليها في وضع قواعد اللّغة، ولكنّ اعتمادهم على هذه الأصول لم يكن بدرجةٍ واحدة بل كان هناك التّفاوت الملحوظ من واحدٍ لآخرٍ منهم.

وتتمثّل هذه الأصول في خمسة أصول هي: السّماع والقياس والعامل والعلل والتّأويل.

وفي هذا الفصل سأبحث في كيفية اعتماد ابن النّحّاس على هذه الأصول وأدرس موقف ابن النّحّاس منها:

أولًا: السّماع: لغةً:

قال ثعلب: معناه: خلًا له يشغل بغيره، وقد سمعه سَمْعًا وسِمْعًا وسَماعًا وسماعية.

والسّماع: ما سُمّعْتَ به فشاع وتُكلّم به، وكلّ ما التذته الأذن من صوت حسن سماع [1]، وهناك من سمّاه النّقل [2].

النّقل: لغةً: تحويل الشّيء من موضع إلى موضع، نقله ينقله نقلًا فانتقل، والنّقل: التّحوّل [3].

السّماع: اصطلاحًا عند النّحاة:

ما ثبت من كلام العرب ممّن يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه– صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل البعثة وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا عن مسلّمٍ أو كافر [4].

وقيل: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى الكثرة [5].

من هنا نجد أنّ من شروط الكلام المنقول: فصاحة المنقول، وصحة النّقل، والاطراد، وعدم الشّذوذ وهذا ما يؤكده قول أبي البركات الأنباري.

---

(1) لسان العرب، مادة سمع7/255–257.

(2) لمع الأدلة 81.

(3) لسان العرب، مادة نقل14/344.

(4) الاقتراح 48.

(5) الإعراب في جدل الإعراب 40 ولمع الأدلة81.

فخرج عنه ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم كالجزم بـ "لن" والنّصب بـ "لم"... [1].

مكانة السّماع عند النّحويين:

للسّماع مكانةٌ عظيمةٌ في النّحو فقد اهتمّ به النّحويون كثيرًا، فعدّوه الأصل الأول، والأهم بين هذه الأصول، وقدّموه على غيره منها، ومن ذلك مع مكانة القياس؛ فإنّ السّماع إذا ورد أبطله[2].

ومن ذلك أيضًا قول سيبويه: "ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله، لم يُلتفت إليه [3].

وابن النّحّاس – رحمه الله – كان حفيًّا بالسّماع مهتمًا كثيرًا به، فلم يرفض سماعًا صحيحًا، وقد التجأ إليه في دعم اختياراته، وردّ به على معارضيه إلّا أنّه كان يجنح للقدح في بعض السّماع إمّا للضّرورة، أو للشّذوذ، أو لضعف الشّاهد، أو لكونه مجهول النّاقل، أو القائل وهكذا..

وسأذكر الأمثلة على ذلك:

1) كان يدّعم اختياراته بالسّماع:

أولًا: من شواهد القرآن الكريم:

1- ومثال ذلك [4]:

استشهاده بقوله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[5]على أنّ "كلا "و "كلتا "مفردتا اللّفظ مثنيتا المعنى بدليل إعادة الضّمير عليهما مفردًا[6].

---

(1) لمع الأدلة 81.

(2) الخزانة 8421.

(3) الكتاب20/2.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 355 وشرح المفصل لابن يعيش 54/1 وشرح الجمل لابن عصفور 279/1.

(5) سورة الكهف، آية 33.

(6) التّعليقة 313-314.

2- استشهاده بالآية الكريمة: ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾[1] على أنّ الاسم إذا اشتق من فعل يُصرف، وإذا لم يُشتق لم يُصرف، ويُتعامل معه على أنّه ممنوع من الصّرف للتّعريف والعجمة[2].

3- استشهاده الآيتين الكريمتين: ﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾[3]، ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾[4]على أنّ: الألف والنّون المضارعتين لألف التّأنيث من الأسباب المانعة الصّرف من حيث كانتا زائدتين[5].

4- استشهاده بالآية الكريمة: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [6] على أنّ: " إذا الفجائية " حرف لا ظرف؛ لأنّها تربط بين جملتي الشّرط[7][8].

5- استشهاده بالآية القرآنية: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[9] على جواز حذف الضّمير المجرور بحرف جر، أن يكون الموصول والضّمير مجرورين بحرف جر لفظهما واحد، أو يكون بعد الجملة التّي هي صلته[10].

6- استشهاده بالآية الكريمة: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [11] على استخدام اسم المصدر مفعول مطلق للفعل[12].

---

(1) سورة الكهف، آية 94.
(2) التّعليقة 501.
(3) سورة الأنعام، آية 71.
(4) سورة الأعراف، آية 150.
(5) التّعليقة 502.
(6) سورة الروم، آية 36.
(7) التّعليقة 445.
(8) ينظر المساعد لابن عقيل 510/1 وهمع الهوامع 134/3 وشرح التسهيل لابن مالك 214/2 – 215.
(9) سورة الحجر، آية 94.
(10) التّعليقة 107..
(11) سورة نوح، آية 17.
(12) التّعليقة 118.

ثانيًا: من شواهد القراءات:

1- مسألة: إدغام " الشّين " في " السّين " وكذلك إدغام " السّين " في " الشّين: [1]

قَبِلَ ابن النّحّاس قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾[2]، وكذلك روى عنه إدغام " السّين في الشّين في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[3] بإدغام السّين في الشّين[4].

ثالثًا: من شواهد الشّعر:

1-مسألة: جواز إثبات النّون مع اسم الفاعل مع المظهر دون المضمر في الشّعر فقط:

قال ابن النّحاس: "إثبات النّون إنمّا يكون مع المظهر دون المضمر، فلا يقال: الضّاربانك، ولا الضّاربونك إلا في الشّعر" [5].

واستدلّ ابن النّحّاس بقول الشّاعر:

هُــمُ الآمِــرُونَ الخَيْــرَ والفَاعِلُونَــهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مَعْظَمِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[6]

الشّاهد: " الفاعلونه " أثبت النّون على اسم الفاعل " الفاعلون " في الشّعر.

1- مسألة: حذف الموصوف إن كان معلومًا:

قوله: بشرط أن يكون الموصوف ممّا يجوز حذفه: [7]

بمعنى أن يكون الموصوف معلومًا، فيجوز أن يستغني عن ذلك حينئذٍ

واستدلّ ابن النّحاس على ذلك بقول الشّاعر:

كَأَنّــكَ مِــنْ جِمــالِ بَنِــي أَقْــيَشِ يُقَعْقِــعُ بَــيْنَ رِجْلَيْــهِ بِشَــنِّ[8]

---

(1) المقرب 12/2.

(2) سورة الاسراء، آية 42 وقرأ أبو عمرو بإدغام الشين في السين، ينظر الإقناع في القراءات السبع 215/1 والدر المصون 361/7.

(3) سورة مريم، آية 4.

(4) التّعليقة 565.

(5) التّعليقة 237.

(6) البيت لعمرو بن أبي ربيعة من البحر الطويل كما في ديوانه 169، وهو من شواهد الكتاب188/1و معاني القرآن للفراء386/2.

(7) المقرب 227/1.

(8) البيت للنابغة وهو من الرّجز المشطور من البحر الوافر في ديوانه 123 ومن شواهد شرح الجمل لابن عصفور479/1 والمقتضب 138/2و المفصل 8 والخزانة 67/5.

الشّاهد: قال " من جِمال " ولم يقل " جملٌ من جمال "؛ لأنّه معلومًا أي: "جمل من جمال بني أقيش"، فلو قلت: " من منقلبها بنا لتستقر في البلد"، لم يجز؛ لأنّه لا يُعلم أفرسًا أم جملًا أم عبدًا، أم غير ذلك، فلبس[1].

2- مسألة: حذف الفعل مع " لمّا ":

قوله: وقد يحذف الفعل مع " لمّا " إذا فهم المعنى: [2]

قال ابن النّحّاس: إنّما جاز حذف الفعل مع " لمّا " دون " لم "، وذلك لأنّ " لمّا " نفي " قد فعل " وقد يجوز حذف الفعل معها:

أَزِفَ التَّرَحّـــلُ غَيْـــرَ أَنَّ رِكَابَنَـــا لمّـــا نَـــزَلَ بِرِجَالِنَـــا وَكَـــأَنْ قَـــدْ[3]

الشّاهد: حذف الفعل مع " لمّا " وتقدير الكلام " كأن قد زالت ".

وتقديره: " وكأن قد زالت "، فجاز أيضًا حذف الفعل مع " لمّا " حملًا للنفي على الأبيات[4].

3- مسألة: فتح همزة " إنّ " بعد القول إذا كانت " قال " بمعنى " ظنّ ":

قوله: مجرى الظّنّ في العمل والمعنى: [5]

قال ابن النّحّاس: أمّا للعمل فبالإجماع، وأمّا المعنى ففيه خلاف، منهم مَنْ قال: إنّها على معناها وإن عملت عمل الظّن، ومنهم مَنْ قال – وهو الصّحيح – إنّ معناها كمعنى الظّنّ، واستدلّ بقول الشّاعر:

إذا قلـــتُ أَنّـــي آيـــبٌ أَهْـــلَ بَلْـــدَةٍ نَزَعْـــتُ بِهَـــا عَنْـــهُ الوَلْيّـــةَ بِـــالهَجْرِ[6]

الشّاهد: فتح همزة " أنّ " بعد القول؛ لأن " قلت " بمعنى " ظننت ".

---

(1) التّعليقة 339-340.

(2) المقرب 271/1.

(3) البيت للنّابغة الذّبياني من البحر الكامل كما في ديوانه 198وهذا البيت من شواهد الخصائص361/2 و131/3.

(4) التّعليقة 440.

(5) المقرب 295/1.

(6) البيت لجرول بن قيس " الحطيئة " من البحر الطويل كما في ديوانه182، ينظر الخزانة440/2 وشرح الجمل464/2.

أو ترى أنّ المعنى: "إذا ظننت أو قدرت"، ولذلك فتح الهمزة في " أنّي "[1].

5-مسألة: جواز إعمال "لا "في المضاف إضافة غير حقيقية في الشّعر:

استدلّ ابن النّحاس بقول الشّاعر:

أَبِـــالمَوْتِ الـــذّي لَابـــدّ أنـــيّ مُـــلَاقٍ لَا أَبَالَـــكَ تُخَـــوْفِينِي[2]

الشّاهد: إعمال " لا " في " أبالك " وهو مضاف إضافة غير حقيقية، وذلك في الشّعر فقط، فأعمل " لا " في " أبالك " ولو كانت الإضافة حقيقية لما جاز[3].

6- مجيء " الكاف " اسمًا:

قوله: وأمّا " الكاف " فللتشبيه: [4]

قال ابن النّحّاس: ... وقد تكون الكاف اسمًا نحو قول الشّاعر:

بـــيَضُ ثَـــلَاثٍ كَنِعَـــاجِ جَـــمّ يَضْـــحَكْنَ عَـــنْ كَـــالبَرَدِ المُـــنْهَمِ[5]

الشّاهد: مجيء الكاف في " كالبرد " اسم وليس حرف.

وَرُحْنَـا بِكَـابن المَـاءِ يَجْنَـبُ وَسْـطَنَا تُصَـوْبُ فِيـهِ العَـيْنُ صُـوَرًا وَتَرْتَقِـي[6]

الشّاهد: مجيء الكاف في " بكابن الماء " اسمًا وليس حرفًا[7].

7-مسألة: تنازع عاملين مختلفين معمولًا واحدًا: [8]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله -: "وإنْ طلبته مختلفة فالأول إمّا أن يريد مرفوعًا أو لا، فإن كان الأول يريد مرفوعًا فاعلًا، أو مفعولًا لم يسمّ فاعله، ويقول: "إنّ إعمال الثّاني يؤدي إمّا

---

(1) التّعليقة 548.

(2) البيت لأبي حيّة النّميري ينظر الخزانة 100/4، جمع الهوامع 197/2.

(3) التّعليقة 291.

(4) المقرب 201/1.

(5) البيت من الرّجز للعجاج كما في ديوانه 117 وينظر الخزانة 166/10.، والهمع197/4.

(6) البيت لامرئ القيس من البحر الطويل، ديوان امرئ القيس 107، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور 478/1.

(7) التّعليقة 299-300.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف 79 وارتشاف الضرب 2144/4 وشرح الجمل لابن عصفور 360/1.

للإضمار قبل الذّكر، كما يقول سيبويه – رحمه الله –، أو إلى حذف الفاعل كما يقول الكسائي – رحمه الله– وكلّ منهما غير جائز عند الفرّاء، فأوجب إعمال الأول للتّخلّص من ذلك.

واستدلّ ابن النّحّاس بقول الشّاعر:

وَكَمَتًّـــا مُـــدْمّاة كَـــأنّ مُتُونَهـــا جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[1]

الشّاهد: تنازع في هذا البيت عاملان هما: "جرى "و" استشعرت" في معمول واحد هو "لون".

الفرّاء يمنع إعمال الثّاني وهو "استشعرت" ويوجب إعمال الأول وهو "جرى" وبذلك فهو يرفع "لون" بـ "جرى".

وهنا يردّ ابن النّحّاس على الفرّاء بقوله: "فإنّ سيبويه –رحمه الله– وغيره من الثّقات أنشدوه بنصب "لون"، ولا يفيد الفرّاء – رحمه الله– إنشاده إياه برفع "لون"؛ لأنّا نقول له: "هبك سلمت لك هذه الرّواية، فكيف تصنع برواية النّصب، وقد رواها الثّقات، ولا سبيل إلى ردّ ما رووه، فهو محجوج بهذا [2].

8-مسألة: إبقاء العرب الجر مع حذف الحرف كثيرًا في "الله "في القسم، وفي "رُبّ" مع وجود الواو والفاء وعدمهما: [3]

قال ابن النّحّاس: " حروف الجر إذا حُذفت؛ فالباب فيها أن تنصب ما بعدها على إسقاط الخافض، وقد أبقت العرب الجر مع حذف الحرف كثيرًا "في الله" في القسم، كما ذكره المصنف – رحمه الله –، وفي "رُبّ" مع وجود الواو والفاء وعدمهما"[4].

وقد استدلّ ابن النّحّاس بقول الشّاعر الذّي أنشده سيبويه – رحمه الله –:

رَســـمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فِـــي طَلَلِـــهِ كِـدْتُ أَقْضِـــي الحَيَـــاةَ مِـــنْ جَلَلِـــهِ[5]

الشّاهد: إبقاء جر رسم مع حذف "رُبّ" وواها.

---

(1) البيت لطفيل بن كعب الغنوي من البحر الطّويل، ينظر ديوانه32 وشرح الجمل لابن عصفور 130/1 والإنصاف87/1

(2) التّعليقة 390-391.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 319 – 322.

(4) التّعليقة 304.

(5) البيت لجميل بن معمر، من البحر المنسرح كما في ديوانه105وهو من شواهد الخزانة 20/10 والإنصاف 378.

رابعًا: أقوال العرب:

1- مسألة: كي حرف جر: [1]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: وقال بعض الكوفيين: " لا تكون (كي)حرف جر أصلًا، بدليل دخول اللّام التّي هي حرف جر عليها، ولأنّها من عوامل الأفعال، وحرف الجر من عوامل الأسماء، وهذا العامل يضاد ".

كان ابن النّحّاس قد بيّن مسبقًا ماهية (كي) بقوله: "اعلم أنّ (كي) تكون تارة حرَف جرٍّ، وتارة حرفًا ناصبًا للفعل، وأمّا كونها حرفَ جرٍّ ففي قول العرب: "كيمه" [2] في "كي" هنا حرف جر لا غير، بدليل حذف ألف ما الاستفهامية معها، ولا تحذف ألفها إلّا مع عامل الجر، فتعيّن كون كي جارّة".

أمّا قولهم: إنّ اللّام تدخل عليها، لا دليل لهم فيه؛ لأنّا لم نقل: " إنّها لا تكون إلّا حرف جر فيصير ما ذكروه " [3].

2- مسألة: إجراء العرب بعض الألفاظ مجرى "كلّ" في التّأكيد:

قوله: وتجري العرب مجرى "كلّ" في التّأكيد إلى قوله: "قضّهم بقضيضهم"[4].

بدايةً: تمام الفقرة هو:

"وتجري العرب مجرى "كلّ" في التّأكيد؛ اليد والرّجل والزّرع والضّرع، والظّهر والبطن، والسّهل والجبل وقضّهم بقضيضهم" [5].

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: قال سيبويه: "في هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجري على الاسم كما يجري "أجمعون" على الاسم، وينصب بالفعل؛ لأنّه مفعول فالبدل أن تقول: "ضُرب عبد الله ظهرُه وبطنُه، ومُطرنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطرنا السّهلُ والجبلُ، وإن

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف ّ455.

(2) الكتاب 6/3 وشرح المفصل لابن يعيش 18ّ/7.

(3) التّعليقة 437-428.

(4) المقرب 241/1.

(5) المقرب 241/1 وينظر الكتاب 158/1-159.

شئت كان على الاسم بمنزلة "أجمعين" وإن شئت نصبت، فقلت: ضُرب زيد ظهرَه وبطنَه، ومُطرنا السّهلَ والجبلَ [1]...

ثم قال – رحمه الله –: وزعم الخليل – رحمه الله – أنّهم يقولون: مُطرنا الزّرعَ والضّرعَ، وإن شئت رفعت على البدل، وعلى أن تصيّره بمنزلة أجمعين تأكيدًا[2].

... وقوله: "قضّهم بقضيضهم": هذا الباب يستعمل منصوبًا على كلِّ حالٍ، وتابعًا لما قبله في وجوه الإعراب، فإن استعملته منصوبًا؛ فإنّ انتصابه على الحال، وإن كان معرفةً قال السّيرافي – رحمه الله –: منهم مَنْ ينصبه على كلّ حال، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال، قال سيبويه – رحمه الله –: كأنّه قال: "انقضاضهم "، أي: انقضاضًا، وإن جعلته تابعًا، كان تبعه على جهة التّأكيد، قال سيبويه –رحمه الله – بمنزلة "كلّهم"، تجريه على الوجوه، يعني يتبع ما قبله في الإعراب كـ "كلّ"، وهو مأخوذ من "القضّ"، وهو الكسر، وكان معنى قضّهم أي: انقض على بعض، وتجمعوا – وكما ذكره المصنّف رحمه الله – ها هنا للتأكيد [3].

خامسًا: المثل: "حكمك مسمطًا": [4]

جاء به ابن النّحّاس دليلًا على الحذف اللّازم للخبر [5].

2) تخريجه ما سُمع على القدح في الشّاهد:

تعددت أشكال القدح في الشّاهد عند ابن النّحّاس ومن هذه الأشكال:

1- الضّرورة الشّعرية:

1. مسألة: العطف على الضّمير المرفوع المتّصل: [6]

قوله: "وضمير الرّفع المتّصل إلى آخره": [7]

---

(1) ارتشاف الضرب 1954/1 والكتاب 374/1.

(2) الكتاب 158/1 – 159.

(3) التّعليقة 370-371.

(4) مجمع الأمثال 275/1.

(5) التّعليقة 174.

(6) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 380.

(7) المقرّب 233/1.

قال ابن النّحاس –رحمه الله –: " لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل إلاّ بأحد الأمرين اللّذين ذكرهما –عندنا –خلافًا للكوفيين".

والأمران هما: إنّه لا يعطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل، أو طول يقوم مقام التّأكيد.

استدلّ الكوفيون على جواز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل من غير توكيد أو فاصل بالبيتين:

قُلْـــتُ إِذَا أَقْبَلَـــتْ وَزَهْـــرٌ تَهَـــادَى كَنِعَـــاجِ المـــلَا تَعَسّـــفنَ رَمْـــلَا[1]

الشّاهد: رفع "زهرٌ" عطفًا على الضّمير المسكّن في "أقبلتْ"، مع التّمكّن من نصب "زهر" على أنّه مفعول معه.

وَرَجَـا الأُخَيْطِـلُ مِـنْ سَـفَاهَةِ رَأْيِّـهِ مَـا لَـمْ يَكُـنْ وَأَبٌ لَـهُ لِيَنَـالَا[2]

الشّاهد: رفع "أبٌ" بالعطف على الضّمير في "يكن"، مع مقدرته أن ينصبه على أنّه مفعول معه.

أمّا ردّ ابن النّحّاس على استشهاد الكوفيين بالبيتين فهو قوله: "وأمّا البيتان فضرورة لا يعتدّ بهما "[3].

2. مسألة: جواز ظهور "أنْ" بعد "كي": [4]

قال ابن النّحاس –رحمه الله –: "ولا التفات إلى قول بعض الكوفيين بجواز ظهور "أنْ" بعد "كي" في مثل هذا، نحو: " جئتك لكي أنْ تكرمني" وأنّ "أنْ" هنا توكيد لـ "كي".

استدلّ الكوفيون بالدّليل:

أَرَدْتُ لِكَـــيْ أَنْ تَطِيـــرَ بِقِرْبَتِـــي فَتَرَكْتُهَـــا شَـــنًّا بِبَيْـــدَاءَ بَلْقَـــعِ[5]

الشّاهد: إظهار "أنْ" بعد "كي" فهذا يعطي الإذن بالجواز.

أمّا ردّ ابن النّحّاس على هذا الشّاهد فقد كان: "والجواب عن البيت الذّي استشهد به أنّه غير معروف قائله، ولو عُرف لجاز أن يكون من ضرورة الشّعر، أو يكون جعل "أنْ" بدلًا

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة من البحر الخفيف كما في ديوانه 76، وهو من شواهد الكتاب 397/2 والإنصاف 475.

(2) البيت لجرير بن عطية من البحر الكامل، ينظر ديوانه: 57/1 والإنصاف381.

(3) التّعليقة 352.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 466و ارتشاف الضرب 1646/4.

(5) هذا البيت من البحر الطويل، ومن شواهد همع الهوامع 296/4 والمقرّب 238/1 بلا نسبة.

من "ما"، وليس في المثال المذكور "ما" فتكون "أنْ" بدلًا منها، أو تكون زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[1] وليست ناصبة للفعل، هذا مع كونه من الشّذوذ بمكانٍ مكين[2].

1. مسألة: التّعجب من الألوان: [3]

وقوله: [4] في الشّعر: "فأنت أبيضهم": يعني قول طرفة:

إذا الرّجال شتوا واشتدّ أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ[5]

الشّاهد: استعمل لفظ "أبيضهم" في التّعجّب، وما جاز في "أفعل" جاز في "ما أفعل".

أجاب المصنف – رحمه الله – عنه أنّه ضرورة[6].

2. مسألة: أصل الميم في "اللّهمّ": [7]

وقوله: اللّهمّ: [8]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "اختلف النّحاة في الميم منه، فذهب البصريون إلى أنّها عوض من "يا" إذ كان أصله "يا الله"، فحذفنا "يا" وعوّضنا عنها "الميم"، ولذلك أتينا بها مشدّدة لمّا كانت عوضًا عن حرفين، والدّليل على أنّها عوض: عدم الجمع بينهما في اختيار الكلام.

وقال الكوفيون: "ليست عوضًا، وقال الفرّاء – رحمه الله –: الميم من "أمنّا بخير"، كان أصله: "يا الله أمنّا بخير"، فأبقينا اسم الله تعالى والميم، وحذفنا الباقي.

---

(1) سورة يوسف، آية 96.

(2) التعليقة 427.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 124 – 125 – 126 وشرح الجمل لابن عصفور 590/1 وارتشاف الضرب 2082/4 – 2083 والمساعد لابن عقيل 162/2.

(4) المقرب 73/1.

(5) البيت لطرفة بن العبد من البحر البسيط كما في ديوانه23، وهو من شواهد الإنصاف124وشرح الجمل لابن عصفور 590/1.

(6) التعليقة 122 – 123.

(7) ينظر معاني القرآن للفراء 203/1 – 204 وشرح المفصل لابن يعيش 16/2.

(8) المقرب 183/1.

استدلّ الكوفيون على أنّ "الميم" ليست عوضًا عن "يا" النّداء بالجمع بينهما في قول الشّاعر:

إنّـــي إذَا مَـــا حَـــدَثَ أَلَمَـــا أَقُـــولُ يَـــا اللّهُـــمّ يَـــا اللّهُمّـــا[1]

الشّاهد: الجمع بين "يا" النّداء والميم في "اللّهمّ" وهذا دليلٌ عند الكوفيين على أنّ "الميم" ليست عوضًا عن "يا" النّداء بحسب رأي البصريين.

أمّا ردّ ابن النّحّاس على استدلالهم بالبيت فقد قال: "والجواب عن ذلك بأنّ: هذه ضرورة شعر، ولا حجة فيه".

وردّه عمّا قاله الفرّاء في أصل "الميم" في "اللّهمّ": "وهذا الذّي ذكره دعوى، لا دليل عليها، فلا يصار إليها"[2].

الشّـذوذ:

1-القراءات: ومثال ذلك:

1. مسألة: إدغام " الرّاء " في مقاربها " اللّام": [3]

قوله: وأمّا " الرّاء " فلا تدغم في شيء[4].

وقد حُكي إدغامها في " اللّام " نحو ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [5] إلّا أنّ ذلك شاذًا.

وكان رأي ابن النّحّاس: أنّ الرّاء لا تدغم في شيءٍ؛ لأنّ: الرّاء حرف مكرّر، وإدغامها في غيرها يذهب ما فيها من التّكرار فلا يجوز [6].

قوله: إلّا أنّ ذلك شاذّا: [7].

---

(1) البيتان من الرّجز المشطور – وقد نسبا لأكثر من قائل وهما: أبي خراش الهذلي، وأميّة بن ؟أبي الصّلت، وهما من شواهد: الخزان 295/2 والإنصاف 345.

(2) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(3) ينظر الإدغام للسيرافي 425 والممتع في التصريف 724/2 – 725 والمساعد لابن عقيل 267/4 والتّعليقة 570.

(4) المقرب 14/2.

(5) سورة آل عمران، آية 31.

(6) التّعليقة 570.

(7) المقرب 14/2.

يعني في القياس لا السّماع كما تقدّم في نظائره وهي رواية أبي عمرو – رحمه الله – ومن هنا نفهم رفض ابن النّحّاس – رحمه الله – هذه المسألة قياسًا لا سماعًا لشذوذ قراءة أبي عمرو بن العلاء وذلك لذهاب ما في الرّاء من تكرار[1].

2- أقوال العرب: ومثال ذلك:

1. مسألة: أفعل التّعجب بين الاسمية والفعلية: [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... وذهب الكوفيون – رحمهم الله – إلى أن "أفعل" هنا "اسم" وكان استدلال الكوفيين على اسميتها:

1- بقول العرب: "ما أحيسن زيدًا" أي بتصغير لفظ "ما أحسن"، والتّصغير من خصائص الأسماء.

2- وأنّه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلًا لتصرّف؛ لأنّ التّصرّف من خصائص الأفعال.

أمّا ردّ ابن النّحّاس على استدلالهم فهو:

ما ذكروه لا دليل لهم فيه؛ لأنّ قولهم بتصغيره، وعدم تصرّفه محتمل التّخريج: فهو لم يُصغّر ليس لكونه اسمًا، بل لشبهه بالأسماء حين لم يتصرّف.

كما أنّه لم يتصرّف؛ لأنّ فعل التّعجّب تضمّن ما ليس له في الأصل، وهو زيادة الوصف والدّلالة على بقاء الوصف إلى الحال؛ فمُنع التّصرّف لأجل هذا.

كما أنّ ابن النّحّاس قوّى موقفه، ورأيه بأنّ أفعل التّعجّب فعلًا بقول العرب: "ما أحسنني" حيث دخلت نون الوقاية عليه؛ ونون الوقاية لا تدخل إلّا على الفعل.

وردّ مقولة بعض العرب: "ما أحسني" بحذف نون الوقاية بأنّها: لا يُلتفت إليها فهي حكايةٌ شاذة[3].

---

(1) التّعليقة 570، وقال أبو سعيد السيرافي: " وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنة كانت الراء أم متحركة " وينظر الإدغام 424.

(2) ينظر لإنصاف في مسائل الخلاف 105 وارتشاف 4 الضرب 2065/4.

(3) التّعليقة 125 – 126.

2. مسألة: إلحاق علامة التّأنيث وإسقاطها مع المؤنث:

وقوله: "وإذا كان مؤنثًا جاز إلحاق علامة التّأنيث وإسقاطها: [1]

القاعدة: إنّما هذا إذا كان الفاعل مظهرًا مؤنثًا حقيقيًا، ولم يفصل بينه وبين الفاعل؛ وجب الإتيان بعلامة التّأنيث في الفعل، نحو: "قالت هند"، ولا يجوز ترك العلامة إلّا في حكايةٍ شاذّة، روى سيبويه – رحمه الله – عن بعض العرب: "قال فلانة"[2].

3- مسألة: "حاشا" بين الفعلية والحرفية:

قوله: إلا النّصب بـ "حاشا" قليل: [3]

مما اتّفق على حرفيته واختلف في فعليته "حاشا" فرأى المبرد والمازني – رحمهما الله: أنّها يجوز أن تكون فعلًا، وحكى المازني وأبو عمرو الشّيباني–رحمهما الله – عن بعض العرب: " اللّهمّ اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشّيطان وأبي الأصبع"، ورُوي: "وأبا الأصبع" ورأي سيبويه – رحمه الله – أنّ "حاشا "لا يكون إلا حرف جر، وما خالف شاذ عنده، ولم يعتد بها، إذ لم يسمعها، وقوّى سيبويه مذهبه بأنّ "حاشا" لو كانت فعلًا لوصلت بها "ما" المصدرية كما وصلت بـ "عدا وخلا "، وأيضًا لو كانت فعلًا للازمتها نون الوقاية مع ياء المتكلم وأنت إنّما تقول: حاشاي ولا تقول: "حاشاني" بالنّون وفيه لغة أخرى: "حاشَ" [4].

4- الشّاهد مجهول القائل أو النّاقل:

1. مسألة: دخول لام التّوكيد في خبر "لكنّ": [5]

قال ابن النّحاس –رحمه الله –: "... واختلف النّحاة في "لكنّ"، فذهب البصريون – رحمهم الله – إلى امتناع دخول اللّام معها، وذهب الكوفيون – رحمهم الله– إلى جواز دخول اللّام معها... ".

---

(1) المقرب 67/1.

(2) التعليقة 117 والكتاب 38/2.

(3) المقرب 166/1.

(4) التّعليقة 264 وينظر الكتاب 349/2.

(5) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 171 ومعاني القرآن للفراء 465/1–466.

استدلّ الكوفيون بشطر البيت:

..... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّـها لَعَمِيـد[1]

الشّاهد: دخول "اللّام" مع "لكنّ" لأنّ معناها "إنّ".

أمّا ردّ ابن النّحّاس على استدلالهم بهذا الشّاهد قوله: " فلا يُعرف قائله ولا أوّله، ولم يذكر منه إلّا هذا، ولم ينشده أحدٌ ممّن يُوثق به في اللّغة، ولا عُزي إلى مشهورٍ بالضّبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه".

ثمّ إنّنا لو صححناه، لا حجة لهم فيه؛ لأنّه يُحتمل أن يكون أصلّه: "ولكنْ إنّني من حبِّها لعميد" فخفّف النّونات لكثرة اجتماعها، فصار اللّفظ "ولكنّني"، فلم تدخل اللّام حينئذٍ إلّا مع "إنّ" لا مع "لكنّ"[2].

2. **مسألة: جواز ظهور "أنْ" بعد "كي"**: [3]

وما يهمّنا هنا أنّ الكوفيين استدلّوا على جواز ظهور "أنْ" بعد كي بالبيت:

أَرَدْتُ لِكَـــيْ أَنْ تَطِيـــرَ بِقِرْبَتِـــي فَتَرَكْتُهَـــا شَـــنًّا بِبَيْـــدَاءَ بَلْقَـــعِ[4]

وقد كان جواب ابن النّحّاس عن هذا الاستدلال: " والجواب عن البيت الذّي استشهد به أنّه: غير معروف قائله"[5].

---

(1) هذا شطر من بيت مجهول القائل، وهو من البحر الطّويل، يورد النّحاة غالبًا أنّ صدره: "يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي"، ينظر الإنصاف وشرح الجمل لابن عصفور 430/1وهمع الهوامع176/2.

(2) التّعليقة 219.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 466.

(4) البيت من البحر الطويل وهو من شواهد شرح المفصل 19/7و الإنصاف 580 بلا نسبة

(5) التّعليقة، ص 427.

لا دليل في الشّاهد:

أقوال العرب:

1. مسألة: دخول الفاء في خبر المبتدأ:

وقوله: " ويجوز دخول الفاء في الخبر إلى أخر الباب ": [1]

إنّما اشترط في دخول الفاء هذه الشّروط ؛ لأنّ المبتدأ إذ ذاك يتضمّن معنى الشّرط، ويجوز دخول الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشّرط، فإن فقد شيئاً من هذه الشّروط لم يجز دخول الفاء في الخبر – حينئذٍ–؛ لأنّ الفاء عند سيبويه – رحمه الله – لا تكون إلّا عاطفة، أو جواب شرط، ولا تكون زائدة، كما أجاز الأخفش – رحمه الله – ومَنْ تبعه، واستدلّ به من قول العرب: "زيد فوجد" وقول الشّاعر:

وَقَائِلَـــةٍ خَـــوْلَانُ فَـــانْكِحْ فَتَـــاتَهُمْ وَأَكْرُومَــةَ الحَيّــينِ خَلْــوٌ كَمَــا هِيَــا[2]

الشّاهد: "فانكح" جواز دخول الفاء زائدة في الخبر، على رأي الأخفش.

وردّ ابن النّحّاس بقوله: "لا دليل في شيءٍ من ذلك؛ لاحتمال أن يكون "زيد" و"خولان" خبري مبتدأين محذوفين، والفاء حينئذٍ عاطفة جملة على جملة، لا زائدة" [3].

2. العطف على معمولي عاملين مختلفين: [4]

قال ابن النّحّاس: "اعلم أنّ مسألة العطف على عاملين كالصّورة التّي مثّل بها وغيرها، اختلف النّحاة فيها، فذهب سيبويه – رحمه الله – ومَنْ تبعه إلى امتناع جواز العطف على عاملين مطلقًا، وذهب الأخفش – رحمه الله –، وتابعه جماعة من الكوفيين وغيرهم إلى جوازه، بشرط أن يكون المجرور في المعطوف به متقدّمًا على غيره، سواء كان المجرور متقدّمًا في المعطوف عليه أو متأخّر، نحو: زيد في الدّار والحجرة عمرو ".

ومن ضمن أدلّة الكوفيين على الجواز كان استدلالهم بالمثل المشهور: "ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة"[5].

---

(1) المقرب 86/1.

(2) لم أعثر على قائل هذا البيت، وهو من البحر الطّويل، الكتاب 139/1 وشرح المفصل 95/8.

(3) التعليقة 179 – 180.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 380.

(5) المقتضب 195/4 والكتاب 65/1.

قال ابن النّحّاس: "بيضاء" معطوفة على"سوداء"المجرورة بـ "كلّ" و"شحمة" منصوب بالعطف على "تمرة" المنصوب بـ "ما".

وقوله: وما استشهدوا به من القرآن والشّعر والمثل لا دليل لهم في ذلك[1].

5- لا التفات للشّاهد:

مسألة: إظهار"أنْ" بعد كي: [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: ولا التفات إلى قول بعض الكوفيين بجواز ظهور "أن" بعد "كي" في مثل هذا، نحو "جئتك لكي أنْ تكرمني"، وأنّ "أنْ" هنا توكيد لـ "كي".؛ لأنّا نقول:

لا تخلو "كي "إذا قلت: "لكي أنْ تخرج" من أن تكون بمعنى اللّام، وكلاهما ممتنع، لما تؤدي إليه من توالي حرفين لمعنى واحد، وذلك غير جائز، ولأنّ نصب الفعل حينئذٍ إمّا أن يكون بـ "أنْ" أو بـ "كي" أو بـ "اللّام"، لا جائز أن يكون بـ "اللام" أو بـ "كي"، لما يلزم من الفصل بين العامل والمعمول، وذلك ممتنع في عوامل الأسماء مع قوتها، فعوامل الأفعال مع ضعفها أوْلى بأن لا يجوز ذلك فيها، ولا جائز أن يكون النّصب بـ "أن": لما تؤدي من إبطال عمل "ما "قبله، ولا يلزمنا مثل ذلك إذا قلنا "لكي تخرج"؛ لأنّا نقول: الفعل منصوبٌ بـ "كي" و"كي" وما بعدها في موضع جر بـ "اللام"، وليس هنا إلغاء عامل أصلًا [3].

6- ما ذكروه ليس بشيء:

مسألة: تعيين الخبر في نحو"ضربني زيدًا قائمًا": [4]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: وقال الكسائي وهشام والفرّاء وابن كيسان – رحمهم الله أجمعين –: "إنّ الحال بنفسها هي الخبر، لا سادّة مسدّه " على خلافٍ بينهم في ذلك:

1. فقال الكسائي وهشام ومَنْ أخذ بمذهبهما: " إنّ الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان، أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر....

---

(1) التعليقة 356-359.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 466.

(3) التّعليقة 427-428.

(4) التّذييل والتكميل 300/3 والمساعد 213/1.

2. أمّا الفرّاء ومَنْ أخذ بقوله فزعموا: أنّ الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريها من ضمير المصدر... [1].

3. أمّا ابن كيسان – رحمه الله – فقال: إنّما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظّرف.

والذّين قالوا بتقدير خبر اختلفوا في كيفية تقدير مكانه، فذهب البصريون: تقديره "إذ كان قائمًا"، إن أردت الماضي، "وإذا كان قائمًا" إن أردت المستقبل... [2].

4. وقال الأخفش – رحمه الله: تقديره: "ضربي زيدًا ضربه قائمًا ".

5. وقال بعض النّاس تقديره: بعد قائم، والتّقدير: ضربي زيدًا قائمًا ثابتٌ أو موجودٌ أو أشبه ذلك".

ردّ ابن النّحّاس كالتّالي:

قال الكوفيون: "إنّ الحال هي الخبر" أي أنّ "قائمًا" في قولنا "ضربي زيدًا قائمًا" لم يكن عين المبتدأ ألا نرى أنّ "القائم" هو "زيًدا" أو "أنا" لا "الضّرب"، فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف؛ لأنّ الخلاف عند الكوفيين يوجب النّصب [3].

وردّه على ابن كيسان: "المشابهة بين الظّرف والحال": وقد أبطل ابن النّحّاس هذا المذهب بقوله:

"وأمّا تشبيه ابن كيسان – رحمه الله – الحال بالظّرف فكأنّه قال: "ضربي زيدًا في حال قيام"، فليس بشيءٍ ؛لأنّه لو جاز ذلك لهذا التّقدير لجاز مع الجثة أن تقول: "زيدٌ قائمًا"؛ لأنّه بمعنى: "زيدٌ في حال قيام"، وحيث لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذكره.

أمّا قولهم: " إنّه منصوب على الخلاف": فقاس أيضًا؛ لأنّ الخلاف لو كان عاملًا يعمل حيث وُجد، ونحن نرى العرب تقول: "ليس زيدٌ قائمًا لكنْ قاعدٌ" برفع "قاعد" على الجواز؛ و"ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ" أو "بل قاعدٌ" فترفعه على الوجوب مع كونه مخالفًا لما قبله؛ فبان فساد ما

---

(1) التّعليقة 162.

(2) التّعليقة، ص 163.

(3) التّعليقة، ص 162-163.

ذكروه، وفساد النّصب على الخلاف مذكور في موضعه من النّحو بأحسن بيان، فلا حاجة إلى الإطالة فيه" [1].

وأمّا المذهب المروي عن الكوفيين آخرًا؛ وهو أنّ الخبر محذوف تقديره: "ثابتٌ أو موجودٌ" فردّه أيضًا؛ بأنّ تقدير ما ليس في اللّفظ دليلٌ عليه كما تقدّم، فإنّه كما تقديره "ثابتٌ" جاز أن تُقدّر أيضًا: "منفيٌ" و"معدومٌ" وما أشبه ذلك.

وكان اختيار ابن النّحّاس هو: أنّ الخبر في نحو قولنا: "ضربي زيدًا قائمًا" محذوف، ويقدّر قبل الحال، والتّقدير: "ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا"، فـ "قائمًا" معمول للخبر.

وحجة ابن النّحّاس في ذلك: أنّ اعتقاد الحال معمولة للخبر يجعل المحذوف بعض الخبر، وهو أوْلى من حذف الخبر [2].

7- القدح في الشّاهد من خلال توجيه إعرابه:

مسألة: تقديم التّمييز على عامله المتصرّف: [3]

وما يهمنّا هنا أن ابن النّحّاس – رحمه الله – قد ردّ على الكوفيين المجيزين لتقديم التّمييز على عامله المتصرّف بتوجيه إعراب الشّاهد بمنحى آخر غير الذّي ذهبوا إليه كالتّالي:

الشّاهد هو:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[4]

فهنا جعل الكوفيون "نفسًا" تمييز متقدم على عامله المتصرّف "تطيب".

وتقدير الكلام: وما كان الشّأن تطيب سلمى نفسًا.

أمّا ردّ ابن النّحّاس فكان: إنّ "نفسًا" خبر "كان"، والضّمير في "كان" عائد على "حبيبها"، وبذلك "نفسًا" ليست تمييز [5].

---

(1) التّعليقة، ص 165.

(2) التّعليقة، ص 166 وينظر ارتشاف الضرب 1093/3 والمساعد لابن عقيل 211/1 وهمع الهوامع 340/1.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 221 وشرح المفصل لابن يعيش 74/2 والمساعد لابن عقيل 66/2.

(4) البيت لأعشى همدان وهو من البحر الطويل ومن شواهد همع الهوامع 71/4 وشرح المفصل 74/2.

(5) التّعليقة، ص 259-260.

المبحث الثّاني

القيـاس

القياس: لغةً: من قاس الشيء ويقيسه إذا قدّره على مثاله، والمقياس: المقدار [1].

القيـاس: اصطلاحًا: ومن ذلك أيضًا قول سيبويه: "ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله، لم يُلتفت إليه [2].

– حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [3].

– وهو اعتبار الشّيء بالشّيء بجامع[4]

– وهو حمل فرعٍ على أصلٍ بعلّةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع [5].

– وكذلك هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب [6].

– وأخيرا هو: محاكاة العرب في طرائقهم اللّغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام، وحذف وزيادة [7].

والقياس هو الأصل الثّاني من الأصول النّحوية بعد السّماع، وله أهميةٌ كبيرة عند العلماء والنّحاة وتقوم على القياس معظم أدلة النّحو، وقد جعله النّحاة "أصلًا ومحورًا يخضعون له كلام العرب، ومعيارًا متداولًا منذ نشأة النّحو" [8].

ومن ذلك أيضًا قول سيبويه: "ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله، لم يُلتفت إليه [9].

---

(1) لسان العرب 186/6 مادة "قيس".

(2) الكتاب20/2.

(3) الاقتراح 59.

(4) لمع الأدلة 93.

(5) لمع الأدلة 93.

(6) الاقتراح 70.

(7) اللغة والنحو بين القديم والحديث 22.

(8) القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره 137.

(9) الكتاب20/2.

وهو كذلك ركنٌ أساسيٌ في اللّغة والنّحو فقد قال ابن الأنباري: " اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقق، لأنّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حده: النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ فمَنْ أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدّلالة القاطعة [1].

وقد اهتمّ ابن النّحّاس – رحمه الله – بالقياس اهتمامًا كبيرًا، وقد وجّهه في عدّة أمور منها:

1)ردّ الدّليل بعد ذكر الرّي والاستدلال له:

1- مسألة: مجيء الحال سادّة مسدّ الخبر لمصدر مؤول: [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... ومنها لا يجوز أن تسدّ الحال مسدّ خبر "أنْ" النّاصبة للفعل، وإن كانت بتأويل المصدر... إلى ما ذكرنا من المنع، ذهب الكسائي والفرّاء وهشام – رحمهم الله".

كانت علّة المانعين–وهم الكسائي والفرّاء وهشام–أنّ: "أنْ" لمّا عملت فيما بعدها أشبهت الأدوات، وبعدت عن المصادر، فلم يجز فيها ما جاز في المصادر.

وهنا يقول ابن النّحّاس: " وهذا التّعليل فيه نظر".

وبرغم من أنّ ابن النّحّاس موافقٌ للمانعين من الكوفيين إلّا أنّه: لم يقبل علّة المنع التّي ساقوها وكان ردّه عليها: "فإنّ المصدر أيضًا عاملٌ فيما بعده".

أمّا رأيّه هو في المنع فهو أن تكون علّة المنع: "أنّ الحال إنّما سدّت مسدّ الخبر إذا كان ظرف الزّمان لا يكون خبرًا لـ "أن والفعل"[3].

1- مسألة: تقديم خبر "ليس" عليها: [4]

قال ابن عصفور: " وهي بالنّظر إلى تقديم أخبارها عليها قسمان".[5]

---

(1) لمع الأدلة 95.

(2) ينظر ارتشاف الضرب 1094/3 والتذييل والتكميل 289/3 وهمع الهوامع 3423/1.

(3) التّعليقة 172.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 139 وشرح المفصل لابن يعيش 114/7 وارتشاف الضرب 1172/3 وهمع الهوامع 373/1.

(5) التّعليقة 201.

قال ابن النّحّاس: "... وقسمٌ مختلف فيه، وهي: ليس... فالذّي منع تقديم خبر ليس عليها؛ لأنّ ليس فعل ضعيف، لم يتصرّف فضعف حكمها عن باقي أخواتها، فمُنع من تقديم خبرها عليها".

فهنا كانت علّة المنع: أنّ "ليس" فعل ضعيف لم يتصرّف قياسًا على أخواتها "كان وأخواتها".

ويقول ابن النّحّاس: " وأمّا مَنْ أجاز تقديم خبر "ليس" عليها فدليله أنّ "ليس" فعل ناقص مثل أخواتها، فإذا جّوزنا في "كان" وأخواتها يجوز في "ليس" أيضًا – طردًا للباب، واستدلّ بعضهم على جواز التّقديم بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1] حين قدّم معمول الخبر، وتقديم معمول الخبر يؤذن بجواز تقديم العامل، ويجاب عن ذلك بتوسّع العرب في الظّروف، فلا دليل في ذلك، والدّليل الصّحيح على جواز تقديم الخبر تجويز سيبويه [2]– رحمه الله – في باب الاشتغال "أزيدًا لستَ مثله"، ولا يفسر حيث لا يجوز أن يعمل" [3].

وهنا نرى ابن النّحّاس يبطل دليل المجيزين وهو توسّع العرب في الظّروف، ويردّ عليهم بدليل من كلام سيبويه في باب الاشتغال.

2- مسألة: عامل الرّفع في خبر "إنّ" وأخواتها: [4]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " واختلف العلماء في عامل الرّفع في خبر "إنّ" وأخواتها، فذهب البصريون إلى أنّ هذه الحروف ترفع الخبر كما تنصب الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنّها لا تؤثّر في الخبر وأنّه مرتفع بما كان يرتفع به[5].

كانت حجة الكوفيين في عدم تأثير "إنّ" وأخواتها في الخبر: أنّ هذه الحروف تنحط عن رتبة "كان" وأخواتها التّي هي أفعال، فلا تعمل في الجزءين كما عملت "كان" فيهما.

أمّا ردّ ابن النّحّاس على كلامهم: "والجواب أنّه لم ينحصر أثر ضعفها عن كان في أنّها لا تعمل في الجزءين، فقد ظهر أثر ضعفها بغير ذلك، وهو عدم تصرّفها في معمولاتها بتقديم

---

(1) سورة هود، آية 8.

(2) الكتاب 103/1.

(3) التّعليقة، ص 182.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 153 وارتشاف الضرب 1237/3 وهمع الهوامع 431/1.

(5) التّعليقة 218.

وتأخير إلى غير ذلك من الأشياء التّي نقصت بها عن كان، وفيها كفاية، فلا حاجة إلى نقصها بعدم التّأثير في الجزءين" [1].

وبذلك يكون ابن النّحّاس – رحمه الله – قد اختار أنّ "إنّ" وأخواتها عاملة في الخبر والحجة في ذلك في هذه المسألة: أنّ هذه الحروف اقتضت الخبر كما اقتضى المسند المسند إليه، من حيث كانت تطلب الخبر فتعمل فيه كما عملت في الاسم" [2].

3- مسألة: تقديم التّمييز على عامله المتصّرف: [3]

قوله: "ولا يجوز تقديم التمييز": [4]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... ذهب سيبويه – رحمه الله – إلى أنّه لا يجوز تقديم التّمييز على الفعل، وذهب المازني والمبرد والكوفيون – رحمهم الله أجمعين – إلى أنّه يجوز تقديم التّمييز على الفعل محتجين بالقياس والسّماع".

أمّا القياس: " فعلى الحال في تقدّمه على العامل، ما لم يمنع من الموانع التّي ذكرناها في باب الفاعل" [5].

أمّا ردّ ابن النّحّاس على قياسهم: "فلا يتجه؛ لأنّ الفرق بين الحال والتّمييز ظاهر؛ لأنّ التّمييز مفسِّر لذوات المميّز، والحال ليس بمفسِّر، فلو قدّمنا التّمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر وهذا لا يجوز [6].

4- مسألة: العطف على الضّمير المرفوع المتّصل: [7]

قوله: "وضمير الرّفع المتّصل إلى آخره"[8]

قال ابن النّحّاس: لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل؛ إلّا بأحد الأمرين اللّذين ذكرهما عندنا خلافًا للكوفيين...".

---

(1) التّعليقة، ص 219.

(2) التّعليقة، ص 218.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 221 وشرح المفصل لابن يعيش 74/2 والمساعد لابن عقيل 66/2.

(4) المقرب 165/1.

(5) التّعليقة، ص 260.

(6) التّعليقة، ص 351.

(7) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 380 ومعاني القرآن 95/3.

(8) المقرب 233/1.

بدايةً: الأمران اللّذان جوّز ابن عصفور فيهما العطف على الضّمير المرفوع بأحدهما:

1. تأكيد بمنفصل.
2. طول يقوم مقام التّأكيد.

أما القياس الذّي استدلّ الكوفيون به لهذه المسألة: "أنّهم أجازوا العطف على الضّمير المرفوع قياسًا على الضّمير المنصوب" [1] .

وردّ ابن النّحّاس على قياسهم: بأنّ هناك فرقًا بينهما من وجهين:

1. أنّنا لو عطفنا على المرفوع المستتر في نحو: "قم وزيد" لكان في الصورة كعطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز، فاشترط التّأكيد أو الفصل مراعاة لجانب اللّفظ، ورفعًا لمثل هذا التّوهم، والتزمناه أيضًا في الضّمير البارز، نحو: "قمت أنا وزيد" وإن كان الضّمير قد برزت صورته في اللّفظ طردًا للباب.
2. أنّ ضمير الرّفع الذّي في محل الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل، فكما لم يعطف على جزء الفعل فكذلك ما يتنزّل منزلته.

2) ردّ الدّليل بالدّليل:

1- مسألة: معنى "أفعل به" في التّعجب: [2]

وقوله: "ولمّا لم يكن أمرًا في الحقيقة بل المعنى الخبر": [3]

قال ابن النّحّاس: اختلف النّحّاة في قولنا "أفعل به" في التّعجب هل معناه أمرٌ أو تعجب؟ مع إجماعهم على أنّ لفظه لفظ الأمر، فذهب الكوفيون إلى أنّ معناه أمرٌ كلفظه".

ودليل الكوفيين: "أمّا الكوفيون – رحمهم الله – فدليلهم ظاهر، وهو أنّ المعنى ينبغي أن يكون على حسب اللّفظ، إذا كان هذا اللّفظ هو الدّال على المعنى بالقياس على غالب الألفاظ، واللّفظ بالإجماع أمرٌ، فوجب أن يكون معناه أمرًا ليطابق معناه لفظه".

أمّا ردّ ابن النّحّاس على قول الكوفيين: أنّ ما ذكروه قد ترك في مواضع عديدة، فليكن متروكًا هنا عملًا بما ذكرناه من الدّليلين.

---

(1) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(2) ينظر المساعد لابن عقيل 149/2 وشرح التسهيل لابن مالك 33/3 وشرح المفصل لابن يعيش 148/7.

(3) المقرب 76/1.

ويوضّح ابن النّحّاس سبب التّرك وهو: "لم يترك هذا الأصل في موضع إلّا لحامل، فما الذّي حملكم على تركه هنا ؟ قلنا: الحامل موجود، وهوّ أنّ اللّفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال الفكر كان أبلغ وآكد ممّا إذا لم يكن كذلك؛ لأنّ النّفس حينئذٍ تحتاج في فهم المعنى إلى فكرٍ وتعب فتكون به أكثر كلفًا، وضنّة ممّا إذا لم تتعب في تحصيله، وباب التّعجب موضوع للمبالغة، فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما مخالفًا لذلك.

وكذلك كان ردّه عليهم:

- أنّ "أفعل" لا يُبنى منه "ما أفعله" فدّل على مناسبة بين الصّيغتين، ولا مناسبة في اللّفظ بالإجماع، فوجب أن يكون معنى "أفعل به" تعجّبًا وإلّا فلا مناسبة حينئذٍ.
- أنّ العرب قالوا: "أقومْ به" و"أبيعْ به" فلم يعلوا، كما قالوا: "ما أقومه" و"ما أبيعه" فلم يعلوا، فدلّ ترك الإعلال على مناسبة بينهما على ما مرّ في الدّليل الأول.
- أنّه لو كان أمرًا في المعنى لتحمّل ضميرًا هو الفاعل، ولو تحمّل ضميرًا لبرز في التّثنية والجمع فلمّا لم يبرز فيه الضّمير دلّ على أنّه لا ضمير فيه. فلا يكون أمرًا، فثبت أنّ لفظه أمرًا ومعناه تعجّب [1].

2- مسألة: موضع الحصر بـ "إلّا": [2]

وقوله: "أو يكون الفاعل مقرونًا بـ "إلّا" إلى آخره": [3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: مثال المقرون بـ "إلّا": "ما ضرب هندًا إلّا عمرو"، ومثال معنى المقرون بـ "إلّا": "إنّما ضرب هندًا عمرو" فـ "إنّما" تفيد معنى الحصر، كما أفادته "إلّا" إذا جاءت بعد النّفي، واعلم أنّ هذه المسألة يجوز أن يقترن كلّ واحدٍ من الفاعل والمفعول بـ "إلّا"، أو يكون في معنى المقرون بـ "إلّا"، مثال اقتران الفاعل بـ "إلّا" أو كونه في معنى المقرون بـ "إلّا": "ما ضرب عمرو إلّا هندًا" ومثال كونه في معنى المقرون بـ "إلّا": "إنّما ضرب عمرو هندًا"..... واختلفوا فيه إذا كان مع "ما وإلّا" على ثلاثة مذاهب: [4]

---

(1) التّعليقة 126.

(2) ينظر شرح التسهيل 304/2 ومعاني القرآن للفراء 101/2.

(3) المقرب 54/1.

(4) التّعليقة 89.

1. المذهب الأول: مذهب الجزولي والشّلوبين وهو: أنّ موقع المحصور في "ما وإلّا" كما كان في "إنّما"، فأيّهما أريد الحصر فيه وجب تأخيره بعد "إلّا" وتقديم غير المحصور. ودليل هذا المذهب: القياس على "إنّما".
2. المذهب الثّاني: مذهب الكسائي وهو: أنّه يجوز في المحصور من التّقديم والتّأخير ما جاز في كلٍّ واحدٍ منهما إذا لم يكن معه "ما وإلّا". دليل هذا المذهب:

1- السّماع.

2- القياس: وهو ما يهمّنا في هذا المبحث.

وهو أنّ هناك فرقًا بين "إنّما وإلّا" لأنّ "إنما" لا دليل على المعنى الحصر في أحدهما إلا تأخير المحصور، فلم يجز تقديمه، لئلا يلبس المحصور بغير المحصور بخلاف "ما وإلّا"، فإنّ اقتران الاسم بـ "إلّا" دليل على الحصر فيه، تقدّم أو تأخّر فلا لبس.[1]

3. مذهب البصريين والفرّاء وابن الأنباري: هو أنّه إذا كان الفاعل من المقرون بـ "إلّا" وجب تقديم المفعول، وإن كان المفعول هو المقرون بـ "إلّا" لم يجب تقديم الفاعل على المفعول بل يجوز تقديمه وتأخيره.

ودليلهم: لابدّ أن يتقدّم غير المحصور ويتأخّر المحصور ليحصل الفرق بينهما، وإنّما جوّزنا تأخير الفاعل إذا كان المفعول هو المقرون بـ "إلّا" فقلنا: "ما ضرب إلّا عمرًا زيدٌ" عُرف أنّ المقدّم مؤخّراً في النّية وهو "عمرًا" والمؤخر وهو "زيد" الفاعل مقدّماً في "النّية"، فحصل تقديم مجرى الكلام على ما ينبغي من تقديم غير المحصور وتأخير المحصور بخلاف ما إذا كان الحصر في الفاعل نحو قولنا: "ما ضرب عمرًا إلّا زيدٌ" فإنّنا هنا لو قدّمنا الفاعل وأخرّنا المفعول لقلنا: "ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا" فإنّه يكون الفاعل قد وقع في رتبته من التّقديم والمفعول قد وقع في رتبته من التّأخير فلا يكون واحدًا منهما منويًا به غير موضعه، فلا نكون قد أعطينا الموضع ما يقتضيه من تقديم غير المحصور لفظًا أو نيّة، وتأخير المحصور لفظًا أو نيّة فلا يجوز حينئذٍ.

ردّ ابن النّحّاس على الكسائي وابن الأنباري والفرّاء والبصريين: أمّا قوله إلّا قرينة دالّة على الحصر فيما اقترنت به، فلا يحصل لبس، فنقول: لا نسلّم، بل يحصل لبس، وهو أن يظنّ أنّنا أردنا الحصر في الاسمين اللّذين بعد "إلّا" وكأنّنا قلنا: "ما ضرب أحدٌ أحدًا إلّا زيدٌ عمرًا" فإنّنا إذا

---

(1) التّعليقة 91.

أردنا هذا المعنى نقول: فاضرب إلّا زيدٌ عمرًا" فعلمنا أنّ ما ذكره من انتفاء اللّبس غير صحيح، بل اللّبس حاصل، فلا يجوز إذا كان الفاعل مقرونًا بـ "إلّا " تقديمه وتأخير المفعول.

وأنهى ابن النّحّاس كلامه:

فإن قيل هذا الجواب الذّي أجبت به الكسائي – وأفسدت به كلامه، يلزم ابن الأنباري والفرّاء والبصريين، حيث أجازوا تأخير الفاعل إذا كان مقرونًا بـ "إلّا"، قلنا: لا يلزم لما بيّن من أنّه وإن كان مؤخّرًا لفظًا فالنّيّة به التّقديم خلاف المفعول مع الفاعل المقرون بـ "إلّا" فإنّه يكون "إذا" أخرته مؤخّرًا لفظًا ورتبة فافترقا. [1]

3- مسألة: إضافة العدد المعرّف بـ "ال": [2]

قوله: "الثّلاثة الأبواب": [3].

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " هذه المسألة المحكيّة عن العرب استضعفها أهل البصرة؛ وقالوا: هي شاذّة، وجوّزها الكوفيون، مجيبين بأنّ العدد يوصف به في قولهم: " عندي أثواب ثلاثة، ورجال خمسة"، فلمّا وصف به أشبه باب الحسن الوجه" ويجوز فيه الجمع بين الألف واللّام والإضافة، فجاز أيضًا أن يجمع هنا بين الألف واللّام والإضافة.

إذن استدلّ الكوفيون بالقياس على هذه المسألة فقاسوا إضافة العدد المعرّف بـ "ال" إلى المعدود المعرّف بـ "ال" على الوصف المعرّف بـ "ال" المضاف لاسم معرّف بـ "ال".

أمّا ردّه عليهم:

ما ذكروه ليس بشيء؛ لأنّ باب العدد إنّما وضع للعدد لا للوصف، فالوصف فيه دخيل وليس بأصيل، ففارق باب " الحسن الوجه"، ولأنّ المجرور في باب " الحسن الوجه" فاعل في المعنى وليس كذلك "الدّراهم" في: " الثّلاثة الدّراهم" فافترقا[4].

---

(1) التّعليقة 92.

(2) ينظر المفصل لابن يعيش 121/2 وشرح الجمل لابن عصفور 34/2 وشرح التسهيل لابن مالك 409/2 وهمع الهوامع 418/2.

(3) المقرب 209/1.

(4) التّعليقة 311.

4- مسألة: وقوع الحال السّادّة مسدّ الخبر جملة اسمية غير مجردة من الواو: [1]

قال ابن النّحّاس: "ذهب النّحاة غير الكسائي إلى امتناع خلوها من الواو مستندين إلى أنّ الاستعمال لم يرد إلّا بالواو، والكسائي – رحمه الله – قاسها على غيرها من الأحوال، وقال ابن عصفور – رحمه الله – إنّ الفرّاء – رحمه الله – منع حذف الواو". [2]

إذن حجة الكسائي في جواز وقوع الحال السّادة مسدّ الخبر جملة اسمية مجرّدة من الواو وهي: قياس هذه الحال على غيرها من الأحوال.

أما ردّ ابن النّحّاس فكان بأن جاء بدليلين سماعيين ذكرهما قبل التّطرق لهذه المسألة وهما:

- حديث شريف: قول الرّسول – صلّى الله عليه وسلم –: "أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد".[3]

- وقول الشّاعر:

عهدي بها الحي الجميع وفيهم قبل التّفرق ميسرٌ وندام[4]

5- مسألة: تثنية "أجمع" وأخواته من ألفاظ التّوكيد: [5]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "وأجمعون أكتعون أبصعون أبتعون للجمع المذكر، وجمعاء وما بعدها للمفردة المؤنثة، وجمع وما بعدها للجمع المؤنث ولا يُقلْنَ للمثنى استغناءً عنهن بـ "كلا" و"كلتا" ولم ينقل عن العرب للمثنى غير ما ذكرنا من التّوكيد بـ "كلا وكلتا"، وقد قاس الكوفيون وتابعهم أبو حاتم والواحدي وابن خروف – رحمهم الله أجمعين – على المفرد والجمع، فقالوا: جاء الرّجلان كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، والمرأتان كلتاهما جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان".

فكان تثنية "أجمع" وأخواته مذكرًا ومؤنثًا قياسًا على أجمعين؛ لأن "أجمع" قد جُمع على "أجمعين" وبذلك تصلح تثنيته.

أما ردّ ابن النّحّاس عليهم كان بأمرين:

---

(1) التّعليقة، ص 169.
(2) التّعليقة، ص 170.
(3) سبق تخريجه ص66 من البحث.
(4) سبق عزو البيت ص 209 من البحث.
(5) التّعليقة، ص 366.

1. أنّه لم يرد عن العرب شيءٌ في ذلك.

2. أنّه قد استغنى بـ "كلا" و"كلتا" عن تثنية "أجمع" و"جمعاء" وأخواتهما.

6- مسألة: العطف على معمولي عاملين مختلفين: [1]

قوله: "ولو قلت: إن في الدّار زيدًا والقصر عمرًا "لم يجز: [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " اختلف النّحاة فيها، فذهب سيبويه [3]– رحمه الله – ومَنْ تبعه إلى امتناع جواز العطف على عاملين مطلقًا. وذهب الأخفش – رحمه الله – وتابعه جماعة من الكوفيين وغيرهم إلى جوازه بشرط أن يكون المجرور في المعطوف به متقدّمًا عليه أو متأخّرًا، نحو: "زيدٌ في الدّار والحجرة عمروٌ"، أو "في الدّار زيدٌ والحجرة عمروٌ" [4].

استدلّ الكوفيون على الجواز بالقياس وذلك:

1. أنّ الواو هنا تنزّلت منزلة حرف الجر، وكما لم يجز أن يُفصل بين حرف الجر و"ما" الخبرية لذلك لا يُفصل بين الواو وما جُرّ به بالنّيابة.

2. أنّه يجوز كما جاز أن نقول: "أعطيت زيدًا درهمًا وعمرًا جبّه" فتعطف اسمين على اسمين هما معمولان لعاملين، ثمّ منع من جواز العطف على عاملين إذا تأخّر المجرور في المعطوف به، نحو: "زيد في الدّار وعمرو الحجرة" بجر الحجرة.

وردّ ابن النّحّاس عما ذكروه من القياس:

والجواب عن جميع ما ذكروه أنّ ما ذكرنا من ضعف الواو يوجب ألّا تنوب مناب عاملين قويين إذ الفعل القوي لو وقع موقع الواو لما جاز أن ينوب عن حرف الجر ويجر، فإن لا يجوز ذلك في الواو أولى وأخرى.

وقد ساق حجة سيبويه قائلًا: وأمّا سيبويه – رحمه الله – فالحجة له أنّ "الواو" حرف ضعيف لا يبلغ من قوته أن ينوب مناب عاملين قويين.

وحجة أخرى له: أنّ الواو مقوٍ موصل للعامل في المعطوف عليه أي المعطوف به على المذهب الصّحيح.

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب 659/2 وشرح المفصل لابن يعيش 27/3 والمساعد 471/2 والإنصاف 380.

(2) المقرب 236/1.

(3) الكتاب 66/1

(4) التّعليقة 356-360.

وإذا كان حرف الجر مع قوته في الإيصال لا يوصل عاملين فإن لا يوصل الواو والضّعيف في الاتصال عاملين كان ذلك الأولى. واحتجّ ابن السّراج – رحمه الله – بأن قال: لو جاز أن تنوب الواو عن عاملين لجاز أن ينوب عن أكثر من ذلك، ولا يجوز بالإجماع، فلا يجوز نيابتها على عاملين، ولهم أن يجيبوا عن ذلك بضعفها عن النّيابة عن ثلاثة عوامل وأربعة وأكثر من ذلك، وقد يجوز ألّا تضعف عن اثنين فلا يتمّ ما ذكرها من الدّليل، فبان أنّ ما ذكره من الدّليل أولى.[1]

7- مسألة: دخول لام التّوكيد في خبر "لكنّ": [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " واختلف النّحاة في "لكنّ" فذهب البصريون – رحمهم الله – إلى امتناع دخول اللّام معها. وذهب الكوفيون – رحمهم الله – إلى جواز دخول اللّام معها.

استدلّ الكوفيون بالقياس لذلك:

قال ابن النّحّاس: "وأمّا القياس فإنّهم قاسوا "لكنّ" على "إنّ" بجامع ما يشتركان فيه من بقاء معنى الابتداء فيه، إذ لا فرق في المعنى بين قولنا: "ما قام زيد وعمرو منطلق" وبين قولنا: "ما قام زيدٌ لكنّ عمرًا منطلق".

وردّ ابن النّحّاس عليهم: وأمّا ما ذكروه من القياس على "إنّ" فما ذكرناه من الدّليل يبيّن الفرق، فثبت عدم مصاحبة اللّام لـ "لكنّ".[3]

الفرق الذّي ذكره ابن النّحّاس هو:

معنى "لكنّ" يناقض معنى اللّام؛ إذ كانت "لكنّ" تقتضي تعليق الثّاني عنها بما قبلها على ما تقدّم، واللّام تقطع ما بعدها عمّا قبلها إذ كانت من أدوات الصّدور وذلك يمنع اجتماعها".[4]

3) استخدام القياس لترجيح رأي على آخر:

1- مسألة: أصل الكلام: [5]

قوله: " الكلام اصطلاحًا":

---

(1) التّعليقة 356-357.

(2) التّعليقة 219-220.

(3) التّعليقة 220.

(4) التّعليقة 219.

(5) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 20/1 والتذييل والتكميل 24/1 وتمهيد القواعد 143/1.

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " واختلف النّحاة في الكلام، فذهب الكوفيون إلى أنّه مصدر...، وذهب البصريون إلى أنّه اسم مصدر وليس بمصدر...".

كان ردّ ابن النّحّاس على الكوفيين باستخدام القياس وذلك بعرض المصادر القياسية التّي يمكن استخراجها من الفعل "كلم" أو من الفعل المكون من الحروف " ك ل م " بمعنى "حدّث" كالتّالي: – الكلام لا يخلو أن يكون مصدرًا للفعل "كلّم" وإمّا "تكلّم" وإمّا "كالم"، ولا يجوز أن يكون مصدر "كلّم" لأن مصدره "التّكليم"، ولا يجوز أن يكون مصدر للفعل "تكلّم" لأن مصدره "التكلّم" ولا يجوز أن يكون مصدر للفعل "كالم" لن مصدره "المكالمة" و"الكِلام". وهذه الأفعال كلها ذوات زوائد، وذوات الزّوائد يجري مصدرها على طريقةٍ واحدةٍ و"الكِلام" ليس أحد هذه المصادر فثبت أنّه ليس بمصدر.

2– مسألة: الجر بـ "كي": [1]

قوله: "كي":

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: وقال بعض الكوفيين: لا تكون "كي" حرف جر أصلًا.

وقد كان ردّ ابن النّحّاس عليهم:

- أنّ "كي" تكون حرف جر تارة وحرف نصب تارة أخرى: أمّا كونها حرف جر ففي قول العرب "كيمه"، فـ "كي" هنا حرف جر لا غير بدليل حذف ألف "ما" الاستفهامية معها ولا يحذف ألف "ما" إلّا مع عامل الجر فتعيّن هنا كونها حرف جر.
- وردّه على قولهم "إنّ اللّام تدخل عليها، واللّام حرف جر، ولا يدخل حرف جر على مثله": لا دليل لهم فيه؛ لأنّا لم نقل: إنّها لا تكون إلّا حرف جر فيصير ما ذكروه.

4) رفض الرّأي النّحوي لرفض القياس له:

أ– لا دليل يعضده من سماع ولا قياس:

- مسألة: بناء "كان" وأخواتها المتصرّفة للمفعول: [2]

وقوله: "وقسمٌ فيه خلاف وهو "كان" إلى آخر كلامه ":

---

(1) التّعليقة 427.

(2) ينظر التذييل والتكميل 255/6 وتمهيد القواعد 1640/4 وشرح الجمل لابن عصفور 546/1.

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "واعلم أنّ البصريين قالوا: لا يجوز أن تبنى "كان" وأخواتها للمفعول ويقام الخبر مقام الفاعل، لما يلزم فيه من حذف المخبر عنه وبقاء الخبر إذا قلت: كين قائمٌ، وذهب الكسائي إلى جوازه، أمّا ردّ ابن النّحّاس عليهم فهو: ولا دليل يعضده من سماعٍ ولا قياس[1].

- مسألة: الإخبار عن ضمير الشّأن المفرد:

قوله: "أو ضمير الشّأن": [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... وأجاز الفرّاء أن يُخبر عن ضمير الشّأن والقصة بمفرد إذا كان المفرد مشتقًا وعاملًا فيما بعده، نحو: "إنّه قائمٌ أخواك ". [3]

وكان ردّ ابن النّحّاس عليه: "ولا دليل يعضده من سماعٍ ولا قياس" [4].

ب – شذوذ القياس لا السّماع:

1– مسألة: إدغام "الرّاء" في مقاربها "اللّام": [5]

قوله: "وأمّا الرّاء فلا تدغم في شيء":

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " لأنّ الرّاء حرفٌ مكرّر، وإدغامها في غيرها يذهب ما فيها من التّكرار فلا يجوز".

قوله: "إلّا أن ذلك شاذ".

قال ابن النّحّاس: يعني في القياس لا في السّماع.

ت – فساد القياس:

2– مسألة: أصل الميم في اللّهمّ: [6]

وقوله: "اللّهمّ": [7]

---

(1) التّعليقة 131.

(2) المقرب 85/1

(3) التّعليقة 177.

(4) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(5) التّعليقة 570.

(6) ينظر معاني القرآن 203/1 – 204 وشرح المفصل لابن يعيش 16/2 والكتاب 192/2و الإنصاف في مسائل الخلاف 290.

(7) المقرب 183/1.

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " اختلف النّحاة في الميم منه فذهب البصريون إلى أنّها عوض من "يا" في أوله....، وقال الكوفيون: ليست عوضًا... وقال الفرّاء – رحمه الله –: الميم من "أمنا بخير" كان أصله: يا الله أُمنّا بخير" فأبقينا اسم الله – تعالى – والميم وحذفنا الباقي" [1].

أمّا ردّ ابن النّحّاس على ذلك: "وهذا الذّي ذكره دعوى لا دليل عليها، فلا يصار إليها" [2].

5) توضيح موطن القياس دون إبداء الرّأي:

1- مسألة: تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليهن: [3]

وقوله: "وهي بالنّظر إلى تقديم أخبارها عليها قسمان ": [4]

قال ابن النّحّاس: "... وقسم مختلف فيه وهو "ليس" و"مازال" و"ماانفكّ" و"مافتيء" و"ما برح" ما دامت منفية بـ "ما" أو بـ "لا" في جواب القسم نحو قولك: " والله لا يزال مقيمًا"، فلا يجوز تقديم أخبارهن عليهن".

أمّا ما أورده ابن النّحّاس من استدلال للمجيز فهو: أنّ "ما" هنا إذا دخلت على هذه الأفعال ومعناها النّفي صار معنى الكلام الإيجاب فصار كـ "كان" فيجوز تقديم أخبارهن عليهن كما يجوز في "كان" إذا كان إيجابًا[5].

وهنا لم يبدِ ابن النّحّاس رأيًا تجاه هذه المسألة أو هذا القياس وإنّما كان مجرّد عرض له.

2- مسألة: إيلاء "كان" وأخواتها معمول الخبر: [6]

قوله: فإن كان قبله لم يجز، نحو قولك: " كان طعامك آكلًا زيدٌ" [7].

قال ابن النّحّاس: هذه المسألة فيها خلاف، منهم مَنْ لم يجزها، ويحتجّ بأنّا لم نفصل بين كان واسمها بأجنبي، بل بمجموع الخبر[8].

---

(1) التعليقة 280.

(2) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 134 وشرح المفصل لابن يعيش 113/7 وارتشاف الضرب 1170/3 وهمع الهوامع 373/1.

(4) المقرّب 94/1.

(5) التّعليقة 202.

(6) ينظر التذييل والتكميل 240/4 وشرح التسهيل لابن مالك 367/1.

(7) المقرّب 97/1.

(8) التّعليقة 202.

فاستدلال القياس للمجيزين هو: أنّه لم يفصل بين "كان" واسمها بأجنبي بل بمجموع الخبر.

وهنا لم يبد ابن النّحّاس رأيًا بل أظهر موطن القياس فقط.

6) موافقة ابن النّحّاس للرّأي النّحوي من خلال موافقته للقياس:

1- مسألة: إتباع المصدر في نحو: "ضربي زيدًا قائمًا" بالتّوابع: [1]

قال ابن النّحّاس-رحمه الله -: ".... ومنها أن أجاز الكسائي رحمه-الله-وحده إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان، كقولك: "ضربي زيدًا الشّديد قائمًا"، و"شربي السّويق كلّه ملتوتًا".

وحجة مَنْ منع كون الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع، فاقتضى ذلك المنع.

وحجة الكسائي-رحمه الله-إتباع القياس إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فإجازته توسعة في الكلام ومنعه تضييق، وعدم السّماع لا يمنع ما هو جارٍ على القواعد، والله عزّ وجلّ أعلم"[2].

فهنا نرى أنّ ابن النّحّاس-رحمه الله-يوافق الكسائي في رأيه لموافقته على القياس الذّي يقول فيه: "إجازته سعة في الكلام ومنعه تضييق وعدم السّماع لا يمنع ما هو جارٍ على القواعد"[3].

---

(1) ينظر المساعد لابن عقيل 214/1 وشرح التسهيل 286/1.

(2) التّعليقة 172.

(3) التّعليقة 172.

المبحث الثّالث

العامل والعلّة

إنّ العوامل إشارات للعمل فقط –كما قال ابن الأنباري – أو ممهّدة للعمل وضرورة لوجوده كما قال ابن جني [1].

والحديث عن العامل والعلل في هذا المبحث مرتبطٌ بالحديث عمّا سبق من القياس والسّماع، وقد اهتمّ ابن النّحّاس – رحمه الله – بالعامل والعلّة؛ بأن يرجع كل إعراب إلى عامله العامل فيه.

ومثال ذلك: عامل الرّفع في المبتدأ والخبر والفاعل وخبر إنّ، وناصب المفعول به وغيرها.

أمّا اهتمامه بالتّعليل فقد بلغ الذّروة وذلك كان راجعًا لتأثره بالمنطق.

وفي هذا المبحث سأعرض بعض الأمثلة لبعض هذه القضايا التّي توضح موقف ابن النّحّاس منها:

أولًا: العامل:

العامل لغةً: " من يعمل على الدّوام وإنْ قلْ " [2].

العامل اصطلاحًا: بحسب تعريف ابن منظور هو: " العمل في العربية: ما عمل عملًا ما، فرفع أو نصب أو جرَّ، كالفعل والنّاصب والجازم، وكالأسماء التّي من شأنها أن تعمل أيضًا وكأسماء الفعل، وقد عمل الشّيء في الشّيء أي أحدث فيه نوعًا من الإعراب [3].

أمّا تعريف الجرجاني له فهو: " ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا، نحو: "جاء زيدٌ، و"رأيتُ زيدًا "، و"مررت بزيدٍ" [4].

والسّبب في نمو فلسفة العامل النّحوية وبلوغها يعود أساسًا إلى ذلك المجهود الذّهني الجبار الذّي بذله النّحاة في التّفريع والتّصور وتوليد الفكرة وتقليبها، وساعد على ذلك النّمط المألوف في التّفكير في أيامهم، وبخاصّة المنطق وعلم الكلام [5].

---

(1) أصول النّحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء 251.

(2) العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية 141.

(3) لسان العرب مادة عمل.

(4) التّعريفات للجرجاني105.

(5) أصول النّحو العربي في نظر النّحاة 241.

أقسام العامل:

ينقسم العامل إلى قسمين:

1- العامل اللّفظي:

وهي عبارة عن ألفاظ يؤدي اقترانها مع غيرها إلى إحداث أثرٍ فيما اقترنت به، كالعوامل الأصلية في العمل مثل: الأفعال التّي تقتضي فاعلًا ومفعولًا به، والحروف كحروف الجر، وتعمل في الأسماء، والحروف التّي تنصب الاسم وترفع الخبر، والحروف التّي تنصب المضارع وتجزمها.

2- العامل المعنوي:

هي تلك التّي تُلفظ في التّركيب اللّغوي حتى يحال العمل إليها، كما أنّها لم تحذف من الكلام حتّى تقدّر عاملة وهي محذوفة، وإنمّا هي عواملُ ذهنيةٌ مجرّدةٌ.

وقد اصطلح العلماء على تسميتها بالعوامل المعنوية كالابتداء، ومعناه التّجرّد من العوامل وكذلك رفع الفاعل المضارع لتجرّده من النّواصب والجوازم [1].

وأنّ العامل لفظيًا أو معنويًا مؤثر حقيقة، وأنّ تأثيره هو: الحركات والسّكنات، والحروف في أواخر الكلمات.

1) استخدم العامل ليوافق رأي أحد النّحاة:

1. قوله: لا أفضل منك رجل ولا امرأة إلا أفضل منك: [2].

إنمّا كرر "لا" في المثالين؛ لأنّ متى رُفع ما بعدها لفقدان شرط عملها بدخولها على معرفة، أو بتقدّم خبرها، أو بانتقاض النّفي وجب تكرارها مع اسم بعدها، كما مثّل المصنّف – رحمه الله – خلافًا للمبرد – رحمه الله–[3].

---

(1) مدخل في علم النّحو وقواعد العربية 40-41.

(2) المقرب 1/104-105

(3) التّعليقة 211.

2. مسألة: تنازع عاملين متفقين معمولًا واحدًا: [1]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "إذا اجتمعت العوامل التّي ذكرناها على الوجوه التّي اشترطناها، فلا تخلو العوامل–حينئذٍ–إمّا أن تطلب المعمول متفقةً أو مختلفة، فإن طلبته متفقةً كـ "قام وقعد زيدٌ"، و"خيف وليم زيدٌ"، و"أهنت وشتمت زيدًا"، ففي مثل هذه المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه – رحمه الله –، ومَنْ تبعه جواز إعمال أيّهما شئت واختيار إعمال الثّاني.

ومذهب الكسائي – رحمه الله –، ومَنْ تبعه جواز إعمال أيّهما شئت واختيار الأول.

ومذهب الفرّاء – رحمه الله – أنّ العاملين معًا عاملان في هذا المعمول الواحد، ولا حذف عنده في مثل هذه المسألة، ولا إضمار، بشرط: أن لا يكون أحد العاملين معطوفًا على الآخر بحرف لا يقتضي التّشريك في المعنى كقولنا: "قام أو قعد زيد"[2].

وابن النّحّاس – رحمه الله – في هذه المسألة يختار مذهب البصريين، وقد ردّ أدلة الكوفيين كالتّالي: " والجواب عن جميع ما ذكروه:

أمّا الأول فنقول: إنّهم لو أعملوا الأول لراعوا الأول من كلِّ وجه، وأهملوا الثّاني من كلّ وجه، وهذا نقيض الحكمة، بل جعلوا تقدّم الأول عناية به من وجه، وإعمال الثّاني عناية به من وجه، فأعطوا لكلّ واحدٍ منهما حصة من العناية؛ لأنّا لا نصير إلى إعمال الثّاني إلّا بعد إعطائنا الأول ما يستحق إمّا مضمرًا فيه إن طلب فاعلًا، أو محذوفًا معه إن طلب مفعولًا، بخلاف إعمال الأول فإنّا نذكر العامل الثّاني قبل توفية الأول ما يقتضيه، فلو قيل بما ذكرنا إنّ إعمال الثّاني في الاهتمام بالأول من إعماله لم نتعد ذلك.

وأمّا الجواب عن الثّاني فنقول: " ما ذكرتم دليلٌ لنا لا لكم؛ لأنّ العرب راعت فيه الأقرب إلى العدد فذكرته إذا تقدّم الذّكور لكونه أقرب إليه، وأنّثته إذا تقدّم البسط لقربه منه أيضًا، ثم ما ذكرتم معارض بقول العرب: " علمت لزيدٌ منطلقٌ، وعلمت أزيدٌ منطلقٌ، وعلمت ما زيدٌ منطلقٌ" فإنّهم راعوا الثّاني في اللّفظ لقربه دون الأول"[3].

والجواب عن الثّالث هو أن نقول: "إذا اجتمع طالبان فلا يخلو إمّا أن يكونا عاملين، أو ليسا كذلك، فإن لم يكونا عاملين فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشّرط والقسم مراعاة الأول

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 79 وشرح التسهيل لابن مالك 167/2 ومعاني القرآن 160/2 وشرح الجمل لابن عصفور 130/1.

(2) التّعليقة 388.

(3) التّعليقة 390.

وقد يراعى الثّاني كما ذكرنا في: " علمت أزيدٌ منطلقٌ"، وأمّا إذا كان الاثنان عاملين، فإنّما تعمل العرب الثّاني منهما بدليل قولنا: "إنْ لم يقم زيدٌ قمت"؛ فإنه لمّا اجتمع حرف الشّرط و"لم "وهما جازمان، جزمت الفعل بـ "لم" دون "إنْ"، بدليل وقوع جواب الشّرط فعلًا فصيح الكلام، ولو كان الجزم بـ "إنْ" لما وقع جواب الشّرط ماضيًا، وقد عمل حرف الشّرط في الفعل الأول إلّا في الشّعر على الأصح، فعرفنا أنّ العمل لـ "لم" دون "إنْ" فإذا لم يكن إعمال الثّاني هنا واجبًا كما كان في اجتماع "إنْ ولم"، فلا أقل من أن يكون أولى"[1].

وأمّا الجواب عن الرّابع فنقول: "إعمال الأول يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بجملة كما ذكرنا، وإذا تعارض الأمر بين الفصل والإضمار قبل الذّكر؛ فإنّ الإضمار قبل الذّكر أوْلي؛ لأنّ له نظيرًا في كلام العرب في باب "نعم" وفي باب "رُبّ" وفي "ضمير الشّأن والقصة"، ولا كذلك الفصل بين العامل والمعمول، والمصير إلى ماله نظير أو ما نظيره أوْلي من المصير إلى ما لا نظير له أو قلّ نظيره [2].

أمّا ردّه على الفرّاء: قال ابن النّحّاس: "... ومذهبه في هذه المسألة يؤدي إلي كسر قاعدةٍ مطّردةٍ معروفةٍ في كلام العرب، وهو كلّ عاملٍ لابدّ أن يحدث إعرابًا، ولذلك سمي عاملًا، وعلى قوله: "إنّ العاملين عملا معًا في هذا"، يلزم أن يكون كلّ واحدٍ منهما لم يحدث إعرابًا، إذ الإعراب إنّما أحدثه العاملان معًا لا أحدهما، فيكون كلّ واحدٍ منهما حينئذٍ لم يحدث إعرابًا، فيلزم خرم قاعدة قد استقرىء اطرادها في كلام العرب، وما يؤدي إلى مثل ذلك مرفوض [3].

3. من باب "ما ولا ولات ":

قوله: والآخر أن لا يتقدّم الخبر: [4]

إنّما اشترط ذلك لأنّها عملت لشبهها بـ "ليس" في النّفي، والدّخول على المبتدأ والخبر، فإذا انتقض النّفي نحو: "ما زيدٌ إلا قائم " بُطل الشّبه، فبطَل العمل، فإن قيل: لمَ لمْ تشبه ما إذا انتقض فيها النّفي بـ "ليس" إذا انتقض فيها النّفي، ونعملها فنقول: " ما زيدٌ إلّا قائمًا " كما نقول:

---

(1) التّعليقة 391.

(2) التّعليقة 394 -395.

(3) التّعليقة 389.

(4) المقرب 102/1.

"ليس زيدٌ إلّا قائمًا " كما شبهت " ما زيدٌ قائمًا" بـ " ليس زيدٌ قائمًا، قيل الشّيء إذا حمل على الشّيء..." [1].

2) استخدم العامل ليدعم اختياراته:

1. مسألة: عامل الرّفع للفعل المضارع [2].

قال ابن النّحّاس[3] – رحمه الله –: " واختلف في عامل الرّفع، قال البصريون – رحمه الله –: هو معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم... وقال الكسائي ومنْ تبعه من الكوفيين – رحمهم الله–: العامل حرف المضارعة... وقال الفرّاء – رحمه الله: الرّافع للفعل المضارع تعريه عن ناصب وجازم".

ذكر ابن النّحّاس – رحمه الله – رأي كلّ من البصريين والكسائي والفرّاء – رحمهم الله – في عامل الرّفع للفعل المضارع، ثمّ ردّ عليها وذلك كالتّالي:

أ- الرّدّ على الكسائي:

قال ابن النّحّاس: وأورد عليهم أنّ حروف المضارعة توجد مع النّاصب والجازم، ولا عمل لها، ولو كانت هي العاملة للرّفع لما أبطل عملها النّاصب والجازم.

وأجيب عن ذلك: بأنّ عامل الرّفع هنا ضعيف، فلمّا دخل النّاصب والجازم، وكلّ منهما قوي؛ بطل الرّافع منهما لضعفه، وهذا الجوابَ ليس بشيء؛لأنّ العامل القوي لا يبطل عمل الضعيف بل يكون الضّعيف عاملًا في اللّفظ وهو ومعموله معمولان للعامل القوي كما تقدّم في دخول "إن" الشّرطية على "لم" في باب تنازع العاملين[4].

ب- أما ردّه على الفرّاء:

يمكن أن يقال على هذا: إنّ هذا الكلام يوهم أنّ النّاصب والجازم قبل الرّفع، وليس الأمر كذلك بل الرّفع قبل غيره من وجوه الإعراب، على ما بُيّن في إعراب الاسم... بل قلنا هنا كثر تعريه من العوامل، ومن جملة العوامل الظّاهرة عامل الرّفع في الفاعل، وبمفعول ما لم يسمَّ

---

(1) التّعليقة 207-208.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 437 ي القرآن 53/1 والمساعد لابن عقيل 59/3 وشرح المفصل لابن يعيش 12/7.

(3) التعليقة 145.

(4) ينظر شرح المفصل لبن يعيش 12/7.

فاعله، وخبر "إنّ"، واسم "ما" وغير ذلك من المرفوعات فيجوز أن يكون عامل الرّفع اللّفظي كان قبل عامل الرّفع المعنوي، فيكون حينئذٍ وجه من الصّواب، لا يوجد مثله للفرّاء – رحمه الله –.

ومن هنا نرى أنّ ابن النّحّاس اختار أن يكون عامل الرّفع للفعل المضارع هو: تعريه من كلّ العوامل الرّافعة له، ولم يؤيد رأي الفرّاء الذّي قال: إنّ رافع الفعل المضارع تجرّده من النّاصب والجازم، وذلك حتى لا يكون محط اعتراض كما اعتُرض قول الفرّاء – رحمه الله –[1].

3) استخدم العامل لتفسير قول ابن عصفور:

1. قوله: وقد يحذف الضّمير المنصوب: [2]

"نبّه هذا على وهم مَنْ قال بأنّه إذا عمل الأول وجب الضّمير في الثّاني نحو: "ضربني وضربته زيد" وإنّما جاز حذفه لأنّه على كلّ حالٍ فضلة، ولو قال عوض قوله الضّمير المنصوب: الضّمير غير المرفوع لكان أحسن، ليدخل فيه المنصوب"[3].

2. دخول اللّام على غير: [4]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... فإن قيل: "قبل وبعد" لا يجوز دخول لام التّعريف عليهما، وإن جاز تنكيرهما إذا لم تضافا إلى معرفة، فكذا "كلّ"، قيل: "قبل وبعد" أقل تصرّفًا من "كلّ وبعض" لأنّهما لا يرفعان، فامتنعا من اللّام لقلّة تمكّنهما، فإن قيل: لا يجوز دخول اللّام عليهما كما لم يجز على "غير"، قيل: "إنّ "غير" أشبهت الظّروف، وتضمّنت معنى، لا بدليل جواز دخول لا في المعطوف عليهما نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[5] ولحملها على "لا" جاز تقديم معمول ما تضاف إليه عليها في نحو: "أنا زيدًا غير ضارب" وإن لم يجز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، فلمّا أشبهت الحرف لم يجز دخول اللّام عليها بخلاف "كلّ وبعض"[6].

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء53/1 والتعليقة 419–420.

(2) المقرب 250/1–251.

(3) التّعليقة 396.

(4) التّعليقة 376.

(5) سورة الفاتحة، آية 7.

(6) الكتاب 114/2.

4) استخدم العامل ليخالف رأي أحد النّحّاة:

1- مسألة: تنازع عاملين مختلفين معمولًا واحدًا: [1]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "وإنْ طلبته مختلفة فالأول إمّا أن يريد مرفوعًا أولا، فإن كان الأول يريد مرفوعًا فاعلًا أو مفعولًا لم يسمّ فاعله، نحو قولك: " ضربني وضربت زيدًا"، و"أهين وشتمت بكرًا"، ففي هذه المسألة أيضًا ثلاثة مذاهب: سيبويه والكسائي على مذهبهما في المسألة المتقدّمة، والفرّاء في مثلَ هذه يوجب إعمال الأوّل، ويقول: "إنّ إعمال الثّاني يؤدي إمّا للإضمار قبل الذّكر، كما يقول سيبويه – رحمه الله –، أو إلى حذف الفاعل كما يقول الكسائي – رحمه الله– وكلّ منهما غير جائز عند الفرّاء، فأوجب إعمال الأوّل للتّخلص من ذلك، وهو محجوج بقول الشّاعر:

وكَمَتَّـــا مُـــدْمّاة كَـــأَنَّ مُتُونَهَـــا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذهب[2]

وهنا يردّ ابن النّحّاس على الفرّاء بقوله: "فإنّ سيبويه –رحمه الله– وغيره من الثّقات أنشده بنصب "لون"، ولا يفيد الفرّاء – رحمه الله– إنشاده إياه برفع "لون"؛ لأنّا نقول له: "هبك سلمت لك هذه الرّواية، فكيف تصنع برواية النّصب وقد رواها الثّقات، ولا سبيل إلى ردّ ما رووه، وهو محجوجٌ بهذا[3].

2- مسألة: تقديم التّمييز على عامله المتصّرف: [4]

قوله: ولا يجوز تقديم التّمييز: [5].

قال ابن النّحّاس: "... فحينئذٍ إن كان التّمييز يجيء بعد تمام الاسم، لا يجوز تقديمه بالإجماع لضعف العامل، وإن كان التّمييز يجيء بعد تمام الكلام ففيه خلاف: ذهب سيبويه – رحمه الله – إلي أنّه: لا يجوز تقديم التّمييز علي الفعل، وذهب المازني، والمبرد، وذهب الكوفيون –رحمهم الله أجمعين– إلي أنّه يجوز تقديم التمييز علي الفعل محتجين بالقياس والسّماع.

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 79 وشرح الجمل لابن عصفور 630/1 وارتشاف الضرب 2144/4.

(2) البيت من البحر الطّويل لطفيل بن كعب الغنوي في ديوانه 32 وهو من شواهد الإنصاف88/1 والكتاب 77/1.

(3) التعليقة 104.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 221 وشرح المفصل لابن يعيش 74/2 والمساعد لابن عقيل 16/2

(5) المقرب 165/1.

أمّا **القياس**: فعلى الحال في تقدّمه على العامل ما لم يمنع من الموانع التّي ذكرنا ما في باب الفاعل،

وأمّا **السّماع** فبقول الشّاعر:

أَتَهْجُــرُ سَــلْمَى بِــالفِرَاقِ حَبِيبَهَــا وَمَــا كَــانَ نفسًــا بِــالفِرَاقِ تَطِيــبُ[1]

فنقول أمّا القياس فلا يتجه؛ لأنّ الفرق بين الحال والتّمييز ظاهر؛ لأن التّمييز مفسِّر لذوات المسمّى، والحال ليس بمفسِّر، فلو قدّمنا التّمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر وهذا لا يجوز.

وأمّا السّماع فنقول: "إنّ "نفسًا" خبر " كان"، والضّمير الذّي في " كان " عائد على "حبيبها"، وليس "النّفس" بتمييز، ولا يُلتفت إلى قول مَنْ قال: إنّ النّفس لا تتمّ به الفائدة، فلا يكون خبرًا؛ لأنّا نقول: ما بعدها هو "بالفراق تطيب" جملة تقدّمت فصارت صفة لها، فلّما أتيت بالصّفة جاز أن تكون النّفس خبرًا للحبيب[2].

5) استخدم العامل بعرضه لعدة آراء للنّحاة دون ترجيح رأي منها:

1. مسألة: رافع الفاعل: [3]

اختلف النّاس في واقع رافع الفاعل ماذا؟ فذهب المحققون من النّحاة إلى أنّ الرافع له ما أسند إليه من الفعل أو ما قام مقامه.

ونقل جماعة من المغاربة أنّ مذهب طائفةٍ من الكوفيين أنّ الفاعل يرتفع بإحداث الفعل نحو: "قام زيد "...

ونقل ابن عمرون – رحمه الله– أنّ مذهب خلف الأحمر – رحمه الله – أنّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وهذا يقرب من المنقول أولًا عن الكوفيين، ونقل ابن الدّهّان – رحمه الله – في شرح الإيضاح له أنّ مذهب عيسى بن عمر، وهشام، والكسائي وسعدان: أنّ الفاعل يرتفع بالوصف، والمفعول ينتصب بخروجه عن الوصف.

وشرح الكسائي ذلك فقال: إذا قلنا: "ضرب زيدٌ عمرًا" والفعل هو الوصف، والفاعل هو الموصوف والمفعول خارج عن الوصف، والموصوف فضله فانتصب، وهذا يقرب من قولْ مَنْ

---

(1) البيت من البحر الطّويل لأعشي همدان، وهو من شواهد: همع الهوامع 71/4 والخصائص 384/2.

(2) التّعليقة 259–260.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 437 وشرح المفصل لابن يعيش 12/7 والمساعد لابن عقيل 59/3 وتمهيد القواعد 4119/8 ومعاني القرآن للفراء 53/1.

قال: العامل فيه الفعل أو ما قام مقامه، فإنه قال: إنّه يرتفع بالوصف، ثم قال: والفعل هو الوصف، فكأنه قال: "يرتفع بالفعل".

ونقل غيرهم أنّ مذهب هشام – رحمه الله – أنّ الفاعل يرتفع بالإسناد، وهو الذّي يشير إليه كلام ابن جني – رحمه الله – في اللّمع [1]، حيث قال: "وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه".

فهنا نرى ابن النّحّاس – رحمه الله – بعد أن عرض مجموعة الآراء في رافع الفاعل عن النّحّاة لم يرجح أيٍّ منها [2].

2. مسألة: عامل الرّفع في المبتدأ: [3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " واختلف النّاس في عامل المبتدأ والخبر، فذهب البصريون إلى أنّ عامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء.

ونقل عن الكوفيين مذهبان:

أحدهما: أنّ عامل المبتدأ لفظي وهو: الخبر، وقالوا: بأنّ كلًّا منهما يرتفع بالآخر.

والثّاني: أنّ المبتدأ يرتفع بما عاد عليه.

هذا منقول أكثر النّاس عن مذهبهم، وكذا ذكر في كتب الخلاف عنهم، ونقل ابن الدّهان – رحمه الله– في شرح الإيضاح ما حكايته، وقال الفرّاء – رحمه الله– قال الكسائي – رحمه الله–: "إذا ابتدأت اسمًا بعده اسم كمّله: رفعت كلّ واحدٍ منهما يصاحبه كقولك: "أخوك قائمٌ"، وإن كان بعده "فَعَلَ أو يَفْعَل: رفعته بما عاد من ذكره لا "بفعل ويفعل"... "[4].

6) استخدم العامل لترجيح رأي:

1. قوله: الكلام اصطلاحًا: [5]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... واختلف النّحاة في الكلام، فذهب الكوفيون إلى أنّه مصدر واستدلّوا على ذلك بإعماله في قولك: "كلامك زيدًا حسن" فـ "زيدًا" مفعول "كلامك"، وبقول الشّاعر:

---

(1) اللمع 31.

(2) التعليقة 80 – 81 – 82.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 40 – 41 – 44–45 ومعاني القرآن للفراء 57/3 والتذييل والتكميل 270/3.

(4) التعليقة 145.

(5) ينظر تمهيد القواعد 142/1 والتذييل والتكميل 24/1 وشرح المفصل لابن يعيش 21/1.

أَلَا هَــلْ إِلَــى رَيّــا سَــبِيلٌ وَسَــاعةٌ تُكَلِّمْنِــي فِيهَــا مِــنَ الــدّهْرِ خَالِيًــا
فَأَشْــفِي نَفْسِــي مِــنْ تَبَــارِيحِ مَــا بِهَــا فَــإِنّ كَلَامِيهَــا شِــفَاءٌ لِمَــا بِيَــا[1]

فأعمل كلامي في الضّمير، وذهب البصريون إلى أنّه " اسم للمصدر " وليس بمصدر، كالعطاء فإنه اسم للإعطاء وسبحان اسم للتّسبيح، قالوا: لأنّ اللّفظ المستعمل من " ك ل م " من معنى الحديث ليس إلاّ دلالة أبنية " كَلْمَ "، ومصدره " التّكليم " و" تكلّم " مصدره " التَكلّم " و" كالم " مصدره " المكالمة، والكِلام " بكسر الكاف نحو " القِتال والمقاتلة " وهذه الأفعال كلها ذوات زوائد يجري مصدرها على طريقةٍ واحدةٍ، و"الكَلام" ليس أحد هذه المصادر، فثبت أنه ليس بمصدر، والجواب عن استدلال الكوفيين بإعماله هو: أنّ اسم المصدر يعمل على المصدر بالإجماع [2].

2. مسألة: عامل الرّفع في خبر "إنّ" وأخواتها: [3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " واختلف النّحاة في عامل الرّفع في خبر "إنّ" وأخواتها: فذهب البصريون إلى أنّ هذه الحروف ترفع الخبر كما تنصب الاسم.

وذهب الكوفيون إلى أنّها لا تؤثر في الخبر، وأنّه مرتفع بما كان يرتفع به.

و قال: لنا في هذه المسألة أنّ هذه الحروف اقتضت الخبر كما اقتضت المسند والمسند إليه، من حيث كانت تطلب الخبر؛ فتعمل فيه كما عملت في الاسم بيان الاقتصار أنّها تطلب لكلّ واحدٍ "المبتدأ والخبر"، ولابدّ لكلّ منهما من الآخر.

ويؤيد ذلك أنّ "كأنّ" للتشبيه، ولا تتأتّى إلا بمشبه ومشبه به، فلمّا اقتضت الجزءين عملت فيهما، وإذا ثبت في "كأنّ"، ثبت في جميع أخواتها، لعدم القائل بالفصل.

وذكر ابن النّحّاس حجة الكوفيين وهي: "أنّ هذه حروف فتنحط عن رتبة "كان وأخواتها"، التّي هي أفعال، فلا تعمل إلّا في الجزءين، كما عملت "كان" فيها".

والجواب: أنّه لم ينحصر أثر ضعفها عن "كان "في أنّها لا تعمل في الجزءين، فقد ظهر أثر ضعفها بغير ذلك، وهو عدم تصرّفها في معمولاتها بتقديم وتأخير إلى غير ذلك من

---

(1) البيتان لذي الرّمة من البحر الطويل كما في ديوانه 106، وهو من شواهد همع الهوامع78/5 والتذييل والتكميل24/1.

(2) التّعليقة 55.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 153 – 157 وهمع الهوامع 431/1 وارتشاف الضرب 1237/3.

الأشياء التّي نقصت بها عن "كان"، وفيها كفاية، فلا حاجة إلى نقصها بعدم التّأثير في الجزءين[1].

3. تقديم معمول اسم الفعل عليه: [2]

قال ابن النّحّاس: ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافًا للكوفيين – رحمهم الله [3].

ثانيـًا: التّعليل:

العلّة: لغةً:

حدث يشغل صاحبه عن وجهه [4].

من "علّل" ومنه تعلّل بالأمر واعتلّ: تشاغل وتعلّل به أي: تلهّى به، تعلّه الصّبي أي: ما يعلّل به ليسكت [5].

وقال الشّريف الجرجاني: العلّة عبارة: عن معنى يحلّ بالمحل فيتغيّر به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علّة؛ لأنّه بحلوله يتغيّر حال الشّخص من القوة إلى الضّعف [6].

العلّة: اصطلاحًا:

هي السّبب الذّي يفسر حدوث الظّاهرة اللّغوية، رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا في حالة الإعراب، أو ضمًا وفتحًا وكسرًا وسكونًا في حالة البناء [7].

وهي الوصف الذّي يكون فطنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم [8].

وكذلك هي تفسير اقتراني بين علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق، وعلى الخصوص وفق أصوله العامة [9].

---

(1) التعليقة 218 – 219.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 187 وشرح المفصل لابن يعيش 117/1 ومعاني القرآن للفراء 260/1.

(3) يعني في قولك تراك فنتركك ينظر المقرّب133/1والتعليقة 244.

(4) العين: باب العين واللّام 88/1.

(5) لسان العرب مادة علل 469/11.

(6) التّعريفات 154.

(7) مدخل إلى علم النّحو وقواعد العربية 31.

(8) أصول النّحو العربي في ضوء مذهب أبي مضاء القرطبي 52.

(9) نظرية التّعليل في النّحو العربي 29.

وقد ارتبط التّعليل بنشأة النّحو، فإنّ كلّ نحوي يحاول إظهار علّة ما ذهب إليه في وجه من وجوه النّحو، فلا تكاد تجد حكمًا نحويًا إلّا أُتبع بتعليل، وهذه العلّة مخترعة، وإن كانت قائمةً في أذهان المتكلّمين إذا نطقوا باللغة، ولكنّ النّحاة يتوقعون هذه العلّة ولا يمكن أن يجزموا بها.

وابن النّحّاس – رحمه الله – وإن كان من النّحّاة المتأخّرين فإنّنا نجده يعرض تعليلات للرّأي لمن سبق في المسألة الواحدة ثمّ يوافق أو يعارض، وربّما يتوقّف عن إبداء الرّأي إن وجد التّعليلات متكافئة، وما اهتمامه بالتّعليل إلّا من باب تأثره بالمنطق، وبذلك نجد ابن النّحّاس لم يلتزم بآراء مدرسةٍ نحويّةٍ واحدةٍ، أو مذهبٍ واحدٍ، بل نراه يعلّل ما يختار، ويبرره.

وسوف أقدّم أمثلة لبعض هذه القضايا، ونتعرّف على موقف ابن النّحّاس من التّعليل.

1) استخدم التّعليل لتأييد صحة ما يذهب إليه:

1. مسألة: الجر بـ "كي": [1]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "اعلم أنّ "كي" تكون تارة حرف جر، وتارة حرفًا ناصبًا للفعل، أمّا كونها حرف جر ففي مثل قول العرب: "كيمه" [2] فـ "كي" هنا حرف جر لا غير بدليل حذف ألف ما الاستفهامية معها، ولا تحذف ألفها إلّا مع عامل الجر، فتعين كون "كي" جارة، والجر إمّا بالإضافة أو بحرف الجر، ولا إضافة لإجماعهم على حرفية "كي" فتعين كونها حرف جر[3].

2. تقديم الفاعل على المفعول به:

وقوله: ومرتبته أن يكون مقدمًا على المفعول به: [4].

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: إنمّا كان مرتبة الفاعل التّقدم لأنّه يتنزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول، إنّما قلنا إنّ الفاعل يتنزل منزلة الجزء لوجوه:

منها: وقوع إعراب الفعل بعده في نحو: "يضربان ويضربون".

ومنها: إلحاق تاء التّأنيث للفعل، إذا كان الفاعل مؤنثًا، نحو: "ضربتْ هند ".

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 455 ومغني اللبيب 183/1 والكتاب 6/3 وشرح المفصل لابن يعيش 18/7.

(2) الكتاب 6/3 وشرح المفصل لابن يعيش 18/7.

(3) التعليقة 427.

(4) المقرب 53/1.

ومنها: سكون آخر الفعل له في نحو: "ضربْتُ"، لئلا تتوالى أربع حركات ككلمة واحدة، وتحركه مع المفعول في نحو: "ضربَك"[1].

3. علّة عدم دخول الجر في الأفعال:

وقوله: وأمّا الخفض فانفردت به الأسماء: [2].

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " علّة عدم دخول الجر في الأفعال قالوا: لأنّ الجر إنّما يكون بالإضافة والإضافة إلى الفعل لا تصحّ؛ لأنّ الإضافة إمّا للتّمليك أو التّخصيص، والأفعال لا تملك شيئًا ولا تختص بشيء[3].

4. وقوله: إلّا بشرط اتفاقهما في الزّمان:

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: إنّما اشترط ذلك لأنّ العطف أصل التّثنية، وهو في الأفعال نظير التّثنية في الأسماء، وكما لا يجوز تثنية المختلفين نحو: " زيد وعمرو"، وكذلك لا يجوز العطف في المختلفين في الزّمان من الأفعال[4].

5. إذا سميت بفعل الأمر نحو: "اضرب"، قطعت همزته بخلاف ما لو سميت بـ"ابن"؛ لأنّه قد صار من جنس الأسماء، ولم يصرف للتعريف ووزن الفعل، وإن سميت بنحو: "قم" رددت الواو المحذوفة، لتحرّك الميم بحركة الإعراب فزال التقاء السّاكنين، وضروب لأنّه بمنزلة سؤول فقلت " قُوم " [5].

2) وظّف التّعليل ليوافق رأيًا نحويًا:

1. مسألة: "لن" بين الإفراد والتّركيب: [6]

قوله: و"لن" وهي لنفي سيفعل: [7].

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... واختلف فيها هل هي مفردة أم مركبة ؟

---

(1) التّعليقة 82.

(2) المقرب 45/1.

(3) التّعليقة 68– 69.

(4) التّعليقة 355.

(5) التّعليقة 472.

(6) ينظر ارتشاف الضرب 1643/4 وشرح التسهيل لابن مالك 15/4 والمساعد لابن عقيل 68/3 وهمع الهوامع 286/2.

(7) المقرب 261/1.

فمذهب الخليل – رحمه الله – في إحدى الرّوايتين عنه أنّها مركبة من "لا وأنْ"، فحذفنا الألف من "لا" والهمزة من "أنْ" طلبًا للتّخفيف، فصارت "لن".

ومذهب سيبويه والفرّاء – رحمهما الله –: أنّها مفردة، لكن قال الفرّاء: إنّ أصلها "لا" أبدلنا ألفها نونًا.

ومذهب سيبويه – رحمه الله – أنّها حرف قائم برأسه وهو الصّحيح؛ لأن الأصل عدم التّركيب والإبدال لا سيما في الحروف لبعدها من التّصرف فيها[1]

2. مسألة: اشتقاق الاسم: [2]

قوله: اسم: [3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: ".... واختلف النّحاة في اشتقاق الاسم.

فذهب البصريون إلى أنّه من " السّمو"، وهو"العلو".

وذهب الكوفيون إلى أنّه: من "الوسم " وهو "العلامة".

وحقيقة هذا الكلام: أنّهم أجمعوا على أنّه حُذف منه حرف علّة، وأنّ المحذوف "واو"، واختلفوا في مكانها، فمذهب البصريين: أنّها كانت "لامًا"، ومذهب الكوفيين: أنّها كانت "فاءً"، والصّحيح ما ذهب إليه البصريون لوجوهٍ منها: أنّ الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل، والحمل على الأكثر أولى، وأيضًا الحذف بالأواخر أولى منه بالأوائل؛ لأنّ الآخر موضع ضجر وسآمة وتعب، فناسب الحذف ليخفّف على المتكلّم، بخلاف الأول؛ لأنّه موضع استجمام وراحة... [4].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 21/7 ومعاني القرآن 235/1–236.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخبلف 4 والتذييل والتكميل 44/1وشرح المفصل لابن يعيش 23/1.

(3) المقرب 45/1.

(4) التعليقة 59 – 60.

3) وظّف التّعليل ليخالف رأيًا نحويًا:

1. مسألة: عامل النّصب في المضارع بعد "أو" و"الواو" و"الفاء": [1]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " اختلف النّحّاة في "أو والواو والفاء"، فمذهب سيبويه – رحمه الله – أنّها حروف عطف، وحروف العطف لا اختصاص لها، فلا تعمل، فالنّصب بعدها بإضمار "أنْ" وذهب الجرمي – رحمه الله – إلى أنّها هي النّاصبة بأنفسها.

ثمّ قال: وذهب الفرّاء – رحمه الله – من الكوفيين إلى أنّ النّصب في الأفعال بعد هذه الحروف ليس بهذه الحروف أنفسها، ولا بإضمار "أنْ" بل هي منتصبة على الخلاف [2]، والخلاف عندهم إنما يعمل النّصب في الأفعال وفي الأسماء، وقد أشرنا إلى إبطال كون الخلاف عاملًا في باب الابتداء، وردّ المبرد على الجرمي بأنّ هذه الحروف لو نصبت بأنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها دخوله على "أنْ النّاصبة" و"لن"، فكنت تقول مثلًا: "لألزمنك وأو تقتضيني حقي "، وامتناعهم من ذلك دليل على أنّ معنى العطف بـ "أو" فيها، فلم يدخلوا حرف العطف على مثله"[3].

2. بناء أفعال المقاربة المتصرفة للمفعول: [4]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "جوّز الكسائي والفرّاء – رحمهما الله – "كيد يقوم" و"جُعل يقول " واختلفا فيما أقيم مقام الفاعل هنا.

فقال الكسائي – رحمه الله –: القائم هنا مقام الفاعل الضّمير المجهول، وقال الفرّاء – رحمه الله – لم يقم هنا مقام الفاعل شيء؛لأنّه استغنى عنه وما ذكراه لا وجه لشيء منه؛أمّا إقامة الضّمير فلا وجه له لأنّ ضمير الشّأن والقصة موقعه في باب "كان وكاد" موقع الفاعل، فإذا بُني للمفعول فالقياس أن يُحذف لا أن يُقام مقام الفاعل، وأمّا قول الفرّاء فلا يصحّ؛ لأنّ

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 442 وارتشاف الضرب 1668/4 وهمع الهوامع 304/2 والمساعد لابن عقيل 81/3 – 83 وشرح المفصل لابن يعيش 21/7.

(2) التعليقة 259 – 260.

(3) التعليقة 340 – 341.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 1336/3 والتذييل والتكميل 258/6 وتمهيد القواعد 1640/4 وهمع الهوامع 524/1 والمساعد 400/1.

الفعل حديث عن المفعول هنا، كما كان حديثًا عن الفاعل، فكيف يستغني عنه؛ لأنه كان الفعل– حينئذٍ–يبقى حديثًا من غير محدّث عنه، وذلك لا يجوز[1].

4) جاء التّعليل لترجيح أحد الآراء النّحوية:

1–مسألة: "نعم وبئس" بين الاسمية والفعلية: [2]

وقوله: وهما فعلان: [3].

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "اعلم أنّ بين النّحاة اختلافًا فيهما، فمذهب البصريين: أنّهما فعلان كما ذكر. واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الكوفيين، فقالوا في مسائل الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أنّ "نعم وبئس" اسمان...".

وأنهى ابن النّحّاس كلامه بقوله: والدّليل على أنّهما فعلان: اتصال تاء التّأنيث السّاكنة بهما نحو قولهم: " نعمت المرأة، وبئست المرأة"، واتصال الضّمائر البارزة المرفوعة بهما، نحو قولهم فيما حكاه الكسائي–رحمه الله –: نعما رجلين الزّيدان، ونعموا رجالًا الزّيدون "[4].

2–الفاعل أصل المرفوعات: [5]

قال ابن النّحّاس: قدّم باب الفاعل؛ لأنّه عنده أصل في الرّفع، وباقي المرفوعات محمولة عليه، خلافًا لابن السّراج وأبي علي – رحمهما الله – ومَنْ رأى رأيهم، فإنّ المبتدأ عندهم أصلٌ في المرفوعات، وباقي المرفوعات محمولة عليه: والدّليل على أنّ الفاعل أصلٌ في الرّفع: "أنّ المعنى الذّي دخل الإعراب الكلام لأجله وهو: رفع اللّبس، يوجد في الفاعل أكثر من المبتدأ؛ لأنّ الفاعل لو لم يرفع؛ التبس بالمفعول، ولا كذلك المبتدأ فكان الفاعل أصلاً في الرّفع لذلك، وأصل هذا الخلاف مأخوذ من قول سيبويه – رحمه الله – وفعله" [6].

---

(1) التعليقة 132.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 86 وشرح المفصل لابن يعيش 27/7 وارتشاف الضرب 2041/4 وشرح التسهيل لابن مالك 5/3.

(3) المقرب 65/1.

(4) التعليقة 115 – 116.

(5) المقرب 25/2.

(6) التعليقة 78.

3-توكيد النّكرة توكيدًا معنويًا: [1]

قوله: "إلا النّكرات فإنّها لا تُؤكد": [2]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " هذا مذهبنا، ما عدا الأخفش – رحمه الله –، خلافًا للكوفيين–رحمهم الله – فإنّهم أجازوا تأكيد النّكرة إذا كانت محدودة، ويعنون بالمحدود المؤكد بـ" كل" و"أجمع" دون غيرهما من ألفاظ التّوكيد... "

وقد ذهب ابن النّحّاس إلى منع توكيد النّكرة معلّلًا لترجيحه هذا الرّأي بعد أن ردّ أدلة الكوفيين التّي ساقوها.

وكان تعليله: أنّ التّوكيد بـ "كلّ" و"أجمع" إنّما هو لرفع المجاز الذّي يوهم التّجزي، والنّكرة لم يثبت لها عين، فرفع عنها المجاز؛ لأنّ رفع المجاز لا يكون إلّا عن شيء لم يثبت عينه.

وأيضًا فإنّ النّكرة إلى التّعريف أحوج منها إلى التّوكيد بـ "كلّ"، فتعريفها حينئذٍ أوْلى من تأكيدها، حتّى تُعرف حقيقتها وتثبت، ثمّ بعد ذلك تؤكدها.

هذا غير قوله: "وما ذكروه من الشّواهد لا دليل لهم فيه" [3].

5) يعرض اختلافات الآراء في المسألة الواحدة وتعليلات النّحاة دون ترجيح أيٍّ منها:

1. مسألة: تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليهن: [4]

وقوله: "وهي بالنّظر إلى تقديم أخبارهن عليها قسمان ": [5]

قال ابن النّحّاس: "... وقسم مختلف فيه وهو "ليس" و"مازال" و"ماانفكّ" و"مافتيء" و"ما برح" ما دامت منفية بـ "ما" أو بـ "لا" في جواب القسم نحو قولك: " والله لا يزال مقيمًا"، فلا يجوز تقديم أخبارهن عليهن؛ لأنّ (ما) من أدوات الصدور، وكذلك (لا) في جواب القسم، فلا يتقدّم عليها ممّا في خبرها،...

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 362 وشرح المفصل لابن يعيش 44/3 وشرح التسهيل لابن مالك 296/3 وارتشاف الضرب 1953/4 والكتاب 386/2.

(2) المقرب 293/1.

(3) التعليقة 367-368.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 134 وشرح المفصل لابن يعيش 113/7 -114 وارتشاف الضرب 1170/3 وهمع الهوامع 373/1.

(5) المقرب 95/1.

وأمّا من أجاز في "ما زال"وباقي أخواتها فدليله: أنّ "ما" هنا إذا دخلت على هذه الأفعال، ومعناها النّفي صار معنى الكلام إيجابًا[1].

2. **مسألة: أصل تاء التّأنيث التّي تكون في الاسم المفرد:** [2]

قوله: "إن كانت فيه تاء التّأنيث أبدلتها في الوقف هاء ساكنة": [3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "أجمع النّحاة على أنّ ما فيه تاء التّأنيث يكون في الوصل "تاء"، وفي الوقف "هاء" على اللّغة الفصحى، واختلفوا أيّهما بدل من الأخرى، فذهب البصريون إلى أنّ التّاء هي الأصل، وأنّ الهاء بدلٌ عنها، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك..."[4].

واستدلّ البصريون بأنّ بعض العرب يقول "التّاء" في الوصل والوقف كقول قائلهم: "يا أهل سورة البقرة "، فقال: "ما نحفظ منها ولا آيتْ"... ولا كذلك "الهاء" فعلمنا أنّ "التّاء" هي الأصل، وأنّ "الهاء" بدل عنها، واستدلّوا أيضًا بأنّ لنا موضعًا قد ثبتت فيه التّاء للتأنيث بالإجماع، وهو في الفعل نحو: "قامت وقعدت" وليس لنا موضع قد ثبتت "الهاء" فيه للتأنيث فالمصير إلى أنّ "التّاء" هي الأصل أولى [5].

---

(1) التعليقة 201– 202.

(2) مغني اللبيب 348/2 ومعاني القرآن 97/3.

(3) سورة البقرة، آية 177.

(4) مغني اللبيب348/2.

(5) التعليقة 585.

المبحث الرّابع

التّأويل

التّأويل لغةً: التّدبير والتّقدير والتّفسير [1].

التّأويل اصطلاحًا: هو صرف الكلام عن ظاهرة إلى ما يحتاج إلى تدبير وتقدير [2].

وقد ذكر السّيوطي تعريف أبي حيان في شرح التّسهيل: التّأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجارة على شيءٌ يخالف الجارة فيتأوّل [3].

والجارة الذّي يتأوّل ليست النّطق العربي وظاهر الكلام بل قواعد النّحو، وأن النّحاة قد أوّلوا الكلام، وصرفوه عن ظاهره؛ لكي يوافق قوانين النّحو وأحكامه [4].

والحديث عن التّأويل مرتبطٌ بالحديث عمّا سبق من الأصول النّحوية كالسّماع والقياس والعامل والعلل، وقد اهتمّ ابن النّحّاس بالتّأويل في رفضه للرّأي أو لترجيح رأي على آخر، وفي هذا المبحث سأعرض أمثلة لتأويلاته ونتعرّف على موقفه من التّأويل.

وظّف التّأويل لترجيح رأيًا نحويًا على آخر:

1 – مسألة: وقوع "ما" على ما لايعقل: [5]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "... وقد ذهب قومٌ إلى أنّ "ما" تقع على ذات مَنْ يعلم، واستدلوا على ذلك بقول العرب: "سبحان ما سخّركنّ لنا "، وبقولهم أيضًا: "سبحان ما سبحّ الرّعد بحمده"[6]..."، وبقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴿٦﴾[7]، وبقوله

---

(1) لسان العرب مادة أوّل.

(2) أصول النّحو العربي في نظر النّحّاة 183.

(3) الاقتراح 34..

(4) أصول النّحو العربي في نظر النّحّاة 183.

(5) ينظر المقتضب 51/2 ومعاني القرآن 415/2 وشرح النسهيل 217/1 والتذييل والتكميل 128/3 والمفصل 177.

(6) المفصل 177.

(7) سورة الشمس، آية 6، 5.

تعالى: ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾[1]، وبقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2]...".

وقد ردّ عليهم ابن النّحّاس بقوله: وما ذكروه لا دليل لهم في شيء منه؛ لأنّه يحتمل أحد أمرين:

إمّا أن تكون "ما" مصدرية في جميع ما ذكر، فلا تكون حينئذٍ وقعت على الذّات ويكون تقدير: سبحان ما سخركنّ لنا: أي: "سبحان تسخيركنّ" على حذف مضاف تقديره: "ذي تسخيركن" وكذلك البواقي، ويكون: "لما خلقت بيدي": أي لخلقي بمعنى ذي خلقي، ولا يقدّر هنا حذف مضاف، بل يكون "خلق" هنا مصدر بمعنى مفعول أي مخلوقي كقولهم: "درهم ضَرْب الأمير" أي: "مضروبه".

وإمّا أن تكون "ما" هنا أوقعها بمعنى الصّفة لمن يعلم، لا على ذاته سبحانه، ويكون المعنى: "سبحان المسّخر" فأطلقه عليه سبحانه بمعنى هذه الصّفة وهو التّسخير لا على الذّات، وكذلك البواقي[3].

2-مسألة: حذف العائد المجرور بالإضافة والمضاف إن كان المضاف غير وصف: [4]

وقوله: وإن كان غيره لم يجز حذفه[5].

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: .. وقد أجاز بعض الكوفيين حذف "أبيه" من مثل قوله: "جاءني الذّي أبوه قائم "واستُدلّ على ذلك بقول الشّاعر:

أَعُـــــوذُ بِـــــــاللهِ وآيَاتِـــــــه مِـنْ بَـابِ مَـنْ يُغْلِـقُ مِـنْ خَـارِجِ[6]

ويكون بذلك شاهدهم: أن حذف المضاف " باب " والمضاف إليه " العائد " وتقدير الكلام: "من باب من يغلق بابه".

---

(1) سورة الكافرون، آية 3.

(2) سورة ص، آية 75.

(3) التعليقة 95.

(4) التذييل والتكميل 76/3 وارتشاف الضرب 1020/2 وهمع الهوامع 292/1 وشرح الجمل لابن عصفور 186/1.

(5) المقرب 60/1.

(6) لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البحر السّريع ومن شواهد شرح الجمل لابن عصفور 181/1 وهمع الهوامع 292/1.

أمّا ابن النّحّاس فكان ردّه: والجواب عن ذلك: بأنّا لا نسلّم أنّه حذفه كما قلت، بل حذف "بابًا" وحده أولًا، وأقام المضاف إليه مقامه، فصار التّقدير: "مِنْ باب مَنْ يغلق هو "، فاتصل الضّمير المرفوع بعامله فاستتر فيه، فالضّمير مستتر حينئذٍ لا محذوف"[1].

3-مسألة: مجيء "مِنْ" لابتداء الغاية في الزّمان: [2]

قوله: لابتداء الغاية في غير الزّمان: [3]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "هذا مذهب البصريين – رحمهم الله –، ومذهب الكوفيين – رحمهم الله–، أنّها تدخل أيضًا على الزّمان، واستدلّوا على ذلك بقول الشّاعر:

لِمَنْ الدّيَارُ بِقنّة الحجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْر [4]

فشاهدهم فيه: أدخل "مِنْ" على "حجج" و"دهر" وهما اسمان للزّمان.

أمّا ردّ ابن النّحّاس فكان: " فالجواب عنها أنّ ذلك على حذف مضاف، والتّقدير– والله أعلم – " مِنْ مرّ حجج، ومِنْ مرّ دَهر " فلا دليل لهم حينئذٍ في ذلك"[5].

رفض تأويل غيره:

1. تحمّل الخبر الجامد ضمير: [6]

قال ابن عصفور: "إن كان جامدًا لم يحتج إلى ذلك": [7]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: يعني أن الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبرًا عندنا خلافًا للكوفيين – رحمهم الله –، وحجة الكوفيين: أن الجامد ها هنا في معنى المشتق فيتأوّلونه به، ويحمّلونه الضّمير نحو: "زيد أخوك " أي مناسبك.

---

(1) التعليقة 105.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 315 وشرح الجمل لابن عصفور 498/1 وشرح المفصل لابن يعيش 11/8.

(3) المقرب198/1.

(4) سبق عزو البيت لصاحبه وبيان موطن الشّاهد فيه ص195 من البحث.

(5) التعليقة 295.

(6) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 55.

(7) المقرب 84/1.

أمّا ردّ ابن النّحّاس عليهم: " وعندنا لا حاجة إلى هذا الضّمير؛ لأنّه إن كان من جهة الخبرية: فكونه الأول أقوى في الربط من ضمير، فلا حاجة إلى الضّمير حينئذٍ، وإن كان من جهة الاشتقاق، فليس بمشتقٍ فيتحمّل ضميرًا، وتأوّله بالمشتقّ ليتحّمل الضّمير زيادة عمل لا ضرورة تدعونا إليها، فالقول بتأوّله بالمشتق، وتحمله الضّمير زيادةٌ من غير فائدة، فالسّكوت عن ذلك أولى[1].

2 – رافع الاسم الواقع بعد لولا: [2]

قال ابن النّحّاس –رحمه الله–: وذهب الكوفيون –رحمهم الله– في الاسم الواقع بعد لولا مذهبين:

أحدهما: هو مرتفع بـ "لولا" نفسها [3].

والثّاني: هو مرتفع بفعل مضمر لا يجوز إظهاره[4]، تقديره: لولا حضر زيدٌ أو وُجد أو نحو ذلك.

ردّ ابن النّحّاس عليهم: قال أصحابنا: ما ذكروه غير صحيح، أمّا قولهم: إنّه مرتفع بـ "لولا" فهو غير صحيح؛ لأنّ الحرف لا يعمل إلا إذا اختص، ولا خصوصية لـ"لولا" بقبيل دون قبيل، فإنّها كما دخلت على الاسم فيما ذكرنا فقد دخلت على الفعل.

واعترض المذهب الثّاني بقوله: وأمّا قولهم في المذهب الآخر إنّه مرتفع بفعل لازم الإضمار فدعوى مجردة من غير دليل، فكيف يُصار إليها مع الأصل عدم الإضمار [5].

3 – تعيين الخبر في نحو: "ضربي زيدًا قائمًا": [6]

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "وقال الكسائي وهشام والفرّاء وابن كيسان – رحمهم الله أجمعين –: "إنّ الحال بنفسها هي الخبر، لا سادّة مسدّه... وقال بعض النّاس تقديره: بعد قائم، والتّقدير: "ضربي زيدًا قائمًا ثابت" أو "موجود" أو ما أشبه ذلك، و"قائمًا" عندهم حال من زيد والعامل فيه ضربي...

---

(1) التعليقة 157.

(2) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 66–68 وشرح المفصل لابن يعيش 146/8 وارتشاف الضرب 1904/4.

(3) ينظر معاني القرآن 404/1 وارتشاف الضرب 1904/4.

(4) ارتشاف الضرب 1904/4.

(5) التعليقة 159– 160.

(6) ينظر التذييل والتكميل 300/3 والمساعد لابن عقيل 213/1.

هنا نجد اختلاف رأي الكوفيين في تعيين الخبر في القول: "ضربي زيدًا قائمًا":

1. الكسائي والفرّاء وهشام ذهبوا إلى أنّ: الحال هي بنفسها الخبر لا سادّة مسدّه.
2. الخبر محذوف يقدر بعد الحال والتّقدير: " ضربي زيدًا قائمًا ثابتٌ أو موجود.

ردّ ابن النّحّاس على من قال أن الحال هي الخبر: هو أنّ قولنا "ضربي زيدًا قائمًا" لم يكن عين المبتدأ ألا نرى أنّ "القائم" هو "زيًدا" أو "أنا" لا "الضّرب"، فلمّا كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف؛ لأنّ الخلاف عند الكوفيين يوجب النّصب.

ومن قول ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف [1].

"وأما تشبيه ابن كيسان – رحمه الله – الحال بالظّرف فكأنّه قال: "ضربي زيدًا في حال قيام"، فليس بشيء؛ لأنه لو جاز ذلك لهذا التّقدير لجاز مع الجثة أن تقول: "زيدٌ قائمًا"؛ لأنّه بمعنى: زيدٌ في حال قيام، وحيث لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذكره[2].

ردّه على من قال: إنّه منصوب على الخلاف هو قوله: ففاسد أيضًا؛ لأنّ الخلاف لو كان عاملًا يعمل حيث وُجد، ونحن نرى العرب تقول: "ليس زيدٌ قائمًا لكنْ قاعدٌ" برفع "قاعد" على الجواز؛ و"ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ" أو "بل قاعدٌ" فترفعه على الوجوب مع كونه مخالفًا لما قبله؛ فبان فساد ما ذكروه، وفساد النّصب على الخلاف مذكور في موضعه من النّحو بأحسن بيان، فلا حاجة إلى الإطالة فيه".

وأمّا المذهب المروي عن الكوفيين آخرًا؛ وهو أنّ الخبر محذوف تقديره: "ثابت أو موجود" ففاسد أيضًا؛ لأنّ تقدير ما ليس في اللّفظ دليل عليه كما تقدّم، فإنّه كما جاز تقديره ثابت جاز أن تُقدّره أيضًا " منفي" ومعدوم وما أشبه ذلك.

---

(1) التّعليقة 162.

(2) التّعليقة 162.

الفصل الخامس

مذهب ابن النحاس النحوي في التعليقة

ويتضمن المباحث التّالية:

- **المبحث الأول: آراؤه النّحوية.**
- **المبحث الثاني: مصطلحاته النّحوية.**
- **المبحث الثالث: إعراباته.**
- **المبحث الرابع: موقفه من المذاهب النّحوية.**

المبحث الأول

آراء ابن النّحّاس النّحوية

كان لولادة ابن النّحّاس – رحمه الله – في نهاية القرن السّابع الهجري أثرٌ كبير في تحصيله درجةً علميةً رفيعةً؛ حيث كانت العلوم – وخاصةً النّحو – قد استُكملت، ووُضعت قواعدها، حيث انكبّ العلماء في الفترات السّابقة لولادته – عصر ازدهار العلوم – بالدّراسة والتّأليف والشّرح والتّمحيص، ولم يتركوا شاردةً ولا واردةً إلا وضعوها نصب أعينهم، وأدلوا فيها بآرائهم، فلمّا جاء عصر ابن النّحّاس؛ وجد كلّ العلوم وقد وصلت إلى ذروتها، فكان نِعم القارئ الفذ، فلم يرضَ لنفسه أن يكون مجرد ناقل أو متبع، بل قرأ الكثير الكثير من كتب الأسلاف، وقارن بين أقوالهم في المسألة الواحدة، فأيّد هذا، وعارض هذا، وضّعف ذاك، وما كان هذا إلا بناءً على فكرٍ متقد، وعلم كبير، وثقافة واسعة.

وفي هذا المبحث سنرى بعضًا من آراء ابن النّحّاس والتّي جعلته يستحق أن يسمى بحق "علّامة عصره".

أولًا: تفرّد ابن النّحّاس في الرّأي:

1- الحرف موضوع وليس من قبيل المهملات: [1]

إنّه ذهب إلى أنّ الحرف له معنى في نفسه وناقش هذا واستدلّ له:

قوله في حدّ الحرف: "لفظٌ يدلّ على معنى في غيره لا في نفسه"[2].

للنّحاة في حدّ الحرف عبارتان: إحداهما: ما ذكره المصنّف – رحمه الله– بلفظه أو بمعناه، ومعنى قول هذا الكلام: أنّك إذا ذكرت الاسم وحده يُفهم منه معنى، نحو: "الرّجل"، وهو: عبارة عن شخص، وكذا باقي الأسماء، يُفهم منه معنى في حال إفراده، والفعل أيضًا: إذا ذكرته وحده؛ يُفهم منه معنى نحو: " قام"، يُفهم منه اقتران القيام بالزّمن الماضي، وليس الحرف كذلك، لذلك إذا ذكرت حرفًا لا يُفهم منه معنى إلّا إذا اقترن بضميمة من أحد قسيميه، فإنْ قيل: " لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى بذكره إياه وحده؛ لأنّه يبقى من قبيل المهملات"، وإنّما الحرف موضوعٌ لا مهمل، نقول: لا نسلّم أنّه يلزم من قولنا: أنّ الحرف لا يُفهم منه معنى في حال

---

(1) التّعليقة 61.

(2) المقرب 46/1.

الإفراد ويكون من قبيل المهملات؛ لأنّ الحرف وُضع لأن يُفهم منه معنى عند التّركيب، وليس المهمل كذلك، فإنّ المهمل: ليس له معنى لا في حال الإفراد، ولا في حال التّركيب [1].

2 – مجيؤه بشاهد من شعر العرب على الفصل بين المعطوف وحرف العطف:

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: " لكن لم أرَ أحدًا منهم ذكر مثالًامن شعر العرب على هذا الحكم، وقد ظفرتُ أنا–والحمد لله – له بشاهدٍ في شعر هذيل، قال إياس بن سهم الهذلي:

وأَخْلَاقًا وَصَلْنَّ بِذَلِكَ جِسْمًا وبَعْدَ العَقْلِ والذُّلِ الرّضِيّا[2].

ثانيًا: دقة ملاحظته في معرفة عدم مناسبة الشّاهد للحكم النّحوي وسَبْقِه في ذلك قبل غيره من العلماء:

ومثاله:

قوله: " ولا يجوز " ورالله عمرو" إلا في ضرورة": [3]

قال ابن النّحّاس: ما ذكره من الحكم صحيح، وما أنشده شاهدًا عليه غير مستقيم.

الشّاهد هو:

يَوْمًا تَرَاهَا كَشَبَهِ أَرْدِيَةِ العَصبِ وَيَوْمًا أَدِيمها نَفْلا [4]

؛لأنّه ليس في البيت فصلٌ بين حرف عطف، ومعطوف أصلًا، بل "يومًا" الذّي بعد حرف العطف معطوفٌ على "يومًا" الذّي في أول البيت، و"أديمها" معطوف على الضّمير المفعول في "تراها"[5]، فهو كقولنا: "أعطيت زيدًا درهمًا، وبكرًا جبة" و"ظننت زيدًا قائمًا، وعمرًا ذاهبًا" فهل يخطر لأحدٍ في مثل هذين المثالين أنّ فيهما فصلًا بين حرف العطف والمعطوف ؟ هذا ما لا وجه له أصلًا ثمّ استطرد قائلًا:

وإن كان الإمام أبو علي الفارسي[6] – رحمه الله – أنشد هذا البيت شاهدًا على ما ذكره المصنف – رحمه الله –، وتبعه المصنف في ذلك، فليس هذا بشاهد لما بيّناه.

---

(1) التّعليقة 61.

(2) هذا الشاهد غير موجود في ديوان الهذليين وهو من البحر الوافر والشاهد فيه فصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف "بعد" ينظر التعليقة 355 والإنصاف في مسائل الخلاف 347.

(3) المقرب 235/1.

(4) البيت للأعشي في ديوانه 155.

(5) االتعليقة 354.

(6) الإيضاح العضدي 148.

أمّا سَبْقُه في هذه الملاحظة فيظهر من خلال قوله:

ولم أنفرد بهذه المؤاخذة أنا وحدي، بل وقعت لي أولًا قبل أن أقف عليها لأحدٍ، ثمّ رأيت جماعةً من أكابر العلماء قد واخذوا أبا علي – رحمه الله – كما واخذته أنا ومنهم... " [1].

ثالثًا: سَبْقُه في إحصاء جميع الأماكن التّي يجوز فيه الابتداء بالنّكرة:

ونفهم ذلك من خلال قول ابن النّحّاس – رحمه الله – "... وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التّي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة كما فعل المصنّف – رحمه الله –، وجماعةٌ كبيرةٌ ممّن تقدّمه من النّحاة، فنقول: " الأماكن التّي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة تنيّف على الثّلاثين، وإن لم أرَ أحدًا من النّحّاة بلغ فيها زائدًا عن أربعة وعشرين فيما علمته، فنبدأ من ذلك بالأماكن التّي ذكرها المصنّف – رحمه الله – ثمّ نسرد البواقي" [2].

وبعد أن أتمّ البند السّابع عشر قال: "هنا انتهى ما ذكره المصنّف رحمه الله "[3].

وبعد أن أتمّ كلامه كلّه في ذكر الأماكن التّي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة – وقد بلغت اثنين وثلاثين مكانًا قال: "فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التّي يجوز الابتداء فيها بالنّكرة، ولا أدّعي الإحاطة، فلعلّ غيري يقف على ما لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتدِ إليه، فمَنْ كانت عنده زيادةٌ فليضفها إلى ما ذكرته راجيًا ثواب الله – عز وجل – إن شاء الله تعالى [4].

أمّا آراء ابن النّحّاس النّحّوية فهي كثيرة وقد اهتممت بإيراد أهمها كالتّالي:

1. الاسم بعد "حيث":

قال ابن النّحّاس: والصّحيح أنّ الاسم بعد "حيث" مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، بدليل ظهوره إذا قلت: "زيدٌ حيث عمرو جالس"، فلو رفعتْ "حيث" "عمرًا" لبقي "جالس" لا إعراب له؛ لأنّ "حيث" تلزم الإضافة إلى الجمل، إلّا ما جاء شاذًا [5].

---

(1) التّعليقة 354.

(2) التّعليقة 148.

(3) التّعليقة 151.

(4) التّعليقة 152-153.

(5) التّعليقة 164.

2. أدوات لا يليها إلّا الفعل:

مثل أدوات التّحضيض، وأدوات الشّرط، و"هل" من أدوات الاستفهام، ونحو ذلك، نحو: "لولا زيدًا ضربته"، و"إنْ زيدًا ضربته"، و"هل زيدًا ضربته" في الشّعر.

فإنّ أدوات التّحضيض لا يليها إلا الفعل عندنا خلافًا للكوفيين – رحمهم الله – في تجويز وقوع المبتدأ بعدها، وكذلك أدوات الشّرط لا يليها إلا الفعل عندنا، خلافًا لهم أيضًا في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها " [1].

3. تقدير الفعل في مسائل باب الاشتغال:

" اعلم: أنّه لا يجوز أن تقدّر في جميع مسائل باب الاشتغال فعلًا لازمًا يتعدّى معه حرف جرّ؛ وإنّما تقدر فعلًا متعدّيًا؛ لأنّك لو قدّرت اللّازم: فإمّا أن تقدّر معه حرف جر، فإن لم تقدّر حرف الجر: لم يصل إلى المشتغل عنه، لتصوّره، وإن قدّرت معه حرف جرّ: فإمّا أن تجر ذلك الاسم المشتغل عنه أو لا، فإن جررت يلزم إسقاط الجار وإبقاء عمله وذلك ضعيف جدًا، لا يجوز".

ثمّ أكمل قائلًا: "وإن نصبت يلزم حذف حرف الجر والنّصب على إسقاط الخافض مع حذف الفعل، فيكثر الحذف، ومثل ذلك يقل، فلا يجوز، فظهر أنّه لا يجوز تقدير الفعل اللّازم، فتعيّن تقدير الفعل المتعدّي " [2].

4. الأوْلى بالقيام مقام الفاعل: [3]

"والذّي ظهر لي أنّ الأوْلى بالقيام مقام الفاعل: إ قامة المفعول المقيّد، ثمّ ظرف المكان، ثمّ ظرف الزّمان، ثمّ المصدر المختص" [4].

5. بناء عسى للمفعول: [5]

"أمّا عسى: فتدخل في قسم ما لا ينصرف، فلا تبنى للمفعول "[6].

---

(1) التّعليقة 192.

(2) التّعليقة 138.

(3) ينظر ارتشاف الضرب 1338/3 – 1339 وشرح المفصل لابن يعيش 75/7.

(4) التّعليقة 138.

(5) ينظر التذييل والتكميل 255/6 وتمهيد القواعد 1640/4 وشرح الجمل لابن عصفور 546/1.

(6) التّعليقة 133.

6.منع وقوع الجملة فاعلة أو مفعول ما لم يسمّ فاعله: [1]

"الجملة عندنا لا تكون فاعلة، ولا مفعول ما لم يسمّ فاعله، وإن قلنا من باب كان وأخواتها؛ فالخبر هنا ملتزم فيه الجملة أيضًا ما ذكر في باب كان من بقاء الخبر، وحذف المخبر عنه لفظًا ونيّة، وإنّه غير جائز، فإن كان معنا فضلة غير الاسم والخبر، فالظّاهر أنّه لا يمتنع بناؤه للمفعول، ما لم يمتنع ذلك في كان" [2].

7.تقديم الاسم على الفعل والحرف:

" إنّما قدّمنا الاسم على الفعل والحرف: لأنّه سما على قسيمين إذ كان يخبر به وعنه" [3].

8.بناء "كاد وجعل" وأخواتهما للمفعول: [4]

"وعندنا لا يجوز بناء "كاد وجعل" وأخواتهما للمفعول؛ لأنّه إمّا أن تقول: بأن رفع كاد وأخواتها الاسم ونصبها الخبر من باب رفع الفاعل ونصب المفعول كباب "ضرب"، أو من باب رفع الاسم ونصب الخبر كباب "كان" وعلى كلا القولين يمتنع بناؤها للمفعول "[5].

9.تقديم الفعل على الحرف:

"وإنّما قدّمنا الفعل على الحرف؛ لأنّه يخبر به فله مزيّة على الحرف استحقّ بها التّقديم [6]

10.إنفراد الأسماء بالخفض: [7]

"علّة عدم دخول الجر في الأفعال وذلك: لأنّ الجر إنّما يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصحّ؛ لأنّ الإضافة إمّا للتّمليك أو للتّخصيص، والأفعال لا تملّك شيئًا، ولا تختصّ بشيءٍ، وعلّة أخرى في اختصاص الجر بالأسماء وهو: أنّ لنا مقدّمة صادقة يلزم فيها اختصاص الجر بالأسماء وهي: أنّ الجزم مختص بالفعل؛ لأنّه لو دخل الجر الأفعال، وقد

---

(1) ينظر التذييل والتكميل 56/1 وشرح الجمل لابن عصفور 158/1 وتمهيد القواعد 1575/4-1576.

(2) التّعليقة 132-133.

(3) التّعليقة 60.

(4) ينظر التذييل والتكميل 263/6 والمساعد 400/1 وتمهيد القواعد 1640/4 وارتشاف الضرب 1326/3 وهمع الهوامع 524/1.

(5) التّعليقة 132.

(6) التّعليقة 60.

(7) ينظر الكتاب 14/1.

دخلها الرّفع والنّصب والجزم، وهي فرعٌ في الإعراب على الأسماء، لكان الفرع أكثر تصرّفًا في الإعراب من الأصل، والفروع أبدًا تنحط عن الأصول في التّصرّف لا تزيد عليه [1].

11. تسمية الفعل فعلًا:

"إنّما سُمي الفعل فعلًا لأنّه: مشتق من المصدر على مذهب البصريين–وهو الصّحيح–، والمصدر فعل حقيقة؛ لأنّه هو الذّي يفعله الإنسان فيسمى الفعل باسم المصدر الذّي هو أصله[2].

12. تقديم الفاعل على المفعول:

" إنمّا كان مرتبة الفاعل التّقدّم؛ لأنّه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء، ولا كذلك المفعول إنّما قلنا إنّ الفاعل يتنزّل منزلة الجزء لوجوه:

منها: وقوع إعراب الفعل بعده في نحو: "يضربان ويضربون".

ومنها: إلحاق تاء التّأنيث للفعل، إذا كان الفاعل مؤنثًا، نحو: "ضربتْ هند ".

ومنها: سكون آخر الفعل له في نحو: "ضربْتُ"، لئلا تتوالى أربع حركاتٍ ككلمةٍ واحدة، وتحرّكه مع المفعول في نحو: "ضَرَبَك" [3].

1. الفرق بين " الثّلاثة الأبواب" و" الحسن الوجه": [4]

" باب العدد وُضع للعدد لا للوصف، فالوصف فيه دخيلٌ ليس بأصلٍ، ففارق باب "الحسن الوجه".

ولأنّ المجرور في باب "الحسن الوجه" فاعلٌ في المعنى، وليس كذلك "الدّراهم" في الثّلاثة "الدّراهم" فافترقا" [5].

---

(1) التّعليقة 184.

(2) التّعليقة 69.

(3) التّعليقة 82.

(4) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 34/2 وشرح المفصل لابن يعيش 121/2 وهمع الهوامع 418/2.

(5) التّعليقة 311.

2. الأفعال لا تُجر[1]:

"اقتضى أن يكون الفعل ممنوع الجر دون غيره، وذلك لأنّ: الجر أبعد من الفعل، والنّصب؛ لأنّ الفعل يعمل الرّفع، والنّصب إليه أقرب من حيث يحدثه، فلمّا اقتضى الدّليل منع حركة ما، منعنا ما هو أبعد من الفعل، وهو الجر، وتركنا ما هو أقرب، وهو الرّفع والنّصب"[2].

3. جواز تأخير الفاعل:

" يعني تأخير الفاعل وتقديم المفعول به، إنّما جاز ذلك؛ لأنّهم يحتاجون إلى التّوسع في الكلام لأجل السّجع، فلو التزمنا طريقةً واحدةً لضاقت العبارة؛ فجوّزنا تقديم المفعول توسعًا " [3].

4. "اثنان" ملحق بالتّثنيّة:

" ليس "اثنان" بتثنيّة حقيقية؛ وإنّما هو ملحق بالتّثنية في إعرابه؛ لأنّه لو كان تثنيةً حقيقيةً لكان له مفرد كما لـ "زيدين" مفرد ولا مفرد لـ "اثنان".

وقول مَنْ قال: إنّ مفرده "اثن" وترك استعماله ليس بصحيح؛ لأنّه لو كان مفرده "اثنًا"، و"اثن" ليس بمعنى "واحد"، بل هو درجةٌ بين الواحد والثّلاثة؛ للزم أن يكون "اثن" دالًا على أكثر من واحدٍ، فيلزم حينئذٍ أن يكون تثنيةً دالّةً على أربعة، وإنّه ليس كذلك [4].

5. جواز تقديم المفعول على الجار:

"لا يجوز تقديم المفعول على الجار؛ لئلا تكون قد فصلت به بين العامل، وحرف الجر الذّي هو كالجر منه، وإن كان حرف الجر زائدًا نحو: "لست بضارب زيدًا" جاز تقديم "زيدًا" على حرف الجر؛ لأنّه لمّا كان "زيدًا" لم يوصل العامل إلى المجرور فلم يتنزّل منزلة الجزء من العامل، فلم يضرّ التّقديم عليه، على خلاف في ذلك، وأمّا الفصل بـ "زيد" بين الباء الزّائدة و"ضارب" المجرور: فلا يجوز" [5].

---

(1) الكتاب 14/1.
(2) التّعليقة 69.
(3) التّعليقة 82.
(4) التّعليقة 72.
(5) التّعليقة 94.

6. الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبرًا: [1]

"إنّ الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبرًا عندنا، خلافًا للكوفيين – رحمهم الله – وأنّهم يتأوّلون الجامد بالمشتق، ويحمّلونه الضّمير نحو: "زيدٌ أخوك " أي "مناسبك"، و"زيد صاحبك" أي: "مصادقك"، وعندنا لا حاجة إلى هذا الضّمير؛ لأنّه إن كان من جهة الخبرية، فكونه الأول أقوى في الرّبط من ضمير، فلا حاجة إلى الضّمير حينئذٍ، وإن كان من جهة الاشتقاق فليس بمشتق فيتحمّل ضميرًا، فتأوّله بالمشتق ليتحمّل الضّمير، زيادة عمل لا ضرورة تدعو إليها.

وأنهى كلامه قائلًا: " فالقول بتأوّله بالمشتق وبحمله الضّمير: زيادةٌ من غير فائدة، فالسّكوت عن ذلك أوْلى" [2].

7. أصل "لا" من "كِلا": [3]

"اختلفوا في "لا" من "كلا" هل هي "ياء أو واو" فقال بعضهم: " هي "ياء" بدليل إمالتها، وقال بعضهم: هي "واو" – وهو الصّحيح– بدليل إبدال التّاء منها في "كلتا"، وإبدال "التّاء" من "الواو" أضعاف إبدالها من الياء، ولا دليل لهم في الإمالة؛ لأنّ الإمالة يجوز أن تكون لكسرة الكاف، فلا دليل حينئذٍ " [4].

8. **منع ظهور "أنْ" بعد "كي":** [5]

" لا التفات إلى قول بعض الكوفيين بجواز ظهور "أنْ" بعد "كي" نحو: "جئتك لكي أن تكرمني" وأنّ "أنْ" هنا توكيد لـ "كي"[6].

9. جواز التّنازع في المضمر: [7]

قال ابن النّحّاس: "ممّا ينبغي أن يُنبّه عليه في هذا الباب: أنّ بعض النّحاة منع التّنازع في المضمر، وأجازه أكثرهم، والأظهر جوازه، والله أعلم بالصّواب "[8].

---

(1) ينظر التذييل والتكميل 308/3 وارتشاف الضرب 1096/3 وهمع الهوامع 344/1.
(2) التّعليقة 157.
(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 439.
(4) التّعليقة 314.
(5) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 466.
(6) التّعليقة 427.
(7) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 360/1.
(8) التعليقة 409.

10. **النّكرات لا تؤكّد:** [1]

قال ابن النّحّاس: "هذا مذهبنا ما عدا الأخفش – رحمه الله –، خلافًا للكوفيين – رحمهم الله –: فإنّهم أجازوا تأكيد النّكرة إذا كانت محدودة، ويعنون بالمحدود: المؤكد بـ "كلّ" و"أجمع" دون غيرهما من ألفاظ التّوكيد"[2].

11. **رفع الفعل إذا حُذفت "أنْ" وبقي الفعل:** [3]

" فلو حُذفت "أنْ" وبقي الفعل، فالاختيار عندنا رفع الفعل، وقال الكوفيون: " يبقى عملها؛ لأنّ "أنْ" محمولة على "أنّ" المشدّدة في عمل النّصب، أمّا ردّ ابن النّحّاس عليهم فقد كان:

" وإذا كانت "أنّ" التّي هي الأصل لا يجوز حذفها وإبقاء عملها، وأن لا يجوز ذلك في "أنْ" التّي هي فرع عليها أحرى وأوْلى"، مع ضعف عوامل الأفعال عن عوامل الأسماء، وجاء القرآن بترك إعمالها بعد الحذف في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[4] أي: "أنْ أعبد" والقرآن يُختار له، لا عليه "[5].

12. **نصب الفعل المضارع بعد لام الجحود:**

" والصّحيح أنّ النّصب بعدها بإضمار "أن" لا بها " [6].

13. **عدم جواز ذكر الجملة الملفوظة على اللّفظ بما قاله المتكلم من اللّحن بل حكايتها على المعنى:** [7]

وكان تفسير ابن النّحّاس لقول ابن عصفور السّابق: "وذلك: لأنّهم إذا جوّزوا حكاية الجملة المعربة على المعنى مع صحة اللّفظ: وجب أن يلتزموا حكاية الملحونة على المعنى لفساد اللّفظ " [8].

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 362 وشرح المفصل لابن يعيش 44/3 وارتشاف الضرب 1953/4 وشرح التسهيل 296/3.

(2) التّعليقة 368.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 448.

(4) سورة الزمر 64.

(5) التّعليقة 424.

(6) التّعليقة 430.

(7) المقرب 293/1.

(8) التّعليقة 546.

14. **العامل في النّداء**[1]:

قال ابن النّحّاس: "في عامل المنادى خلاف؛ قال بعضهم: " إنّ العامل فيه: الفعل المضمر الذّي لا يجوز إظهاره"، وقال بعضهم: " إنّ العامل فيه حرف النّداء"، ثمّ عرض أوجه الخلاف بين النّحاة في العامل في النّداء، وأتمّ كلامه بقوله: "فحينئذٍ تعيّن أن يكون العامل فيه الفعل المقدّر لا غير"[2].

15. **منع إظهار "أنْ" بعد هذه الحروف في جواب الطلب:** [3]

"الحروف هي: "كي، لام الجحود وأو والفاء والواو "؛ لئلا يكون في هذه الصورة عطف اسم على فعل وذلك لا يجوز"[4].

16. **أصل لام الجحود:**

"والصّحيح أنّ هذه "اللّام"، و"لام كي" واحدةٌ، إن دخلها معنى التّعليل: سميناها "لام كي"، وإن كانت بعد النّفي: سميناها "لام الجحود"، ولا التفات إلى قول مَنْ عدّها حرفين، كلّ منهما قائم برأسه" [5].

17. **سبب إعمال المصدر:** [6]

" اعلم أنّ المصدر إنّما عمل ؛ لأنّه أصل للفعل، وفيه حروف الفعل، فأشبهه فعمل " [7].

18. **جواز حذف الضّمير العائد على الموصول "أيّ" وإثباته:**

مثال الإثبات: "جاءني أيهم هو الأفضل" ومثال الحذف: "جاءني أيّهم أفضل".

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [8] تقديره والله أعلم: أيّهم هو أأشد.

---

(1) ينظر الهمع 33/3 والمقتضب 20/4 وشرح المفصل 127/1.

(2) التّعليقة 273.

(3) ينظر همع الهوامع 304/2 والمساعد لابن عقيل 81/3.

(4) التّعليقة 431.

(5) التّعليقة 430.

(6) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 192.

(7) التّعليقة 241.

(8) سورة مريم 69.

قال الشّاعر:

إذَا مَـــا أَتَيْـــتَ بَنِـــي مَالِـــكٍ فَسَـــلّمْ عَلَـــى أيُّهُـــم أَفْضَـــل[1]

تقديره: هو أفضل، وإنّما جاز حذفه من غير قبح؛ لأنّ "أيًّا" لمّا خالفت غيرها من الموصولات بكونها معربة، وباقي الموصولات مبنية، جاز أن تخالفهن في صلتها أيضًا[2].

19. وجوب إلحاق علامة التّأنيث للفعل:

إنّما هذا إذا كان الفاعل مظهرًا مؤنثًا حقيقيًا، ولم يفصل بينه وبين الفاعل، وجب الإتيان بعلامة التّأنيث في الفعل، نحو: "قامت هند"، ولا يجوز ترك العلامة إلا في حكاية شاذة [3].

20. منع التّعجب من "كان وأخواتها":

إنّما لم يجز التّعجب من "كان" وأخواتها؛ لأنّنا إذا أردنا أن نتعجب من الفعل رددناه إلى "فَعَل" بضم العين، ولا يجوز أن تُردّ "كان"، ولا شيئًا من أخواتها إلى "فعُل"؛ لأنّه يلزم حينئذٍ أن يحذف أحد الجزءين، ونحن لا نريده ضرورة، كونه يكون لازمًا حينئذٍ، فيلزم من ذلك حذف الخبر، وتبقية المخبر عنه، وإنّه لا يجوز[4].

---

(1) البيت لغسان بن وعلة وهو من البحر الخفيف، وهو من شواهد الهمع 291/1.

(2) التّعليقة 103.

(3) التّعليقة 217.

(4) التّعليقة 123.

المبحث الثّاني
مصطلحاته النّحوية

لكلّ علمٍ من العلوم مصطلحاته الخاصّة به، والتّي يستطيع دارس أي علمٍ من العلوم فهم المدلول المحدد الخاصّ، بهذا العلم من خلال فهمه، وتعامله مع مصطلحاته؛ لأنّ المصطلحات العلميّة تعني: وجود عُرف لُغوي خاصّ بين أرباب هذا العلم ودارسيه، يختلف عن العُرف اللّغوي العام [1].

وكأيّ علمٍ من العلوم، فعلم النّحو له مصطلحاته التّي تعارف عليها أبناؤه، وعلماؤه منذ أقدم علمائه " الخليل وسيبويه"، بيد أنّ الفرّاء أكثر من التّبديل والتّغيير في المصطلحات النّحوية التّي وضعها "الخليل وسيبويه"، وأضاف عليها بعض المصطلحات الجديدة، وهو بهذا يحاول أن يسّوي لنحو بلدته "الكوفة" صورة متميزة [2].

وابن النّحّاس – رحمه الله – ذلك العالم المثقّف، على قسطٍ وافرٍ من الدّراية والعلم بالمصطلحات النّحوية؛ فهو يتعامل معها معاملة العالم المتفحّص البصير لما يقرأ، وليس مجرد ناقل لما قاله أسلافه.

وفي هذا المبحث سأعرض أهم المصطلحات النّحوية التّي تعامل معها ابن النّحّاس، وكيفية تعامله معها:

وممّا لاحظته أنّ ابن النّحّاس لم يكن يعيد كلّ جمل، أو مصطلحات كتاب المقرّب، بل كان يبدأ بالفقرة ويقول: "إلى آخره" في الأعمّ الأغلب، ففي الغالب سنعتمد المصطلحات الواردة في كتاب المقرّب، والتّي وافق عليها:

---

(1) كتاب مصطلحات النّحو الكوفي.

(2) المدارس النّحوية 198–202.

أولًا: مصطلحات نحويّة بصريّة ليس لها مقابل عند الكوفيين:

1- المفعول المطلق:

ذكر صاحب المقرّب – ابن عصفور رحمه الله – في أول باب المنصوبات التّي يطلبها الفعل على اللّزوم: بهذا الباب: تبين أحكام المنصوبات التّي لا ينفك الفعل عن طلبها من جهة المعنى وهي: الحال، والمفعول المطلق وأعني به: المصدر، والمفعول فيه وأعني: به ظرفي الزّمان والمكان، أمّا المصدر "المفعول المطلق" فهو: اسم الفعل نحو: "قيام" أو عدده نحو: عشرين ضربة... " [1].

أمّا ابن النّحّاس فقد قال:

قوله: وأمّا المصدر فهو اسم الفعل.

اعلم أنّ "المصدر والجري والجريان والفعل": ألفاظ مرادفات، وجميعها عبارة عن الحركة الصّادرة عن المتحرّك بها من الإنسان وغيره [2].

أمّا الكوفيون فقد أطلقوا عليه لقب: "الشّبيه بالمفعول "[3].

2- المفعول من أجله:

قال ابن عصفور – رحمه الله: "المفعول من أجله فهو: كلّ فضلةٍ انتصب بالفعل، أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلّة، ويكون معرفة أو نكرة [4].

أمّا ابن النّحّاس – رحمه الله – فقد فسر قوله كالتّالي بقوله: "وأن يكون فعلًا لفاعل الفعل المعلل"أي: " معناه أن يكون المفعول له والفعل والعامل فيه؛ فاعلهما واحد، بمعنى أنّهما واقعان لشخصٍ واحدٍ، تحرّز من قولك: جئتك لإكرامك بكرًا..." [5].

أمّا الكوفيون فقد اعتبروه: "شبيهًا بالمفعول" [6].

وقالوا: إنّه منصوب بالخلاف [7].

---

(1) المقرّب144/1.

(2) التّعليقة 250.

(3) الهمع 165/1 وشرح التّصريح 223/1.

(4) المقرّب161/1.

(5) التّعليقة 263.

(6) شرح التّصريح 223/3.

(7) الإنصاف 465/2.

أمّا ابن هشام فقد سماه: "المفعول له، أو المفعول لأجله، أو المفعول من أجله " [1].

3- المفعول معه:

كان تعريف ابن عصفور – رحمه الله – له كالتّالي:

أمّا المفعول معه فهو: "الاسم المنتصب بعد الواو التّي بمعنى "مع"، المضّمن معنى المفعول به، وذلك من نحو قولك: "ما صنعت وإياك" [2].

وقد اكتفى ابن النّحّاس بهذا التّعريف ثم أعقب بعده التّعقيب والتّفسير [3].

أمّا الكوفيون فقد اعتبروه "شبيهًا بالمفعول" [4].

واختلفت كلمة الكوفيين في نصب الاسم بعد الواو:

1. قال الأخفش: إنّ ما بعد الواو منصوب بانتصاب "مع" في نحو: "جئت معه".
2. أبو إسحاق الزّجّاج قال: عنه منصوب بتقدير عامل؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو [5].
3. أمّا الفرّاء فذكر أنّ علّة نصب المفعول معه هي: الصّرف؛ لأنّه يصرف المضارع والمفعول معه عمّا قبله، فلا تعتبر الواو عاطفة [6].
4. وقد يذكر بأنّها تنصب على الخلاف وذلك؛ لأنّ المعطوف صار مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى، مخالفة في الإعراب، كما انتصب الاسم الذّي بعد الواو في المفعول معه لمّا خالف ما قبله [7].

---

(1) شرح شذور الذّهب 117.

(2) المقرّب 158/1.

(3) التّعليقة 262.

(4) الهمع 155/1 وشرح التّصريح 223/1.

(5) الإنصاف 155/1.

(6) معاني القرآن 34/1.

(7) شرح الرّضي على الكافية 224/2.

ثانيًا: مصطلحات بصريّة لها ما يقابلها عند الكوفيين:

1- حروف النّفي:

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –في معرض حديثه عن الأماكن التّي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة: والتّاسع: أن يتقدّمها أداة نفي نحو: "ما رجلٌ قائمٌ"[1].

أمّا الكوفيون فيسمونها: "حروف الجحد " [2].

2- الضّمير أو المضمر:

قال ابن النّحّاس – رحمه الله –: "يعني أنّ الجامد لا ضمير فيه إذا وقع خبرًا عندنا" [3].

أمّا الكوفيون فيستعملونه بتسمية أخرى هي: "الكناية أو المكنى ".[4]

3- البدل:

قال ابن عصفور – رحمه الله –: " البدل إعلام السّامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة تبيين الأول وتأكيده، وعلى أن يُنوى بالأوّل منهما الطّرح معنًى لا لفظًا [5].

أمّا الكوفيون فقد استعملوه بمسمى آخر هو "التّرجمة" أمّا الفرّاء فسمّاه: "التّكرير أو التّبيين أو التّفسير والتّرجمة" [6].

4- المفعول فيه:

قال ابن عصفور – رحمه الله: " المفعول فيه وأعني به ظرفي الزّمان والمكان، أمّا ظرف الزّمان فهو اسم الزّمان أو عدده أو ما قام مقامه نحو: "سرتُ قدوم الحاج".

أمّا ظرف المكان فهو: اسم المكان أو عدده نحو: عشرين ميلًا أو ما قام مقامه نحو: "قعدت قريبًا منك" [7].

---

(1) التّعليقة 263.

(2) معاني القرآن 423/1-383 و377/2.

(3) التّعليقة 263.

(4) شرح المفصّل 84/3 ومجالس ثعلب 332.

(5) المقرّب242/1.

(6) معاني القرآن 7/1-51-56-192-320-348 و2/58-69-178-273-260.

(7) المقرّب 144/1-145.

وقد اكتفى ابن النّحّاس – رحمه الله – بتعريف ابن عصفور للمفعول فيه، واستعمل مصطلح الظّرف لكلا الظّرفين: ظرفي الزّمان والمكان " [1].

أمّا الكوفيون فيسمونه: "المحل"[2].

5- أسماء الأفعال:

قال ابن عصفور – رحمه الله: "اعلم أنّ العرب وضعت للفعل أسماء، وأكثر ذلك في الأمر نحو قولهم: "بَلْه زيدًا" بمعنى: "دع زيدًا"، و"رويد عمرًا " بمعنى أمهله... " [3].

لم يعلق ابن النّحّاس – رحمه الله – على ما قاله ابن عصفور، ومعنى هذا موافقته على ما قاله [4].

أمّا الكوفيون فقد أسموها: "أفعال حقيقية" [5].

6- الأفعال المتعدّيّة:

قال ابن عصفور – رحمه الله: "اعلم أنّ الأفعال قسمان: متعدٍّ وهو: ما يصلح أن يُبنى من اسم المفعول، ويصلح السّؤال عنه بأي شيء وقع، وغير متعدٍّ، وهو: ما لا يصلح ذلك فيه " [6].

لم يعلّق ابن النّحّاس – رحمه الله – على قول ابن عصفور هذا، دليلًا على موافقته له، بل أخذ في تفسير ما رأى أنّه بحاجة إلى تفسير [7].

أمّا الكوفيون فقد أسموها: "الواقع" [8].

7- التّمييز:

قال ابن عصفور – رحمه الله: "كلّ اسمٍ نكرةٍ منصوبٍ مفسِّرٍ لما انْبَهم من الذّوات [9].

---

(1) الإنصاف 38/1 والأصول 246/1.
(2) الأصول 246/1.
(3) المقرّب 132/1.
(4) التّعليقة 243.
(5) حاشية الصّبان 195/3.
(6) المقرّب 114/1.
(7) التّعليقة 230.
(8) المفصّل 257.
(9) المقرّب 163/1.

لم يعقّب ابن النّحّاس على هذا التّعريف دليلًا على موافقته له في باب التّمييز [1].

أمّا الكوفيون فيسمونه: "التّفسير"، وقد خالف الفرّاء البصريين والكوفيين، حيث إنّه كان يطلق لفظ "التّفسير" على المفعول لأجله [2]، وقصد بالمفسِّر التّمييز مرة أخرى [3].

8- اسم الفاعل:

قال ابن عصفور – رحمه الله: "اعلم أنّ اسم الفاعل؛ إمّا أن يكون فيه الألف واللّام، أو لا يكون، فإن كانت: فإمّا أن يكون مفردًا أو مجموعًا جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتّاء..." [4].

أمّا ابن النّحّاس – رحمه الله – فقد أورد أمثلةً لما قاله ابن عصفور وذلك بقوله: مثلها: "الضّوارب الرّجل"، و"الضّاربات الرّجل"، و"الضّوارب غلام الرّجل"..." [5].

أمّا الكوفيون فيسمونه: "الفعل الدائم " [6].

9- ضمير الفصل:

قال ابن عصفور – رحمه الله: "ويجوز في هذه الأفعال الفصل، وهو: "وضع ضمير منفصل لا موضع له من الإعراب بين المفعولين [7].

وقد قال ابن النّحّاس – رحمه الله – في تعليقته قول ابن عصفور هذا، ثمّ شرح وتوسّع بذكره اختلافات النّحاة في إعرابه [8].

أمّا الكوفيون فيسمونه: "عمادًا"؛ لأنّه يُعتمد عليه في الفائدة، إذ به تبين أنّ الثّاني ليس بتابعٍ للأوّل، وإنّما هو خبر [9].

وبعض الكوفيين يسمونه: "دعامة"؛ لأنّه يُدعم به الكلام، أي: يُقوّى ويثبت ويُؤكد [10].

---

(1) التّعليقة 259.

(2) معاني القرآن 17/1.

(3) معاني القرآن 255/1.

(4) المقرّب 123/1.

(5) التّعليقة 237.

(6) الأصول 40.

(7) المقرّب 118/1.

(8) التّعليقة 233.

(9) التّذييل والتّكميل 287/2.

(10) التّذييل والتّكميل 287/2 والمساعد لابن عقيل 119/1.

ثالثًا: مصطلحات كوفية لها ما يقابلها عند البصريين:

استخدم ابن النّحّاس – رحمه الله – المصطلح الكوفي النّحوي على أربعة أشكال:

الشّكل الأول:

التّنبيه إلى كون المصطلح النّحوي كوفي:

1. واو الصّرف:

قال ابن النّحّاس – رحمه الله – في مسألة: عامل النّصب في المضارع بعد "أو والواو والفاء""... والكوفيون – رحمهم الله – يسمون هذه الواو "واو الصّرف" [1].

واو الصّرف عند الكوفيين [2] هي: واو المعية عند البصريين [3].

2. الخلاف:

قال ابن النّحّاس – رحمه الله – في مسألة: "عامل النّصب في المضارع بعد أو والواو والفاء": "... وذهب الفرّاء – رحمه الله – من الكوفيين إلى أنّ النّصب في الأفعال بعد هذه الحروف ليس بهذه الحروف أنفسها، ولا بإضمار "أنْ"، بل هي منتصبة على الخلاف، والخلاف عندهم إنّما يعمل النّصب في الأفعال وفي الأسماء" [4].

الشّكل الثّاني:

استخدامه المصطلح الكوفي دون الإشارة إلى أنّه مصطلح كوفي:

3. عطف النّسق:

قال ابن عصفور – رحمه الله –: "عطف النّسق وهو: حمل الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة بشرط توسّط حرفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك [5].

أمّا ابن النّحّاس فقد كان كلامه تفسيرًا لما قاله ابن عصفور، ويعني ذلك موافقته لما قاله [6].

---

(1) التّعليقة 435.

(2) معاني القرآن للفرّاء 235/1–236 ومصطلحات النّحو الكوفي 105–110.

(3) الكتاب 41/3 ومصطلحات النّحو الكوفي 107.

(4) التّعليقة 430–431.

(5) المقرّب 229/1.

(6) التّعليقة 342.

أمّا البصريون فيسمونه: "الشّركة"[1].

4. الإدغام:

هذا المصطلح النّحوي الكوفي [2] قد استعمله ابن النّحّاس دون الإشارة إلى أنّه مصطلح كوفي.

وقد استخدم كلٌّ من البصريين، والكوفيين نفس المصطلح مع فارق النّطق، وذلك على النّحو التّالي:

إدّغام: بتشديد الدّال على وزن "افتعال" فهو مصطلح بصري.

وإدْغام: بقطع الهمزة، وتسكين الدّال على وزن "إفْعال" فهو مصطلح كوفي [3].

وقد استعمله ابن النّحّاس بالمصطلح الكوفي في كثير من المسائل [4].

5. مفعول ما لم يسمَّ فاعله:

هذا المصطلح الكوفي[5] مرادفًا للمصطلح البصري "نائب الفاعل". وقد استعمله ابن النّحّاس عدّة مرات في التّعليقة دون الإشارة إلى أنّه مصطلح كوفي كالتّالي:

1- قوله في مسألة: "مجيء الجملة فاعلًا أو نائبًا عنه": "والجملة عندنا لا تكون فاعلة ولا مفعول لما لم يسمَّ فاعله".[6]

2- وكذلك مسألة: "إقامة المفعول الثّاني إذا كان جملة مقام الفاعل في باب ظننت": "وقياس قول الكوفيين من أنّ الجملة يجوز أن تقع مفعول ما لم يسمّ فاعله جواز إقامة الثّاني هنا".[7]

---

(1) ارتشاف الضّرب 975/1 وشرح التّصريح 134/2.

(2) شرح المفصّل لابن يعيش 121/10.

(3) شرح المفصّل لابن يعيش 121/10 والمساعد لابن عقيل 250/4.

(4) أنظر التّعليقة565 -567-570-571.

(5) معاني القرآن للفرّاء 114/1ومصطلحات النّحو الكوفي 64.

(6) التّعليقة 132-133.

(7) التّعليقة 140.

6. حروف الخفض:

قال ابن عصفور – رحمه الله: " وهي: الباء، والكاف، ولام الجر، وواو القسم، وواو رُبَّ، وفاؤها، والميم المكسورة، والمضمومة في القسم... "[1].

أمّا ابن النّحّاس فقد بدأ هذا الباب بنفس المسمّى شارحًا ومفسِّرًا قول ابن عصفور [2].

وهنا فقد استعمل ابن النّحّاس هذا المصطلح النّحوي الكوفي [3].

7. النّعت:

قال ابن عصفور – رحمه الله: "النّعت اصطلاحًا عبارة: عن اسم، أو ما هو في تقديره من ظرف، أو مجرور، أو جملة تتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو إزالة اشتراكٍ عارضٍ في معرفة..."[4].

أمّا ابن النّحّاس فقد قال: "الوصف والصّفة والنّعت عند أكثر النّحاة بمعنى واحد" [5].

فهنا نجد أنّ ابن النّحّاس قد جمع بين المصطلحين الكوفي والبصري دون تفريق.

إذن "الصّفة" هو المصطلح البصري[6] و"النّعت" هو المصطلح الكوفي، والفرّاء هو أوّل مَنْ اصطلح على تسميته بهذا الاسم، ويقصد به الصّفة [7].

الشّكل الثّالث:

وهو أن يذكر مصطلحي المدرستين، ويرّجح المصطلح البصري على الكوفي، ومثال ذلك:

– ضمير الشّأن:

يقول ابن النّحّاس – رحمه الله – معقبًا على قول ابن عصفور: "ضمير الشّأن والقصة عبارة: عن ضميرٍ يُؤتى به قبل الجملة اسمية كانت، أو فعلية إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه..."[8].

---

(1) المقرّب 193/1.

(2) التّعليقة 292.

(3) الهمع 19/2–116 وشرح المفصّل 74/4 و7/8.

(4) المقرّب 219/1.

(5) التّعليقة 325.

(6) الهمع 116/2.

(7) معاني القرآن 112/1–198.

(8) التّعليقة 177.

وبعد ذلك يعرض في مسألة: "الإخبار عن ضمير الشّأن بمفرد":

يسميه الكوفيون "الضّمير المجهول"؛ لأنّه لم يعدِ على شيء قبله، ويسميه البصريون: "ضمير الشّأن والقصة والأمر"، وتسمية البصريين أحسن؛ لأنّهم سّموه بمعناه [1].

وتسمية الكوفيين الضّمير المجهول؛ لأنّه لم يرجع على مذكور، ولم يتقدّمه ما يفسِّره، ويعود عليه [2].

الشّكل الرّابع:

وهو أن يستخدم مصطلحي المدرستين في مواطنَ متباعدةٍ دون الإشارة إلى أنّه يتبع أيَّ المدرستين:

- **لا النّافية للجنس:**

قال ابن النّحّاس – رحمه الله: "واختلفوا في علّة بناء النّكرة المفردة مع لا لنفي الجنس..."[3]. وقال – رحمه الله: "أو جارٍ مجرى المنصوب نحو: صفة اسم لا التّي للتّبرئة ": "لا رجل ظريفًا عندك"، فإنّ "رجلًا" وإن كان مبنيًا فهو جارٍ مجرى المعرّب المنصوب [4].

وهنا نرى أنّ ابن النّحّاس – رحمه الله – استخدم المصطلحين " لا النّافية للجنس " و" لا التّي للتّبرئة" في موضعين من التّعليقة، دون أن يشير إلى أنّ الأول بصري، والآخر كوفي.

أمّا الكوفيون يستعملونه بمسمّى " لا التّبرئة "[5].

---

(1) التّعليقة 187.

(2) شرح المفصّل لابن يعيش 114/3والمساعد لابن عقيل 114/1.

(3) التّعليقة 289.

(4) التّعليقة 76.

(5) معاني القرآن للفرّاء 120/1 والمدارس النّحوية لشوقي ضيف 167.

المبحث الثّالث

إعراباته

امتازت اللغة العربية بظاهرة الإعراب، وذلك من أجل توضيح المعاني، والإفصاح عمّا في الذّهن، فالإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ.

الإعراب لغةً: مصدر من الفعل أعرب، نقول: أعرب كلامه: حسّنَ وأفصح ولم يلحن، وأعرب حاجته أبان عنها... وأعرب الكلمة بيّن وجهها من الإعراب وأوضحها [1].

أمّا الإعراب في الاصطلاح: فهو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العامل على آخر الاسم المتمكن و الفعل المضارع [2].

وقد عرّفه ابن عصفور – رحمه الله – بقوله: هو تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذّي بني فيه لفظًا، أو تقديرًا عن الهيئة التّي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى[3].

وصفوة القول: إنّ الإعراب هو النّحو من وجهة نظر النّحاة العرب، وقد عكفوا على دراسته والتّأليف فيه مع اعتبار أن الإعراب أثر يجلبه العامل، واهتموا بالعامل وألّفوا الكثير من الكتب وأقاموا الشّروح لها.

أمّا ابن النحاس–رحمه الله – فإنه قد أوضح معنى الإعراب في بداية باب الإعراب بقوله:

"... فلو قلنا هو من البيان؛ فلأنّ الإعراب يبين المعنى، وإن قلنا من أعرب صار له خيل عراب فلأنّ الإنسان إذا أعرب كلامه صار كالعرب في كلامهم، وإن قلنا من التّحبب فلأنّ السّامع إذا سمع الكلام معربًا فهم معناه، فكان أحب إليه ممّا إذا لم يسمعه معربًا [4].

وهو يرى أنّ الرّفع والنّصب يشترك فيهما كل من الأسماء والأفعال، وذلك لانّ الأصل في علائم الإعراب أن تدخل كلّ معرب، والاسم والمضارع معربان فدخلا الرّفع والنّصب على الأصل[5].

---

(1) المنجد في اللّغة والإعلام 17.
(2) شرح ابن عقيل 29/1.
(3) المقرب 47/1.
(4) التّعليقة 66.
(5) التّعليقة 68.

كما يرى أنّ الخفض انفردت به الأسماء دون الأفعال؛ لأنّ الجر إنّما يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصحّ، ولأنّ الإضافة إمّا للتمليك أو التّخصيص، والأفعال لا تملك شيئًا، ولا تختص لشيء[1].

أمّا الجزم فانفردت به الأفعال ومنع الاسم من الجزم؛ لأنّ الأسماء يدخلها الحركة والتّنوين فلو جزمناها لكان إما بحذف التّنوين وحده، أو الحركة وحدها؛ لأنّه حينئذٍ يلحق التّنوين فيلتقي ساكنان[2].

والفعل المضارع معرب لشبهه بالاسم من جهة كونه مبهمًا في الحال والاستقبال، كما أنّ "رجلًا" النّكرة مبهمٌ في كلّ ذَكر من بني آدم ثم تدخل السّين وسوف في الفعل فتخصّصة بالاستقبال، كما تدخل الألف واللّام للعهد على رجل فتخصصه بواحدٍ [3].

والآن سأعرض بعض إعرابات ابن النّحّاس رحمه الله:

1. قال ابن عصفور –رحمه الله –: "إذا ارتفع ما بعد "مذ ومنذ" كانا مبتدأين"[4].

قال ابن النّحّاس–رحمه الله –: هذا صحيح وعليه الكثر، لا ما قاله الرّماني والزّجاجي– رحمهما الله: إنّهما حرفان وما بعدهما مبتدأ وهما خبره" [5].

2. يجب تقديم الفاعل إذا كان مضافًا إليه المصدر المقدّر بـ "أنْ والفعل ":

قال ابن النّحّاس ومثاله: "يعجبني ضرب زيدٍ عمرًا قائمًا" يلزم هاهنا تقديم الفاعل؛ لأنّك لو قدّمت المفعول لفصلت به بين المضاف والمضاف إليه وليس بظرف فلا يجوز، وقولنا: وليس لظرف يحترز به من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشّعر[6].

المعطوف على الضّمير المخفوض لا يجوز إلّا بعد إعادة الخافض، سواء كان الخافض اسمًا أم حرفًا، نحو: ما شأنك وشأن زيدٍ" و "مالك ولزيد"[7].

---

(1) التّعليقة 69.
(2) التّعليقة 70.
(3) التّعليقة 71.
(4) المقرب 202/1.
(5) التّعليقة 300.
(6) التّعليقة 82.
(7) التّعليقة 262.

3. قال ابن عصفور[1]–رحمه الله –: "ولا يجوز إضمار حرف الخفض، وإبقاء عمله إلا في ضرورة نحو قولك:

لاهِ ابنِ عَمِّك لا أَفْضَلْتَ في حسَبٍ عَنِّي، ولا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُونِي[2]

قال ابن النّحّاس–رحمه الله–إنّما المحذوف لام الجر في هذا الموضع، اختلف النّاس فيه: هي المحذوف "لام الجر" دون الأصلية، لبقاء التّي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف "اللّام الأصلية" والباقية هي "لام الجر"؛ لأنّ القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة، وما لا يؤدي إلى ضرورة أوْلى ممّا يؤدي إليها[3].

5. اسمية "مع "وإعرابها:

معناها "المصاحبة" وهي اسم بدليل تنوينه، يقال: "جاءوا معًا"، ودخول حرف الجر عليه فيقال: "ذهبت معه"، و"من معه"، وهو ظرف مكان بدليل وقوعها خبرًا عن الجثة في نحو: "زيد مع عمرو"، فإذا قلنا: "جاءا معًا" فيجوز أن تكون "معًا" نصبت على الحال، كأنّه قال: "متصاحبين" ويجوز هنا أن تكون ظرف زمان كأنّه قال: "في وقت اجتماعهما" والغالب عليها الإضافة لتحقيق المصاحبة [4].

7. الاسم المنتصب بعد "حبّذا" تمييز:

إنّما جاز الجمع هنا بين الفاعل الظّاهر والتّمييز نحو: "حبّذا رجلًا زيدٌ"، و"حبّذا راكبًا زيدٌ" من غير خلاف[5].

9. ونصب دواليك على فعل من لفظه، أي دال لك الأمر دوالًا بعد دوال، أو على الحال، وهو بدل من الفعل، فإذا نصبت دواليك على المصدر قدّرت يتداول تداولًا دواليك؛ لأنّه مصدر مشبّه، وإذا نصبت على الحال فتقديره: متداولين وصحّ نصبه على الحال، وإن كان معرفة؛

---

(1) المقرب 197/1.

(2) البيت للحارث بن محرث المعروف بذي الإصبع العدواني وهو من شواهد الإنصاف 294/1 والخزانة 222/2.

(3) التّعليقة 254.

(4) التّعليقة 312.

(5) التّعليقة 121.

لأن المصادر قد تقع أحوالًا [1].

10. يكون حكم "غير" في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلّا في جميع الأماكن[2].

12. قال ابن عصفور: "مذ ومنذ" لا يدخلان إلّا على الزّمان [3].

قال ابن النّحّاس: لأنّهما إمّا أن يكونا حرفين أو اسمين، فإن كانا حرفين فهما لابتداء الغاية من الزّمان، فينبغي أن لا تدخلا إلّا مع الزّمان لذلك، وإن كانا اسمين فهما مبتدآن، وما بعدهما خبرهما وخبرهما لا يكون إلّا مفردًا، فإن كان هو المبتدأ في المعنى فهما من أسماء الزّمان[4].

13. وقوله في "ما كان أحسن زيدًا" إنّ " كان " هنا زائدة [5].

قال ابن النّحّاس: إنّما حكم بزيادتها، ولم يجعلها ناقصة، واسمها مستتر فيها، "وأحسن زيدًا". الجملة خبر "ما " لوجهين:

أحدهما: أنّ باب"كان" لا يجوز أن يكون فعل التّعجب.

الثّاني: أنّ خبر "ما" التّعجبية مشروط بأن يكون "أفعل" و"كان" ليس "أفعل"، فلا يكون فعل التّعجب[6].

14. قال ابن عصفور: فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة وموصوف، وأوليت الوصف الحرف وكان الموصوف سببًا من اسمها، كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعًا[7].

قال ابن النّحّاس: مثاله: "ما زيد قائم ولا قاعد أبوه" يجوز فيه الوجهان:

أحدهما: أن يكون فاعل "قاعد" على أنّ "قاعدًا" معطوف على "قائم"، والآخر: أن يكون " أبوه" مبتدأ وقاعد خبر مقدّم، فقد عطفت جملةً على جملة[8].

---

(1) التّعليقة 254.
(2) التّعليقة 270.
(3) المقرب 202/1.
(4) التّعليقة 301 وينظر الإنصاف 325.
(5) المقرب 75/1-76.
(6) التّعليقة 124.
(7) المقرب 104/1.
(8) التّعليقة 209.

15. إعراب ولعمر الله:

إنّما يلتزم في هذه الكلمة الرّفع إذ كانت مع اللّام، فإذا جاءت من غير لام جاز فيها الرّفع والنّصب، وحيث رفعت في باب القسم كله فهو مبتدأ، وخبره لازم الحذف [1].

16. الضّمير إذا أُكد بضمير كان الضّمير الثّاني المؤكد من ضمائر الرّفع لا غير، سواء كان الضّمير المؤكد مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا نحو: قمتُ أنا ورأيتك أنت، ومررت به هو [2].

17. النّصب على الاستثناء أو البدل على الموضع: يعني كل موضع يجوز فيه البدل ويجوز فيه النّصب على الاستثناء ولا ينعكس [3].

18. إعراب ما بعد "ما خلا" إن كانت مصدرية:

النّصب على الظّرف، وقيل: المصدر في موضع نصب على الحال، تقديره: "جاءني القوم مجافين زيدًا"[4].

19. متى اجتمع الواو والياء–في كلمة–وسبقت إحداهما بالسكون فإنك تقلب الواو ياءً سواء كانت الواو متقدمة أو متأخرة [5].

21. وإذا كررت المنادي ولم يكن مضافًا نحو:

"يا زيد زيد"، يكون في "زيد" الثّاني الضّم لا غير إن اعتقدته توكيدًا لفظيًا، وكذلك لا يكون فيه أيضًا إلّا الضّم إن جوّزت فيه البدلية، ويكون فيه النّصب والرّفع إن جوّزت فيه عطف البيان[6].

– إعراب لا أهلًا ولا مرحبًا:

هذا منصوبان إمّا على المصدرية وتقديرهما: لا أهلت أهلًا، ولا رحبت مرحبًا، أو على المفعولية وتقديرهما: لا صادفت أهلًا ولا لقيت مرحبًا [7].

---

(1) التّعليقة 306.
(2) التّعليقة 234.
(3) التّعليقة 267.
(4) التّعليقة 264.
(5) التّعليقة 322.
(6) التّعليقة 278.
(7) التّعليقة 290.

22. مررت برجل حسن وجهًا:

يجوز في "وجه" هنا: أن يكون منصوبًا على التّمييز وعلى التشبيه بالمفعول [1].

23. اعلم أنّ الحال ينقسم إلى أربعة أقسام:

متنقله: كجاء زيدٌ راكبًا.

و مؤكده: كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2]

و موطئة: كقوله تعالى: ﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[3]

و كقولهم: " مررت بزيدٍ رجلًا صالحًا ": فـ "رجلًا": حالٌ في اللّفظ، و"صالحًا" صفةٌ له، وفي المعنى إنّما الحال "صالحًا ".

و مقدّرة: نحو "مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا " أي مقدّرًا الصّيد به غدًا [4].

24. كلُّ كلمةٍ على حرفٍ واحدٍ مبنيةٌ يجب أن تُبنى على حركة تقويةٍ لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلبًا للتّخفيف، فإن سكن منها شيء كالياء (في غلامي) فطلبًا لمزيد من التّخفيف والاجتزاء[5].

25. لا بد من تقدير مبتدأ مع الفعل المضارع إذا وقع حالًا، ودخل عليه الواو لمّا تبيّن من أنّ الفعل المضارع إذا وقع حالًا لا يجوز دخول الواو عليه، فإذا عرف رفع الفعل حينئذٍ مبتدأ مقدّر لم تكن الجملة حينئذٍ إلا اسمية، فلا وجه للاشتباه حينئذٍ إلّا في الجملة الحالية في اللّفظ صورتها صورة المضارع[6].

26. وتظهر دقة ملاحظة ابن النّحّاس حيث لاحظ خطأ الكثير من النّحاة كوفيين وبصريين في إعراب الشاهد:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيءٍ تبالا[7]

---

(1) التّعليقة 247.

(2) سورة البقرة 91.

(3) سورة الأحقاف 12.

(4) التّعليقة 251 وينظر الكتاب 42/2.

(5) التّعليقة 278.

(6) التّعليقة 257.

(7) نسب هذا البيت لأكثر من شاعر منهم: حسان والأعشي وأبى طالب، ولكنه ليس في ديوان أيٍّ منهم، والبيت من البحر الوافر وهو من شواهد الكتاب 8/3 والخزانة 11/1.

والشّاهد فيه: "تفد نفسك" حيث أنشده الكوفيون على حذف الجازم على أنه أمر، وتقبّله كثيرٌ من البصريين على ذلك، وأجابوا بشذوذه.

أمّا ابن النّحّاس فقد قال: والصّحيح أن "تفد" فعل مضارع مرفوع على أنّه خبر لا أمر، وحذفت الياء منه طلبًا للتّخفيف لا للجزم، لما بيّنا من ضعف حذف الجازم[1].

27. ومع العلم بأنّ ابن النّحّاس–رحمه الله– بصري المذهب، وينحو منحى البصريين في تأويل القراءات القرآنية وتوجيهها إلا أنّه خالف البصريين في توجيه قراءة ابن عامر–رحمه الله–في الآية: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[2]

فقال: ذهب المصنّف–رحمه الله– يقول في هذه الأبيات كلّها [3] وغيرها إنّها ضرورة فكيف يصنع في قوله تعالى في قراءة ابن عامر بنصب الأولاد وجر الشركاء ؟فهذا في اللّفظ كـ " زج القلوص " وغيره من الأبيات التي أُنشدت وإذا عُرف هذا تحقق أنّ الجواب الذي أجاب به من قوله ضرورة ليست بشيء، وأنّه يحتاج إلى جواب غير ذلك[4].

أمّا الجواب عند ابن النّحّاس فقد كان: والجواب أن تقول: أمّا "زجُّ القلوص " وغيره من الأبيات التي أنشدناها فليس "زجّ" المذكور فيه مضافًا إلى "أبى مزادة" بل "أبو مزادة" مضاف إليه "زج" آخر محذوف وهو بدل عن الأول، وتقدير الكلام إذا أظهرناه إلى اللّفظ: " زج أبى مزادة" وكذلك " دوس الحصاد دوس الدّائس " فحذف "زج ودوس" الثّانيين لدلالة الأوليين عليهما، وبقى ما أضيفا

---

(1) التّعليقة 441.

(2) سورة الأنعام 137.قرأ ابن عامر وحده "زُيّن" بضم الزّاي، و"قتلُ" بضم اللّام و"أولادَهم" بفتح الدال، و"شركائِهم" بكسر الهمزة. وقرأ الباقون "زَين" بفتح الزاي، و"قتلَ" بفتح اللّام، و"أولادِهم" بكسر الدّال، و"شركاؤهم" بضم الهمزة رفعًا، السّبعة في القراءات 270.

(3) الأبيات الشّواهد هي:

1. فزججتها بمزجةٍ.....زج القلوص أبي مزادة. لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من شواهد المقرب54/1 ومعاني القرآن للفرّاء 358/1 والإنصاف 427/1.
2. .....فداسهم دوس الحصاد الدّائس. لم أعثر على قائله ولم أتمكن من معرفة تمامه وهو من الرّجز.
3. يَطُفْنَ بحوزي المراتع لم تُرعْ.... بواديه من قرع العشي الكنائن. البيت للطرماح وهو من البحر الطّويل وهو من شواهد الخزانة418/4 والخصائص 406/2.
4. تنفي يداها الحصى في كل هاجرة... نفي الدّراهيم تنقاد الصّياريف.البيت للفرزدق من البحر البسيط، وهو من شواهد الكتاب 28/1 والخزانة 424/4.

(4) التّعليقة 84.

إليه مجرورًا على حاله لو ظهر في اللّفظ وحذف التّنوين بعد "زج " لالتقاء السّاكنين[1].
أمّا تخريجه للآية القرآنية في قراءة ابن عامر[2] فهو: أما الآية الكريمة فيخرّج " جرّ شركائهم " بمضاف محذوف كما ذكرنا في الأبيات، وأمّا حذف التّنوين من "قتل" فلا يتجه فيه ما ذكرنا في الأبيات؛ لأنّه ليس ثمَّ التقاء ساكنين فتخريجه أن نقول: إنّ "قتل" كان مضافًا إلى لفظ شركائهم أخرى بين "قتل" و"أولادهم" محذوف من اللفظ، وبقى "قتل" على إرادة الإضافة غير منوّن، كما يكون لو ظهر المضاف في اللفظ [3].

(1) التّعليقة 84-85.

(2) قرأ ابن عامر وحده "زين"بضم الزاي، و"قتل" بضم اللام و"أولادهم" بفتح الدال و" شركائهم" بكسر الهمزة، وقرأ الباقون "زين" بفتح الزاي و"قتل" بفتح اللام و"أولادهم" بكسر الدال و"شركاؤهم" بضم الهمزة رفعًا، ينظر السبعة في القراءات 270.

(3) التّعليقة 85.

المبحث الرابع
موقفه من المذاهب النّحوية

لقد وقف النحو العربي على هاتين المدرستين: (البصرة والكوفة) وما جاء بعدها من مدارس نحويه كان امتداداً لهما ولآرائهما وقد انقسم النّحاة إلى فريقين: إمّا بصري وإمّا كوفي.

بينما يريد البصريون أن يخضعوا اللّغة لقواعدَ ثابتةٍ وضعوها بأنفسهم، واشترطوا في ذلك بمحاولاتهم إخضاع العلماء بل وقراءات القرآن لمنطقهم وقواعدهم، فنجد أنّ الكوفيين يحترمون كلَّ قراءةٍ، ويحتفون بكلِّ مسموعٍ، ويقيمون عليه قاعدة [1].

وقد كثرت مسائل الخلاف بين المدرستين، فقد وقف الكوفيون عند حدود ما هو مسموع، ولو كان شاهدًا وحيدًا، وأقاموا عليه قاعدة، في حين أنّ البصريين قاسوا... ورفضوا ما خالف قياسهم، وأعملوا فيه التّخريج والتّأويل.

ومن الكتب التّي اهتمت بمسائل الخلاف: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وكتاب آخر هو لأبى البقاء العكبري.

و من هنا نلاحظ قلّة هذه الكتب بالقياس لحجم الخلاف بين المدرستين، وآراء النّحاة وأقوالهم وتأويلاتهم.

وفي هذا المبحث سأتناول مسائل الخلاف بين المدرستين التّي ظهرت في التّعليقة، وموقف ابن النّحّاس فيها، فكما لاحظنا أنّه- رحمه الله- لم يكن مقلّدًا ولا متّبعًا، وذلك بأنّ ابن عصفور-رحمه الله-لم يولِ هذه المسائل الخلافية بالًا، ولم يعطِها أيّة قيمةٍ، بينما اهتمّ ابن النّحّاس بذكر الخلافات وآراء العلماء في كلِّ مسألةٍ؛ فكانت تعليقته مسرحًا للخلاف وتناقل الآراء.

ومن خلال دراستي للتّعليقة استطعت جمع ثلاثٍ وسبعين مسألةً نحويةً.

و كان لابن النحاس-رحمه الله-أسلوبه في عرض المسالة، حيث كان ينصّ فيها صراحةً على الخلاف بين المدرستين فيبدأ بقوله: "اختلف النّحاة في..." ثم يسهب بعد ذلك بعرض الآراء لكلَّ مَنْ له رأيٌ في المسألة من العلماء، وما قد عُرض في كتبهم من آرائهم. ومن هنا نلاحظ مدى سعة ثقافته واطلاعه وأمانته العلمية.

---

(1) الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل 77.

ثمّ بعد ذلك يعقّب على المسألة، ثمّ يدلي برأيّه الخاص إلى مَنْ ينحاز من الفريقين، ولكنّه إذا لاحظ تكافؤ الأدلّة بين الطّرفين وعدم ظهور الأرجح، فإنّه يتوقّف عن إبداء رأيّه في المسألة.

وقد جاء عرض مسائل الخلاف بين المدرستين عنده على الصّور التّالية:

1. مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين، ووافق البصريين فيها، وعددها: خمسون مسألةً.
2. مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين، ووافق الكوفيين فيها وعددها: أربع مسائلٍ.
3. مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين، وتوقّف عن إبداء رأيّه وعددها: تسع عشرة مسألةً.

ومن ذلك يظهر لي أنّ ابن النّحّاس-رحمه الله-بصري المذهب، ولكنّه غير متعصّب لبصريته، فإنّه يُعمل فكره وعلمه في المسألة وفي أدلتها، فما اقتنع به من أدلة الكوفيين من السّماع من القرآن الكريم والحديث وأشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم، ومن القياس فإنّه يأخذ برأيهم فيتبنى موقفهم فيها.

وقبل عرضي لنماذج هذه المسائل الخلافيّة، وموقف ابن النّحّاس فيها أقول: إنّني لستُ أزعم أنّ هذه المسائل هي كلّ ما ورد في كتاب التّعليقة، ولكن ما يتسر لي جمعه واستقصاء معلوماته وعلى الله قصد السّبيل.

والآن سأعرض إحصائي للمسائل الخلافيّة مع ذكر موقف ابن النّحّاس منها:

أولًا: مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين، ووافق البصريين فيها:

1- مجيء الجملة فاعلًا أو نائبًا عنه: [1]

بعد عَرْضِ ابن النّحّاس لجواز الكوفيين في بناء "كان" وأخواتها للمفعول، ومَنْعِ البصريين لجوازه قال: "ووافقهم على جواز وقوع الجملة في موضع مفعول ما لم يسمّ فاعله جماعةً من

(1) ينظر التذييل والتكميل 56/1 والخصائص 435/2و تمهيد القواعد 1576/4 وشرح الجمل لابن عصفور 158/1.

البصريين وإن كان الصّحيح خلاف ذلك...، والجملة عندنا لا تكون فاعلة، ولا مفعول ما لم يسمّ فاعله[1].

وقد ذهب الفرّاء وجماعة إلى جواز ذلك بشرطين: [2]

1 – أن تكون الجملة فاعلًا، أو نائبًا عن الفاعل لجملةٍ ذات فعلٍ من أفعال القلوب.

2 – أن يكون الفعل القلبي معلقًا عنها نحو: علم أقام عبد الله أم بكر ؟ وظهر لي أقام زيدٌ أم عمرو؟

وما اختاره ابن النّحّاس هو: منع وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عنه وذلك:

لأنّه لا يوجد في كلام العرب: "يعجبني يقوم زيد"،

و ما أميل إليه هو: منع وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عنه وذلك؛ لأنّ وقوع الجملة فاعلًا أو نائبًا عنه لا يسوغ [3] .

2–عامل الرّفع في خبر "إنّ" وأخواتها: [4]

مذهب البصريين هو أنّ هذه الحروف ترفع الخبر كما تنصب الاسم، ومذهب الكوفيين أنّها لا تؤثر في الخبر بل هو مرتفعٌ بما كان مرتفع به [5].

وما اختاره ابن النّحّاس [6]– رحمه الله – هو: أنّ "إنّ" وأخواتها عاملة الرّفع في أخبارها، وهذا هو مذهب البصريين [7].

وأميل إلى ما اختاره ابن النّحّاس، وذلك؛ لأنّ: هذه الحروف اقتضت الخبر كما اقتضى المسند المسند إليه من حيث كانت تطلب الخبر، فتعمل فيه كما عملت في الاسم [8]

كما أنّ: كلّ ما عمل في المبتدأ، فإنّه يعمل في خبره نحو: "ظننت" وأخواتها و"كان" وأخواتها جميعها لمّا عملت في المبتدأ عملت في الخبر[9].

---

(1) التّعليقة 132.

(2) ينظر ارتشاف الضرب 1320/3 وتمهيد القواعد 1576/4.

(3) تمهيد القواعد 1577/4.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 153 والتبيين عن مذاهب النحويين 333.

(5) التّعليقة 218.

(6) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(7) ارتشاف الضّرب 1237/3 والإنصاف 153 والهمع 431/1.

(8) التعليقة 218.

(9) شرح المفصّل 102/1.

3-اسمية ضمير الفصل: [1].

قال ابن النّحّاس-رحمه الله -: "اختلف الخليل ومَنْ تبعه والكوفيون فيه: فذهب الخليل-رحمه الله-ومَنْ تبعه إلى أنّ الفصل حرفٌ على صورة الضّمير المرفوع، فلا موضع له- حينئذٍ -من الإعراب، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّه: اسم وموضعه من الإعراب كإعراب ما قبله؛لأنّه تأكيدٌ له" [2].

وما اختاره ابن النّحّاس[3] هو: أنّ ضمير الفصل حرفٌ، وهو مذهب البصريين[4]، وأكثر النّحاة [5]إذ يرون أنّ الفصل حرفٌ في معنى الضّمير، وتخلّص للحرفية، كما أنّهم يخلّصون الكاف التّي مع اسم الإشارة فتصير حرفًا.

وما أميل إليه في الرّأي هو اختاره ابن النّحّاس؛ لأنّ أدلّة الكوفيين مردودٌ عليها.

4-بناء أفعال المقاربة المتصّرفة للمفعول: [6]

ذهب البصريون إلى: منع بناء "كاد وجعل" وأخواتهما للمفعول، وذهب الكوفيون إلى جواز: "كيد يقوم" و"جُعل يقول"، واختلف الكسائي والفرّاء-رحمها الله-في القائم مقام الفاعل، فالكسائي يرى أنّ القائم هنا مقام الفاعل هو: " الضّمير المجهول "، أمّا الفرّاء فذهب إلى أنّ "جُعِلَ يُفعل" فعلان فارغان لا شيء فيهما؛لأنّ الفاعل قد استغنى عنه[7].

وقد اختار ابن النّحّاس عدم الجواز بقوله: " وعندنا إنّه لا يجوز بناء "كاد وجعل "وأخواتهما للمفعول"[8].

وما ذهب إليه ابن النّحّاس هو مذهب البصريين[9].

و ما أميل إليه في الرّأي هو قبول ما ذهب إليه ابن النّحّاس: لعدم ورود السّماع المؤكد لقول

---

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 567 والتذييل والتكميل 300/2 وشرح الجمل لابن عصفور 63/1 والمساعد لابن عقيل 120/1.

(2) التّعليقة 233.

(3) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(4) الإنصاف 567.

(5) شرح الجمل لابن عصفور 63/1 والتّذييل والتّكميل286/2 والمساعد لابن عقيل 120/1.

(6) التذييل والتكميل 263/6 وتمهيد القواعد 1640/4 والمساعد 400/1.

(7) التّعليقة 132.

(8) التّعليقة 132.

(9) المساعد 400/1.

الكوفيين، فجعل ما قالوه يصفه بعض النّحاة بالفساد[1].

5-ترخيم الثّلاثي المتحّرك الوسط: [2]

قال ابن النّحّاس-رحمه الله -: "... هذا عندنا خلافًا للفرّاء، فإنّه يجيز ترخيم الثّلاثي المتحرك الوسط في نحو "عُمَر"وينزل الحركة منزلة حرف رابع[3].

وما اختاره ابن النّحّاس هو: منع ترخيم الثّلاثي المتّحرك الوسط، وهو مذهب البصريين[4] ولعلي أوافق ابن النّحّاس في اختياره وأراه الأوْلى بالقبول؛ لأنّ ترخيم الاسم الثّلاثي متحرّك الوسط مخالف للقياس[5].

ومن المسائل التّي وافق فيها البصريين: [6].

ثانيًا: مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين ووافق الكوفيين فيها:

1- إتباع المصدر في نحو: "ضربي زيدًا قائمًا" بالتّوابع: [7].

ذهب الكسائي وحده إلى جواز إتباع المصدر المذكور بالتّوابع كقولك: "ضربي زيدًا الشّديد قائمًا، و"شربي السّويق كله ملتوتًا"[8] وحجة الكسائي في ذلك: "إتّباع القياس إذا دعت الحاجة إلى ذلك، أمّا حجة من منع فهي: كون الموضع موضع اختصار ولم يرد به سماع[9].

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور 546/1 والمساعد 400/1.

(2) الإنصاف قي مسائل الخلاف 300 همع الهوامع 61/2.

(3) التّعليقة 284.

(4) الإنصاف 300.

(5) الهمع 61/2.

(6) أصل الكلام ص 55وإقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود الفاعل ص 136وإقامة المفعول الثاني إذا كان جملة مقام الفاعل قي باب ظننت ص 131 وتعيين الخبر في نحو "ضربي زيدًا قائمًا" ص 161وتحمل الخبر الجامد ضميرًا 157ووقوع الحال السّادة مسد الخبر جملة فعلية 169-170ووقوع الحال السّادة مسد الخبر جملة اسمية غير مجردة من الواو 169وأصل الميم في اللهم 280ومجيء "من" لابتداء الغاية في الزّمان 295و"أيمن" مفردة أم جمعًا، وهمزتها وصل أم قطع 305والعطف على الضّمير المرفوع المتصل 352وإعراب اللّقب إذا اجتمع مع الاسم 384وجواز جمع المركب تركيبًا مزجيًا جمع مذكر سالم 591 وغيرها.

(7) المساعد لابن عقيل 214/1 وشرح التسهيل 286/1.

(8) التّعليقة 172.

(9) نفس المصدر ونفس الصفحة.

أمّا اختيار ابن النّحّاس فهو ما ذهب إليه الكسائي من جواز إتباع المصدر المذكور بالتّوابع ونفهم ذلك من قوله: " فإجازته سعة في الكلام، ومنعه تضييق، وعدم السّماع لا يمنع ما هو جارٍ على القواعد والله عزّ وجلّ أعلم" [1] .

وما أراه يستحقّ القبول هو: ما اختاره ابن النّحّاس؛ لأنّ بجوازه سعةً في الكلام.

2- مجيء الحال سادة مسد الخبر لمصدر مؤول: [2].

ذهب الكسائي والفرّاء وهشام-رحمهم الله أجمعين-إلى أنّه: لا يجوز أن تسدّ الحال مسد خبر "أنْ" النّاصبة للفعل، وإن كانت بتأويل المصدر[3].

وقد اختار ابن النّحّاس مذهب هؤلاء الكوفيين من المنع، ولكنّه لم يوافق على ما علّلوا به رأيّهم حيث قال: "وهذا التّعليل فيه نظر"[4].

فحجة الكوفيين: "أنّه لمّا عملت " أن" فيما بعدها أشبهت الأدوات، وبعدت عن المصادر، فلم يجز ما جاز في المصادر"، أمّا علّة ابن النّحّاس فهي: "أنّ الحال إنّما تسدّ مسدّ الخبر إذا كان ظرف زمان، وظرف الزّمان لا يكون خبرًا لـ "أنْ والفعل"[5].

واختيار ابن النّحّاس هذا موافقًا لاختيار الفرّاء والكسائي وهشام وهو مذهب الجمهور[6].

ولعلي أميل في هذه المسألة: إلى رأي الكوفيين لأنّهم احتجوا بالمحفوظ، والمحفوظ ثلاثة [7]. هي:

- المصدر نحو: " ضربي زيدًا قائمًا ".

2- أفعل التّفضيل مضافًا إلى مصدر، نحو: "أكثر شربي السّويق ملتوتًا ".

3- أفعل التّفضيل مضافًا إلى مؤولٍ بالمصدر، نحو أخطب ما يكون الأمير قائمًا ".

---

(1) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(2) ارتشاف الضّرب 1094/3 والتذييل ة التكميل 289/3 وهمع الهوامع 342/1.

(3) التّعليقة 172.

(4) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(5) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(6) ارتشاف الضّرب 1094/3 والهمع 312/1.

(7) ارتشاف الضّرب .1094/3 وهمع الهوامع 342/1.

3- إدغام "الفاء" في مقاربها "الباء": [1].

ذهب ابن النّحّاس إلى جواز إدغام "الفاء" في مقاربها "الياء" موافقًا للكوفيين بناءً على قراءة الكسائي، وإجازته لهذا الإدغام كما في الآية القرآنية كما قال تعالى: ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾[2].

وبذلك يكون ابن النّحّاس مخالفًا لقاعدة النّحاة في استضعاف مثل هذا [3].

أمّا رأي البصريين منهم لا يرون إدغام "الفاء" في مقاربها "الباء"[4].

وما أراه حري بالقبول هو رأي ابن النّحّاس؛ لأنّ هذا الإدغام وارد في قراءة إمام الكوفيين في قراءة سبعية[5].

4- رافع الفعل المضارع: [6].

ذهب البصريون إلى أنّ رافع الفعل المضارع هو: "عامل معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم".

وذهب الكسائي ومَنْ تبعه من الكوفيين إلى أنّ رافع الفعل المضارع هو: "حروف المضارعة".

وذهب الفرّاء إلى أن الرّافع هو: "تعريه من ناصب وجازم" [7].

ذهب ابن النّحّاس-رحمه الله-مع الفرّاء[8] في اختياره وأكثر الكوفيين[9] إلى أنّ رافع الفعل المضارع هو: " تعريه من ناصب وجازم"، علمًا بأنّ: هذا الرّأي ينسب لأهل الكوفة عامة[10].

وبعد رده على الكسائي والبصريين أفصح عن سبب اختياره رأي الفرّاء إلّا أنّه اختلف معه في التّعليل بقوله: "بل وقلنا هنا: "كلّ تعرية من العوامل، ومن جملة العوامل الظّاهرة: عامل الرّفع في الفاعل ومفعول ما لم يسمّ فاعله، وخبر "إنّ" واسم "ما" وغير ذلك من المرفوعات، فيجوز أن

---

(1) الإقناع في الفراءات السبع 177/1 وإعراب القراءات السبع وعللها 210.

(2) سورة سبأ 9والتّعليقة 571.

(3) التّعليقة 571.

(4) الكتاب 448/4.

(5) قرأ الكسائي بالباء في "نخسف" وبإدغام الفاء في الباء بعدها، ينظر السبعة 527 وإعراب القراءات السبع وعللها 210/2 والإقناع في القراءات السبع 177/1.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف 437 وشرح المفصل لابن يعيش 12/7 والمساعد لابن عقيل 59/3.

(7) ينظر معاني القرآن 43/1 والتّعليقة 419.

(8) معاني القرآن 43/1 والمساعد لابن عقيل 49/3.

(9) الإنصاف في مسائل الخلاف 437.

(10) شرح الجمل لابن عصفور 131/1.

يكون عامل الرّفع اللّفظي كان قبل عامل الرّفع المعنوي، فيكون حينئذٍ لكلامنا وجه من الصّواب، لا يوجد قبله للفرّاء–رحمه الله" [1].

ومن هنا نفهم أنّه –رحمه الله–اختار أن يكون رافع الفعل المضارع هو: "تعريه من كلّ العوامل الرّافعة له"، وليس تجرّده من النّاصب والجازم حتّى لا يعترض عليه النّحاة كما اعترضوا على الفرّاء في قوله [2].

وما أميل إليه في الرّأي هو: ما ذهب إليه ابن النّحّاس من موافقته لرأي الفرّاء بالرّغم من اختلاف التّعليل وذلك ؛ لأنّه كان الأقل اعتراضًا من النّحاة[3].

ثالثًا: مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين المدرستين وتوقّف عن إبداء رأيه:

1–حركة آخر المقصور عند جمعه جمع مذكر سالم: [4]

قال ابن عصفور–رحمه الله –: وتفتح ما قبلها فتقول: "موسَون" في الرّفع و"موسين" في النّصب والخفض[5].

قال ابن النّحّاس–رحمه الله –: "هذا مذهب البصريين–رحمهم الله، أمّا الكوفيون فأجازوا ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء سواء كانت: الألف منقلبة عن أصل أو غير أصل نحو "مُعطي وعيسى"، فرّق الكسائي بينهما بفتح ما قبل المنقلبة عن الأصل مع الواو، وضم وكسر ما قبل غير الأصلية[6].

لم يذكر ابن النّحّاس وجه استدلال الكوفيين، ولم يبد رأيًا تجاه ما قالوه، ولم ينحاز لأحد الفريقين.

و ما أراه أوْلى بالقبول هو: رأي البصريين، وذلك ؛لأنّ الفتح دلالة على الألف المحذوفة، وأنّ في عدم الفتح التباس بين المقصور والممدود[7].

---

(1) التّعليقة 420.

(2) ينظر شرح المفصّل لابن يعيش 12/7.

(3) ينظر الإنصاف 438.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 579/2 وشرح الجمل لابن عصفور 151/1 وتمهيد القواعد 385/1 .

(5) المقرب 53/2.

(6) التّعليقة 592.

(7) الهمع 153/1.

2- أصل "هلم": [1].

أجمع النّحاة على تركيب "هلم"

ذهب الخليل-رحمه الله-إلى أنّها مركبة من "هاء" التنبيه و"لَم" من قولهم: "لَمّ الله شعته" [2]أي جمعه، فإذا قال: "هلم إلينا " كأنه قال: "أجمع نفسك إلينا"[3]، وكان التّركيب عند الخليل كالتّالي: حذف الألف من "هاء" التّنبه لكثره الاستعمال وإذا كان ضمنها إلى "لمَ" بعد الإدغام، إمّا لالتقاء السّاكنين إن كانت قد ضمت إليها قبل الإدغام من حيث كان أصلها ا"الممِ"، فسقطت الهمزة للدرج، فالتقى ساكنان ألف "ها" ولام "المم"، فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين ونقلت حركة " الميم "إلى اللّام للإدغام فصار اللّفظ "هلم"[4].

وفي قول آخر لسيبويه-رحمه الله-عن الخليل:

وأما "هلُمّ"... كأنها "لُمّ" أُدخلت عليها "الهاء"، كما أدخلت "ها" على "ذا"[5].

أمّا رأي الفرّاء: " بأنّها مركبة من "هل وأمّ" بمعنى اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللّام وحذفها، فصار "هلم"، والتزموا فتح الميم على كل حال ولم يحركوها الحركات الثّلاث كما في "رُدّ" لثقل التّركيب، ولكونها فعلًا عند بني تميم[6].

وأميل إلى رأى البصريين؛ لأنّه مستند إلى سماع؛ لأنّ العرب قالوا "هالُمّ" في لغةٍ من لغاتهم في "هَلُمّ"[7].

3-"إذا" الفجائية بين الاسمية والحرفية: [8].

قال ابن النّحّاس " اعلم أنّ(إذا) قد تكون للمفاجأة، نحو: "خرجت فإذا السّبع"، واختلف فيها هل هي اسم أم حرف ؟ مذهب الفرّاء-رحمه الله-أنّها حرف، ومذهب غيره أنّها اسم ظرف والأكثر أنّها ظرف مكان لا غير وجوّز أبو علي أن تكون ظرف زمان[9].

---

(1) معاني القرآن 203/1 وشرح المفصل لابن يعيش 42/4 والمفصل 197

(2) ارتشاف الضرب 2304/5 والمساعد لابن عقيل 645/2.

(3) التّعليقة 597.

(4) ينظر الكتاب 331/3 والتّعليقة 597.

(5) الكتاب 332/3.

(6) ينظر معاني القرآن 203/1 والتّعليقة 597.

(7) ارتشاف الضرب 2305/5 والمساعد لابن عقيل 645/1.

(8) المساعد لابن عقيل 510/1 وهمع الهوامع 1324/2.

(9) التّعليقة 190.

فهنا كان موقف ابن النّحّاس أنّه يعرض الآراء عرضًا دون التّعقيب أو الاختيار.

والرّاجح أن "إذا" الفجائية ظرف زمان يقول شيخ النّحاة سيبويه: " وأمّا "إذا" فلما يستقبل من الدّهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك بقولك "مررت فإذا زيدٌ قائمٌ"[1].

وما أميل إليه في الرّأي هو: أنّها ظرف زمان، وذلك؛ لأنّ فيه إبقاء لها على ما استقر فيها[2].

4-الابتداء بالوصف: [3]

قال ابن النّحّاس-رحمه الله-في الأماكن التّي يجوز فيها الإبتداء بالنّكرة:

السّابع والعشرون: أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو "قائم الزّيدان" على رأي الكوفيين والأخفش-رحمهم الله -[4].

فهنا نرى أنّ مذهب الكوفيين جواز وقوع الوصف مبتدأً، رافعًا ما بعده فاعلًا، سادًّا مسدّ الخبر دون اعتماد على استفهام أو نفي[5].

أمّا البصريون فقد منعوا الابتداء بالوصف من غير اعتماد [6].

وقد ردّ النّحاة أدلة الكوفيين جميعًا [7].

وهنا نرى أنّ ابن النّحّاس ذكر ما ذهب إليه الكوفيون دون ترجيح قولٍ أو مناقشة.

و لعلّي أرى أنّ: منع الابتداء بالوصف من غير اعتماد هو الأوْلى؛ لأنّ أدلة الكوفيين مردودة، ولقلّة المسموع عن العرب في هذه المسألة .

و من المسائل التّي توقّف ابن النّحّاس فيها عن إبداء رأيه: [8]

---

(1) الكتاب 232/4.

(2) المساعد لابن عقيل 511/1.

(3) شرح المفصل لابن يعيش 79/6 وارتشاف الضرب 1083/4.

(4) التّعليقة 152.

(5) ارتشاف الضّرب 1083/4.

(6) المساعد لابن عقيل 207/1.

(7) أوضح المسالك 174/1.

(8) ومن المسائل التّي تَوقّف ابن النّحّاس على إبداء رأيه فيها في التعيقة: رافع الفاعل ص80 وناصب المفعول به ص 81 وعود الضّمير على متأخر لفظًا ورتبة ص86 وحذف العائد المرفوع المعطوف غيره عليه إن كان مبتدأ مخبر عنه بمفرد ص103 والتّعجب من الألوان ص123-124 وعامل الرّفع في المبتدأ ص 145وعامل الرّفع في الخبر ص 146ورافع الاسم بعد لولا ص 158 وتقديم الحال السّادة مسد الخبر في نحو ضربي زيدًا قائمًا على المصدر ص 170.

الخاتمة

وأخيرًا آن الأوان لأن أضع القلم بعد رحلةٍ ممتعةٍ في كتابٍ شيقٍ استحقّ منا الاهتمام به بالدّرس والتّحليل، أختم بحثي هذا الموسوم بـ" التعليقة على المقرب لبهاء الدين ابن النحاس دراسة تحليلية "

وأكتفي بما عرضت في المقدمة للخطة التي سار عليها العمل.

أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث فهي:

1- التّعليقة هي الأثر الوحيد-بحسب علمي-لبهاء الدّين ابن النّحّاس-رحمه الله، وقد جاء هذا الكتاب شرحًا وتعليقًا على كتاب المقرب لابن عصفور حيث كان كتاب المقرب كتابًا موجزًا ملخصًا لقواعد النّحو فاحتاج كتابًا لشرحه وتوضيح قواعده فكانت تعليقة ابن النّحّاس خير تعليق عليه.

2- ابن النّحّاس بصري المذهب ويظهر هذا جليًا من خلال:

- قوله الذّي تردد كثيرًا في تعليقته وهو عندنا-أصحابنا.
- نتيجة إحصاء المسائل الخلافية التّي وردت في التّعليقة فقد كانت نسبة ما وافق فيها البصريين في آرائهم في المسائل 95.95% بصرية حيث وافق صراحة بنسبة 64.38% وما امتنع فيها عن إبداء رأي بنسبة27، 26% بينما كانت نسبة ما ذهب مع الكوفيين في آرائهم0.05%.
- معظم إعراباته بصرية.
- وكذلك استعماله مصطلحات بصرية أكثر من الكوفية.

3- اهتمام ابن النّحّاس البالغ في مسائل الخلاف وإبداء رأيه في الغالب الأعم.

4- كشفت التّعليقة عن مدى حب واحترام وثقة ابن النّحّاس-رحمه الله-بشيخه ومعلمه ابن عمرون ، فقد نقل عنه الكثير في ثنايا تعليقته، هذا غير أنّه اختياره باب الممنوع من الصّرف من كتابه "شرح المفصل" فنقله بلفظه ، ولم يعدل عليه شيئًا الذّي بلغ حوالي مائة وأربع صفحات.

5- كشفت التّعليقة عن أسماء كتب تراثية مفقودة لم تصل إلينا استفاد منها ابن النّحّاس وضمّن ما فيها من آراء في تعليقته أمثال: شرح المفصل لابن عمرون، وشرح الإيضاح لابن الدّهان المسمى "الشّامل" وحواشي الإيضاح لابن الخشاب، وحواشي الإيضاح لابن خالويه وشرح مختصر الجرمي والعوني لابن الخشاب والمسائل للجرجاني.

6- اهتمامه بأصول النّحو وخاصة السّماع والاعتداد به كثيرًا وقلّة ما خرّجه من الشّواهد على القلة أو الضّرورة أو الشذوذ بالقياس لما اعتدّ به من الشّواهد.

7- اهتمامه البالغ بالقرآن الكريم فقد بلغت شواهده 220 آية كما اهتم كثيرًا بالقراءات ، وكان له رأيه الخاص فهي صحيحة في السّماع ، وما شذ منها يكون قياسًا لا سماعًا ، كما استخدمها في الرّد على معارضيه.

8- اهتمامه بالشّعر العربي واحتجاجه به واستئناسه بشعر المولدين أمثال أبي تمام والمتنبي.

9- لم يكن اهتمامه بالحديث الشّريف بدرجة اهتمامه بالقرآن والقراءات إلا أنه استخدمه كشواهد لغوية وشواهد نحوية.

10- اهتم باللّغات وخرّج بعض الشّواهد على أنّها لغة من لغات العرب.

11- لم يكثر من الاستشهاد بالأمثال العربية.

12- استخدامه المصطلح النّحوي وعدم اقتصاره في استخدامه لمدرسة واحدة من المدرستين وكان في استخدامه يحدد لمن ينسب المصطلح في المدرستين وأحيانًا يفضّل مصطلحًا على آخر.

13- اهتمامه بإعراب الشّواهد ليوضّح رأيه في المسألة.

14- وأخيرًا ابن النّحّاس لم يكن مجرد ناقل وإنّما:

- كان محللًا ومدققًا فيما يقرأ ويبدي رأيه في كثير من الأحيان
- أمينًا وقد برزت أمانته العلمية جليًا في التعليقة برده الأقوال والآراء إلى أصحابها.
- وكذلك فإن ثقافته الواسعة أعانته على تصحيح الخطأ في موضعه.

15- ورود أسماء كتبٍ كثيرةٍ في التّعليقة وذكر آراء العلماء يتراوح عددهم تسعين عالمًا دليلًا على سعة اطلاع هذا العالم الجليل وعلو ثقافته.

التّوصيات:

- التّعليقة على المقرب لبهاء الدّين ابن النّحّاس كتابٌ عظيم يستحق أن يكون له حظٌ أكبر من الدّرس فيكون محط أنظار طلاب العلم، فحبذا لو كانت هناك الدراسات المستفيضة في ثناياها، وخاصة أثر التّعليقة كشرح لكتاب المقرب في الخالفين.
- وكتب الأسلاف القدماء كنزٌ عظيمٌ ألفوه حيث كان العلم غزيرًا والفائدة عظيمة، فعلينا أن نأخذ هذا الكنز بعين الجد مهتمين بموروثنا القديم وإعادة صياغته بما يتلائم مع قدرات طلابنا في التّعامل معها ويحقق الفائدة.
- الاهتمام بمسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ورد الأقوال والآراء لأصحابها في كتب خاصة.
- توجيه طلابنا وخاصة طلاب الدّراسات العليا إلى دراسة النّحو العربي والتّخصص فيه من أجل إحياء التّراث وحفظ اللّغة العربية وخاصة أنّ هذا العلم من أشرف العلوم وأجلّها قدرًا لارتباطها بكتاب الله عزّ وجلّ وأحاديث الرّسول عليه الصّلاة والسّلام لما فيه من بلوغ مرضات الله وحفظ الدّين.
- الاهتمام بالقراءات القرآنية كجانب استشهادي لقواعد النّحو لما فيه من إضافة للغة من سعة كما أن ذلك فيه حفظًا للغات العرب.
- إعطاء الحديث الشّريف مساحةً أوسع وعنايةً أكبر في الاستشهاد النّحوي لما ثبت من دقة العلماء وقت جمعه وتدوينه.
- توجيه الدّارسين والباحثين نحو المخطوطات التّراثية والتّي لم يتم تحقيقها لليوم لما فيها من حفظ للتراث ولعقلية علماء أفذاذ وبذلك نكون قد وصلنا لجانب الدّفاع عن لغتنا العربية الكريمة.
- تكثيف الجهود لدحض الشّائعات المغرضة التّي تهدف للنيل من ديننا وعقيدتنا ولغتنا العربية.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أولًا: المصادر:

1- التّعليقة على المقرب، شرح العلّامة بهاء الدين ابن النّحّاس، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، الأردن-عمان، ط1، 2004م-1434هـ.

2- المقرّب لابن عصفور، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الجمهورية العراقية، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.

ثانيًا: المراجع:

أ

1- الأحاديث المختارة لضياء الدين المقدسي ، تحقيق : د. عبد الملك بن دهيش ، دار خضر للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان – بيروت ، ط3 ، ة1420هـ - 2000م .

2- الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن محمد الآمدي، تحقيق: عبد الرازق عفيفي، دار الصميعي، ط1، 1424هـ-2003م.

3- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: كرنكو، بيروت 1936م.

4- الإدغام من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: د. سيف العريفي، مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط، 1429هـ-2008م.

5- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة النسر الذهبي، مكتبة الخانجي، ط1، 1404هـ-1984م.

6- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجت العطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي بدمشق، 1377هـ-1057م.

7- إشارة التعيين، لعبد الباقي اليماني، د.عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، شركة الطباعة العربية السعودية، ط1، 1406هـ.

8- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1395هـ-1975م.

9- أصول النحو العربي في ضوء أبي مضاء القرطبي، د. بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م.

10- أصول النحو العربي لمحمد عيد، القاهرة، مطبعة عالم الكتب، 1393هـ-1973م.
11- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحميد الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.
12- الأصول: دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – الفقه – البلاغة، د. تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب 1420هـ-2000م.
13- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ-1992م.
14- إعراب القرآن، لأبي جعفرالنّحّاس، تحقيق د. زهير غازي زاهر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1405هـ-1985م.
15- الأعلام، لخير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين ط4، 1984م.
16- الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني، مصورة عن طبعة دار الكتب، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت 1980م. دار القلم، دمشق، 1987م.
17- الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، 1957م.
18- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1998م.
19- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطامش، مطبوعات أم القرى، ط2، 1422هـ-2001م.
20- الأمالي لابن الشجري، طبعة حيدر أباد الدكن، 1349هـ-1930م.
21- الأمامة و الرد على الرافضة ، للأصبهاني ، تحقيق : د. علي بن محمد بن ناصر ، مكتبة العلوم و الحكم ، المدينة المنورة ، ط1، 1407هـ - 1987م .
22- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وعلّق عليه وقدّم له: د. عبد المجيد قطامش، سوريا – دمشق، لبنان – بيروت، ط1، 1400هـ-1980م.
23- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، 1408هـ-1986م.
24- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1 د.ت.
25- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار العلوم والثقافة ببيروت، ط1، 1407هـ-1987م.

26- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مصر، مطبعة دار التأليف، 1969م.
27- الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د. ت.

ب

28- البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981م.
29- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين الفيروزابادي، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، 1971م.
30- بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى الضبي، القاهرة، 1967م
31- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ' لبنان بيروت، ط2، 1399هـ-1979م.

ت

32- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، تحقيق: عبد الرحمن النجار وآخرين، مصر، دار المعارف، 1974م.
33- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للتنوخي المعري، مصر-القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1412هـ-1992م.
34- التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري، تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الانباري وعبد الحفيظ شلبي، بيروت، دار المعرفة.
35- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لابي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن العثيمين، لبنان-بيروت، دار القرب الاسلامي، ط1، 146 هـ-1986 م.
36- التدريب في تمثيل التقريب لأبي حيّان الأندلسي، دراسة وتحقيق: نهاد فليح حسن، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1407هـ-1987م.
37- تذكرة الحفاظ لذهبي، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، دار احياء التراث العربي.
38- تذكرة النحاة لأبي حيّان، تحيق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ.
39- التذييل والتكميل (من الجزء الأول إلى الخامس)، لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

40- التذييل والتكميل (من الجزء السادس إلى العاشر)، لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط1.
41- تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ-1967م.
42- التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني، بيروت دار الكتب العلمية، 1416هـ. تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي 1423هـ-2002م.
43- -تفسير القرآن العظيم لابي الفداء اسماعيل بن كثير، دمشق، دار الخير، 1990م.
44- تقريب المقرب لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: محمد جاسم الديلمي، بيروت دار النبوة، ط1، 1987م.
45- التكملة لابي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، العراق – بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1401هـ .-19981م.
46- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وزملائه، القاهرة، دار السلام، ط 1، 1428هـ-2007م.

ج

47- الجامع الكبير، سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : بشار عواد معروف، دار العرب الإسلامي، بيروت ، 1998م.
48- الجمل في النحو لابي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، الاردن-إربد-مؤسسة الرسالة-دار الامل، ط2، 1405 هـ-1985م.
49- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم فاضل، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة.

ح

50- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ملتزم الطبع والنشر: اصحاب دار إحياء الكتب العربية-عيسى البابي الحلبي وشركاه.
51- الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال، الرياض، دار اضواء السلف، ط2، 1417 – 1997م.
52- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مصر – القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط1 1387هـ-1968م.

53- الحيوان للجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، لبنان-بيروت، المجمع العلمي العربي الاسلامي، ط3، 1388هـ-1969م.

خ

54- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط2، 1402هـ-1981م.

55- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، لبنان – بيروت دار الهدى للطباعة والنشر.

56- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحبي، د.ت.

57- الخاطريات لابن جنبي، حققه وعلق عليه: علي ذو الفقار شاكر، لبنان – بيروت، دار الغرب الاسلامي، ط1 1408هـ-1981م.

58- الخلاف بين النحويين: دراسة وتحليل، د. سيد رزق الطويل، مكة المكرمة – الفيصلية، 1984م.

د

59- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، د.ت.

60- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر، لبنان – بيروت، دار الجيل، د. ت.

61- الدّليل الشّافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي، تحقيق وتقديم: فهيم شلتوت، مصر – القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1403 هـ-1983 م.

62- ديوان الأعشي، بيروت، دار صادر، د. ت .

63- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر – القاهرة، الطبعة الرابعة.

64- ديوان أبي تمام، شرح: محي الدين الخياط، لبنان، بيروت، 1323هـ.

65- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط3 دار المعارف، د. ت.

66- ديوان جميل بثينة، تحقيق: د. حسين نصار، مصر – القاهرة، دار مصر للطباعة والنشر، 1382م.

67- ديوان حسان بن ثابت – رضي الله عنه – شرحه وكتب هوامشه وقدم له: أ. مبدأ مهنا، لبنان-بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1406هـ-1986م.

68- ديوان الخنساء، بيروت، دار التراث، 1968م.
69- ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1427هـ-2006م. .
70- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، تحقيق: وليم بن الورد، الكويت، دار ابن قتيبة، د.ت.
71- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: حميدو طنماس، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1426هـ-2005م.
72- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. احسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1391هـ-1971م.
73- ديوان الطرماح، تحقيق: ف. كرنكو، ليدن، 1927م.
74- ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح لوغلي، بيروت، دار صادر، ط1، 1997م.
75- ديوان الفرزدق، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط1، 1413هـ.
76- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، مطابع وزارة الإرشاد والأنباء، 1962م.
77- ديوان المتنبي، شرح: مصطفى سبيتي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986 م.
78- ديوان مسكين الدارمي، جمع: خليل العطية وزميله، بغداد، مطبعة دار البصري، 1389هـ
79- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر – القاهرة، دار المعارف، ط2.
80- ديوان النجم العجلي، صنفه وشرحه: علاء الدين الأغا، الرياض، النادي الأدبي، 1401هـ-1981م.

ذ

81- ذيول تذكرة الحفاظ، للحسيني وابن فهد والسيوطي، لبنان – بيروت، دائرة المعارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
82- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب البغدادي، تحقيق: هنري لاووست وسامي الدهان، دمشق، 1951م.
83- الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، د.ت.

84- ذيل الأمالي والنوادر، لأبي علي القالي، لبنان – بيروت، دار الكتاب العربي، د. ت.

ر

85- رصف المباني في شرح حروف المعاني لابن المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، سوريا – دمشق، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1405هـ-1985م.

س

86- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

87- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: د. بشار عواد وآخرون، لبنان – بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، د. ت.

88- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .

ش

89- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، تحقيق: حسن حمد، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1998م.

90- شرح التسهيل لمصنفة ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد ود. محمد بدوي المختون، القاهرة، دار حجر، ط1، 1410هـ.

91- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، بيروت، دار الفكر، د.ت.

92- شرح سنن النسائي المسمى "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى "، لمحمد بن علي الأثيوبي، دار المعراج الدولية للنشر ، د.ت .

93- شرح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط و محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، بيروت ، ط2، 1403هـ - 1983م .

94- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الفكر، 1988م.

95- شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، د.ت.

96- شرح الجمل (الكبير)، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419هـ-1999م.

97- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الرياض، مكتبة المعارف، 1419هـ-1998م.

98- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد القادر الدقر، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، 1404هـ-1984م.
99- شرح الفصيح لابن هشام الخمي، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1988م.
100- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق وتقديم: د. عبد المنعم هريدي، سوريا – دمشق، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ-1982م.
101- شرح المقرب لابن عصفور، تأليف: د.علي فاخر، ط1، 1404هـ-1994م.

ص

102- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، 1979م.
103- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، بيروت، دار الكتب العلمية، 1930م.
104- صحيح البخاري للإمام محمد إسماعيل البخاري الجعفي ، دار طوق البخارة ،ط1 ، 1422هـ .

ض

105- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، لبنان _ بيروت، دار الأندلس، ط2 1402هـ-1982م.

ط

106- طبقات الحفاظ للسيوطي، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ-1982م.
107- طبقات الشافعية للأسنوي إخراج: كمال يوسف الحوت، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ-1982م.
108- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مصر – القاهرة، مطبعة المدني، 1394هـ-1975م.
109- طبقات القرّاء لمحمد بن قايماز الذهبي شمس الدين، تحقيق: أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1418هـ-1997م.
110- طبقات النّحاة واللّغويين – قسم المحمدين، لتقي الدين بن قاضي شهبة، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، 1973 – 1974م.

ع

111- العبر في خبر من عبر للذهبي، تحقيق: محمد السعيد زغلول، بينان – بيروت، دار الكتي العلمية، ط1، 1405هـ-1985م.

112- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية للغبريني، تحقيق: عادل نويض، بيروت، منشورات لجنة التأليف والترجمة، ط1، 1969م.

113- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

114- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تأليف: عبد القاهر الجرجاني، شرح: خالد الجر جاوي، تحقيق وتقديم وتعليق: البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، 1988م.

غ

115- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره برجستراسر، لبنان –بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1400هـ-1980م.

116- غريب الحديث والأثر لابن سلام الهروي، تحقيق: محمد خان، بيروت، دار الكتاب العربي، 1976م.

117- الغبث المسجم في شرح لامية العجم للصفدي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1975م

ف

118- الفهرست لابن النديم، لبنان – بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1398هـ-1978م.

119- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، لبنان – بيروت، دار صادر، د.ت.

ق

120- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز بادي، مطبعة المأمون، ط4، 1419هـ-1998م.

121- القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي، عمان، دار الشروق، ط1، 1097م.

ك

122- الكتاب (كتاب سيبويه) لأبي بشر عمرو بن بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

123- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، بيروت، دار المعرفة، د. ت.
124- كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون لحاجي خليفة، لبنان – بيروت، دار الفكر، د.ت

ل

125- لسان العرب لابن منظور، تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهشام محمد الشاذلي، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
126- اللغة والنحو بين القديم والحدث لعباس حسن، مصر، دار المعارف، ط2.
127- لمع الأدلة لكمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957م.

م

128- المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: مصطفى النماس، مصر، المكتبة الأزهرية للتراث – الجزيرة للنشر والتوزيع، 2007م.
129- مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط2، د. ت.
130- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، 1962م.
131- مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني، تحقيق: نعيم زورو، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988م.
132- مجمع البيان في تفسير القرآن لابن الحسن الطبرسي، دار المعرفة، الناشر دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ط1 2005م.
133- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيدة، تحقيق: مصطفى السقا وحسين نصار، القاهرة – البابي الحلبي، 1958م.
134- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، تحقيق: برحستراسر، دار الهجرة، د.ت.
135- مدخل إلى علم النّحو وقواعد العربية للدكتور أحمد الدراويش، عمان، مؤسسة زهران للخدمات، ط1، 1990م.
136- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ودار المنارة، لبنان، ط1، 1407هـ-1987م.

137- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، ط2، 1422هـ-2001م.
138- مسائل نحو مفردة لأبي البقاء العكبري، د.ط، د.ت.
139- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ - 2001م .
140- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1411هـ - 1991م.
141- المستدرك على معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) لعمر كحالة، لبنان - بيروت، مطبعة الرسالة، ط1، 1406هـ-1985م.
142- مستفاد الرحلة والاغتراب للتجيبي، تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب.
143- المستقصي في أمثال العرب لجار الله الزمخشري، بيروت، دار الكتب العلمية، 1977م.
144- مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها للدكتور عبد الله الخثران، القاهرة دار هجر، ط1، 1411هـ-1990م.
145- مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق : عبد الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ .
146- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، 1980م.
147- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النّحّاس، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1408هـ-1988م.
148- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: مرجليوث، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تصوير عن سنة 1936م.
149- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق: دار صادر، بيروت، 1977م.
150- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة ، مكتبة ابن تيمية، ط2، د.ت .

151- معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث، 1376هـ-1957م.
152- المعجم المختصّ بالمحدّثين، للذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط1، 1408هـ-1988م.
153- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع، لعبد العزيز البكري، تحقيق: مصطفى السقا، بيروت، عالم الكتب، 1983م.
154- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار اشمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب، ط1، 1983م.
155- المغني في النحو، لابن فلاح اليماني، تحقيق: د. عبد الرازق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1999م
156- مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت – صيدا، المكتبة العصرية، 1407هـ-1987م.
157- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. خالد إسماعيل حسان، القاهرة مكتبة الآداب، ط2، 1430 هـ-2009م.
158- مقامات الحريري، للقاسم بن علي الحريري، بيروت – دار صادر، د.ت.
159- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين وزملائه، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1 1428هـ-2007م.
160- المقتضب للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، مصر وزارة الأوقاف – لجنة احياء الثرات الإسلامي، 1415 هـ-1994 م.
161- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة الى الحرمين مكة وطيبة، أبو عبدالله محمد بن عمر بن رشيد، تح. محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، 1982م
162- ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي مجد، مراجعة: د. محمود علي مكي، مكتبة المنارة الأزهرية، ط1، 14323هـ-2011م.
163- الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين القباوة، لبنان – بيروت، دار المعرفة، ط1 1407هـ-1987م.
164- المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار الشروق، ط1، 1973م.

165- الموطأ للإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بلبنان-بيروت، دار احياء الثرات العربي، 1406 هـ-1985 م.
166- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف د. خديجة الحديثي، بغداد، مطبوعات وزارة الثقافة والاعلام، 1981م.

ن

167- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين بن تعزي بردي (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي)، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
168- النحاة والحديث النبوي، د. صالح يوسف معتوق، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1412 هـ-1992 م.
169- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418 هـ-1998 م.
170- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسين خميس الملخ، الأردن – عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2000 م.
171- نفح الطّيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، لبنان-بيروت، 1388هـ-1968م
172- نقائض جرير والفرزدق لابي عبيدة معمر ابن المثنى، ليدن، مطبعة بريل، 1909 م
173- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر احمد الزاوي، بنان – بيروت، دار الفكر – ط2، 1399 هـ-1979 م.

هـ

174- هدى مهاة الكلتين وجلا ذات الحلتين، لابن النّحّاس، تحقيق: أ. د. تركي بن سهو العتيبي، دار صادر، بيروت، ط2، 1430هـ-2009م.
175- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ط1، 1400 هـ 1980 م.

و

176- الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق: احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1420هـ-2000م.

177- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: الدكتور حسين عباس، بنان – بيروت، دار صادر، د.ت.
178- وفيات ابن قنفذ لابي العباس احمد ابن قنفذ القسنطيني، تحقيق: عادل نويهض، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط4، 1403هـ-1983م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

179- اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، جمعان السيالي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1415هـ-1995م.
180- شرح الجمل الصغير، قمر أحمد مصطفى، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية، فرع البنات، 1986م.
181- المسائل الخلافية في النحو بين ابن عصفور وابن مالك، محمد عبد العزيز مكي، جامعة الأزهر، قسم اللغويات بكلية اللغة العربية، 1989م.
182- نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع، عبد الله القرني، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1425هـ.

رابعاً: الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)

1. https: //ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%AF%D8%B3

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	الفاتحة	
7	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	251
	البقرة	
83	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾	155
91	﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	149
143	﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾	151
149	﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾	150
175	﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾	91
177	﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾	164
217	﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	163
221	﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	147
233	﴿أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾	159
280	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾	152
	آل عمران	
31	﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾	223
154	﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾	147
180	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾	138
	النّساء	
1	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	163
3	﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾	85
127	﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾	163
162	﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾	163
171	﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾	210
	المائدة	
119	﴿ قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	150
	الأنعام	
1	﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾	151

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
53	: ﴿ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾	162
71	﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ ﴾	214
137	﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قتلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	297
154	﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾	166
الأعراف		
4	﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾	150
150	﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾	214
الأنفال		
37	﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾	152
التوبة		
108	﴿ ولَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾	78
117	﴿ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾	148
يونس		
18	﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ ﴾	148
هود		
8	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	154
يوسف		
10	﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾	160
23	﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	148
90	﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾	160
96	﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	222
الحجر		
9	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَّهُ لَحَافِظُونَ ﴾	146
20	﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّهُ لَّسْتُمْ بِرَازِقِينَ ﴾	164
94	﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	214
النّحل		
70	﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾	161

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
73	﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾	111
81	﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا ﴾	151
91	﴿ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾	154
98	﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾	150
	الإسراء	
4	﴿إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾	215
42	﴿ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾	111
110	﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾	154
	الكهف	
33	﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾	213
94	﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾	214
	مريم	
4	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	215
29	﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾	152
69	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾	279
	الأنبياء	
79	﴿ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾	118
88	﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾	165
	النّور	
18	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾	149
36	﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾	113
	الفرقان	
41	﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	147
	النّمل	
25	﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾	162
	الرّوم	
36	﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	214

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	السّجدة	
1-2-3	﴿ الم ﴿١﴾ تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنَ ربِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْافْتَرَاهُ ﴾ يَقُولُونَ	151
	الأحزاب	
6	﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	75
18	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾	149
	سبأ	
9	﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾	305
31	﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	149
	ص	
75	﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾	155
	الزّمر	
33	﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أولَئِكَ همُ الْمُتَّقُونَ﴾	147
64	﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾	278
	الشّورى	
11	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	149
	الزّخرف	
19	﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾	151
32	﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾	153
	الجاثية	
2-3-4	﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾	156
14	﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾	165
	الأحقاف	
12	﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾	296
	محمد	
6	﴿ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾	152
	ق	
17	﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾	153
18	﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾	153

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
27	﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾	152
	الذاريات	
23	﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾	147
	النّجم	
6-7	الْأَعْلَىٰ﴾: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ	158
	الرّحمن	
41	﴿ يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ ﴾	152
	المجادلة	
19	﴿استحوذ﴾	159
	المنافقون	
10	﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾	160
	الحاقة	
1-2	﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾	148
19	﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	150
	نوح	
17	﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	214
	عبس	
26	﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴾	112
	الشّمس	
5-6	﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴾	155
	الشّرح	
6	﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾	153
	القارعة	
2-1	﴿ الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿2﴾	148
	الكافرون	
3	﴿ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾	155
	الإخلاص	
1	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾	148
1-2	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾.	160

فهرس الأحاديث الشريفة

م.	الحديث الشّريف	رقم الصفحة
1	سبحان الله: " إنصاف الله من كلِّ سوءٍ " و" براءة الله من الشّر ".	169
2	" أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش.	170
3	استعذر رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – من أُبيّ.	170
4	أقربُ ما يكونُ العبد من ربِّه وهو ساجدٌ.	171
5	فشكونا إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم–حرّ الرّمضاء في جباهنا وأيدينا؛ فلم يشكنا.	169
6	فجاء بفرس له سابقًا.	172
7	لولا قومُك حديثٌ عهدهم بكفرٍ، لأسست البيت على قواعد إبراهيم.	171
8	والأيم تعرب عن نفسها.	169
9	ومن يعذرني من أناس أنّبوا أهلي.	170
10	: " إن كان رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – يبعثنا، وما لنا من طعامٍ إلّا التّمر "	172
11	" خيرُ النّساء صوالحُ نساءِ قريش أحناه على ولدٍ، وأرعاه على زوجٍ في ذات يد "	173
12	" إنّ الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم دواب "	173
13	" لتأخذوا مصافكم "	174
14	جاء في الخبر: "صلاة اللّيل مثنى مثنى ".	170
15	جاء في الأثر: قالت عائشة – رضي الله عنها –: " لقدر رأيتنا مع رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – ومالنا طعامٌ إلّا الأسودان ".	171
16	رُوي في الأثر: " إذا ذُكر الصّالحون فحيهلا بعمر ".	171
17	قول عمر – رضي الله عنه –: " تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ".	171
18	جاء في الأثر: قول عمر: "إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، ولكن ليذك لكم الأسل والرّماح والسّهام "	170
19	جاء في الأثر: " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه "	172

فهرس الأبيات الشعرية

أولًا: أ /فهرس الأبيات الشّعرية

م.	الأبيات الشعرية		رقم الصفحة
	أ		
1	أَهــابُكَ إجـلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ	عَلَيَّ وَلكِنْ مِلءَ عَيـنٍ حَبِيبُها	135
2	فَلَيْسَ بِآتِيــــــكَ مَنْهِبُهَا	وَلَا قـاصِرٍ عَنَكَ مَأْمُورُهـا	190
3	هــوّنْ عَلَيْكَ فَإنّ الأُمُورَ	بِكَفِّ الإلـَــــهِ مَقَادِيرُهَا	189
	ب		
4	فَأَضْحَى ولَوْ كَانَتْ خُرَاسَانُ دُونَه	رَآهَا مَكَانَ السُّوقِ أَوْ هِيَ أَقْرَبَا	101
5	أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِــــرَاقِ حَبِيبَهـا	وَمَا كَانَ نَفْســـًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ	230
6	أَتَهْجرُ سَلْمَى بِالفِــرَاقِ حَبِيبَهَا	وَمَا كَانَ نفسـًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ	230
7	أَلَا لَيْتَ شِعْـرِي هَلْ يَلومَنِّ قَوْمُهُ	زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرّ مِنْ كُلِّ جَـــانِبِ	186
8	فَاليَـوْمَ قَرّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَامِ مِنْ عَجَبِ	188
9	فَلَوْ وَلَدَتْ قُفِيرةُ جروُ كلبٍ	لسُبَّ بِذلكَ الجروُ الكِلابا	58
10	لَمْ تَتَلَّفّعْ بِفَضـْـلِ مِئزَرِها دَعَدٌ	وَلَمْ تُسـقَ دَعـَدُ فِي العـــُلب	179
11	وقطعتُ في الدّنْيا العَلائقَ ليسَ لِي	ولدٌ يموتُ ولا عِقــارٌ يَخْرب	35
12	وَكَمَتًا مُدْمّاة كَأَنّ مُتــُونَها	جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ	218
13	وَلَوْ وَلَدَت قُفَيـرةُ جِرْوَ كَلْبٍ	لَسُـــبَّ بِذِلِكَ الجِرْوِ الكِلَابَا	48
	ت		
14	حَنّت نـوارُ ولاتَ هنّا حَنّتِ	وَبَدا الذّي كَانَتْ نـوَارُ أجنَّتِ	129
15	عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيـــّـــــةٌ	فِيكُم عَلَى تِلْكَ القَضِيّةِ أَعْجَبُ	177
16	فَزَجَجْـــــتُها بِمـــُـزْجَةٍ	زَجّ القَلُوصِ أَبـــِـــي مُزادة	60
	ج		
17	أَعُـــوذُ بِاللهِ وآيـَـاتِه	مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلِقُ مِنْ خـَـارِجِ	192
	خ		
18	إذا الرّجال شتـــــــوا واشتدّ أكلهم	فأنت أبيضهم سربـــال طباخ	222

م.	الأبيات الشعرية		رقم الصفحة
	د		
19	أَزِفَ التّرَحّلُ غَيــرَ أَنَّ رِكَابَنَا	لمّا نَزَلَ بِرِجــالِنَا وَكَأَنْ قَدْ	216
20	جَاءَتْكَ تَطْفَحُ وَهِيَ فَارِغــةٌ	مَتْنَى بِهَــا وَتَظُنُّهــا فَرْدَا	176
21	كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْـوَابَ سُؤْدَدٍ	وَرقّى نَدَاهُ ذَا النّدَى فِي ذُرَا المَجْـدِ	185
	ر		
22	إذا قلتُ أَنّي آيبٌ أَهْـلَ بَلْدَةٍ	نَزَعْتُ بِهَا عَنْهُ الوَلْيّــــةَ بِالهَجْرِ	216
23	وغَبْراءَ يَحمى دونُها مَا وراءَها	ولا يَخْتَطِيهَا الدُّهْرُ إلّا المُخاطِرُ	64
24	أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلى أُمِّ مُعَمّر	سَبِيلٌ فَإمّا الصّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرُ	178
25	يَامَا أُمَيْلَح غِزْلَانًا شَـدِنّ لَنَــا	مِنْ هوْليا نكُنَّ الضّــالُ والسّمر	192
26	أَخُو رَغَائبَ يُعْطِيهَا وَيَسْــــأَلُهَا	يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنهُ النّوفــلُ الزّفَرُ	180
27	أَقُولُ لَمّا جَاءَنِي فَخْرُهُ	سُبْحَانَ مِنْ عَلْقمَةَ الفَاخِر	79
28	أَكُلُّ امْــرِئٍ تَحْسبِين أمرًا	ونارٍ تُوْقَّــدُ بِاللّيْلِ نَارا	189
29	تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادّكَــرَتْ	فَإنّمَا هِيَ إقبَــــــالٌ وَإدْبَارٌ	180
30	جَزَى بَنُوه أَبَــا الغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ	وحُسنِ فِعــــلٍ كَمَا يُجْزَى سِنمّارُ	185
31	صَدَعَتْ غَزَالةُ قَلبَــــه بِفوارِسٍ	جَعَلَتْ جُمُوعَهُمُ كَــأَمْسِ الدّابرِ	180
32	ضــاعَ مِني خَصْرُ الحبيب نُحولًا	فلِهذا أُضْحــي عَلْيــــهِ أدورُ	35
33	عَهْدِي بِهَا فِي الحَيِّ قدْ سَرْبَلَتْ	بَيْضــاءَ مِثْلِ المُهْرَةِ الضّامرِ	193
34	لَمّــا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًــا ذُعِرُوا	وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ المَقدُورُ يَنْتَصِرُ	185
35	لِمَنْ الدّيَــارُ بِقنّة الحجْرِ	أَقْوَيْنَ مِـنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْــــر	266
36	وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِيًــا	جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مِنْ لَهُ الأَمْـرُ	185
	ع		
37	أَرَدْتُ لِكَيْ أَنْ تَطِيــرَ بِقــرْبَتِي	فَتَرَكْتُهَا شَنًّا بِبَيْــــــدَاءَ بَلْقَعِ	221
38	أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تطيرَ بِقِرْبَتِي	فَتَرَكْتُها شَنًّا بِبَيْدَاءٍ بَلْقَعِ	80
39	أَرَدْتُ لِكَيْ أَنْ تَطِيــــرَ بِقِرْبَتِي	فَتَرَكْتُهَا شَنًّا بِبَيْــدَاءَ بَلْقَع	226
40	لَمّا عَصَى أَصْحــــــابُهُ مُصْعَبًا	أدّى إِلَيْه الكَيْلَ صَاعــــــــًا بِصَاعِ	186
41	مِنّا الذّي اُخْتِير الرّجالُ سماحةً	وجودًا إذا ذهبَ الرّيــاحُ الزّعازعُ	48

م.	الأبيات الشعرية		رقم الصفحة
	ف		
42	ومِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قرابـةً	فَمَا عَطَفَتْ يَوْمًا عَلَيْه العَوَاطِفُ	179
43	بَنِي غُدانـةَ مَا إِنْ أَنْتُم ذَهَبًـــا	وَلَا صَرِيفَ وَلَكِنْ أَنْتمُ الخَزَفُ	178
44	تُعَلَّقُ في مِثْل السّوَاري سُيُوفُنَا	وَمَا بَيْنهَا والكَعْبِ غَـــوْطُ تَنَائفِ	188
	ق		
45	هَلَّا سَـأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ	وَأبِي نُعَيـْــمٍ ذِي اللّوَاءِ المُحْرِق	188
	ل		
46	يَوْمًا تَرَاهَا كَشَبَهِ أَرْدِيَةِ	العَصبِ وَيَوْمًا أَدِيمها نَفْلا	271
47	إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ	فَسَلّمْ عَلَى أيُّهُم أَفْضَلِ	280
48	وَرَجَا الأُخَيْطلُ مِنْ سَفـاهَةِ رَأْيِّهِ	مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌّ لَهُ لِيَنَـــالَا	221
49	قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وزَهْرٌ تَهَادَى	كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسّفْنَ رملا	80
50	قُلْتُ إِذَا أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهـادَى	كَنِعَاجِ الملَا تَعَسّفنَ رَمـْــــلَا	221
50	لُعَابُ الأَفَاعِي القَـاتِلاتِ لُعابُه	وَأَرَى الجَنَا اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَـوَامِلُ	176
52	لُعَابُ الأفَاعِي القَاتِلَاتِ لُعَابُهُ	وَقَلْبُكَ مِنْهَا مَدّةِ الدَّهْرِ آهِل	62
53	يومًا تراها كشبه أردية ال	عصب ويومًا أديمها نغلًا	92
	م		
54	أَجِدكَ مَـا تَنْفَكّ عَـــانٍ تَفكُّه	عُمَ بن سُلَيْمَان وَمَالًا تَقسم	62
55	بيَضُ ثَلَاثٍ كَنِعَـــاجِ جَمّ	يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهـَمِ	217
56	عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِم	قَبْـلَ التَّفَرُّقِ مَيْسـرٌ وَنِدَامُ	194
57	هُمُ الآمِـرُونَ الخَيْرَ والفَاعِلُونَهُ	إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مَعْظَمِ الأَمْرِ مُعْظَمًا	215
58	وَلَوْ أَنّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدّهْـرُ واحدًا	مِن النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدّهْرَ مُطْعِمَـا	185
	ن		
59	فَقَالَ لِيَ المَكْيُّ أَمّا لِزَوْجَـــــةٍ	فَسَبْـــعٌ وَأَمّا خِلْسَـــــــةٌ فثـمانِ	190
60	سَـــرَيْتُ بِهِم حتَّى تكِلّ مطيُّهم	وَحتَّى الجِيـَادُ مَا يُقدْنَ بأرْسانِ	178
62	جَادَ بِالعَيْنِ حِينَ أعْمَى هَوَاهُ	عَيْنَـــُـــه فَانْثَنَى بِلاَ عَيْنَيــن	182
63	خَيْرُ اقْتِرَابِي مِن المَوْلَى حَلِيفَ رِضىً	وَشَـرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ	194

م.	الأبيات الشعرية		رقم الصفحة
64	سَألتُ الفَتَى المَكْيَّ ذَا العِلْمِ بِالذّي	يَجُوزُ من التّقبيـــلِ فِي رَمَضَانِ	190
65	غيرُ مَأْســـوفٍ عَلَى زَمَنٍ	يَنْقَضِي بِالهَـــمّ وَالحُزْنِ	62
66	كَأنّكَ مِنْ جِمـــالِ بَنِي أَقَيْشِ	يُقَعْقِعُ بَيْنَ رِجْلَيْـــــهِ بِشَـنِّ	215
	هـ		
67	رَســمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ	كِدْتُ أَقْضِي الحَيـَاةَ مِنْ جَلَلِهِ	218
68	أَكِـــرُّ عَلَى الكَتِيبةِ لَا أُبَالِي	أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أم ســـــوَاهَا	188
69	رَسْـــــــمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِه	كَذَلِكَ أَقْضِي الحَيـَـاةَ مَن جَلَلِه	182
70	فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خَبَاسَةَ وَاحِـــدِ	وَنَهْنَهْتُ نَفْسِـــــي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَه	186
71	لِلفَتَى عـــَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ	حَيْثُ تَهْدِي سـَاقَه قَدَمُهُ	182
72	ولكنْ دِيـــافيٌّ أَبـــوه وأُمُّـــــهُ	حَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السّـــَليط أقـارِبُه	143
	ي		
73	أَخْلاَقًا وَصَلْنَّ بِذَلِكَ جِسْمًا	وبَعْدَ العَقْلِ والذُّلِ الرّضِيّا	271
74	فلمّا حـَانَ نصفَ اللّيـــْـلِ هَنّا	وَهنّـا نِصْفُه قَسَـــــمَ السّـــويّ	141
75	فقالَ فريقُ القـَـــوْمِ لَمّا نَشَدتُهم	نَعمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ الله مـَا نَدْرِي	179
76	فَحَلّت ْسَوَادَ القلَبِ لَا أَنَا بَاغِيًا	سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّها مُتَرَاخِيًا	129
77	لاهِ ابنِ عَمِّك لا أَفْضَلْتَ في حسَبٍ	عَنِّي، ولا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُونِي	293
78	وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتـــَاتَهُمْ	وَأَكْرُومَةَ الحَيّينِ خَلْوٌ كَمَا هِيَا	277
79	أَبِالمَـــوْتِ الذّي لَابدّ أنيّ	مُلَاقٍ لَا أَبَـالَكَ تُخَوْفِينِي	217
80	أَلَا أَيُّهَا الزّاجِرِيُّ أَحْضرَ الوَغَى	وَأَنْ أَشْهـَـــدَ اللّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي	186
81	أَلَا هَلْ إِلَى رَيّا سَبِيلٌ وَسَـــاعةٌ	تُكَلِّمْنِي فِيهَا مِنَ الدّهْـرِ خَالِيًا	255
82	حين َنُعيت َلِي	وتدفّقت ْبدمائه أجْفـَـــــاني	35
83	فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبـَـارِيحِ مَا بِهَا	فَإنّ كَلَامِيهَا شِفـَـاءٌ لِمَا بِيَـا	255
84	كِلَاهُمـــَا حِينَ جَدّ الجَرْيُ بَينَهُمَا	قَدْ أَقْلَعَـــا وَكِلَا أَنْفَيْهُمَا رَابِي	184
85	وَرُحْنَا بِكابن المَاءِ يَجْنَبُ وَسْطَنَا	تُصَوْبُ فِيهِ العَيْنُ صُوَرًا وَتَرْتَقِي	217

ب / الرجز

م.	الرجز	رقم الصفحة
1	بَاعد أُمَّ العَمـرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِهَا	178
2	اللهُ نَجـّـــاكَ بِكَفَيّ مُسْلِمَتٍ	184
3	إِذَا العَقُـــودُ كَرّ فِيهَا حَفَدا يَوْمـــًا جَدِيدًا كُلّه مَطَرّدا	195
4	أَبِـــكَ أَيَّه بيَ أو مُصدّرِ مِن حُمُرِ الجِلّةِ جَأْبِ حَشــوَرِ	188
5	أَوْصيتُ مِنْ بَرَةَ قَلبًـــا حُرًّا بالكَلبِ خَيْرًا وَالحَمـــاةِ شَرًا	190
6	أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَـرْعٌ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَـــعُ	195
7	حَتّى إِذَا خطّافنا تَقَعْقَعـــا وَصَرّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعـا	195
8	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبيًـــا مُرضَعًا تَحْمِلُنِي الدّلفاءُ حَوْلًا أَكْتَعـا	195
9	ورأيُ عَيْنَـيّ الفَتَى أَبَـــاكَا يُعْطِي الجَــزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا	193
10	أَوْعَدَنِي بِالسّجنِ وَالأَدَاهِـمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المُنـَاسِمِ	190
11	إِنّـــي إِذَا مَـــا حَدَثَ أَلَمَـــا أَقُـــولُ يَا اللّهُمّ يَا اللّهُمّـــا	223
12	وما عليك أن تقولي كلّما سبّحت أوهلّلت يا اللّهمّ ما	51

ج / أنصاف الأبيات

1	....	وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّـها لَعَمِيـد	**226**
2	.....	إذ مــا مثلُهــُم بشـرُ	**49**
3	....	حيث لـــــي العمـــائم	**48**
4	....	وعزّة ممطولٌ معنى غريمها	**48**
5	مضت سنة.....	.....	**49**
6	أحادٌ أم سداسٌ في أحادٍ	....	**176**

فهرس أُقوال العرب

م.	قول العرب	رقم
1	"أعرب الرّجل "؛ إذا صار له خيلٌ عراب".	203
2	اطجع في اضطجع	111
3	إنّ زيدًا عندك نفسُه	138
4	إنّهم أجمعون ذاهبون	200
5	أبتِ وأمتِ	206
6	أخطب ما يكون الأمير قائمًا	304
7	أكثر شربي السّويق ملتوتًا	88
8	أكرم بني بنيه وأنبله	199
9	بحسبك أن تفعل، وما في الدّار من أحد	199
10	تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ	199
11	ثماني حججٍ حججتهن بيت الله	199
12	خيركم يحيى عينان	205
13	سبحان ما سبحّ الرّعد بحمده	206
14	سبحان ما سخّركنّ لنا	264
15	ضربني وضربت الزّيدين	173
16	ضربي زيدًا قائمًا	200
17	عجبني الرّجال الذّين قاموا، و"اللّذون"	199
18	في ذمتي لأفعلن	200
19	لا أبا له، لا غلامي له	202
20	لم يوجد كان مثلهم	201
21	ليس الطيب إلا المسك	55
22	ليس زيد قائمًا لكن قاعدٌ	200
23	ما جاءت حاجتك	201
25	ماز رأسك والسّيف	202
26	مَنْ كان أخاك	203

م.	قول العرب	رقم
27	مَنْ كذب كان شرًا له	138
28	نعم السّير على بئس العير	204
29	هذه قنسرون	202
30	والله ما هي بنعم الولد	204
31	وقعدك الله	64
32	يا أهل سورة البقرة فقال: "ما نحفظ منها ولا آيتْ	202

فهرس الأمثال

م.	المثل	رقم الصفحة
1	التقت حلقتا البطان	210
2	إنْ مضى عيرٌ فعيرٌ في الرّباط	209
3	أطرق كرًا إنْ النّعام في القرى	209
4	كليهما وتمرًا	209
5	وراءك فأوسع لك	210
6	وشرّ أهرٌ ذا ناب	210